

الدكتورة منى الياس



# القياس في النحو

باري

متحققين باب الشاد من المسائل العسكرية  
لهم يرى في الغارب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



القياس في النحو



الدكتورة منى الياس

# القياس في التحو

باري

مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية  
لُهْبِير عَيْنُ الْفَارِسِ



دار الفِكِر

تصوير م ١٩٨٧

طبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م  
(١٠٠ نسخة)



### جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير ، كاملاً  
الاقتباس منه ، والترجمة إلى لغة أخرى ، إلا بإذن خطى من  
دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق

سورية - دمشق - شارع سعد الله الجابري - ص.ب (١٢٢) - س.ت ٣٧٥٦  
هاتف ٢١١٠٤١ ، ٢١١١١١ - برقاً : فكر - تكس ٩٥  
Tx FKR 411745

الصف التصويري : على أجهزة C.T.T. السويسرية  
الإفشاء (أوفست) : في المطبعة العربية بدمشق



# مدونة لِسَانِ الْعَرَبِ

مع تحيات أ. علاء الدين شوقي

## المقدمة

يعد موضوع القياس من أهم الموضوعات في النحو العربي وأصوله ، بل إنه أشمل تلك الموضوعات وبه وفيه تظهر عبرية غناة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعانى المستترة وراء أوضاع الكلم ، ومن فضول القول أن أصرح أنه من المتعذر على الدارس أن يلم في دراسة واحدة بأطراف هذا الموضوع الخصب وفروعه ، لذلك كان اتجاهي إلى الإمام بالعلم الكبير الذي ينبغي أن يلم بها فيه .

وقد كان في طليعة المصاعب التي واجهت ضبط مفهوم (القياس) عند النحوين ، لأن ذلك هو الأساس الأول الذي تقوم عليه دراسة مذاهبهم فيه ، وذلك أنني وجدت القوم يستعملون هذا اللفظ بمعانٍ مختلفة ، إلا أنها متواشجة ، وعلى تواشجها لابد من إيضاح الفروق الدقيقة ما بينها ، والمعنى الذي ينحوه في كل منها . ومن البين أنه في مثل هذا الموضوع لا يمكن الإحاطة الشاملة بمذهب كل إمام من أئمة النحو ، ولا سيما أن الكثرة الكاثرة من آثارهم ، ما بين مفقود أو خطوط متفرق في شتى أنحاء العالم ، ولما يقيض إلا لقلة قليلة منه . فكان لابد لي من الاقتصار على تناول القياس ومذاهبه لدى الأئمة الكبار الذين يمثلون القمم في تاريخ النحو العربي ، ولكل منهم في تناوله لقضايا النحو وأخذته بالقياس فيه ، منهج له سماته الخاصة ، تبعه فيه نفر من جاؤوا بعده من النحوين .

وقد كنت في معالجة هذا البحث بين أحد أمرين في المنهج الذي آخذ به . إما المنهج التاريني ، وإما المنهج الأصولي . وبعد تردد في إثارة أحد المنهجين - ولكن ميزاته - رأيت أن الأشبه بغيره هذه الدراسة . وهو دراسة واقع القياس في

أعمال النحوين المتقدمين - أن أتبع المنهج التارخي ، لأنني رأيت التتبع التارخي  
لأي قضية من قضايا العلم ، قد يكون أعون على النفاذ إلى طبيعتها ، والتهدي  
إلى جملة المشكلات المتصلة بها أو المتفرعة عنها .

وتبعاً لهذا المنهج الذي اخترت عقدت الفصل الأول من بحثي هذا للقياس في  
طوره الأول من لدن نشأة النحو حتى عهد الخليل بن أحمد ، وعُنِيت بيسط  
مفهومه لدى ابن أبي إسحاق ، الذي قيل فيه ، أنه أول من مد القياس وشرح  
العلل ، ثم لدى بعض أقرانه وخالفيه ، ولا سيما أبو عرو بن العلاء وعبيسي بن  
عمر . وتناولت في فصل آخر عمل الخليل بن أحمد في هذا الباب بشكل مجمل . ولما  
كان الخليل هو المؤثر الحقيقي لعلم النحو ، وعلى يديه تكامل المنهج النحوي ،  
الذي استمر في أنسه الكبري لدى مختلف طبقات النحوين من بعده ، فإني عندي  
في الفصول التالية بالكلام على الأسس التي كانت عادة منهجه النحوي ، والتي هي  
في الوقت نفسه عَمَد القياس وأركانه ، ولم أقصر فيها الكلام على مذهبه وحده ،  
 وإنما تتبع نموذج من هذه الأسس ، من لدن كان فكرة موجهة ربياً أشير إليها  
دواجاً بسط عند الخليل وسيبوه وبعض خالفيهما ، إلى أن أخذ طابع النظرية  
المحررة على نحو أصولي إلى حد غير قليل عند ابن جني ونفر من قبلوا آثاره .

وهذه الأسس ، هي فكرة الأصول والفروع ، ثم ما يستتبع ذلك من  
التعليق ، ثم وجوه القياس وطرائقه ، البنية على تلك الأسس لدى جمهرة  
النحوين ، ولا سيما البصريين منهم .

وكان لابد لي بعد هذه المحاولة لدراسة واقع القياس عند هذه الطبقة من  
النحوين ، أن أتطرق إلى معالجة مسألة من أهم مسائل هذا البحث ، وهي صلة  
القياس عند النحوين بالمنطق وهل كان أثراً من آثار تسلیط الاعتبارات المنطقية  
على اللغة ؟ وتحكيمها فيها ، وأما الفصل الذي تلا ذلك ، فخصصته بالثورة على  
مبدأ القياس والتعليق في النحو ، وذلك لدى ابن مضاء القرطبي ، الذي لم تكن  
ثورته على هذا المبدأ لدى النحوين ونعيه عليهم الأخذ به - كما قال بحق الدكتور

شوق ضيف - إلا امتداداً لمبدئه الظاهري في الفقه ، ليتناول علم العربية أيضاً ، وحاولت أن أتبين معالم هذه الثورة كما تجلت في كتابه ( الرد على النعامة ) غير مغفلة الاستعارة بتحليل الدكتور شوق ضيف لمضون هذا الكتاب ، وهو تحليل بلieve ، ثم تناولت الآثار التي تركتها هذه الثورة لدى أبي حيان الأندلسي ، الذي كان أكبر النحاة في النصف الأول من المئة الثامنة ، وأبلغهم تأثيراً في مذاهب من جاء بعده من النحاة .

وقد ألحقت بهذا البحث تحقيقاً لباب من كتاب أبي علي الفارسي ( المسائل العسكرية ) ، لأنه تناول فيه قضائياً تعتبر ركائز أساسية في هذا البحث ، ووصلته بتحقيق مسألتين عرض لها فيه وتناولها بيسط أوف في كتابه « المسائل البغداديات » فتحققتها من خطوطه هذا الكتاب وجعلتها صلة لهذا الباب متقدمة له .

وأما المصادر التي رجمت إليها فتنوعة ، لتنوع القضايا المتصلة بهذا الموضوع ، وفي طليعتها كتب النحوين أنفسهم ، ولا سيما كتب الأئمة الذين عرضت مذاهبهم ، وفي رأسها ( كتاب سيبويه ) . وقد كان كتاب ( الخصائص ) لأبن جني ، من أهم ما اشتغلت عليه هذه الزمرة من المصادر ، وأكثرها عوناً لي في معالجتي هذا البحث . ثم كان من أهم مصادرني أيضاً كتب التراجم والطبقات ، التي ترجمت لمن تناولهم هذا البحث من النحوين ، وما فيها من الإشارات إلى أصول هؤلاء ومذاهبهم . ولم أدع الانتفاع بما ظهر في تاريخ النحو وأصوله من دراسات المحدثين . وكان لابد لي أيضاً ، من أن أرجع إلى طائفة من كتب المنطق والأصول في معالجة قضية صلة المنطق بالقياس النحوي ، كما رجمت أيضاً للفرض ذاته إلى طائفة من الدراسات التي أرخ أصحابها للحركات الفكرية والعلمية في الحضارة الإسلامية ، إلى كثير مما تدعو الحاجة إلى مراجعته من كتب اللغة والمعاجم .

ومن البدهي أنه قد كان من مصادري الأساسية ، ما تيسر لي الوقوف عليه

من الدراسات في مناهج البحث اللغوي الحديثة ، سواءً ما وضعه منها دارسون  
عرب ، وما ترجم منها عن دراسات في اللغات الأخرى .

وبعد فإني أمل أن أكون قد وفقت بتحديد المعالم الكبرى لهذا الموضوع  
الصعب ، وإن كان أرحب مدى مما قدرت وأكبر من أن يحاط به في كتاب  
محدود ، فأسباب الدراسة له أعنوان آخر من أن تتهيأ لباحث وحده .

والله ولي التوفيق

د. منى الياس

# الفصل الأول

## القياس من بدء نشأته حتى الخليل

إذا أخذنا القياس في أبسط معانيه ، تبين لنا أنه عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتهي إلى جماعة لغوية ، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة . وهذه حقيقة من حقائق الاجتذاع اللغوي التي تتبعها عليهم الاستعمالات اللغوية .

ولا شك أن هذا الاعتبار هو الذي أوحى باخراز القياس - باعتباره عملية فكرية على هذا النحو - معياراً لم يثبت أن سيطر على النحاة الأوائل ، وأفضى بهم إلى الطريق الذي سلكوه بعد ذلك . ومن ثم يمكن أن نقول إن هنا نوعين من القياس : قياس يتعاطاه المتكلم ؛ إذ يعزو حذو غيره من أبناء الجماعة اللغوية ، وقياس آخر ؛ هو الذي عرف عند النحويين ، واتسمت به مدرسة البصرة .

إن أدنى تأمل في آثار نحاة العربية يهدى إلى أن ما أسموه قياساً ، على ما قد يكون في مفهومه عندهم من غموض ، لأن هؤلاء النحاة الأوائل ، كانوا يعملون به على هدي تصور له قائم في نقوسهم دون أن يجدوا ، ولا خلاف صوره لديهم وتشعب مسالكهم فيه - هو عmad النحو ، حتى إنه دخل في تعريفهم للنحو عندما قال قائلهم : « النحو هو العلم بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب »<sup>(١)</sup> . وعندما قال آخر : « إما النحو قياس يتبع »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الاقتراح ٢٨

(٢) قائل ذلك الكسائي في أبيات له . انظر معجم الأدباء ١٩١/١٢

وقد يكون التتبع التارخي لهذا المبدأ في أعمال النحوين ، ومحاولة رصد مختلف الصور التي تجلّى فيها مأسمه قياساً عندهم ، عوناً على تحديد مفهوم هذا المبدأ من جهة ، واستكناه طبيعته من جهة أخرى ، ومن ثم تقويه باعتباره أدلة من أدوات البحث النحوي ومدى ملاءمته في صوره عند النحوين الأوائل لمناهج البحث الحديثة في ميدان اللغة .

يكاد ظهور القياس في النحو يقترب باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى ١١٧ هـ وذلك في الكلمة المشهورة التي قالها فيه ابن سلام ورددها من بعده آخرون وذلك وصفه إياه بأنه « أول من بعث النحو و مد القياس والعلل »<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر ابن سلام أيضاً ، في معرض الموازنة بين ابن أبي إسحاق هذا وأبي عمرو بن العلاء : « أن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها »<sup>(٢)</sup> .

ومن الصعب أن تنسب أولية علم من العلوم - إن صح أن يسمى هذا المبدأ علمًا أو تسمية القياس قياساً - إلى إنسان بعينه ، فمثل هذه القضايا إنما تم عبر حل عدة ، ويتعاقب عليها المتكلمون من جهة ، ومن محاولون تفنن العلوم من جهة أخرى ، حتى لقد قيل - كأسلفنا - في معرض الموازنة بين ابن أبي إسحاق هذا ، وأبي عمرو بن العلاء : « إن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها »<sup>(٣)</sup> .

وقد قال ابن سلام فيما أيضاً : « أخبرني يونس أن أبيا عمرو بن العلاء كان

(١) نزهة الآباء ١٠ ، طبقات الشعراة لابن سلام ١٤ . وعنه مقدمة التهذيب للأزهرى ٣٩ .  
وانظر طبقات الزبيدي ٢٥ ، وتاريخ الإسلام ٢٦٥٤ ، ونزهة الآباء ١٠ ، أخبار النحوين  
البعريين للسراجى ٢٠

(٢) طبقات الشعراة لابن سلام ١٤  
(٣) نزهة الآباء لابن الأثيرى ١٠ ، طبقات الشعراة لابن سلام ١٤ ، وعنه مقدمة التهذيب ،  
وعنه بتصرف أخبار النحوين البعريين للسراجى ٢٠ .

أشد تسلیماً للعرب ، وكان ابن أبي إسحاق وعیسی بن عر بطنان عليهم ، وكان عیسی يقول أساء النابة في قوله :

فبتْ كأني ساورني ضئيلة من الرقش في أنيابها السَّمَّ ناقع  
يقول موضها ناقعاً<sup>(١)</sup>.

ويصدق مقالة ابن سلام : أن ابن أبي إسحاق أقدم من يحكى عنه بعض الأحكام النحوية من الموصوفين بهذا العلم ويظهر أن من تقدمه إلى التفكير في أمور النحو من لدن أبي الأسود الذي تجعله أكثر الروايات العربية الرائدة الأولى لهذا العلم حتى أيام ابن أبي إسحاق ظلوا يتخطبون على غير هدى ، حتى كان ابن أبي إسحاق هذا أول من هدى النحوين إلى الطريق الذي ينبغي أن يسلك فيتناول مسائل هذا العلم ، وذلك بأن فرق ما بين الظواهر التي ينتظمها قانون جامع - وهو ما كان يعنيه بالقياس - وبين ما لا يخضع لمثل هذا القانون . والنchan المذكوران آنفًا ، قد يكونان أقدم نصين ورد فيما ذكر القياس ، ولنا أن نتساءل هنا : مالمعنى بقوله : « أول من بعث النحو ومد القياس والعلل » ، لقد حكى ابن سلام أيضًا خبرين آخرين يمكن أن يفيدهما في تحقيق الدور الذي اضطلع به ابن أبي إسحاق في تاريخ النحو العربي ، وبالتالي في تحقيق معنى « مد القياس والعلل » ، وتفوقه في هذا الباب على أهل طبقته ومنهم أبو عمرو بن العلاء . ومفاد الخبر الأول ماحكاه ابن سلام عن أبيه أنه قال : « قلت ليونس هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ، قال : قلت له : هل يقول أحد الصوريق يعني : السويق ، قال : نعم ، عمرو بن عيم تقولها . وما تريده إلى هذا ، عليك بباب من النحو يطرد وينقاد »<sup>(٢)</sup> ويبيّن من هذا الخبرـ الذي هو غایة في الأهمية - أن ابن أبي إسحاق أول من اهتدى بفطنته إلى أن ثمة ظواهر في العربية ، تحكمها قوانین جامعة تنتظم جزئياتها ، وأن ثمة ما لا يطرد فيه ذلك : بمعنى أن في

(١) طبقات الشعراه لابن سلام ١٤ - ١٥

(٢) طبقات ابن سلام ١٥ والنهرست ٤٢

أمور اللغة ما لا يؤخذ إلا عن طريق السماع البحث دون أن يكون خاصعاً لقانون مطرد ، وأن ثمة ظواهر لغوية تخضع لمثل هذا القانون . وأنه جعل هه في تعريف هذه الظواهر واستظهار القوانين الجامدة ، وهذا ماعنده بقوله : « عليك بباب من النحو يطرد وينقاد » ، وهذا أيضاً ما يفسر لنا قول ابن سلام فيه : « إنه أول من بعج النحو و مدّ القياس ، وأنه كان أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو » وقول ابن سلام : « أول من بعج النحو » يفيد أن النحو قبله كأنه كان مستعفلاً على من تقدمه فلا يقعون فيه إلا على ظواهر لا ينفذون منها إلى حقائقه ، حتى كان هو الذي تستوي له أن ينفذ إلى ما وراء هذه الظواهر ، فعلى حين كان أبو عمرو أوسع معرفة من عبد الله بجزئيات كلام العرب ، كان عبد الله أقدر على أن يستخلص مما يقع إليه من كلامهم القوانين التي على هديها يتصرفون في الكلام . ففهم القياس عنده إذن ، إنما هو القانون المطرد . وقد ظل هنا المفهوم مهييناً إلى حدٍ غير قليل على معظم أشكال القياس وصوره لدى الطبقات التالية من النحوين . ويظهر أن حقيقة الدور الذي اضطلع به ابن أبي إسحاق إنما هو التنبية إلى هذا المبدأ الأساسي من مبادئ التفكير العلمي وإن كان لم يتوصل إلى كبير شيء في باب تفنين القوانين النحوية ، وهذا ما يفيده خبر حكاء ابن سلام أيضاً قال : « سمعت أبي يسأل عن ابن أبي إسحاق وعلمه قال : هو والنحو سواء أي هو الفاية . قال فما يعلم من علم الناس اليوم ؟ قال : لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك به ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفسه ونظر نظره كان أعلم الناس »<sup>(١)</sup> .

ويمكن أن نعمل القول في دور ابن أبي إسحاق ، بأنه كان أول من اهتدى إلى الطريق التي ينبغي أن يسلك في تحقيق مسائل النحو ، وأنه كان ب بشارة اللافقة التي تهدي إلى هذا الطريق . ومن ثمَّ كان أنَّ ما هنا العلم من بعده غُواً سريعاً ، فإنَّ أثني عشرة من بعده إلا قربة نصف قرنٍ حتى كان مالدى ابن أبي إسحاق نفسه فيه لا يكاد يذكر أمام ماتوصل الناس إليه ، وإن كان أصل الفضل في ذلك يعود

---

(١) طبقات ابن سلام ١٤ - ١٥

إليه ، إذ كان هو الذي وضعهم على المحة ، وهذا يدل على أنه قد ظهر منذ اللحظة الأولى اتجاهان : اتجاه يخضع الكلام لمعايير بعينها ، واتجاه آخر يتلوى وجوه الاستعمال المختلفة ، ويحسن بنا هنا أن نستعرض بعض ما وقع إلينا من أقوال ابن أبي إسحاق لتصور عمله ومعنى تحريره القياس على نحو أوفى .

ما يؤثر عن ابن أبي إسحاق في هذا الباب غایة في النزرة . وما يعيينا على الوقوف على بعض أصوله استقراء قراءاته ، فإنه إنما كان يتخير وجوه القراءة - كما تفيد القرائن - على هدي ما تصوره من مقاييس في العربية . ومن الطواهر البينة فيها أثر عنه من وجوه القراءة أنه كان يقرأ : ( هَدِيٌّ ) و ( عَصِيٌّ ) و ( مُحِينٌ ) وما شاكل ذلك ، وهذه لغة معروفة لمذيل يقلبون ألف المقصور إذا أضيفت إلى ياء النفس ياء ويدعونها فيها ، ويظهر أن ابن أبي إسحاق إنما لزم هذه اللغة في قراءته : لأنه كان يراها أقىس ، وكأنه لما رأى الواو الساكنة إذا ما ولتها ياء قلبت ياء وأدغمت في الياء الثانية ، جعل هذا قانوناً مطرباً يشمل حروف المد جائعاً إذا ما ولتها ياء . ويظهر أن ابن أبي إسحاق قد ائتم في هذا الباب أي في باب تحرير القياس بشيخه نصر بن عاصم ، فبان نصراً - كما تقييد بعض أخباره - كان ربما أخذ بهذا التحريف ، فقد روی عن خالد الخذاء أنه قال : « سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية ، كيف تقرأ ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد ﴾ فلم ينون ، فأخبرته أن عروة ينون ( يعني في الوصل ) فقال : بئس ما قال ، وهو للبئس أهل ، فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتى مات »<sup>(١)</sup> .

ووجه هذه القراءة أن نصر بن عاصم ألحق نون التنوين بحرف المد في وجوب الحذف إذا مالقيت ساكناً . وربما كان هذا المثل ونظائر له هي التي أنبهت ابن أبي إسحاق على ما ( يطرد وينقاد ) من القواعد ، وأن يجعل منه في

(١) طبقات النحوين للزبيدي ٢١

تبع ذلك . والذى يظهر ما تقدم جيماً أن مرادهم من القياس إنما هو القانون  
المطرد الذى يستظهر من استقراء الكلام .

وبين في المثالين السابقين أن كلاماً من نصر وابن أبي إسحاق إنما بنى قولهما  
على استقراء ناقص . فابن أبي إسحاق سارع إلى الحكم - فيما يظهر - بأن لفنة  
هذيل - التي أشير إليها آنفاً - أقيس من سواها ، على حين تنبه العلماء من بعده  
إلى أن الألف وإن شاركت الواو في المد ، فإنها تبادر أختيئها من وجوه أخرى ،  
ومن ثم ربما كان لما من الأحكام ما تفرده به عنها . وقول نصر أيضاً في حذف  
نون التنوين إذا لقيت ساكناً مما اطرحه وأهله عحقوا الطبقات التالية من  
النحوة ، وذلك أن استقراء الكلام دفع على أن أول الساكنين المتقيين إنما يحذف  
إذا كان حرف مدخل خاصة ، وأما إذا كان حرفًا صحيحاً فإنه يكسر للقائه ساكناً ،  
والتنوين حقه أن يلحق بالحرف الصحيحة ، لأنه في حقيقته نون ساكنة تلعق  
الاسم المذكر ، فن حقها أن تجري مجرى الحروف الصحيحة .

على أن أبو عمرو وإن كان لم يبلغ بشهادة ابن سلام وغيره مبلغ ابن أبي  
إسحاق في تجريد الأقيسة لم يعدم حظاً في هذا الباب ، ولم يكن ابن جني غالياً  
ولا متوكلاً على الحقيقة عندما جعله كسائر رجال طبقته من نظروا وتدربيوا وقايسوا  
يمخالف ابن أبي إسحاق في أنه أشد تسليماً للمرء . على ما أشرنا إلى ذلك من  
قبل - فإنه سلك طريق القياس أيضاً . فابن جني جعله كسائر رجال طبقته من  
نظروا وتدربيوا وقايسوا ، ولم يكن أيضاً عاجباً الصواب عندما أشار إلى أنهم إنما  
اقتفيوا في تعليمهم ما يستظهرون به من أقيسة أثر من كانوا يشاهدونهم عن الأعراب .  
وهذا دليل على أن هذا الضرب من التفكير اللغوي كان وجوده أسبق مما رأمه  
النحوة بعدئذ . وقد وصلت إلينا بعض نقول وأقوال عن أبي عمرو ، يمكن من  
خلالها أن تقف على بعض الأقيسة أو بعبارة أخرى القواعد التي استخلصها ما  
وقف عليه من كلامهم ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال : « قال يونس : من  
صرف ( هنداً ) قال : ( هذه هندة بنت زيد ) فنون ( هنداً ) لأن ذا موضع  
لا يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة ، وهكذا سمعنا من العرب . وكان أبو عمرو

يقول : ( هذه هند بنت عبد الله ) فين صرفه ويقول : لما كثُر في كلامهم حذفوه  
كما حذفوا ( لا أدر ) و ( لم يك ) و ( لم أبل ) و ( خذ ) و ( كل ) وأشباه ذلك  
وهو كثير . وقد عقب سيبويه على ذلك بقوله : « وينبغي لمن قال بقول أبي  
عمر أو أن يقول ( هذا فلان بن فلان ) لأنه كناية عن الأسماء التي هي علامات  
غالبة فأجرأها »<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن ما انتهى إليه أبو عمرو من الرأي إنما بناء على أصل من الأصول  
التي استتبّ لها مما وقف عليه من كلام العرب فجعل حذف التنوين مبناه على  
ما ذهب إليه من جمل حذف التنوين من نحو ( هند ) أي المؤنث الثلاثي الساكن  
الوسط ، إذا ما وصف بـ ( بنت ) لازماً حتى على لغة من يصرفه ، وذلك طلباً  
للتخفيف إذ كثُر في كلامهم فأجرأه مجرى ما يعمدون فيه إلى التخفيف ، بحذف  
شيء منه لكثرته دورانه على ألسنتهم من نحو ما مثل به . وظاهر عبارة سيبويه أن  
أبا عمرو انتهى إلى هذا القول ، وإن لم يكن له عليه شاهد من الساع ، وشَّة  
مقاييس أخرى ذهب إليها أبو عمرو ، ويمكن أن تستتبّ لها مما تخيّره في قراءته وما  
قاله في تقدّم بعض ما رغب عنه من وجوه القراءة ، ومن ذلك أنه فيما يظهر كان  
لا يجيز حذف نون الرفع إذا لقيت نون الواقية ، ومن ثم كان يضم باللحن تخفيف  
النون من ( أتحاجوني ) [ سورة الأنعام ٨٠ ] وهو قراءة نافع وأبي جعفر ،  
ورواية عن ابن عامر<sup>(٢)</sup> .

وكذلك نسب إلى اللحن للسبب نفسه قراءة نافع ( فم تبشرون ) [ سورة  
الحجر ٥٤ ] بكسر النون خفيفة<sup>(٣)</sup> . وقد وافقه في ذلك ابن قتيبة وأبو حاتم  
الحسناني ، وخالفه في ذلك سيبويه ، فأجاز ذلك محتجاً بالقراءتين المذكورتين  
وما كان من نحوها .

(١) سيبويه ١٤٨/٢ ، ومذهب سيبويه أن القياس أن يثبت التنوين فيه .

(٢) إعراب القرآن للنحاس لوحة ١٧٦٨ ، تفسير القرطبي ٢٩٧ ، وانظر في نسبتها النشر ٢٥٠/٢ ،  
والإعْنَاف ٢٦٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس لوحة ١/١١١

وكان لا يجيز أن ينوب عن الفاعل غير المفعول به إذا وجد ، وعلى مثل رأيه جهور البصريين أيضاً ، ومن ثم حكى عنه أنه قال في قراءة أبي جعفر والأعرج وشبيه من قراء المدينة ﴿ ليجزى قوماً ﴾ [سورة الجاثية ١٤] . ببناء الفعل لما لم يسم فاعله : هذا لحن ظاهر<sup>(١)</sup> .

وعلى ما هو معروف من سعة علمه بكلام العرب وغريبه ، ربما بقى بعض الأقوال على الشائع على ألسنة أكثر العرب ، وخفى عليه بعض اللغات الخاصة التي تخضع لقياس مطرد لفريق منهم فكان يقول : « إني لاستحيي من الله أن أقرأ ﴿ إن هذان لساحران ﴾ [سورة طه ٦٢]<sup>(٢)</sup> . مع أن هذه القراءة قراءة أكثر آفة الأمصار ، ويقرأها ﴿ إن هذين ﴾ ويظهر أنه لم يقف على مواقف عليه غيره من آفة العربية من أن بني المارث وكنانة يلزمون المثل ألف في كل أحواله ، وكذلك كان يقرأ : ﴿ لولا أخترني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من الصالحين ﴾ [سورة المتألقين ١٠] . مع أنها في مصاحف الأمصار جميعاً <sup>(٣)</sup> وأكملت ، وينذهب إلى أن الكاتب أسقط الواو كا تسقط حروف المد واللين في (كلون) وأشباه ذلك<sup>(٤)</sup> . وكأنه خفي عليه ما أسماه عمقو البصريين من بعده العطف على المعن وشهاده كثيرة ، فذهب هذا المذهب في القراءة خالفاً الرسم ومحتجاً بخلافته بما قال .

والذي يعنينا من كل ما تقدم ، أن أبا عمرو كانت له أقيسة ، وأن أقيسته أقيسة ابن أبي إسحاق لا تدعوانا أن تكون قانوناً يستظهرون به من كلام العرب ، وربما وسعوا حدود هذا القانون فبنوا عليه أشياء تلزم عنه كما يتصورون ما كان يذهب إليه أبو عمرو ومثله في ذلك مثل ابن أبي إسحاق ، لا يمدو أن يكون استقراء استنبطوه من بعض كلام العرب دون سائره ، ومع ذلك فإنهم ربما وسعوا حدود تلك الطريقة ، فبنوا عليها أشياء تلزم عنها كما يتصورون ولو لم يقفوا على

(١) تفسير القرطبي ١٦٢/١٦

(٢) تفسير القرطبي ٢١٧/١١ ، بموع فتاوى ابن تيمية ٢٥٠/١٥ طبعة الرياض .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٤٠ ، إبراز المعانى ٤٧٨

شاهد من كلام العرب ، كالذى سلف ذكره من مذهب أبي ععرو في حذف نون التنوين من نحو ( هند ) إذا وصف بـ ( بنت ) في لغة من يصرف هذا القبيل من الأسماء المؤنثة .

ومن بعد ابن أبي إسحاق كان عيسى بن عمر الثقفي مولاظ ، وكان قد أخذ عن ابن أبي إسحاق وسار على نهجه ، وينسب إليه أنه وضع كتابين في النحو من أحدهما ( الإكال ) والآخر ( الجامع )<sup>(١)</sup> وتجاوز بعضهم هذا إلى ادعاء أن كتاب ( الجامع ) هو الأساس الذي بنى عليه الخليل أقواله ومناهجه التي ورثها عنه صاحبه سيبويه وضمنها كتابه<sup>(٢)</sup> ، ومما يكن شأن هذا الرعم من الزيف أو الحقيقة فلا بد أن يكون عيسى قد تقدم بالنحو خطوات جديدة بعد أن كان شيخه ابن أبي إسحاق قد أحب طريقه . فإن عيسى بن عمر أوغل في هذا الطريق . وقد حكى عنه سيبويه أقوالاً قليلة قبل بعضها ودفع بعضها .

ويظهر من جملتها : أن عيسى كان قافياً أثراً شيخه ؛ من أنه ربما سارع إلى سن قاعدة مطردة على استقراء ناقص وربما اجترأ كاجتراء شيخه على الطعن فيها قد يقع في كلام العرب على خلاف ما استظهره ورأه قياساً مطرياً . وليس بين أيدينا من أقواله وأثاره ما يعين على بسط القول في مذاهبه<sup>(٣)</sup> . إلا أن ثمة كلمة تروى عنه تشير إلى أصل من منهجه ، إلا أن هذه الكلمة بعينها تنسب أيضاً إلى أبي عمرو بن العلاء وذلك ما روى عن محمد بن سليمان أنه قال له يوماً - إما لعيسى بن عر أو لأبي عمرو بن العلاء - : أخبرني عن هذا الذي وضعت ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا ، قلت : فن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تكلم به ، أتراء خطئنا ؟ قال : لا ، قلت : فا ينفع كتابك .

(١) كا ينسب إلى الخليل بن أحد أنه قال في تعريرهما : ذهب النحو جيماً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر ذلك ( إكال ) وهذا ( جامع ) فهذا للناس شمس وقر

(٢) الإناء ٤٧٢ .

(٣) انظر الخبر في أخبار النحوين البصريين ٢٦ ، وطبقات الزبيدي ٤١ .

وإن صح أن يكون المخاطب به عيسى بن عمر فيبدو هذا الخبر مناقضاً لما عرف عنه من طعنه على العرب إذا ما وجد في كلامهم خلاف ما انتهى إليه أنه القياس وهو أليق بما يعرف عن أبي عمرو من أنه كان أشد تسليماً للعرب من ابن أبي إسحاق وعيسى .

وما عرف عن عيسى أنه كان - كما نص على ذلك ابن سلام - « إذا اختلفت العرب فزع إلى النصب ». كان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن : **﴿ ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾** [سورة الأنعام ٢٧] . وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس يرتفعون **﴿ نرداً ﴾** و **﴿ نكذباً ﴾** و **﴿ نكون ﴾** . قلت لسيبوه : كيف الوجه عندك ، قال : الرفع . قلت : فالذين قرؤوا بالنصب ؟ قال : سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتبعوه . وكان عيسى بن عمر يقرأ : **﴿ الزانية والزاني ﴾** [سورة النور ٢] . و **﴿ السارق والسارقة ﴾** [سورة المائدة ٣٢] . وكان يشدد :

### ياعدياً لقلبك المهاج

وكان يقرأ : **﴿ هؤلاء بناتي هنْ أطهَرُكُم ﴾** [سورة هود ٧٨] . فقال له أبو عمرو بن العلاء : هؤلاء بنو هم ماذَا ؟ فقال : عشرين رجلاً ، فأنكرها أبو عمرو<sup>(١)</sup> .

وقد عقب الزبيدي على بعض قراءاته السالفة بقوله : « هذا مخالف لما قاله النحويون أجمعون ولا قرأته به القراءة ». كما حكى هو وابن سلام من قبله أن أبا عمرو وأنكر عليه نصب **﴿ أطهَرُكُم ﴾** من قوله **﴿ هنْ أطهَرُكُم ﴾** . وكذلك كان سيبوه يرى أن الوجه أن يرفع **﴿ ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾** [سورة الأنعام ٢٧] . على حين كان

(١) طبقات فحول الشعراء ١٨ ، انظر طبقات الزبيدي ٣٦ ، وانظر سيبوه ٤٢٧/١ ، طبقات ابن الجوزي ٦٦٢/١ ، جال القراء للساخاوي ورقة ٩٩ ظ غطوة الأحادية في حلب . والكلمة بتحوها مع أمثلة أخرى في تفسير القرطبي ١٥٢/١٣ ، شواذ ابن حاليه ١٠٨

عيسي ومن قبله شيخه ابن أبي إسحاق ينصبها . وفيما حكاه عنه سيبويه من أقوال ما أشار إلى أنه خلاف القياس عنده ، وكأنه بذلك يشير إلى أن عيسى كان ربما أخطأ السبيل في بعض أقويته ، ولم يحكم الاستدلال ، فكان يرى أن القياس ماذهب إليه ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في أن الوجه في نحو ( عمرو ) و ( زيد ) إذا سمي به مؤنثاً لا يصرف ، على حين كان مذهب عيسى أن يصرف ، وذلك قوله : « فيان سيت المؤنث بـ ( عمرو ) أو ( زيد ) لم يجز الصرف ، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو ، فيها حدثنا يونس . وهو القياس : لأن المؤنث أشد ملامة للمؤنث ، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كأن أصل تسمية المذكر بالذكر ، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها ( عمرو ) لأنه على أخف الأبنية »<sup>(١)</sup> .

وكان سيبويه إنما ذهب إلى أن قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو هو القياس لأن الاسم الثلاثي الساكن الوسط المذكر إذا ماسمي به مؤنث ثم صرف مع ذلك ، أدى إلى لبس ، فلا يدرى اسم المذكر هو أم المؤنث فإذا مامن الصرف دل ذلك على أن المسمى به مؤنث فارتفع اللبس ، ومن ثم كان هذا الوجه هو القياس الصحيح عنده . وأما صرف ماسمي به مؤنث من الاسم الثلاثي الساكن الوسط ، وهو في الأصل لمؤنث أو يقلب استعماله في المؤنث فلا يؤدي إلى لبس ؛ لأنه يكون جارياً على الأصل فيه . على أن ابن أبي إسحاق كان أول من تنبه إلى فكرة القياس والتعليل في التحو وأن صاحبه عيسى بن عمر قد تابع نشاطه في هذا الباب ، فإن ذلك لم يقدر له أن يتم قاممه على أيديها .

أما ماذكره ابن سلام من أن « أبا عمرو بن العلاء كان أشد تسليماً للعرب ، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم » فهذا يفيد أن ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر كانوا ربما استظهرا قانوناً لغويًا يجعلاته قياساً مطرداً لا يجوز الخلاف عنه ، فإذا ما أصاباً البعض العرب كلاماً على خلاف ذلك سارعوا إلى الطعن فيه واتهامه بالخطأ . وهذه نظرة لاتخلو من شطط ومثل هذا الشطط

(١) سيبويه ٢٤/٢ ، وانظر شرح الكافية ٥١/١

ملائم للعلوم قاطبة في نشأتها الأولى ومؤلف لدى الأوائل من رواد أي علم من العلوم قبل أن تستحكم أصوله وتستبين طرائقه فقد يُؤول الأمر إلى أن تلغى أقوالهم جميعاً ، إلا أن المنطلق الذي بنوا عليه تلك الأقوال يظل موضع تسليم وإنما تطرح أقوالهم التي بنوها عليه لأنهم بحكم أنهم المبتدئون في ذلك لم يعكروا تطبيق هذا الأصل الصحيح فألت أعمال العلماء من بعدهم مصححة لما وهم فيه ومتقدمة لما بدؤوا به ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن هذا الصنيع من ابن أبي إسحاق ويعسى بن عرب (أي طعنهم على العرب) لا يعدم تفسيراً نفسياً ، وذلك أن من المقتضى المعروفة في علم النفس أن المهارات التي يكتسبها الإنسان بالمارسة الطويلة حتى يصبح يؤديها دونها تنبئ إلى جزئياتها ، إذا ما حاول أن يفكر في كل خطوة أو جزئية من جزئيات العمل الذي أتقنه على نحو واعٍ أدى ذلك إلى أن يتغير في أدائه ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمهارة اللغوية أو ما يسمى (السلقة اللغوية) فإن الإنسان بطول الممارسة يتقن الكلام على أصوله ، فإذا ما أخضع كلامه لتفكير واعٍ في موقع كل لفظ وكيف ينبغي أن يكون ، فقد يؤدي ذلك إلى ضرب من البلبلة والتعثر . ولما كان تجريد الأقىسة والقواعد النحوية لا يعود في حقيقته أن يكون تعبيراً في مبادئ محددة عن أمور يدركها المتكلمون بهذه اللغة بآهاسهم ، كان لا بد في أول الأمر من وجود هذا الضرب من البلبلة في أعمال الرواد الأوائل ، لمن يتصدون مثل هذا العمل العلمي ، وكان العامل الأول في تصحيحهم هو الفكرة التي ظلت الموجه الأول للنحوين في أعمالهم في مختلف الأطوار التي تقلب فيها هذا العلم ، ألا وهي استنباط القوانين التي يجري عليها العرب الخلاص في كلامهم ليؤمن باحتذائهما اللحن والخطأ اللغوي عاماً .

وقد كانوا يعنون بالقياس - كا يظهر من تصفح النصوص - في هذه المرحلة جملة ما يستظموه من التأمل في الواقع الكلام من أحكام وأوضاع كما يطلقونه أيضاً على أسلوب النظر في الكلام لاستخراج هذه الأحكام والأوضاع ونظمها في قوانين خاصة تضبطها . وبهذا الاعتبار كانوا يجعلون المعرفة بالعربيّة عن طريق القياس ، أي عن طريق القواعد الصناعية مقابلة للمعرفة بها قريحة ، ومعنى ذلك

أن القياس في نظرهم إنما هو تحويل المعرفة التي مردها إلى الخبرة والطبيعة إلى معرفة صناعية علمية تقوم على أصول التفكير العلمي ، وهذا ما يفيده خبر مؤرج السدوسي : أنه قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس في العربية ، إنما كانت معرفته بها قريحة ، وكان كما يقول هو نفسه أول ماتعلم القياس في حلقة أبي زيد الأنباري بالبصرة<sup>(١)</sup> .

والمفهومان ليسا بمتباينين تمام التباين بل هما متكاملان ، فالقياس باعتباره أسلوب النظر في الكلام لاستخراج القوانين التي يجري عليها ، إنما هو عاولة التعبير بما يشتمل على جملة الوسائل المتبرعة في استخلاص القوانين النحوية ، فهو مستول - بهذا الاعتبار - على جملة الطرائق التي يتتألف منها منهج البحث النحوي عندم .

---

(١) إحياء الرواة ٣٢٨/٣ ، وانظر بنية الوعاة ٢٨٢ ، ونرفة الآباء ٨٩ ( طبعة بنداد ) .

## الفصل الثاني

### حول منهج الخليل في النحو

خلص لنا فيما سبق أن ابن أبي إسحاق كان السابق الأول إلى فكرة القياس والتعليل في أحكام النحو ، وأن المفهوم الغالب للقياس عنده إنما هو ما يستظره من القواعد العامة من استقراء الكلام ، وبهذا الاعتبار كانوا ربما أطلقوا القياس على المعرفة بالقواعد الصناعية ويعملون هذه المعرفة مقابلًا لمعرفة أحكام الكلام وأوضاعه كما يفيد خبر مؤرج السدوسي الذي سلف ذكره . ومهمها يكن من شأن الأقىءة التي انتهت إليها ابن أبي إسحاق ، وبعض من تابعوه كعيسى بن عمر ، ومهمها تكن الوجهة التي توجهوها في أقيستهم : فإن ما انتهوا إليه لم يكن بالشيء الذي يذكر إلى جانب ما انتهوا إليه من بعدهم ، بل إن كثيراً من الأحكام التي اعتبروها قياساً مطرداً قد نبذت من قبل الطبقات التالية . إلا أن تبه ابن أبي إسحاق إلى هذا المبدأ قد كان كا تقدم العامل الأول في سرعة نحو النحو وتكلمه ، وتحديد المعالم الكبرى على الأقل لمنهج البحث فيه . وأما الذي اضططلع بالجانب الأكبر من هذا العلم والذي يعتبر المؤثل الحقيقي له وموطنه أركانه إنما هو الخليل بن أحمد الذي نتهي ابن جني بأنه كاشف قناع القياس في علمه .

يعتبر الخليل بن أحمد على مانته ابن جني ( كاشف قناع القياس في علمه ) كما أجمع مترجموه على وصفه بأنه كان النهاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله . فبلغ القياس على يديه ويدبي تلبيذه سببويه ذروة نمائه . فإنه ما إن استقر الأمر بين يدي الخليل ، حتى كان منهج البحث النحوي قد تكاملت صورته عنده ، ولحيط طريقه . وقد أوثق الخليل سلية لغوية موروثة باعتباره

عربياً قحّاً من جهة ، وبمخالطته لأرباب الفصاحة من أبناء البوادي في تهامة والخجاز من جهة أخرى . ويعكّرنا أن نقول بغير قليل من الاطمئنان : إن الأسس التي قام عليها نشاطه من ثلاثة من طبقات النعمة على اختلاف مذاهبهم ، لم ينلها من التعديل إلا اليسير . وأكثر الخلاف ما بين من تلوه - فيما يظهر - إنما كان في تطبيق الطرائق التي كانت أدواته في البحث ، ولم يكن خلافاً في هذه الطرائق نفسها .

وأظهر ما يميز به الخليل هو القدرة على التصور الشامل لموضوع بحثه وضم نشر ماناثر من جزئياته في كليات جامعة وقوانين ، لا يكاد يخرج عنها شيء منه ، ومن خلال هذا التصور الشامل يتهدى إلى وجوه الاتصال الخفية ما بين مختلف ظواهر العلم الذي يتصدى له . يشهد بذلك علم العروض الذي كان مستنبط أوضاعه وكاشف قناع ماسترّ منه .

وفكرة الأصل والفرع في التحو إنا سيطرت على الخليل من تصوره للعلوم عامة فما نقل عنه قوله : « العلوم أربعة ، فعلم له أصل وفرع ، وعلم له أصل ولا فرع له ، وعلم له فرع ولا أصل له ، وعلم لا أصل له ولا فرع . فاما الذي له أصل ولا فرع فالحساب ، ليس بين أحد من المخلوقين فيه خلاف ، وأما الذي له أصل ولا فرع له فالنجمون ، ليس لها حقيقة يبلغ تأثيرها في العالم . يعني الأحكام والقضايا على الحقيقة . وأما الذي له فرع ولا أصل له فالطلب ، أهله منه على التجارب إلى يوم القيمة ، والعلم الذي لا أصل له ولا فرع فالجدل . قال أبو بكر الصولي : يعني الجدل بالباطل<sup>(١)</sup> .

وهذا التصور يعنيه هو الذي جرى عليه في علم العروض وقد كان مستنبط أوضاعه وكاشف قناع ماستر منه ، يدل على ذلك لفظ ( بحر ) للدلالة على وزن معين ، كأنه أصل يفترض منه كل شاعر ، ويصدقه أيضاً المخطة التي وضعها لبناء كتاب ( العين ) الذي إن لم تصح نسبة كل ما شتمل عليه إليه ، فإنه لا ريب

(١) إنشاء الرواة ٢٤٧١ - ٢٤٧٣

هو واضح خطته الحكمة القاصدة إلى حصر أصول كلام العرب وما يختلف من حروفها ، وما لا يختلف إلى آخر مارمى إليه من وراء هذه الخطة ، وإتيانه عقب كل أصل من أصول اللغة بتحولات ذلك الأصل هو الذي أوحى إلى ابن جني بنظرية الاشتاق الكبير . ومثل هذا التصور الشامل ينتمي تماماً في تصوره للأعاريض وفي فكرة الدوائر .

ولدراسة القياس في عمل الخليل النحوى لابد في الواقع من دراسة منهجه بأكمله ، إذ إن ما يسمى قياساً إنما كان عمود هذا النهج . وللتقرير مذاهب في القياس ، وبيان موقعه من منهجه النحوى ، فإن المصدر الأول إنما هو كتاب صاحبه سيبويه الذي أراد أن يحيى فيه - كما أثر عنه - علم الخليل ، إذ أن الخليل نفسه لم يعن بتدوين مالنهى إليه من تحقيق في هذا العلم ، وإنما كان يلقيه على أصحابه ، ولما حالت مشاغل صاحبه الآخر على بن نصر الجهمي أن يشارك سيبويه في هذه المأثرة ، لم يجد بدأً من أن يستقل بالأمر وحده . وقد كان بشهادة شيخه الآخر يونس بن حبيب الذي امتدت به الحياة إلى ما بعد وفاة سيبويه أميناً في حكاية آراء شيخه وأقواله ، كما كان أميناً في حكاية أبووال يونس نفسه - فيما قال - ، وكما شهد له شيخه الآخر أبو زيد الأنباري ، بأنه كان دقيقاً في حكاية ماحدثه به . وهو - كما قال - المعنى بقوله : ( حدثني الثقة ) حيثما وردت مثل هذه العبارة .

صحيح أن سيبويه كان له أثر في تنمية آراء أستاذه والتفرع عليها ، بل ربما خالقه في بعض الفروع ، وبعض المسائل التي يحكى عنها ، إلا أن أصولها واحدة وجانب كبير من الكتاب من كلام الخليل نفسه ، أو هو . كما قال بعض المتقدمين - معقود بلفظه ولفظ الخليل ، وإذا استثنينا المسائل السيسية التي صرحت فيها سيبويه بخلافه لما أخذ به فيما الخليل ، فإنه لا يكاد يتغير مذهبها عن مذهبها ، بل إن أصولها ونظاراتها الكلية إن لم تكن واحدة تماماً ، فما أقربها من أن تكون كذلك ، وبهذا الاعتبار فإن دراسة مذهب أحد هما تعتبر دراسة لمذهب الآخر ، بل إن المذهبين لا يبعدون في الحقيقة أن يكونا مذهبان واحداً ، ومن ثم سيكون الحديث عن كليهما واحداً في سياقة هذا البحث .

وعلم المنهج النحوي عند الخليل وصاحبه بعد تصنيف الكلم إلى زمرة فكرتان هما عمود القياس الذي يكاد يكون لباب منهجهما - كما تقدم - ، وما فكرة العامل وفكرة الأصول والفروع ، وما تستتبعه من تعليل وهذا هو قوام القياس .

وقد نقل الزجاجي عن بعض شيوخه «أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك . فقال : إن العرب نطقوا على سجيتها وطبعها ، وعرفت موقع كلامها ، وقام في عقولها عللها وإن لم ينقل ذلك عنها . واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته فيه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التبت ، وإن تكون هناك علة له ، فثلي ، في ذلك ، مثل رجل حكيم دخل داراً حكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة ، والطبع اللايحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا العلة - كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، ستحت له وخطرت بياله محتملة لذلك ، فمجائز أن يكون الحكيم الباني فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملاً أن يكون علة لذلك ، فإن سمح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرت بالعلول فليأت ها<sup>(١)</sup> » .

وسماء أصح هذا الخبر عن الخليل ، أم لم يصح ، فإنه ينطبق على واقع عمل الخليل ، ولكن على ألا تأخذ معنى العلة بالمعنى المتعارف عليه ، وإنما على المعنى العام الذي كان بعض المتقدمين يريدونه منه ، ( وهو مختلف الأحكام النحوية ، مع ما يرونه من الأسباب الداعية إلى تلك الأحكام ) : وهذا يصور - في الجملة - واقع منهج الخليل من جهة ، ويفيدنا إلى حد غير قليل في تبيان معنى القياس والتعميل ومتوجهاته عنده . ولم يجد الخليل - كما يفيد هذا الخبر - عن سن البحث

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٥ - ٦٦ ، الكشكوك ٢٨٩/١ - ٢٩٠ ( طبعة دار إحياء الكتب العربية عام ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م ) .

العلمي الذي يبدأ بلاحظة الظواهر التي يشتمل عليها موضوع بحثه ، وأن يصنف هذه الظواهر ، ثم يحاول أن يستظرم القانون الجامع الذي يفسر لنا هذه الظواهر أيضاً .

وعلى يدي الخليل تكامل منهج البحث ، وتحددت أدواته ومذاهب التحقيق فيه ، إلا أنه لم يتناول هذا المنهج بسط يبين عن جزئياته وكل أداة من أدواته ، وإنما كان - كما يظهر من التأمل في أقواله ومنذاهبه - صورة ماثلة في ذهنه يصدر عنها في معالجة المسائل النحوية . وكثير من أصول هذا المنهج قد أبىان عنها خالقه من النحويين كما استظمره من تدبر كلامه . لذلك فإنه لن يوقف في دراسته عند الخليل وحده ، وإنما سيلمح غوه وامتداده لدى النحويين الذين تلوه .

وهذا المنهج النحوي الذي تصوره الخليل وامتد في أعمال جهور من خلفه من النحاة على ما قد يكون بينهم من اختلاف في جملته ، لا يخرج عما انتهى إليه المحققون من علماء اللغة الحدثين ، وهو منهج مستمد من طبيعة المهدف الذي يرمي إليه البحث النحوي وهو استنباط جملة القواعد والقوانين التي تحكم لغة ماضي صياغة ألفاظها المفردة وصياغة الجمل أو التعبيرات المركبة التي تؤدي معنى ما يكون مقصوداً إليه .

وقد كان من آثار هذا المنهج الذي تصوره الخليل ، وامتد في أعمال جهور من خلفه من النحاة على ما قد يكون بينهم من اختلاف في جملته تصنيف ألفاظ اللغة في زمر توزعها ، والخصائص اللغوية بكل زمرة من جهة ، وبيان العلاقات وما بينها في انتلافها في كلام يؤدي معنى ما ، ووجوه هذا الانتلاف من جهة أخرى ، ومن البدهيات أن اللغات لاتتطابق في هذه الأمور ، وإنما تختلف متقاربة حيناً ومتباعدة حيناً ، وهذا الاختلاف يؤدي أيضاً إلى الاختلاف فيما يسمى المقولات النحوية كـ وكيفاً .

وقد تضمن القسم الأول من كتاب سيبويه الذي اصطلح بعض المقدمين على

تسميتها بـ (رسالة كتاب سيبويه) جملة هذه الأمور التي هي الركائز الأولى في استبطاط القواعد ، وتقنين القوانين النحوية . وما تضمنته هذه الرسالة يكاد يكون موضع تسليم عند جمور النحويين ولا سيما أتباع الخليل الخلص الذين كتب لهم - في جملة - الغلبة على منهج عخالفهم ، وهم البصريون .

وأول خطوة في هذا المنهج ، هو تصنيف الكلم في زمر . والذي عليه خدمة العربية قاطبة في هذا الباب ، هو التقسيم الذي ترتفع به بعض الروايات إلى أنه ما ألقاه علي بن أبي طالب إلى أبي الأسود الدؤلي الذي يعتبر النحوي الأول ، وهذه الأقسام الثلاثة هي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وهو تقسيم لا يخرج عنه أي لفظ من ألفاظ العربية ، وإن كان قد وقع خلاف بين النحاة في بعض الألفاظ وإلى أي الفئات تنتمي .

وهذا التصنيف - كما يظهر - من تأمل كلام النحويين الأوائل - إنما كان بالنظر إلى الخصائص النحوية لكل جنس من هذه الأجناس الثلاثة تبعاً لطبيعة اللغة العربية ، وهي كونها لغة اشتراق من جهة ، ولغة إعراب من جهة أخرى .

والإعراب من أهم سمات العربية ، بل هو أعم سماتها في أوضاع التركيب إلا أن الإعراب لا يدخل جميع أصناف الكلم ، وإنما يتناول الأسماء أولاً وبعض الأفعال ، وأما الحروف فكلها مبنية . والإعراب والبناء المقابل له إنما يظهران في العربية في أواخر الكلم . وقد رصد النحويون مجرى أواخر الكلم في كلا الحالتين ، فرأوها لا تخرج عن ثمانية أحوال ، أربع منها للإعراب ، وأربع للبناء ، فللياء إعراب : النصب والجر والرفع والجزم ، وللبناء : الفتح والكسر والضم والوقف . وهذه المجرى الثانية - كما يقول سيبويه - يجمعون في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف<sup>(١)</sup> .

---

(١) سيبويه ٢٠٢١

وقد استظهر علماء العربية أن الإعراب إنما يلحق الأسماء وبعض الأفعال ( الفعل المضارع ) ، وأما باقي الأفعال والمحروف قاطبة فبنية يلزم آخرها وضعاً واحداً لها لا يزول عنه ، وقد عني نحاة العربية فيها بعد بقسم كل جنس من هذه الأجناس الثلاثة ( الاسم ، والفعل ، والحرف ) إلى أنواع باعتبارات مختلفة ، ومفي هذا أيضاً ، إنما صنفوا بالنظر إلى خصائصها التحوية في الدرجة الأولى . وليس من هنا هنا أن نستقصي جميع ألوان التفسيرات ، وإنما سلم بما كان له أثر كبير في تحرير أحكام النحو واستظهار قوانينه .

ومن الأسس التي راعاها هؤلاء النحاة في تصنيف الكلم مبدأ الأولية ، لا يعنى ما هو أول في الزمان ، بل يعنى ما هو أقرب وأثبت في النفس ، وهم في ذلك إنما يصدرون عن حقيقة نفسية لها أثر كبير في سياسة الكلام وهي - بهذا الاعتبار - متصلة بأوثق الأسباب بالخصوص اللغوية لهذه الألفاظ أو كثير منها . وبهذا الاعتبار قسموا الأسماء إلى أسماء متمكنة ، وأخرى غير متمكنة ، كالضمائر وما أشبهاها من المبنيات ، وفكرة الأولية بهذا المعنى أيضاً تتبلس وتتدخل مع جوانب - على الأقل - من فكرة الأصل والفرع ، فكثيراً ما يحكون بالأصلية في باب لما هو أشد تمكنأ ، فما كان في كل حكم من الأحكام أولاً وأمكن في النفس كان أوسع تصرفأ في كلامهم ، فالأسماء المتمكنة تتصرف تصرفأ إعرابياً كاماً وللحقها التنوين ، لأن تمكنها يضفي عليها خفة ، أما غير المتمكنة فإنها أقل وقوراً في النفس ف تكون منزلتها أضعف وقد يمنعونها مما لا تقتضي فيه الأسماء المتمكنة . فنـ قواعـدـ فـ هـذـاـ أـنـ ( كلـ شـيءـ خـرـجـ عـنـ بـابـ زـالـ تـمـكـنـهـ ) ، وـ يـمـثـلـونـ لـذـلـكـ بـأنـهـ لـماـ خـالـفـتـ ( أيـ ) سـائـرـ أـخـواـنـهـ وـخـرـجـتـ عـنـ مشـابـهـ نـظـائـرـهـ وـجـبـ بـنـاؤـهـ ، وـذـلـكـ أـنـ لـمـ دـخـلـهـ تـقـصـ بـحـذـفـ الـعـائـدـ ضـعـفـ ، فـرـدـتـ إـلـىـ أـصـلـهـاـ مـنـ الـبـنـاءـ عـلـىـ مـقـضـيـ الـقـيـاسـ ، وـكـذـلـكـ ( مـاـ ) فـيـ لـغـةـ أـهـلـ الـحـجـازـ ، لـمـ كـانـ الـقـيـاسـ يـقـضـيـ أـلـاـ تـعـملـ إـذـاـ تـقـيمـ خـبـرـهـاـ عـلـىـ اـسـمـهـاـ ، أـوـ دـخـلـ حـرـفـ الـاستـثـنـاءـ بـيـنـ الـاسـمـ وـالـخـبـرـ ، رـدـ إـلـىـ مـاـ يـقـضـيـهـ الـقـيـاسـ مـنـ بـطـلـانـ عـلـمـهـاـ<sup>(1)</sup> .

ومن تقاسيم الاسم أيضاً أنهم قسموه من حيث التحديد والشيوخ إلى معرفة ونكرة ، ومن حيث الجنس إلى مذكر ومؤنث ، ومن حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع ، كما قسموه باعتبار آخر إلى جامد ومشتق ، وأما الفعل وهو مقتنن باستمرار بفكرة الزمن فقسموه - بهذا الاعتبار - إلى ماض ومضارع وأمر ، ولما رأوا بعض الأفعال تلزم صيغة بعينها ولا تتصرف بحسب الأزمنة إلى الأنواع الثلاثة السابقة قسموه - بهذا الاعتبار - إلى جامد ومترافق ، كما قسموه باعتبارات أخرى إلى لازم ومتعد وإلى نام وناقص . وهناك تقسيمات أخرى له باعتبار طبيعة الحروف التي يتتألف منها وموقع هذه الحروف من صيغته ( صحيح ومعتل ومهموز ... ) والمعتل : مثال ، وأجوف ، وناقص ) . وكذلك قسموه أيضاً من حيث البنية باعتبار عدد الأحرف التي يتتألف منها صيغة الماضي ، كما قسموه إلى مجرد ومزيد ومبني للعلوم ومبني للمجهول إلى آخر هذه التقسيمات . وأما الحروف فقسموها باعتبارات منها : المعاني التي تدل عليها ( حروف النفي ، وحروف الاستفهام ، وحروف التعليل إلخ ... ) ، كما قسموها باعتبار آخر إلى : عاملة ومهملة ، ثم صنفوا أيضاً العامل منها على أساس نوع عملها وإن تبانت معاناتها .

وتناولوا أيضاً وجود ائتلاف هذه العناصر في جمل وعوامل الربط ما بينها . وقد أفضى التأمل في هذا الباب بالخليل بن أحمد إلى أن تهدي إلى فكرة يمكن أن تعتبرها من أهم المقولات النحوية التي اهتمت بها فيما يتعلق بنظم الكلام وهي فكرة العامل . وهي فكرة مرتبطة بطبيعة اللغة العربية ، وهي أنها لغة معربة ، والمراد بالإعراب - كما هو معروف - تغير أواخر بعض الكلم تبعاً لاختلاف موقفها من العبارة ، ولمعنى النحو الذي تؤدي ، فقوله العامل قائمة إذن على أن التصوف الإعرابي إنما يكون باقتران لفظ بلفظ آخر أو أكثر ، واقتراها على نحو ما يؤدي إلى اختلاف الإعراب فجعل اللفظ الأول - أو ما هو في حكم اللفظ - عاملأ ، والألفاظ التي يلحقها الإعراب معمولة . وبالطبع إنما أطلق على مأساه عوامل هذا الاسم تجوذاً ، ولا يريد بالعامل أنه هو الذي أحدث بذلك حركة الإعراب ، وإنما هو عامل اقتران ، أي لما اقترن هذا اللفظ أو ما في حكمه أعطي اللفظ المقتن به حكماً إعرابياً ، وهذه مسألة بدهية ، ولو لا أنها كانت موضع

مغالطة من قبل من تصدوا لنقد الأسس التي أقام عليها الخليل بناءً للنحو لما تطرقت إلى ذكرها ، فقد لقيت من بعض النحاة القدماء وهو ابن مضاء الأندلسي كلاماً سلبياً في الحديث عنه إنكاراً عنيفاً يقمع على مباحثة لنظرية لا كبير طائل وراءها . كما لقيت من بعض الدارسين الجدد غزواً من هذا الإنكار ، ومع ذلك فإن نظرية العامل من أهم ما اكتشف الخليل ، وأهميتها لا تقتصر على تفسير ظاهرة التصرف الإعرابي في بعض الألفاظ ، وإنما تتدلى أنها على هديها وحدها يمكن أن نجد التفسير الشامل والتحديد الدقيق لواقع عناصر العبارة ببعضها من بعض ، ولكثير مما يجوز ولا يجوز من صور التقدم والتأخير في نسق العبارة والفوارة المعنية الدقيقة في مختلف الأساليب التي تصاغ عليها العبارات على هدي ذلك .

على حين أن من هاجموا هذه النظرية ودعوا إلى نبذها لم يستطع واحد منهم أن يقدم لنا البديل الذي يقوى على تفسير هذه الظواهر وصياغتها في مبادئ وقوانين محددة يطرد بناء الكلام عليه ، وكذلك الأمر في سائر الأصول التي يبني عليها الخليل منهجه .

وإلا عرّاب - كما عليه جمهور النحويين - إنما هو في الأصل من خصائص الأسماء . ولم يخف على نحاة العربية أن اللغة في نظمها لا تخضع لقوانين آلية بمحضها ، وإنما قد يعرض للكلم أحياناً في بعض أوضاع التركيب أو في الاستعمال عوارض تخرج على هذه الآلية أنهى عليها سيبويه<sup>(١)</sup> .

فإن بعض الكلم قد يتعرض في بعض الأوضاع إلى حذف شيء منه ، وإن أصحاب هذه اللغة قد يعوضون عن المذوق في موضع ، ويتركون التعويض في موضع ، وإنهم ربما استغفروا بالشيء عن الشيء مما تحتمله أصول لغتهم . وهم في محاولتهم (استظهار قوانين تأليف الكلام) كانوا ينظرون إلى صحة المعنى من جهة ، وإلى استقامة تأليفه على قوانين اللغة من جهة أخرى<sup>(٢)</sup> . كما لم يفتهما أنهما

(١) سيبويه ٨١

(٢) سيبويه ٨١

قد يأخذون في شعرهم بأشياء تلجمهم إليها ضروراته ، ولا تقع هذه الأشياء في  
كلامه المعتمد . ولم يدعوا هذه الأشياء نشراً بلا نظام ، بل حاولوا أن ينظموها  
- كما سيأتي بسطه في موضع قادم - في قواعد جامعة . ومن أهم ما انتهى إليه الخليل  
أيضاً ، فكرة الأصول والفرع ، وهي تشمل معظم مقولاته التحويية ، ومعظم  
العناصر التي يتالف منها الكلام ، كما تند إلى علامات الإعراب وكذلك مذاهبه في  
التعليق ، فإنها متممة لفكرة الأصل والفرع ، وعليها تقوم مختلف صور القياس  
التحوي عنده ، وعند من تابعوه على طريقته . وعلى ذلك يمكن القول إن فكرة  
الأصول والفرع وما تستتبعه من تعليل : هي الأساس الذي تقوم عليه صور  
القياس التحوي عنده ، وعند من تابعوه على طريقته .

## الفصل الثالث

### الأصول والفروع

تند فكرة الأصول والفروع - وهي عادة القياس - وما تستتبعه من تعليل إلى مختلف مجالات البحث النحوي . وعلى كثرة ترداد كلمة الأصل في كلامهم فإن معناها لا يخلو من شيء من الإبهام ، وذلك أنهم إنما كانوا يصدرون فيما عن صورة لهذا المفهوم في أذهانهم دون أن يتطرقوا إليه بعد ، ولكن يمكن بتتبع مواقعها في كلامهم أن نستبط معنى (الأصل) وأن نرصد الماء من صوره .

وعلى تشعب فكرة الأصل ، فإنه يكاد يكون المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة ، هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته ، وهذا ما انقاد نامجه في مختلف الأصول والقضايا التي يرد فيها ذكر الأصل والفرع ، وهو - بهذا الاعتبار - يشبه أن يكون فكرة مجردة أو صورة ذهنية تمثل هي وما يتفرع عنها في تطبيقاتها الشخصية .

والأصل بهذا المعنى يتناول أول ما يتناول الحكم الذي تقتضيه طبيعة كل من أجناس الكلم الثلاثة من حيث البناء والإعراب ، ثم العوامل ومراتبها في العمل .

أما أجناس الكلم ، فجمهور النحوين من لدن الخليل ، على أن المستحق للإعراب إنما هو الأسماء ، وأما الأفعال والحرروف فإنها مستحقة للبناء ، وأما السبب في ذلك - كما هدأتم إليه التفكير في طبيعة كل من هذه الأجناس الثلاثة - فهو أن الأسماء تدل بذاتها على مسمياتها ، وأما الأفعال فإنها تدل علىحدث وزمانه ، وكل من الأفعال الثلاثة يدل من حيث مادته على الحدث ، ومن حيث صيغته على الزمن ، وهذا غاية ما يتطلب من الفعل أداؤه .

وأما الحروف ، فإنما هي عوامل تربط عناصر الجملة بعضها ببعض . ولما كانت الأسماء يعرض لها في أوضاع التركيب معانٍ تضاف إلى معانٍها التي تدل عليها مفردة ، كالفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية وما أشبه ذلك ، وكانت لا تؤدي بصيغتها هذه المعاني لحقها الإعراب ليبين هذه المعاني الناشئة عما يسمى بالوظيفة النحوية . ومن ثم قال النحويون : ( إن الإعراب أصل في الأسماء ) أو ( إن الأصل في الأسماء أن تكون معرفة ) ، إلا أنهم هدّام الاستقراء والتأمل في واقع اللغة أن الإعراب غير مقصور على الأسماء التي تستحقه بذاتها ، وإنما يوجد أيضاً في ضرب من الأفعال ، وهو الفعل المضارع خاصة ، ووُجِدوا وجوهاً من الشبه ما بين هذا الضرب من الأفعال وبين الأسماء ، ومن ثم جملوا إعرابه عائداً إلى ماقيله من شبه الأسماء ، فهو لم يستحق الإعراب بذاته ، وإنما استحقه بالتبعية بحكم هذا الشبه ، فذهبوا إلى أن الإعراب في الأفعال المضارعة فرع .

وكذلك رأوا أن من الأسماء ما يخرج على الأصل فيبني بناءً لازماً ، ولما تأملوا طبيعة هذه الأسماء الملزمة للبناء وجدوها تنتزع بالشّبه من وجوه بالمحروف ، فجعلوا هذا علة بنائهما ، وذهبوا بالتالي إلى أن البناء فيها إنما هو فرع .

وقد بسط الزجاجي في الإيضاح كلام الخليل وسيبوه في هذه المسألة واحتجاج أصحابها من البصريين لما فقال في ذلك : « قال الخليل وسيبوه وجميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والمحروف . هذا هو الأصل ، ثم عرض بعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة مشابهة الحرف . وعرض بعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلة مضارعة الأسماء . وبقيت المحروف كلها على أصولها مبنية ، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها . وكل اسمرأيته معرجاً فهو على أصله ، وكل اسمرأيته غير معرجاً فهو خارج عن أصله ، وكل فعلرأيته مبنياً فهو على أصله ، وكل فعلرأيته معرجاً فقد خرج عن أصله ، والمحروف كلها مبنية على أصولها » ، ثم يعرض بعد ذلك للاحتجاجات التي أقى بها البصريون ومفاد أمهما : بأن الدليل على صحة ما قالوا إجماع الجميع : على أن الإعراب إنما

دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة ، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه ، وسائل ذلك من المعاني التي تعمّر الأسماء ، غير قطرب ، وقد ذكرنا مذهبها فيما تقدم ، وبينما فساده وما يلزمـه فيه . قالوا : وهذه المعانـي موجودـة في الأسماء دون الأفعال والحرـوف فوجـب لذلك أن يكون أصل الإعراب للـأسماء ، وأصل الـبناء للأفعال والـحرـوف<sup>(١)</sup> وكذلك رأوا في الأسماء ضرباً ثالثـاً لا يتـصرف تـصرفـاً إـعـرابـياً كـامـلاً ، ويتـمـنـعـ من بعضـ الخـصـائـصـ التي يـقـتـعـ بها جـهـورـ الأـسـماءـ وهوـ التـنوـينـ والـجـرـ فأـشـبـهـتـ بذلكـ الفـعلـ .

وهـذا القـبـيلـ منـ الأـسـماءـ هوـ ماـسـمـوهـ (ـالـمـنـوعـ منـ الـصـرفـ)ـ وجـعـلـواـ العـلـةـ فـيهـ شـبـهـ الأـفـعـالـ ،ـ وـهـذـاـ الشـبـهـ هوـ الـذـيـ جـعـلـهـاـ تـمـنـعـ ماـ يـمـتـنـعـ مـنـهـ الفـعلـ ،ـ وـحـقـقـ ذلكـ عـنـهـمـ أـنـهـ رـأـواـ هـذـهـ الأـسـماءـ عـنـهـاـ إـذـاـ مـاـ دـخـلـتـ عـلـيـهـاـ أـدـاهـ التـعـرـيفـ (ـأـلـ)ـ أـوـ أـضـيـفـتـ إـلـىـ اـسـمـ آـخـرـ عـاـوـدـتـ الـجـرـ وـذـكـرـ أـنـ دـخـولـ (ـأـلـ)ـ التـعـرـيفـ وـالـإـضـافـةـ بـيـاعـدـانـهـاـ مـنـ شـبـهـ الـفـعـلـ ،ـ لـأـنـ الـفـعـلـ لـاـ يـعـرـفـ وـلـاـ يـضـافـ فـزـالـ الـحـكـمـ الـبـيـنـيـ عـلـىـ ذـكـرـ الشـبـهـ ،ـ وـأـمـاـ التـنـوـينـ فـلـاـ يـدـخـلـهـاـ لـأـنـهـ لـاـ يـمـتـنـعـ مـعـ (ـأـلـ)ـ وـالـإـضـافـةـ .ـ وـكـذـلـكـ ثـمـ أـسـماءـ أـشـبـهـ الـفـعـلـ مـنـ جـهـ الـمـنـعـ فـأـصـبـحـتـ تـعـمـلـ عـلـىـ الـفـعـلـ ،ـ أـمـاـ مـاـشـبـهـ الـحرـوفـ مـنـ الـأـسـماءـ فـإـنـهـ خـرـجـ مـنـ الـإـعـرـابـ الـذـيـ هـوـ أـصـلـ فـيـهـ إـلـىـ الـبـنـاءـ ،ـ وـمـنـ ثـمـ كـانـ بـعـدـ مـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ .ـ فـيـاـ ذـكـرـنـاـ أـنـ الـإـعـرـابـ أـصـلـ فـيـ الـأـسـماءـ ،ـ وـفـرعـ فـيـ الـأـفـعـالـ ،ـ لـأـنـ الـأـسـماءـ اـسـتـحـقـتـ بـذـانـهـاـ ،ـ وـأـمـاـ الـأـفـعـالـ فـاسـتـحـقـتـ لـضـربـ مـنـ الشـبـهـ بـاـهـوـ أـصـلـ فـيـهـ .ـ وـمـثـلـهـ مـاـبـيـنـ إـنـاـ هـوـ فـرعـ فـيـ بـابـ الـبـنـاءـ ،ـ لـأـنـهـ إـنـاـ استـحـقـ الـبـنـاءـ لـمـاـ نـزـعـ إـلـىـ شـبـهـ الـحـرـفـ مـنـ وـجـهـ مـاـ .ـ

وـكـذـلـكـ جـعـلـ مـفـرـدـاتـ الـلـفـةـ أـصـلـاًـ وـفـرـوـعاًـ مـنـ حـيـثـ دـلـالـتـهـاـ عـلـىـ الـجـنـسـ وـعـلـىـ الـعـدـدـ ،ـ فـجـعـلـ الـذـكـرـ هـوـ أـصـلـ وـالـمـؤـنـثـ فـرـعـاًـلـ .ـ وـكـذـلـكـ جـعـلـ المـفـرـدـ أـصـلـاًـ وـالـمـشـقـ وـالـجـمـعـ فـرـعـينـ لـهـ .ـ كـاـنـهـ جـعـلـ فـيـ عـلـامـاتـ الـإـعـرـابـ مـاـ هـوـ أـصـلـ وـهـوـ الـحـرـكـاتـ ،ـ وـمـاـ هـوـ فـرعـ وـهـوـ سـائـرـ الـعـلـامـاتـ الـتـيـ تـدـلـ عـلـىـ التـصـرـفـ الـإـعـارـابـيـ .ـ

(١) الإيضاح في علل النحو ٧٧

والخليل في هذا كله كأنما لمح بصيرته ، أن مختلف ظواهر اللغة تنتظمها خطوط خفية ، وهذه الخطوط الكبرى التي تتشعب عنها الخطوط التي دونها هي التي جعلها أصولاً ، وجعل الباقي فروعاً . وهو وسائل النحوين عندما يقولون في شيء إنه هو الأصل أو هو الأول لا يريدون بذلك - كما تقدم - أنه الأسبق في الاستعمال ، وإنما يريدون به ما كان أقرب في النفس ومقدماً في الإحساس على غيره .

وكثير من الأمور التي أخذ فيها الخليل بهذا المبدأ جاءت مطابقة لما ثبت في الدراسات النفسية للغة ، التي قامت على أصول تجريبية . فتبين أن الأسماء أقوى تكناً في النفس والعقل ، ومن ثم كانت أثبتت في المحفظ من الأفعال ، وهذا ما عناه الخليل بقوله إنها هي الأول ، وعلى ذلك ما حكاه فندريرس بقوله : « ما لا جدال فيه أن أسماء الأعلام بوجه عام هي أول مانتساه ، وتفقد الأسماء المخصصة التي ليست في الفالب إلا أسماء أعلام بأسرع مما تفقد الأسماء التجريدية أو الصفات . والمصدر في الأفعال يبقى حياً بعد موت الفعل الإخباري . أما أكثر العناصر ثبوتاً في الذهن فهي الأدوات النحوية . وبالاختصار نرى التجريدي أكثر بقاءً من الشخص ، ولعله يمكن تفسير ذلك بأن التجريدي ينفذ إلى المخ بعد مجهود عقلي ، ويتطيب من الذهن تركزاً ، أما الشخص فليس إلا انعكاس الأشياء في مرآة الشعور<sup>(١)</sup> » .

وأما العوامل فذهبوا إلى أن منها ما هو أصل في العمل ، ومنها ما هو فرع فيه ، وأصل العمل عند جمهورهم إنما هو للأفعال ثم للحرروف : « وحرروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتذلوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون : ( هل زيد منطلق ) و ( هل زيد في الدار ) و ( كيف زيد أخذ ) ، فإن قلت : ( كيف زيدأرأيت ) و ( هل زيد

(١) فندريرس : اللغة .

يذهب ) قبح ، ولم يجز إلا في شعر ، لأنه لما اجتمع الفعل والاسم حملوه على الأصل<sup>(١)</sup> .

واضح من هذا النص أنهم قد يخرجون على الأصل اتساعاً ، فإذا عرض ما ينبه على الأصل عاودوه .

وأما الأسماء فذهبوا إلى أن الأصل فيها لا تكون عاملة ، ومرد ذلك عندهم أيضاً ، إلى مسبق الإلماع إليه - فيما تقدم - فإن المعاني التي تقيدها الأسماء من مواقعها في التركيب : إنما يلحقها بها ما تقتضي به من الأفعال والمحروف ، وتكون حركات الإعراب اللاحقة لها مع اقتراها بالأفعال والمحروف هي المعبرة عن تلك المعاني ، ومن ثم ذهبوا إلى أن الأصل في العمل : أن يكون للأفعال والمحروف ، وأما الأسماء فالأصل فيها أن تكون معمولة ، إلا أن تأمل واقع اللغة وفهم على أن ثمة ضرباً من الأسماء يعمل عمل الأفعال ، ووجدوا أيضاً شيئاً لامرية فيه ما يبين هذا الضرب من الأسماء وبين الأفعال ، فجعلوا ذلك العلة في إعمالها ، وجعلوها فرعاً في العمل ، لأنها محولة في ذلك على ما أشبهته من الأفعال التي هي الأصل فيه .

وأما المحروف فوجدوا فيها ما يعمل ، كأن فيها قبلاً آخر مهملاً ، أي لا يعمل ثم هدام الاستقرار والتأمل في كل من القبيلتين إلى أن ما يعمل منها ، إنما هو المختص ، يعني ما يختص بالدخول على الأسماء أو على الأفعال ، وأما ما يدخل عليها جميعاً فإنه لا يعمل . ومثال المحروف العاملة : حروف الجر التي تختص بالأسماء فتلحق بها الإعراب الخاص بالأسماء ، ومنها أيضاً ، حروف النصب التي تنصب ما تدخل عليه من الأفعال المضارعة ، وحروف الجزم التي تجزمها . قال صاحب المقتضب : « .... فهذه المحروف مثبته بالأفعال ، وإنما أشبهتها ، لأنها لاتقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتني ، والتشبيه التي عبارتها الأفعال . وهي في القوة دون الأفعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء

---

(١) سيبويه ٥١/١

الواجب الماضي . وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله نحو : ( ضرب زيداً عمرو ) ، ولا يجوز فيها التقدم والتأخير لأنها لا تتصرف . فيكون منها ( يفعل ) ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر ، فلذلك لزمت طريقة ، إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كا شبهت به ، وذلك قوله ( إن زيداً منطلق ) و ( إن أخاك قائم ) و ( كان القائم أخوك ) و ( ليت عبد الله صاحبك ) <sup>(١)</sup> .

فهذا المثال يدل على أن ما لا يتصرف من العوامل لا يجوز فيها وفي معمولاتها من التقدم والتأخير ما يجوز في العوامل المتصرفة . وهذا الأصل من الأصول المأمة التي تندرج تحتها فروع كثيرة . ومثل هذا الأصل ليس مبنياً كا قد يتوجه على اعتبار عقلي بحث ، وإنما هو مستخلص من استقراء واقع الكلام . ومثل هذا الأصل إنما يستخلص لاستقراء كل جزئياته وإنما باستقراء قدر صالح منها يكفي لتكوين القناعة ، ثم يستأنس به في تحرير الأحكام التي يمكن أن تندرج تحته ، ومن ذلك المسألة المتقدمة من أنه لا يجوز تقديم أخبار ( إن ) وأخواتها على أسمائها ، إلا أن تكون ظروفاً أو حروفأً جارة وعوراتها ، وهذا يندرج تحت أصل آخر استنبط بالاستقراء أيضاً ، وهو أن الجار والمحروم والظرف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

وأورد سيبويه حول المعنى نفسه النص التالي تحت عنوان ( هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيها بعدها كعمل الفعل فيها بعده ) : « وهي من الفعل بمنزلة ( عشرين ) من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال ، كا أن ( عشرين ) لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته . ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فصبت درهماً ، لأنه ليس من نعمتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أنه تحمل ( الدرهم ) على ماحمل ( العشرون ) عليه ولكنه واحد بين به العدد ، فعملت فيه

(١) المقصب ١٠٨٤ - ١٠٩ ، وانظر المقصب ١٥٧٤ ، ٨٧/٤

كعمل ( الضارب ) في ( زيد ) إذا قلت : ( هذا ضارب زيداً ) لأن ( زيداً ) ليس من صفة ( الضارب ) ولا محولاً على ماحمل عليه ( الضارب ) وكذلك هذه المروف وهي ( أن ) و ( لكن ) و ( لبيت ) ، و ( لعل ) و ( كان ) ، وذلك قوله ( إن زيداً منطلق ) و ( إن عمراً مسافر ) و ( إن أخيك ) وكذلك أخواتها . وزعم الخليل أنها عملت علينا : الرفع والنصب كاعلت ( كان ) الرفع والنصب حين قلت : ( كان أخاك زيد ) ، إلا أنه ليس لك أن تقول ، ( كان أخيك عبد الله ) ، تريده ( كان عبد الله أخيك ) لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ، ولا يضر فيها المرفوع كا يضر في ( كان ) . ومن ثم فرقوا بينها كما فرقوا بين ( ليس ) و ( ما ) فلم يجروها بجرهما ، ولكن قيل هي منزلة الأفعال وليس بأفعال «<sup>(١)</sup>» .

ثم رأوا فارقاً ما بين عمل الأفعال وعمل المروف . فيان جهور الأحرف العاملة إنما تستدعي إعراباً واحداً جراً أو نصباً أو جزماً ، وأما الأفعال فقد تستدعي أكثر من إعراب في أكثر من اسم ، فما من فعل إلا وله مرفوع ، فاعل أو ما ينوب عنه ، أو ما ينزل منزلة الفاعل ( اسم الأفعال الناقصة ) ، وأن طائفة منها وهي الأفعال المتعددة تنصب مفعولاً به وأن لازمها ومتعدديها أيضاً ينصب الظروف والمفعول المطلق والمفعول لأجله إلخ ... ، أي تعمل الرفع والنصب ، ثم وجدوا طائفة من الأحرف وهي ( أن ) وأخواتها تشذ عن سائر الأحرف العاملة ، فتعمل علينا رفعاً ونصباً ، فجعلوها مشبهة بالفعل لذلك . وبتأملهم في واقع هذه العوامل وعلمها رأوا أنها على مراتب متغيرة في العمل ، فالأفعال وهي الأصل الأول في العمل ؛ ليست في علها على مرتبة واحدة ، وذلك أن من الأفعال ما يتصرف وفق الأزمنة الثلاثة ، أي تأتي منه صيغ الماضي والمضارع والأمر وهو ما اسموه المتصرف ، وأن منها ما يلازم صيغة بعضها فلا يتصرف وفق الأزمنة الثلاثة مثل ( ليس ) و ( عسى ) ، ولحظوا أن ما كان متصرفًا أقوى في باب العمل ، ورأوا في واقع اللغة أن الفعل المتصرف قد تقدم بعض معمولاته عليه ، وأما غير المتصرف فمعمولاته لا تقدم عليه ، ومن ثم

(١) سيبويه ٢٧٧١ - ٢٨٠ ، وانظر المسألة ٢٢ في الإنصاف .

اعتبر المتصرف أقوى في باب العمل . فخير (ليس) لا يتقدم عليها كما هو الأمر في أخواتها ، لمباينتها إياهن في الجمود<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك أيضاً جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف دون العامل الجامد وما أشبه ذلك<sup>(٢)</sup> .

وكذلك الأمر في معمولات ما يسمى أسماء الفعل ، فإنها ليست بأفعال على الحقيقة ، ولكنها تؤدي معنى الأفعال ، فكانت - بهذا الاعتبار ، كاً يشهد واقع اللغة . أقل تصرفاً من الأفعال نفسها في العمل .

قال ابن الأباري في احتجاجه لوجوب ظهور الضمير في اسم الفاعل الجاري على غير ماهوله : « الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له ، أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على العمل في تحمل الضمير ، إذا كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنما يضر فيها شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو ( ضارب ) و ( قاتل ) والصفة المشبهة به نحو ( حسن ) و ( شديد ) ، وما أشبه ذلك . فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء ، فلو قلنا : إنه يتحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول ، فقلنا إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير ، ليقع الفرق بين الأصل والفرع<sup>(٣)</sup> .

(١) الإنصاف ٢٥٠/١ فا بعدها ( المسألة ٢١ ) ، ابن يعيش ٥٧/٢ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ ، وانظر المقضي ٦٧٤ ، ١٧٠ ، ٣٠٠ ، سيبويه ٢٧/١ ، أسامي ابن الشجري ٢٨٠/٢ - ٢٨١ ، شرح الكافية للرضاي ١٨٩/١

(٢) الإنصاف ٦٥١ فا بعدها ( المسألة ١٨ ) ، وانظر شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، وانظر ابن يعيش ١١٤/٧

(٣) الإنصاف ٥٧١ - ٦٠ ، وانظر الإنصاف ١٤٢/١ ، ٤٥٠/٢

وكذلك ماتعمل من الأسماء فإنها أقل تصرفاً فيه من الأفعال ، فلا يجوز تقديم معمولات لها عليها كما كان ذلك في معمولات الأفعال . والفالب على الأسماء التي تعمل عمل الأفعال : أنها أسماء مشتقة تدل على ما يبدل عليه الفعل منحدث والزمن ، مثل اسم الفاعل واسم المفعول - إلخ .. إلا أن ثمة أسماء جامدة تعمل أيضاً إما لتضمنها معنى المشتق ، أو هي أسماء مبهمة تستدعي ما يزيد إيهاماً كأسماء الأعداد ، وما يدل على مساحة أو كيل وما أشبه ذلك ، فهذه الأسماء تستدعي بطبيعة معناها اسمياً آخر يرفع إيهاماً ويبين جنس المعدود أو المكيل أو المسح . إلخ ... وهذا الاسم الذي يليها يكون منصوباً على ما يسمى التبييز أو التفسير ، وجعلوا الاسم المفسر عاملًا فيه ، وجعلوا مرد عمله إلى شبيهه من بعض الوجوه بما يعمل من الأسماء .

ولما كان الفالب على ما يعتبر أصولاً أنها صور مجردة قد تخرج عنها بعض الأنواع التي تشتمل عليها في الأصل لعلل طارئة ، ولا توجد هذه الأصول إلا في صورها التطبيقية بما يطرأ عليها في التطبيق من أحکام العلل ، فإن ثمة أشياء اعتبروها أصولاً مهجورة ، وربما كان ماسمهو أصلاً مهجوراً ذا حقيقة تاريخية ، أي من المحتمل أن يكون قد جاء عليه حين من الدهر كان فيه مستعملاً ، ثم آل مع تراخي الزمن ، وتبعاً لقانون الجنوح إلى الخفة في التطور اللغوي إلى أن عدل عن صورته الأولى إلى صورة جديدة ربما هجروها إلى الأولى في بعض الأحوال كدخول لام الأمر على مضارع المخاطب ، فإن بعض النحوين يعتبرون ( لتفعل ) أصلـاً ( افعل ) ويعبـرون عن ( لتفعل ) بأنه أصل مهجور ، فإذا ما اضطـرـ إليه شاعرـ فإنـ لهـ أنـ يعاوـدـهـ ، ويـستـدـلـونـ عـلـيـ ذـلـكـ بـأنـ ماـ جـاءـ مـنـ إـنـاـ جاءـ فيـ الشـعـرـ خـاصـةـ وـفـيـ شـذـوذـ مـنـ الـكـلامـ<sup>(١)</sup> .

(١) قد يستعملون كلمة الأصل بمعانٍ أخرى ، فقد يطلقونه على القاعدة المستطرفة من استقراء الكلام ، وقد يطلقون على بعض القواعد العامة التي تتناول قضائياً مختلفة من أبواب مختلفة كقولهم : ( يجوز في طول الكلام ما لا يجوز في قصره ) وما أشبه ذلك كاستئصاله في بعض التسليل .

وإذا تجاوزنا بعض الأسس التي أقام عليها الخليل فكرة الأصول والفروع ،  
 ككون الأسماء أصلاً في الإعراب وما أثبه ذلك ، فإن سائر ماجاء به في هذا  
 الباب ، إنما هو قوانين كلية مستبطة من واقع اللغة ؛ ككون العامل المتصرف  
 أوسع تصرفاً في باب العمل من العامل الجامد . ومنه في باب العوامل والفروع أن  
 ما يستظهره من أن المروف لا يعمل منها إلا ما كان مختصاً بالدخول على الأفعال  
 كالأحرف الناصبة والجازمة ، وأما ما كان مشتركاً بين القبيلتين فإنه لا يعمل إلا  
 ما خرج منه على بابه لعلة طارئة ، ومع ذلك يكون أقل تصرفاً في العمل مما يحتمل  
 به في باب الشبه . وهذه نرى واقع لغة العرب يؤيد هذه الفكرة تأييداً يكاد  
 يكون مطلقاً ، من أمثلة ذلك حكم ( ما ) النافية فإنها غير مختصة ، ومع ذلك  
 علت في لغة أهل الجاز عمل ( ليس ) لشبيهها بها معنى ، وفي بسط ذلك يقول  
 سيبويه في باب ( ما ) أجري بجري ( ليس ) في بعض الموضع بلغة أهل الجاز ثم  
 يصير إلى أصله ) : « وذلك الحرف ( ما ) تقول : ( ماعبده الله أخاك ) ،  
 و ( مازيد منطلقاً ) . وأما بنو عم في جرونها بجري ( أما ) و ( هل ) وهو  
 القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس ( ما ) كـ ( ليس ) ولا يكون فيها إضمار .  
 وأما أهل الجاز فيشبيهونها بـ ( ليس ) إذ كان معناها كـ ( معناها ) كما شبيهوا بها  
 ( لات ) في بعض الموضع ، وذلك مع ( الحين ) لأنه مفعول به ، ولم تتمكن  
 تمكنها ، ولم يستعملوها إلا مضاراً فيها ، لأنها ليست كـ ( ليس ) في الخطابة  
 والإخبار عن غائب . وتقول ( لست ) و ( لست ) و ( عبد الله لات منطلقاً )  
 ولا ( قومك لاتوا منطلقين ) . ونظير ( لات ) في أنه لا يكون إلا مضاراً فيه  
 ( ليس ) و ( لا يكون ) في الاستثناء إذا قلت : ( أتوني ليس زيداً ، ولا يكون  
 بشرأ ) . وزعموا أن بعضهم قرأ : ﴿ ولات حين مناص ﴾ [ سورة ص ٢ ] وهي  
 قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانَ — فَإِنَّا إِنْ قَيْسٍ لَا بَرَاحَ

جعلها بنزلة ( ليس ) فهي بنزلة ( لات ) في هذا الوجه . ولا يجاوز بها  
 هذا الموضع رفعت أو نصب ، ولا تمكن في الكلام كتمن ( ليس ) وإنما هي مع

( الحين ) كأن ( لدن ) إنما ينصب بها مع ( غدوة ) . وكأن التاء لا تجدر في القسم ولا في غيره إلا في ( الله ) إذا قلت : ( تالله لأنفعن ) ، ومثل ذلك قوله عز وجل : « ماهذا بشرأ » [ يوسف ٢١ ] في لغة أهل الحجاز ، وبنو تمير ير فهوها إلا من عرف كيف هي في المصحف . فإذا قلت : ( مامنطلق عبد الله ) أو ( ماميء من اعتب ) رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً كأنه لا يجوز أن تقول ( إن أخوك عبد الله ) على حد قولك : ( إن عبد الله أخوك ) لأنها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلة ، فكا لاتصرف ( إن ) كال فعل ، كذلك لم يجز فيها كل ما يكون في الفعل ، ولم تقو قوته فكذلك ( ما ) . وتقول : ( مازيد إلا منطلق ) تستوي فيه اللفتان ، ومثله قوله عز وجل : « ما أنت إلا بشر مثنا » [ سورة يس ١٥ ] لم تقو ( ما ) حيث نقضت معنى ( ليس ) ، كما لم تقو حين قدمت الخبر معنى ( ليس ) النفي كأن معنى ( كان ) الواجب فكل واحدة منها - يعني ( كان ) و ( ليس ) - إذا جردتها فهذا معناها ، فإن قلت : ( ما كان ) أدخلت عليها ما ينفي ، وإن قلت ( ليس زيد إلا ذاهباً ) أدخلت ما يوجب ، كما أدخلت ما ينفي فلم تقو ( ما ) في قلب المعنى كالوقوف في تقديم الخبر ... <sup>(١)</sup> .

ف ( ما ) من الحروف غير المختصة ، ومن ثم فإن حكمها تبعاً للأصل المذكور أن تكون مهملة ، ومع ذلك فإنها لما أثبتت وهي داخلة على الجملة الاسمية ( ليس ) في المعنى فإن فريقاً من العرب ، وهم أهل الحجاز ، أطلقوا بـ ( ليس ) في العمل ، فاعتبرت فرعاً عليها في العمل ، وكانت - بهذا الاعتبار - أقل تصرفًا منها فيه . فعل حين يجوز في ( ليس ) تقديم اسمها على خبرها ولا يخرجها عن العمل أي سبب ، فإن ( ما ) ينتقض عملها لأدنى شيء كالوقوف ( أن ) مؤكدة ، أو تقدم خبرها على الاسم أو تقض نفيها بـ ( إلا ) ، أو تلاها معهول الخبر إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً و مجروراً فإنها تعود إلى الإهال .

وب مقابل أهل الحجاز فريق آخر في طليعتهم بنو تميم مضوا فيها على ما هو

الأصل فلم يعلمونها البتة ، بل إن فريقاً منهم عكس الأمر - فيما يقال - فألحقوا  
( ليس ) بـ ( ما ) فأهملوها إذا انتقض تقبيها بـ ( إلا ) .

ومن أمثلته أيضاً مقالة في ( لا ) وعملها فيما بعدها في باب النفي بـ ( لا )  
قال : فـ ( لا ) ت العمل فيها بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب  
( إن ) لما بعدها ، وترك التنوين لما ت العمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه  
بنزلة اسم واحد نحو ( خمسة عشر ) ، وذلك لأنها تشبة سائر ما ينصب مما ليس  
باسم وهو الفعل وما أجري مجراه لأنها لا ت العمل إلا في نكرة . وـ ( لا ) وما ت العمل  
فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كـ خولف  
بـ ( خمسة عشر )<sup>(١)</sup> .

وما يؤكد فكرة الأصول والفرع ، أننا نجد مصداق ذلك في اختلاف العرب  
في اللغة وما يجري بجري الأصول والفرع ما يظهر من اختلاف العرب في اللغة ،  
وذلك أن يتجادب الشيء الواحد أصلان ، فتجريه قبيلة على أصل ، وتجريه  
أخرى على الأصل الآخر ، مثل ذلك ( ما ) وـ ( إن ) النافيتان . فالاصل المطرد  
أن ما ي العمل من الحروف - كـ أسلفنا - هو المختص بإحدى الجملتين الاسمية  
والفعالية ، وأما المشترك فهو مل . فحرروف المبر إنا علت لاختصاصها بالأسماء  
وـ ( إن ) النافية وأخواتها إنا نصبت المضارع لاختصاصهن بالأفعال . فكان حكم  
( ما ) وـ ( إن ) النافيتين على هذا الأصل إلا تعملا ، وعلى ذلك جرت لغة تم في  
إهمال ( ما ) إذا دخلت على جملة اسمية ، وجمهور العرب في ( إن ) كذلك .  
ولكن لما كانت بمعنى ( ليس ) ومن أصولهم أن يعطوا الشيء حكم ما في معناه الحق  
أهل المجاز بناء ( ما ) على هذا الأصل بـ ( ليس ) في العمل ، كما أن أهل العالية  
أعملوا ( إن ) أيضاً عمل ( ليس ) .

وهذا المثال يصدق قضية الأصل والفرع أيضاً من وجه آخر ، وذلك أن  
( ليس ) لما كانت أصلاً في العمل وـ ( إن ) وـ ( ما ) حلا عليها في لغة من أعملها

---

(١) سيبويه ٣٤٥/١ ، وانظر ابن يعيش ١٠٥/١ وما بعدها ، ابن يعيش ١٠٠/٢ وما بعدها .

لم يجعلوها مساوين لـ (ليس ) تماماً ، لأن الأصل فيها عدم الإعمال فلم يعملاها إلا بشروط إذا احتل أحدها ردها إلى حاق موضعها من الإهمال .

ما تقدم مجرد أن فكرة القياس على شق صورها مقتنة أبداً بقضية الأصل والفرع والملة ، والنحويون الأوائل كثيراً ما يقولون : الأصل في كذا فما منشأ هذه الفكرة عندهم ؟ وهل هي من باب تسلیط اعتبارات عقلية بحث على الأوضاع اللغوية ؟ أم هي من طبيعة أخرى ؟

لتحقيق القول في هذه المسألة يحسن أن نمثل بعض الأمثلة ونتلس الجواب من تحليل هذه الأمثلة . يقول المبرد : « أعلم أن حق الأسماء أن تعرب جميعاً وتصرف ، فما امتنع منها من الصرف فلم يضر عته الأفعال ؛ لأن الصرف إنما هو التنوين والأفعال لاتنوين فيها ولا خفض ، فمن ثم لا ينخفض ما لا ينصرف إلا أن تضيئه وتتدخل عليه ألفاً ولاماً ، فتذهب بذلك عنه شبه الأفعال ، فترده إلى أصله ؛ لأن الذي كان يجب ترك الصرف قد زال ، وكل ما لا يعرب من الأسماء فضارع به الحروف ، لأنه لا إعراب فيها »<sup>(١)</sup> .

من تحليل هذا المثال وهو يتكرر في كلام النحويين يمكن أن نفهم طريقتهم في تحقيق ما يسمونه الأصول والعمل . فالاستقراء للكلام يدل على ما ذهب إليه النحويون من أن أنواع الكلم لا تخرج عن ثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف . وبينن أنهم قد لاحظوا أن الحروف أني كان موقعها من الكلام ؛ فإنها تلزم حالة واحدة ، ولا يطرأ على أواخرها أي تغير ، إلا ما كان من ذلك عارضاً كتحريك آخرها بالكسر إذا كان ساكناً صحيحاً للقائه ساكناً من كلمة أخرى أو حذفه إذا كان حرف ممد ، والحرف في ذلك لا تخرج عن حكم قسيمهما وهو الاسم والفعل . ومن ثم قالوا : إن الأصل في الحروف أن تكون مبنية . وهذا حكم مبني على استقراء الحروف .

ثم لاحظوا أن معظم الأسماء على النقيض من ذلك ، وأن أواخرها تتغير

حركتها باختلاف مواقعها من الكلام وهذا ما سموه بالإعراب . إلا أنهم لاحظوا أيضاً أن بعض الأسماء تلزم أواخرها أيضاً حركة بعینها ، لا تزول عنها إلا على اختلاف مواقعها . فحكوا لها بالبناء أيضاً ، ولم يفتهن أن هذه الأنفاظ البنية قد فارقت غيرها من الأسماء من بعض الوجوه ، فعلقوا بناءها على هذه الوجوه التي فارقت من قبلها مارأوه مغرباً من الأسماء ، حتى إذا تأملوا جماع هذه الوجوه التي بها فارقت الأسماء البنية الأسماء العربية ، لمحوا ناظراً ينتظمها جميعاً وهو شبيهها من بعض الوجوه بالحرف ، وكما تقتضي فطرة العقل عندما يلح اقتران ظاهرة بأخرى وجوداً وعدماً ، جعلوا شبه الحرف علة البناء فيها بني من الأسماء ، وكذلك لاحظوا أن من الأسماء ما يبادر الكثرة الفالبة منها في امتناعه من التنوين ، وأنه يجر بالفتحة لا بالكسرة وهو ما سموه ( الممنوع من الصرف ) . ومن استقراء أمثلة هذا الجنس من الأسماء لمحوا الفارق بينها وبين المعرب من الأسماء وحددوا ذلك ، وجعلوا هذه الفسوارق التي فارقت بها الأسماء المنسوعة من الصرف الأسماء المصروفة ، وجعلوها عللاً لامتناعها من الصرف ، كما لاحظوا أن الظاهرتين اللتين تميزت هذه الأسماء بامتناعها منها ومهما التنوين والتحفظ ، تتنبع منها الأفعال ، يجعلوا هذه الأسماء مشبهة للأفعال وجعلوا شبيهها بالفعل العلة الجامعة التي تنتظم كل العلل الجزئية التي منعت كل منها طائفة من الكلم من الصرف . ولما كان هذا الشبه عارضاً جعلوا الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة ، وامتناعها من الصرف إنما يعرض لبعضها علة طارئة وما تثبت أن تعود إلى الأصل إذا ما انتهت هذه العلة .

وكذلك لاحظوا في الأفعال أن قسمين منها وهما : الماضي والأمر يلزمان حالاً واحدة ، وأما المضارع فإنه معرب أي شابه من هذا الجانب الأسماء ، ولاحظوا أيضاً وجودها من الشبه بين الفعل المضارع وبعض الأسماء المشتقة ، يجعلوا هذا الشبه علة إعرابه . ولما كان نوعان من الأفعال لا يعربان ، ونوع واحد منها يعرب ، وللعلة التي استظهروها والتي يصدقها استقراء الكلام ، جعلوا الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، وأن النوع المعرب منها وهو المضارع إنما جاءه من قبل مشابهة الأسماء .

ومن أحكامهم على بعض الأشياء ما جاء في الإنصال أنه « يجوز الفصل بين (كم) ومميزها جوازاً حسناً دون (ثلاثين) ونحوه ، لأن (كم) منعت بعض ما لثلاثين من التصرف ، فجعل هذا عوضاً مما منعته ، ليقع التعادل بينها ، على أنه قد جاء الفصل بين (ثلاثين) ومميزها في الشعر :

على أنني بعدما قد مضى      ثلاثة للهجر حولاً كيلا  
يذكرنيك حنين العجول      ونوح الحامة تدعوه مديلاً

فصل بين (ثلاثين) وبين مميزها بالجار والمحرر ، وإن كان قليلاً لا يقاس  
عليها<sup>(١)</sup>.

فتتأمل هذه الأمثلة يبين لنا بوضوح أن أحكامهم على بعض الأشياء بأن الأصل فيها كذا ، ولعلة كذا ليست من باب تسلیط الاعتبارات العقلية على أوضاع اللغة ، وإنما هي أحكام وقوانين مستتبطة من استقراء الكلام . وما يصدق قولهم هذا ، أن هذه الأشياء التي سموها أصولاً تقدم لنا تفسيراً بينما للظواهر التي نلحظها في واقع اللغة ، وهو تفسير تتقبله البداهة .

(١) الإنصال ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ . وانظر سيبويه ٢٩١/١ ، ٢٩٢ . وانظر ابن يعيش ٤/١٣٠ ، ٤/١٢١ . وشرح الكافية ١٢٢/١

## الفصل الرابع

### التعليق

لم يخرج الخليل ومن تابعوه في تعليقاتهم النحوية أو معظمها على الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة وهو أنه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجوداً وعديماً فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسبباً للأخرى . وهذا ماتقتضيه بدأة العقل الإنساني إلا أن مفهوم العلة عند النحويين قد أخذ مفاهيم مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف فللعلة في كلامهم صور شتى يجمع ما بينها معنى السببية ، فقد كانوا يطلقون اسم العلة على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستبطونها من استقراء الكلام ، ومن مثل ذلك أن ما لا خلاف فيه أن الفاعل في العربية يكون مرفوعاً ، فإذا وقع في كلام أحدهم لفظ مرفوع على هذا الوجه وسئل : لم رفعت هذا الاسم ؟ فإن الجواب يكون لأنه فاعل ، إلا أن هذا المفهوم قد أصبح لدى طبقات أخرى هو كل ما يذكر في تعليم ماليس من قبيل الإعراب ، والذي جعلوه مرتبطاً بالعامل سواء أكانت الظاهرة المعللة تتعلق بصياغة الألفاظ المفردة أم ببناء العبارات المركبة وارتباط عناصرها بعضها البعض . ومن تأمل أكثر مما يتعلّل به النحويون الأوائل ولا سيما الخليل وسيبوه ثم من قفوا أثراً لها يرأن ما اعتلوا به إنما هي علل لغوية بحت مدارها على أسباب لسانية يبيّنها الحس قبل أن ينفذ إلى إدراكها الذهن ، وليس - كما يزعم بعضهم مبنية على اعتبارات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة أو مفروضة عليها من خارجها وإنما أكثرها يجري مجرى القوانين اللغوية المستمرة والتي تتفرع عنها كثير من الأحكام التي تتخذ شكل قوانين جزئية .

الصلة في مطلق معناها هي « ما يتوقف عليه الشيء وما يحتاج إليه سواء كان المحتاج : الوجود أو العدم أو الماهية<sup>(١)</sup> » .

ويحسن بنا في دراسة العلل أن نغزو ما بين العلل الصرفية والعلل النحوية ، إذا تجاوزنا بها ماستره بعضهم العلل الأولى ، وهي في الواقع لا تتجاوز القواعد المطردة إلى ما وراءها مما اعتل به النحويون وجعلوه أسباباً مفضية إلى تلك الأحكام فإذا نراها تعود إلى أسباب لسانية بحث .

فالعمل الصرفية تعود في الغلب الأعم إلى أسباب لسانية بحث مدارها على اجتناب التقليل وطلب الحفة ، أخذنا بما جرى عليه العرب في نطقهم ، فما من إنسان يقوى على إنكار أن وقوع ياء ساكنة مثلاً بعد ضم ، أو واو ساكنة بعد كسر لا يخلو من صعوبة وعسر . وأي إنسان يائس من نفسه في مثل هذين الموضوعين حافزاً على قلب الياء الساكنة بعد ضم واواً ، كما هو الأمر في اسم الفاعل من (أيقن) ، وكذلك المضارع منه ، كا يجد مثل هذا الحافز إلى قلب الواو الساكنة بعد كسر ياء مثل (مفعال) من (الوزن) ، فإنه لا يكاد اللسان يطوع بالأصل الذي هو (ميزان) إلا على كراهية شديدة وقسر للسان على ما ينبو عنه . مثل ذلك يقال في الإبدال ، ومن أمثلته قلب تاء (الافتعال) طاء إذا جاورت الصاد مثل (اصطفى) أو الضاد مثل (اضطرب) أو الطاء مثل (اطعن) ، أو الطاء مثل (اظطم) ، وقلب تاء الافتعال أيضاً دالاً إذا وقعت بعد زاي مثل (ازدهر) و (ازدان) ، أو بعد دال مثل (اذان) ، أو بعد ذال مثل (اذدر) ، إلا أن الأكثر في هذا أيضاً أن تقلب الذال دالاً ، وتندغم في الدال المتقلبة عن التاء ، وقد تقلب الدال ذاتاً ، وفي كل الحالين يدغم المثلثان . وهذه الأمثلة كلها مدارها على علة واحدة علل بها النحويون هذه الظاهرة وهو الفرار من التقليل وطلب الحفة ، إلا أنها تتفاوت أيضاً في التقليل فتصحيح الواو في (ميزان) وقول (وزان) ، وكذلك تصحيح الياء في نحو (موزن) بأن نقول (ميقن) أتقل من تصحيح الواو والياء في نحو (قول) و (بيع) ولكن هذين

لابخلوان من ثقل كان هو السبب الكامن وراء إعلال الواو والياء فيها ، وهذا المبدأ يؤيده اللغويون المحدثون كاظهر لهم من دراسة مختلف اللغات وهو ما عبروا عنه بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح للجهد الأخف ، وجعلوا هذا المبدأ أصلاً في كثير من مظاهر التطور الصوقي في كثير من اللغات على أن العلل التي تفضي إلى معنى الثقل وطلب الحفنة لا تقتصر على الأحكام الصرفية وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية ، فإن كثيراً من صور التأليف التي يحكم النحويون بأنها غير سائفة أو غير جائزة يحس الإنسان بنبيوها على لسانه . وأكثر هذه العلل التي تمت إلى مبدأ الثقل بسبب وثيق مردها أيضاً إلى ما ذهب إليه النحويون من تبادل أنواع الكلم في الأولوية بالمعنى المعروف والذي يوافق ما تمحضت عنه البحوث النفسية التجريبية .

والاصل في ذلك كله مبدأ الاشتقاد الذي أجروه على سائر الألفاظ مضافاً إليه الميزان الصرفي ، فهم بعد أن ردوا المزيد إلى أصله راحوا يعللون ما وقع في اللفظ من إعلال وإبدال بناء على الأصل الذي أداروه في سائر وجوه الزيادة فاطردوت لهم من ذلك الأحكام التي ساقوها في باب الإعلال والإبدال .

على أن العلل التي تفضي إلى معنى الثقل وطلب الحفنة لا تقتصر على الأحكام الصرفية ، وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية ، فإن كثيراً من صور التأليف التي يحكم النحويون بأنها غير سائفة أو غير جائزة ، يحس الإنسان بعجاوتها للعلامة اللغوية ، كالذي ذهبوا إليه في قضية العطف على ضمير الرفع المتصل ، وضمير الرفع المستتر ، فإنهم يقولون : إنه لا يكون ذلك إلا بأن يؤكد كلا الضميرين بصير منفصل ، والحس يؤيد ما ذهبوا إليه . وقد بسط سيبويه هذه المسألة تحت عنوان ( هذا باب ما يحسن أن يشرك المظاهر المضر فيما عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المظاهر المضر فيما عمل فيه ) بقوله : « أما ما يحسن أن يشركه المظاهر فهو المضر المنصوب وذلك قوله : (رأيتك وزيداً) و (إنك وزيداً منطلقاً) ، وأما ما يقبح أن يشركه المظاهر فهو المضر في الفعل المرفوع وذلك قوله : ( فعلت وعبد الله ) و ( أفعل وعبد الله ) » . وزعم الخليل أن هذا إنما

يُصبح من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل ، فاستبعدوا أن يشرك المظهر مسأراً يغير الفعل عن حاله إذ بعد منه . وإنما حسن شركته المنصوب لأنَّه لا يغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يضر فأشبِّه المظهر وصار منفصلاً عن عدم منزلة المظهر ، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن تضر فيه . وأمَّا ( فعلت ) فإنَّهم قد غيروه عن حاله في الإظهار : أسلكَت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مسأراً يبني له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنَّه شيء في الكلمة لا يفارقها كالف ( أعطيت ) :

فإن نعمتَه حسِنْ أَن يُشَرِّكَهُ الظَّاهِرُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ( ذَهَبَتْ أَنْتَ وَزَيْدٌ ) .

وقال الله عز وجل ﴿ فاذهب أنت وربك ﴾ [ سورة المائدة ٢٤ ]  
و ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [ سورة البقرة ٢٥ ] ، وذلك أنك لما وصفت  
حسن الكلام حيث طولته ووكنته كما قال : ( قد علمت أن لا تقول ذاك ) فيإن  
أخرجت ( لا ) قبح الرفع و ( أنت ) وأخواتها تقوي المضر وتصير عوضاً من  
السكون والتغيير ، ومن ترك العلامة في مثل ( ضرب ) . وقال الله عز وجل  
﴿ لو شاء الله ما شرکنا ولا آباؤنا ولا حرمـنا ﴾ [ سورة الأنعام ١٤٨ ] حسن لمان  
( لا ) ، وقد يجوز في الشعر . قال الشاعر :

قالت إذ أقبلت وزهرة ابنة ابي ابي رملة كنعااج الملا تعسفن رملة  
وقد يعرض على الخليل في هذا النص بأن ما اعترض به لا يشمل كل أمثلة  
المسألة ، وذلك أن تعليله إنما يتناول الفعل الماضي المسند إلى ضمير رفع متصل  
ولا يتناول الأفعال المضارعة وأفعال الأمر والأفعال الماضية المسندة إلى ضمير غيبة  
مستتر ، فإن هذه الأفعال جميعاً لا يغيرها إسنادها إلى ضمائر الرفع المستتر عن  
حالها قبل إسنادها إليها ، ومع ذلك فإن تعليل الخليل متوجه ، وذلك أن ما أنسد  
إلى ضمير ظاهر متصل يغير البناء له ، لأن الضمير باتصاله أشبه أن يكون جزءاً مما  
قبله ، هذا مع أن له وجوداً حسناً وهو لفظ الضمير ، وإذا كان قد وجب له ذلك

وهو موجود في اللفظ ؛ لأنه أشبه أن يكون حرفًا مما قبله فأن يجبر له ذلك وهو مستكן في الفعل المسند إليه ولا وجود له في ظاهر اللفظ أخرى وأولى .

وكذلك الأمر في العطف على ضمير المجر المتصل ، فإن جمهور النحاة المتقدمين ذهبوا إلى أنه لا يعطف عليه في سعة الكلام إلا بإعادة الخاض . وأغلب الظن أن الذي دعاه إلى ذلك هو النفور من مثل ( مررت بك وزيـد ) و ( هذا أخوك وعـرو ) ثم لما استقرروا الكلام لم يصيـبوا مثل هذا التركيب في شيء عن العرب الذين يحتاج بلغتهم ، وإن كانوا قد أصابوا أطراـفـاً منه في الشعر خاصة ، ومن ثم سنوا هذه القاعدة .

يقول سيبويه في ذلك : « وما يقبح أن يشركه المظہر علامـة المضـرـ المـبـرـورـ وذلك قولـك ( مررتـ بكـ وـ زـيـدـ ) وـ ( هـذـاـ أـبـوـكـ وـ عـرـوـ ) كـرـهـواـ أـنـ يـشـرـكـ المـظـہـرـ مـضـرـاـ دـاخـلـاـ فـیـاـ قـبـلـهـ ، لأنـ هـذـهـ الـعـلـامـةـ الدـاخـلـةـ فـیـاـ قـبـلـهـ جـمـتـ أـنـهاـ لـاـ يـتـكـلـمـ بـهـ إـلاـ مـعـتـدـةـ عـلـىـ مـاـ قـبـلـهـ ، وـأـنـهاـ بـدـلـ مـنـ الـلـفـظـ بـالـتـنـوـيـنـ فـسـارـتـ عـنـدـمـ بـيـنـزـلـةـ التـنـوـيـنـ . فـلـمـ ضـعـفـتـ عـنـدـمـ كـرـهـواـ أـنـ يـتـبعـوـهـاـ الـإـسـمـ وـلـمـ يـجـزـ أـنـ يـتـبعـهـاـ إـيـاهـ وـإـنـ وـصـفـوهـ ، لـاـ يـحـسـنـ لـكـ أـنـ تـقـولـ ( مرـرـتـ بـكـ أـنـتـ وـ زـيـدـ ) كـاـ جـازـ فـيـاـ أـضـمـرـتـ فـيـ الـفـعـلـ نـحـوـ ( قـتـ أـنـتـ وـ زـيـدـ ) لأنـ ذـاكـ وـإـنـ كـانـ قـدـ أـنـزلـ مـنـزـلـةـ أـحـدـ حـرـوفـ الـفـعـلـ ، فـلـيـسـ مـنـ الـفـعـلـ وـلـامـ تـقـامـهـ ، وـهـاـ حـرـفـانـ يـسـتـغـنـيـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـاـ بـصـاحـبـهـ ، كـالـبـتـدـأـ وـالـبـنـيـ عـلـيـهـ ، وـهـذـاـ يـكـونـ مـنـ تـقـامـ الـإـسـمـ ، وـهـوـ بـدـلـ مـنـ الـزـيـادـةـ الـتـيـ فـيـ الـإـسـمـ ، وـحـالـ الـإـسـمـ إـذـاـ أـضـيـفـ إـلـيـهـ ، كـحـالـهـ إـذـاـ كـانـ مـنـفـرـداـ لـاـ يـسـتـغـنـيـ بـهـ » .

وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضر على المرفوع والمبور إذا اضطر الشاعر . وجاز ( قـتـ أـنـتـ وـ زـيـدـ ) وـلـمـ يـجـزـ ( مرـرـتـ بـكـ أـنـتـ وـ زـيـدـ ) ، لأنـ الفـعـلـ يـسـتـغـنـيـ بـالـفـاعـلـ ، وـالـضـافـ لـاـ يـسـتـغـنـيـ بـالـضـافـ إـلـيـهـ لأنـ بـيـنـزـلـةـ التـنـوـيـنـ وقد يجوز في الشعر قال :

أَبْكِ أَيْةً يُ أوْ مَصْدُرٌ من حِرِّ الْجَلَةِ جَابُ حَشُورٍ<sup>(١)</sup>

وقال الآخر :

**فال يوم قربت هجونا وتشتتنا فاذهب فا بك والأيام من عجب<sup>(٢)</sup>**

في هذا النص وجودة من الدلالات كالتي في سالفه المتعلقة بـ (العطف على ضمير الرفع المتصل) . أوها : قبح العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار على ماتستوجه به سلامة العبارة وتقاضي اللبس . وأن ضمير الجر قد خرج في هذا الحكم في عطف الأسماء ومنها الضمائر لعلة خاصة به . كما أنه يشير إلى أن الاعتلال بهذا الحكم إنما دار على القاسم الوجه الذي باين فيه ضمير الجر غيره من الضمائر ، مما أوجب له هذا الحكم الخاص . وأخير هذه الوجوه هو أن هذه المسألة من شواهد مراجعة الأصول المهجورة في سعة الكلام إذا دعت إلى ذلك ضرورة الشعر .

على أن هذا الموضع من كلام سيبويه ما شئ معناه على غير واحد من تعرضوا لنفسه أو لخواصه قول سيبويه في الاعتلال بهذه المسألة كما فهموا ، فذهبوا إلى أنه اعتل لامتناع العطف على الضمير المبورو بغیر إعادة الجار بأن ضمير الجر يشبه التنوين ويعاقبه ، فما لا يجوز العطف على التنوين فكذلك لا يجوز العطف عليه . وهذا تأويل غث فاسد يشهد ببطلانه أن هذه منزلة المضاف إليه إطلاقاً عند سيبويه سواء أكان مظهراً أم مضمراً ولو كان هنا صحيحاً لوجب أن يتسع العطف على ضمير الجر إطلاقاً ، سواء أعيد الجار أم لم يُعد ، لأن التنوين وهو من تمام الاسم لا يعطى عليه مجال . وقد خفي مراد سيبويه حتى على أبي علي الفارسي ، إلا أنه لم يسف إسقاف هؤلاء ، وتلمس وجوهاً من الشبه مابين التنوين وضمير الجر توسع حمله عليه واعتمد في ذلك على كلام سيبويه

(١) آیک : و يعك . آیة : من التأییه ، وهو الدعاء ، يقال ( أیت بالإبل ) إذا صحت بها .  
المصدر : الشدید الصدر . المشور : الحکیف .

(۲) سیویه ۱ / ۲۹۱ - ۲۹۲

صرح فيه بأن ضمير الجر أشبه بضالته بالتنوين من الاسم الظاهر المضاف إليه لغوفور صورته ، ولكنـه مع ذلك قد عـي عليه المعنى الذي أراده سيبويه فيما أعتقد . والصحيح في تأويل كلام سيبويه في هذا الموضوع أنه عـلـل المسـألـة بـضـعـفـ ضـمـيرـ الجـرـ لأنـهـ مـلـازـمـ لـلـاتـصالـ بـعـاـمـلـهـ فـتـنـزـلـ هـذـاـ السـبـبـ مـنـ زـلـةـ الـحـرـفـ مـنـ الـكـلـمـ ،ـ وـلـمـ جـعـ هـذـاـ الضـمـيرـ بـحـكـمـ أـنـهـ عـجـرـورـ إـلـىـ مـاـقـدـمـ أـنـهـ بـدـلـ مـنـ التـنـوـينـ وـمـعـاقـبـ لـهـ ،ـ فـيـكـوـنـ مـنـ قـامـ الـاسـمـ لـاـيـسـتـغـفـيـ بـهـ اـزـادـاـ ضـعـفـاـ ،ـ وـمـنـ ثـمـ لـمـ يـجـزـ العـطـفـ عـلـيـهـ بـغـيرـ إـعادـةـ الـعـاـمـلـ وـلـوـ أـكـدـ بـضـمـيرـ مـنـفـصـلـ ،ـ بـخـلـافـ ضـمـيرـ الرـفـعـ التـنـصـلـ فـإـنـهـ وـإـنـ أـشـبـهـ أـنـ يـكـوـنـ حـرـفـاـ مـنـ الـفـعـلـ الـذـيـ اـتـصـلـ بـهـ فـإـنـهـ لـيـسـ مـنـ الـفـعـلـ وـلـامـ قـامـهـ ،ـ وـالـفـعـلـ يـسـتـغـفـيـ بـهـ لـأـنـهـ يـسـنـدـ إـلـيـهـ فـكـانـ بـهـذـاـ الـاعـتـبـارـ أـقـوىـ مـنـ ضـمـيرـ الجـرـ ،ـ فـجـازـ الـعـطـفـ عـلـيـهـ إـذـاـ أـكـدـ وـلـمـ يـجـزـ العـطـفـ عـلـيـ ضـمـيرـ الجـرـ وـإـنـ أـكـدـ .

ولـاـ كـانـ ضـمـيرـ الجـرـ كـفـيرـ مـنـ الضـمـائـرـ ،ـ وـالـضـمـائـرـ إـنـماـ هـيـ باـعـتـبـارـهـ أـسـماءـ كـسـائـرـ الـأـسـماءـ وـرـأـواـ الـأـسـماءـ أـوـ جـلـمـاـ يـعـطـفـ عـلـيـهـاـ دـوـنـ أـنـ يـقـضـيـ ذـلـكـ إـعادـةـ الـعـاـمـلـ فـيـهـ مـعـ الـمـعـطـوـفـ أـدـرـكـوـاـ أـنـ لـابـدـ مـنـ أـمـرـ تـمـيزـ بـهـ ضـمـيرـ الجـرـ عـنـ سـائـرـ الضـمـائـرـ وـعـنـ الـأـسـماءـ الـظـاهـرـةـ وـهـوـ مـاـوـجـبـ لـهـ هـذـاـ الـحـكـمـ حـتـىـ إـذـاـ مـاعـدـوـاـ إـلـىـ مـاـقـضـيـهـ بـدـاهـةـ الـعـقـلـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ الـمـوـقـعـ مـنـ تـلـسـ وـجـهـ الـاـخـتـلـافـ مـاـيـنـهـ وـبـيـنـ نـظـائـرـهـ رـأـواـ أـنـ ضـمـيرـ الجـرـ لـاـ يـكـوـنـ مـسـتـقـلـ بـنـفـسـهـ أـبـداـ ،ـ وـإـنـاـ هـوـ مـلـازـمـ لـلـاتـصالـ بـعـاـمـلـهـ ،ـ كـاـنـهـ عـنـدـمـاـ يـكـوـنـ مـضـافـ إـلـيـهـ فـهـوـ كـشـأـنـ أـيـ مـضـافـ إـلـيـهـ يـتـنـزـلـ مـنـ الـاسـمـ الـمـضـافـ مـنـزـلـةـ تـمـامـهـ وـالـجـزـءـ مـنـهـ ،ـ فـلـمـ أـشـبـهـ بـوـضـعـهـ هـذـاـ أـنـ يـكـوـنـ جـزـءـاـ مـاـ اـتـصـلـ بـهـ أـشـبـهـ الـعـطـفـ عـلـيـهـ الـعـطـفـ عـلـيـ بـعـضـ الـكـلـمـةـ ،ـ فـاـمـتـنـعـ ذـلـكـ إـلـاـ بـتـكـرـارـ الـعـاـمـلـ<sup>(1)</sup>ـ .ـ وـهـذـاـ الـذـيـ قـالـوـهـ فـيـ هـاتـيـنـ الـمـسـائـلـتـيـنـ يـتـسـانـدـ أـيـضاـ إـلـىـ حـقـيقـةـ مـنـ حـقـائقـ النـفـسـ وـهـيـ أـنـ الـفـاظـ الـلـفـةـ مـتـفـاـوـتـةـ فـيـ مـرـاتـبـهـاـ فـيـ النـفـسـ فـبـعـضـهاـ أـشـدـ عـكـنـاـ مـنـ بـعـضـ ،ـ وـهـذـاـ مـاعـبـرـوـاـ عـنـهـ بـالـأـوـلـيـةـ .ـ فـالـأـسـماءـ الـظـاهـرـةـ .ـ وـهـيـ وـافـرـةـ الـصـورـ .ـ أـوـقـرـ فـيـ النـفـسـ مـنـ الضـمـائـرـ الـمـهـرـولـةـ الـبـنـيـةـ ،ـ وـالـتـيـ أـكـثـرـهـاـ وـلـاسـيـاـ الـمـتـصـلـ مـنـهـاـ عـلـىـ حـرـفـ وـاحـدـ .ـ

(1) من محاضرات الأستاذ أحمد راتب ناجي .

وهذا من ناحية أخرى مسلك من مسالك التعليل لا يقوى أن يماري في مشروعيته في أمور اللغة إلا مكابر ، فإنها لا تقوم على فرض اعتبارات عقلية على اللغة واحتضانها لمقتضى هذه الاعتبارات ، بل إنه يقوم على التأمل الدقيق في أوضاع الكلام ، ورصد مختلف صور التأليف والتبييز ما بينها ، ثم محاولة استظهار القوانين التي لا تغدو هذه الصور والأحكام أن تكون الصورة المشخصة لها في وقائع جزئية ، وهي وإن بدت في الظاهر متباشرة يجمعها ذلك القانون الكلي الذي جعل علة لها .

وهذا ما أهاب بأبي الفتح بن حني - وهو الذي بلغ بحث العلة عنده منتهى غائه - إلى أن يذهب إلى أن علل النحوين ، وقد قيد ذلك بأنه ما اعترض به التقونون الحذاق منهم لا الألفاف المستضيفون ، إلى علل المتكلمين أقرب منها إلى علل المتفقين : وذلك أن المتكلمين يحيطون في عللهم على بدائل العقل ، وأما هؤلاء فيحيطون على بدائل الحس<sup>(١)</sup> .

وعلى هذه الشاكلة كثير من تعليقاتهم أيضاً في موضوعات التقدم والتأخير كذلك يقولونه : إن ما هو أصل في العمل وهو الأفعال يجوز في تقديم معمولاته عليه وتأخيرها عنه ما لا يجوز فيها هو فرع في العمل ، وكذلك يجوز في هذا الباب في معمولات الأفعال المتصرفة ما لا يجوز في معمولات الأفعال الجامدة ، وفي معمولات الأفعال البحث ما لا يجوز في معمولات أسماء الأفعال . وكذلك يجوز في معمولات الأفعال ما لا يجوز في معمولات مشابهها من الحروف (إن وأخواتها) .

على أن الخليل وصاحب سيبويه وجمهرة النحاة من بعدم كانوا ربما عللوا بعض الأحكام بخلل عقلية ، وذلك عندما يتعلق الحكم بمقولة الكلام وما جاؤوا به من وجوه التعليل في هذا الجانب لامفزع فيه من جهة أنه فرض لاعتبارات عقلية على اللغة ينبو عنها واقعها ، إلا أنه يستند إلى معلومات بالضرورة تتعلق

(١) من محاضرات الأستاذ أحد راتب نفاج .

بأغراض الكلام والفائدة المتوكأة منها . ومن مثل ذلك تعليهم امتناع الاقتصر على أحد مفعولي الأفعال القلبية التي تفيد يقيناً أو ظناً . يقول سيبويه في ذلك تحت عنوان ( هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ) : « وذلك قوله ( حسب عبد الله زيداً بكراً ) ، و ( ظن عمرو خالداً أباك ) ، و ( خال عبد الله زيداً أخاك ) . ومثل ذلك ( رأى عبد الله زيداً صاحبنا ) و ( وجد عبد الله زيداً ذا المفاظ ) .

وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ه هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً . وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو . فإنما ذكرت ( ظنت ) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعمد عليه بالتيقن ، وأما ( ظنت ذاك ) فإنما جاز السكت علىه لأنك تقول : ( ظنت ) فتقصر ، كما تقول : ( ذهبت ) ثم تعمله ( في الظن ) كما تعمل ( ذهبت ) في ( الذهاب ) فـ ( ذاك ) هنا هو ( الظن ) كأنك قلت ( ظنت ذاك الظن ) وكذلك ( خلت ) و ( حسيت ) . ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت ( خلت زيداً ) و ( أرى زيداً ) لم يجز ، وتقول ( ظنت به ) جعلته موضع الظن كـ ( قلت ) ( نزلت به ) ، و ( نزلت عليه ) .

ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل : ﴿ كفى بالله به ﴾ [سورة الرعد ٢ ، ٤] و [سورة الإسراء ٩٦] لم يجز السكت علىـها فـكأنك قلت : ( ظنت في الدار ) ومثله ( شكت فيه ) <sup>(١)</sup> .

ومن هذا النحو ماقاله في الاعتلال لاقتصر من يعمل فعل القول إعمال الظن على إعماله ذلك إذا كان مضارع مخاطب مستفهمـا عنه ، وذلك قوله : « واعلم أن ( قلت ) في كلام العرب إنما وقعت علىـأن يمحـى بها ، وإنما يمحـى بعد

(١) سيبويه ١٨/١ وانظر المقتضب ٢٤٠/٢ - ٢٤١ ، و ٢/٢ ١١٣ - ١١٤ ، و ١٨٨/٣ - ١٨٩ ، و ٩٥/٢ .

القول ما كان كلاماً لا قوله نحو : ( قلت زيد منطلق ) ، ألا ترى أنه يحسن أن يقول : ( زيد منطلق ) فلما أوقعت ( قلت ) على ألا يحكي بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قوله : ( قال زيد عمرو خير الناس ) وتصديق ذلك قوله عزوجل ﷺ إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك <sup>بـ</sup> [ سورة آل عمران ٤٥ ] ولو لا ذلك لقال : ( أن الله ) وكذلك جميع ماتصرف من فعله إلا ( تقول ) في الاستفهام شبهوها بـ ( تظن ) ولم يجعلوها كـ ( أظن ) و ( يظن ) في الاستفهام ، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه ، فإنما جعلت كـ ( تظن ) . كما أن ( ما ) كـ ( ليس ) في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها ، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجمت إلى القياس ، وصارت اللفاظ فيها كلفة قيم . ولم يجعل ( قلت ) كـ ( ظنت ) لأنها إنما أصلها عندم الحكاية ، فلم تدخل في باب ( ظنت ) بأكثر من هذا ، كما أن ( ما ) لم تقوقة ( ليس ) ، ولم تقع في جميع مواضعها : لأن أصلها عندم أن يكون مبتدأ مابعدها <sup>(١)</sup> .

وهذا الموضع من كلامه قد جمع التعليل العقلي لما كان الحكم متصلة بمقولية الكلام إلى بيان أنّ غلوه من حيث نوعية الحكم اللغظي ، وهو إعطاء الشيء حكم مأشيمه في مواضع الشبه موجود في العربية وهو إعطاء ( ما ) حكم ( ليس ) في لغة أهل الحجاز عندما يتحقق شبهها بها ، ونقضهم هذا الحكم في الموضع التي ينتفي بها الشبه .

ومن باب التعليل العقلي أيضاً للسبب المذكور قوله في باب ( هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ) : وذلك قوله ( ما كان أحد مثلك ) و ( ليس أحد خيراً منك ) و ( ما كان أحد عجراً عليك ) . وإنما حسن الإخبار هنا عن النكرة ؛ حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلم مثل هذا . وإذا قلت : ( كان رجل ذاهباً ) فليس في هذا

(١) سيبويه ٦٢/١ ، وأبي يعيش ٧٩/٧ ، وكافية ابن مالك ١٣٧/١ ، والرضي ٢٨٩/٢ ، وانظر الخزانة ٢٢/٤ - ٢٤

شيء تعلمه كان جهله . ولو قلت : ( كان رجل من آل فلان فارساً ) حسن : لأنَّه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله . ولو قلت : ( كان رجل في قوم فارساً ) لم يحسن ، لأنَّه لا يستتر أن يكون في الدنيا فارس . وأن يكون من قوم فعل هذا النحو ( يحسن ويقبح ) . وحسنت النكارة هنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الإنكار وهو متكافئان ، كاتكافأ المعرفتان ، ولأن الخطاب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك ، وقد عرف من تعني بذلك كعروفتك<sup>(١)</sup> .

وهذا التعليل أدخل في علم المعاني وأسرار التركيب اللغوي منه في صحة العبارة وسلامة التركيب ، ولا جرم كانت هذه المسألة وأشباهها من الأمور التي أوحى إلى عبد القاهر نظريته في علم المعاني .

وأقرب من هذا النحو تعليله أيضاً لكون الوجه في اسم كان أن يكون معرفة ، وذلك قوله : « واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب ( باب كان ) نكرة ومعرفة فالذى تشغله ( كان ) المعرفة لأنَّه حد الكلام ، لأنها شيء واحد ، وليس منزلة قولك : ( ضرب رجل زيداً ) لأنها شيئاً مختلفان . وهما في ( كان ) منزلتها في الابتداء إذا قلت ( عبد الله منطلق ) تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر . وذلك قوله : ( كان زيد حليماً ) و ( كان حليماً زيد ) لا عليك أقدمت أم آخرت . إلا أنه على ما وصفت لك في قوله : ( ضرب زيداً عبد الله ) فإذا قلت ( كان زيد ) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنما يتضرر الخبر ، فإذا قلت ( حليماً ) فقد أعلنته مثل ما علمت . وإذا قلت ( كان حليماً ) فإنما يتضرر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبذُّ به في الفعل ، وإن كان مؤخراً الخبر ، فإذا قلت ( حليماً ) فقد أعلنته مثل ما علمت . وإذا قلت ( كان حليماً ) فإنما يتضرر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبذُّ به في الفعل ، وإن كان مؤخراً المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب أليس وقد تقول : ( كان زيد الطويل منطلق )

إذا خفت التباس الزيددين . وتقول : ( أسفهَا كان زيد أم حليماً ) و ( أرجلأ  
كان زيد أم صبياً ) تجعلها لـ ( زيد ) ، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من  
هو معروف عنده ، كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك . فالمعروف هو  
المبدوه به ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت ( كان  
رجل منطلقاً ) أو ( كان إنسان حليماً ) كنت تلبس ، لأنه لا يستتركت أن يكون  
في الدنيا إنسان هكذا . فتكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خبراً  
لما يكون فيه هذا اللبس . وقد يجوز في الشعر وفي ضعف الكلام ، وحملهم على  
ذلك أنه فعل بخلة ( ضرب ) وأنه قد يعلم إذا ذكرت ( زيداً ) وجعلته خبراً أنه  
صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خداش بن زهير :

**فإنك لا تبالي بعد حول      أظفي كان أمك أم حمار**

وقال حسان بن ثابت :

**كأن سبيئـة من بيت رأس      يكون مزاجها عسل وماء<sup>(١)</sup>**

ومن أمثلة التعليل العقلي لبعض الظواهر إذا اقتضت طبيعتها ذلك قوله  
سيبويه في باب المعرفة الذي يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة ، إذ ليس  
واحد منها أولى به من الآخر ، ولا يتوجه به واحد دون آخر له اسم غيره ، نحو  
قولك للأسد ( أبو الحارث وأسامه ) .. فكل هذا يجري خبره مجرى خبر عبد الله  
ومعنه .... وإنما منع ( الأسد ) وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى ( زيد )  
أن ( الأسد ) وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس ، فيحتاجوا إلى أسماء  
يعرفون بها بعضها من بعض ولا تحفظ حلامها كحفظ ما يثبت مع الناس  
ويقتنونه ويستخدمونه ، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب  
وما ثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعرو ؟ <sup>(٢)</sup>

وما يدرج في أمثلة التعليل ما ذهب إليه سيبويه في الباب الذي وسمه بباب

(١)      سيبويه ٢٢٦ / ٢٢٦

(٢)      سيبويه ٣٦٤ / ٣٦٤

( ما حرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل  
نحو ( الحسن ) و ( الكريم ) وما أشبه ذلك ، مجرى الفعل إذا أظهرت بعده  
الأسماء أو أضفتها ) حيث علل لوجود تاء التأنيث في الفعل الذي فاعله مؤنث  
للفصل بين التذكير والتأنيث ، أما إذا طال الكلام فإن عدم ذكر التاء عنده  
أحسن وأجرى تنتظيرًا بين هذا الحكم وبين حذف الياء في ( زناديق ) جمع  
( زنديق ) لمكان الماء قال : ..... وقال بعض العرب ( قال فلانة ) وكلما طال  
الكلام فهو أحسن نحو قوله : ( حضر القاضي امرأة ) لأنه إذا طال الكلام كان  
الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء كالمقابحة نحو قوله ( زنادة )  
و ( زناديق ) فتحذف الياء لمكان الماء وكا قالوا في ( مفتلم ) : ( مغيلم )  
و ( مغيليم ) ، وكأن الياء صارت بدلاً لما حذفوا . وإنما حذفوا التاء لأنهم صار  
عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين  
اظهارهم عن الواو والألف . وهذا في الواحد من الحيوان قليل ، وهو في الموات  
كثير ، ففرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الأدميين وغيرهم ، تقول ( هم  
ذاهبون ) و ( هم في الدار ) ولا تقول ( جالك ذاهبون ) ولا تقول ( هم في الدار )  
وأنت تعني الجمال ولكنك تقول ( هن ) و ( هي ) ( ذاتيات ) و ( ذاتية ) .  
ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل : هـ من جاءه  
موعظة من ربه هـ [ سورة البقرة ٢٧٥ ] وقوله : هـ من بعد ما جاءهم  
البيانات هـ [ سورة آل عمران ١٠٥ ] . وهذا التحو كثير في القرآن ، وهو في  
الواحدة إذا كان من الأدميين أقل منه فيسائر الحيوان ، ألا ترى أن لهم في الجمع  
حالاً ليست لغيرهم لأنهم الأولون ، وأنهم قد فضلوا بما لم يفضل به غيرهم من العقل  
والعلم . فاما الجمع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد بمنزلة الجميع من غيره  
الذي يكسر عليه الواحد في أنه مؤنث ، ألا ترى أنك تقول ( هو رجل ) وتقول  
( هي الرجال ) فيجوز لك ، وتقول : ( هو جمل ) و ( هي الجمال ) و ( هو  
غير ) و ( هي الأعيار ) فجرت هذه كلها مجرى ( هي الجندوع ) وما أشبه ذلك  
يعبرى هنا المجرى ، لأن الجميع يؤنث ، وإن كان كل واحد منه مذكراً من  
الحيوان . فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات لأنه قد خرج من الأول الأمكن

حيث أردت الجمع . فلما كان ذلك احتلوا أن يجروه مجرى جمع الموات قالوا ( جاء جواريك ) ، و ( جاء نساؤك ) ، و ( جاء بناتك ) ، وقالوا فيما لم يكسر عليه الواحد ، لأنه في معنى الجمع كما قالوا في هذا ، كما قال عز وجل ﴿ ومنهم من يستمعون إليك ﴾ [ سورة يومن ٤٢ ] إذا كان في معنى الجمع ، وذلك قوله ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ [ سورة يوسف ٣٠ ] .

فهذه النصوص وأشباهها ، إنما جاؤها فيها سبويه إلى التعليل المقللي لما كان متصلة بفرض الكلام ؛ وذلك أن الكلام لا يؤدي إلى المعنى المقصود إلا إذا تهافت له شرائط ذلك ، ومن ثم فإن هذا الضرب من التعليل الذي تقضيه طبيعة الغرض من الكلام من التعرف أن خمله على أنه تحكم في اللغة وإكراه لها على ما تأبه طبيعتها ، بل إن ما علل به سبويه هذه الأحكام السالفة ما يحتمل الإنسان بنفسه بأدنى تأمل . وما أظن أن هناك أحداً من يفهم العربية إذا سمع مثل ( ظنت زيداً ) إلا أحسن من نفسه استشرافاً للفظ يأتي بعده يكون به تمام العبارة وكذلك ما من إنسان يقال على سمع منه : ( كان حليم زيداً ) إلا أنها عن إحساسه ، وأنس من نفسه تصحيحاً لهذا الكلام بأن يعكس الأمر فيجعل المعرفة هو المتحدث عنه والنكرة هو المتحدث به ، أو بعبارة النحوين : أن يجعل المعرفة اسم كان ، والنكرة خبرها ، ولا يكاد يسع التعبير الأول ، فهذا الضرب من العلل لما كان يتساند إلى بديهيات العقل عندما يكون الأمر متعلقاً بمقولة الكلام يجري مجرى الضرب السابق من العلل التي تساند إلى بدائه الحسن ، وتستند على أسباب لسانية بحث .

ومن تمام هذا الحديث أمران : أولهما أن الخليل وصاحبها سبويه ربما علا ظاهرة من الظواهر بما يقصر في الظاهر على الأقل . عن شمول كل أمثلتها . ومن ذلك ما حكاه سبويه عن الخليل كأسلافنا مؤيداً إياه في مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر في باب ( ما يحسن أن يشرك المظاهر المضر فيها عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المظاهر المضر فيها عمل فيه ) فكثير من

وجوه الاعتلال التي اعتلت بها إنما يومئ إليها إيماء ، ثم يستخرجها من كلامه متى تهأله النفاد إلى ما أراد ، من خالفيه من النحاة ، وربما بني الأحكام على علل لم يشر إليها فتستخرج من قبل المذكورين من بعده من التأمل في أعطاف كلامه . وقد نص على ذلك صراحة ابن جنی عندما أشار إلى أن العلل تستبطن من كلام هؤلاء وإشارتهم ، كا تستبطن من كلام من كانوا يشافهونهم من ذوي الطياع اللغوية الصحيحة من الأعراب ، على نحو ما كان فقهاء الحنفية يستبطنون العلل من كلام محمد بن الحسن ، وذلك بالنظر والتأمل في طريق بنائه الأحكام وإن لم يكن هو نفسه قد صرخ بالأصول والعلل التي بني عليها تلك الأحكام<sup>(١)</sup> .

والأمر الآخر الذي يحسن الإشارة إليه هنا أن بعض ما اعتلت به كلام الرجلين ربما غض ولطف عن إدراك خالفيهما ، فتناولوا كلامها على غير محله ، وهم في ذلك يتفاوتون . فمن موغلي في الضلال عن وجه المعنى الذي أراد ، ومن آخر أصاب طرفاً مما يريد ، وإن لم يتضح له الاعتلال على وجهه ، وأظهر أمثلة ذلك ما احتجأ به لمسألة امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار التي سلف ذكرها وبسط القول فيها .

ومن الموضع التي تناولوها بالتعليق ألفاظ أو تراكيب شدت عن القانون الساري على آخراتها ونظائرها وهم لم يدعوا هذه الشوائب بدلاً وإنها هدام تأملهم في أحواها إلى أنها تجري على قواعد استظهروها من استقراء الكلام وربما أطلقوا على هذه القواعد اسم أصول مثل حذف النون . وقد علل ذلك سببيوه بأن (الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله) وقد مثل لذلك بحذف النون من فعل الكون إذا كان مضارعاً مجزوماً لم يله ساكن وذلك قوله : لم يك وكذلك حذف ألف المتقدبة في (لم أبل) ولا تقول (لم أرم) تريده (لم أرام) فالعرب مما يغبون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره<sup>(٢)</sup> عللوا ذلك بأن هذه الألفاظ ونحوها قد شدت عن نظائرها لكثرتها دورانها على الألسنة فلجؤوا فيها إلى

(١) المصادر ٢٠٧٢

(٢) سببيوه ٣١٠/١ . وانظر في المعنى نفسه ٢١٤٦ ، ٢١٦ ، ٢١٥/١ ، ٢٢٧/١

هذا الحذف تخفيفاً وعبروا عن ذلك بالقاعدة المشهورة أن ما يكثر على ألسنتهم قد يفردونه بحكم بيان فيه نظائره . يقول سيبويه في ذلك : إن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له خُواصٌ لغيره مما هو مثُلُه ؛ ( .... ألا ترى أنك تقول : ( لم أك ) ، ولا تقول ( لم أق ) إذا أردت ( أقل ) وكذلك حذف الياء في : ( لا أدر ) كما تقول : ( هنا قاض ) .

ومن هذا النحو التزامهم حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافة إلى علم آخر ، ولو لم يكن منوعاً من الصرف لاستغاثتهم التنوين ، وكثرة ما يتعدد على ألسنتهم من قولهم ( فلان بن فلان )<sup>(١)</sup> .

ومن هذه القواعد التي يعللون بها أنه يجوز في طول الكلام أو يحسن ما لا يجوز أو لا يحسن في قصره ، مثل حذف صدر الصلة إذا طالت مثل قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [سورة الزخرف ٨٤] .

وما يوضح لنا أنه قد يخفف قبح القبيح إذا طال الكلام ماجاء به سيبويه تحت عنوان باب ( مجرى أي مضافاً على القياس ) : وذلك قوله ( اضرب أيمهم هو أفضل ) و ( اضرب أيمهم كان أفضل ) و ( اضرب أيمهم أبوه زيد ) جرى ذا على القياس لأن ( الذي ) يحسن هنا ولو قلت ( اضرب أيمهم عاقل ) رفت لأن ( الذي عاقل ) قبيحة . فإن قلت ( اضرب أيمهم هو عاقل ) نسبت لأن ( الذي هو عاقل ) حسن ، ألا ترى أنك لو قلت ( هذا الذي هو عاقل ) كان حسناً . وزعم الخليل أنه سمع عربياً يقول : ( ماأنا بالذي هو قائل لك شيئاً ) وهذه قليلة ( يعني حذف صدر الصلة الذي هو المبتدأ ، والأصل بالذي هو قائل ... ) ومن تكلم بها فقيسه ( اضرب أيمهم قائل لك شيئاً ) . فقلت : أفيقال ( ماأنا بالذي منطلق ) فقال : لا ، فقلت : فما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلاً ، وكان طوله عوض من ترك ( هو ) وقل من يتكلم بذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الأشيهاء ٢٧٢/١

(٢) سيبويه ٣٩٧/١ ، وانظر أمالى ابن الشجري ٧٥/١ ، ٢١٦ - ٢٢٥/٢ ، وانظر أيضاً شواهد التوضيح ١٢٤

في هذه المسألة خفف طول الكلام قبح القبيح ، ولم يبلغ أن يجعله حسناً ،  
بخلاف مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر . وكان ذلك  
لأن طول الكلام في مسألة ضمير العطف على ضمير الرفع قد جبر العلة التي من  
أجلها خرج على أصل كان له ، ومن ثم حسن العطف عليه ، عندما يطول الكلام  
بال TOKيد ونحوه ، وأما حذف صدر الصلة فلا يؤول إلى أصل ، ومن ثم لم يحسن  
حسناً مطلقاً وإنما خف قبحه . هنا ما يفيده كلام الخليل إلا أن ما فاته في هذا  
الموضع أنه قد يؤول إلى الحسن إذا اشتد طول الصلة ، لما كان موضع المبتدأ الذي  
هو صدر الصلة متعارفاً لا يخفي كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي  
الْأَرْضِ إِلَيْهِ يَعْلَمُ﴾ [سورة الزخرف ٨٤] .

وفي القضية نفسها يقول سيبويه : « .... وقد يجوز في الشعر (أشهد إن  
زيداً ذاهب ) يشبهها بقوله : ( والله إنه لذاهب ) : لأن معناه معن اليدين كما أنه  
لو قال (أشهد أنت ذاهب ) ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضيف  
إلا باللام . ومثل ذلك في الضعف ( علمت أن زيداً ذاهب ) كما أنه ضيف ( قد  
علمت عز و خير منك ) ولكن على إرادة اللام كما قال عزوجل : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مِنْ  
زَكَاهَا﴾ [سورة الشمس ٩] وهو على اليدين ، وكان في هذا حسناً حين طال  
الكلام »<sup>(١)</sup> .

ومن هذه القواعد أيضاً استغناهم بالشيء عن الشيء ، يقول سيبويه :  
« .... تقول (عليك ) و (رويده ) ولا تقول (عليك إياتي ) لأنك تقدر على  
(في ) وحدثني يونس أنه سمع من العرب من يقول : (عليكني ) من غير تلقين .  
ومنهم من لا يستعمل (في ) ولا (نا ) في ذا الموضع استثناء بـ (عليك بي )  
و (عليك بنا ) عن (في ) و (نا ) و (إياتي ) و (إيانا ) ولو قلت : (عليك  
إياتي ) كان ههنا جائزاً في (عليك ) وأخواتها لأنه ليس بفعل »<sup>(٢)</sup> .

(١) سيبويه ٤٧٤/١

(٢) سيبويه ٣٨٢/١

ومن استغنائهم بالشيء عن الشيء ما ذكر سيبويه تقدماً عن الخليل : « زعم الخليل أن الألف واللام إنما منعها أن يدخلان في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة . وذلك أنه إذا قال ( يارجل ) و ( يافاسق ) فعنده كف عن ( يأيها الفاسق ) و ( يأيها الرجل ) وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقدرت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو ( هنا ) وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولا لام ؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغنى به عنها ، كما استغنت بقولك ( اضرب ) عن ( لتضرب ) وكما صار المبرور بدلاً من التنوين ، وكما صارت الكاف في ( رأيتك ) بدلاً من ( رأيت إياك ) . وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به ، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه ولم يجعلوه واحداً من أمم فقد استغنوا عن الألف واللام . فن ثم لم يدخلوها في ( هنا ) ولا في ( النداء ) .... »<sup>(١)</sup> .

والكلام في العلل تكامل على يدي ابن جني وهو كما يظهر في مواضع مختلفة من كلامه إنما يعمل في ذلك على هدي توجيهه شيخه أبي علي الفارسي في هذا الباب ولم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها من كلام المتقدمين وما قد يعني له من تقليل وجوه النظر في أعطاف المتأثر من كلام العرب بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمى فلسفة العلل وذلك في كتابه الكبير ( الخصائص ) .

وكان الفكرة الموجهة له هي ما يظهر بوضوح في ثنايا كلامه من إيمانه الراسخ بسمو الفطرة العربية التي تجلت في لسانها فجاءت أوضاع كلامهم على ما تقتضيه الحكمة ، وأنهم كانوا يحسنون بقوة طباعهم بالعمل التي يعلل بها النعاهة ما يستبطئونه من أحكام كلامهم ، وأنهم يريدون ذلك ويقصدون إليه . وشاهد ذلك ماقعّبه به على تعلييل وقوع لفظ ( مالك ) بمعنى ( ملك ) في شعر بعضهم ، وذلك قوله : « .... فإن قلت فن أين لهذا الأعرابي - مع جفائه وغلظ

(١) سيبويه ٢١٠/١ - ٢١١ ، وانظر لامات الزجاجي ٢٢ ، ٢٣

طبعه - معرفة التصريف حتى بني من ظاهر لفظ (ملك) : (فاعلاً) فقال : (ملك) قيل : هبه لا يعرف التصريف أتراء لا يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حته هذا القدر ! .. هذا ما لا يجب أن يعتقد عارف بهم أو ألف لذاهبهم : لأنه وإن لم يعلمحقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوية » . [ثم استشهد بخبر الأعرابي الذي يابع على أن يشرب عليه لبن ولا يتنحنح ] ثم قال : « وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حسن هؤلاء القوم وأنهم قد يلاحظون باللنة والطبع ما لأنلاحظه نحن عن طول المباحثة والسامع فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة » <sup>(١)</sup> .

ولم يدع الاستدلال على إحساس العرب بتلك العلل وقدتهم إليها وفي ذلك يقول : « والذى يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسنا ، وأرادوا وقدروا مانسينا إليهم إرادته وقدرته شيئاً : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عننا : إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا . فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا شاهده من أحوال العرب ووجوهها وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استقالة ، وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصدود بل الحالفة على ما في النقوس ... » <sup>(٢)</sup> . وأما كون العرب رعا صرحوا ببعض ما ينسبه إليهم النها من العلل فيستدل عليه بقوله : « وقال سيبويه : حدثنا بعض من شق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ فقال : بلى وجاذأ - أي أعرف بها وجاذأ . وقال أيضاً : سمعنا بعضهم يدعوه على غنم رجل فقال : اللهم ضبعاً وذبباً ، فقلنا له : ما أردت ؟ فقال : أردت اللهم اجمع فيها ضبعاً وذبباً - كلهم يفسر ما ينوي - ثم عقب على ذلك بقوله : « فهذا تصريح منهم بما ندعوه عليهم ونسبة إليهم » <sup>(٣)</sup> .

(١) الخصائص ٢٢٥/٢ - ٢٧٦ ، وعن المزهر ٤٩٥/٢ - ٤٩٦

(٢) الخصائص ٢٤٥/١

(٣) الخصائص ٢٤٩/١ - ٢٥٠ ، وانظر سيبويه ١٢٩/١

ولما كانت علل النحوين بهذا الاعتبار إنما تقتضيها أسباب مركبة في الطياع فإن ابن جني يذهب إلى أنها إلى علل المتكلمين أقرب منها إلى علل المتفقين وذلك كما يقول : «أنهم إنما يعيشون على الحس ويحتاجون بثقل الحال أو خفتها على النفس»<sup>(١)</sup> وهو يعني بذلك - كا صرح - العلل التي يتعذر بها الحذاق والمتقنون لا الألفاظ المستضعفون . وقد مثل لذلك باعتلال أبي إسحاق الزجاج لرفع الفاعل ونصب المفعول بأن ذلك إنما فعل للفرق بينهما حق إذا تساءل : فهلا عكست الحالة فكانت فرقاً أيضاً ؟ أجاب على ذلك بأن الذي فعلوه أحزم ، وأدار احتجاجه على الرغبة عن التقليل والجنوح إلى طلب الخفة ثم مثل لذلك بـأعلال نحو (ميزان) و (معياد) وكذلك : (موسر) و (موقن) وعقب عليه بقوله : وهذا - كما تراه - أمر يدعوا الحس إليه ويعدو طلب الاستخفاف عليه ، وإذا كانت الحال المأذوذ بها ، المصير بالقياس إليها حية طبيعية فناهيك بها ولا معدل بك عنها»<sup>(٢)</sup> .

وفي هذا الصدد يقول أيضاً : «ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطوي على الاعتراف به : ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفزع في التحذيم فيه إلى بدئية الطبع . فجميع علل النحو إذا مواطنة للطياع»<sup>(٣)</sup> .

على أن ابن جني لا يذهب في هذا الباب مذهب السرف ، فهو يقر بأن علل أهل العربية ليست في سمت العلل الكلامية البتة وأن ما دعا به إنما هو أنها أقرب إليها من العلل الفقهية<sup>(٤)</sup> .

وفي هذا الصدد يقول أيضاً : «واعلم أنا - مع ما شرحته وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإنما يتعلّم الكلام - لأنّدعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين ، غير أنا نقول : إن علل النحوين

(١) المخالص ٤٨١

(٢) المخالص ٤٩١

(٣) المخالص ٥١١

(٤) المخالص ٥٣١ - ٥٤

على ضربين أحدهما واجب لابد منه : لأن النفس لا تطبيق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تخشم واستكراه له<sup>(١)</sup> ، وكذلك يقر بأن من الأشياء ما لا تظهر له علة بينة إلا أنه إذا ما حمل على وجهه الثقل والخلفة فإن سالك هذه الطريق لا يعدم وجهاً قد يصيب به شاكلة الحق وفي ذلك يقول : « وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وشاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة إلى فعل : عمر ، وجثم ، وثعل ، وزحل ، وغدر . دون أن يكون هنا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد ، ونحو ذلك ... فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط أنهم لم يخضوا ما بهذه سبile بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرفاً مما أطف لهم من جملة لفتهم كا عنَّ وعلى ما تبعه ، للأمرِ خص هذا دون غيره بما هذه سبile : وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حالة : ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها إلا بعد السبر والتأمل والإنعم والتصفح : فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه واعتقدته ، وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستقال : فإنك لا تعدم هناك مذهبًا تسلكه ومأماً تورده . فقد أريتك في ذلك أشياء أحدها استقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسواها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فمحظوها ثم ميلوا بين الحركات فألغوا على الضمة والكسرة لشقهما ، وأجروا الفتحة في غالب الأمر لخلفتها ، فهل هذا إلا لفوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم »<sup>(٢)</sup> .

والعلل بمعنى القواعد المطردة المستظهرة من الكلام سواء أكانت صرفية أم خوبية كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وما إلى ذلك ، وإعلال ما يعلم من الحروف وإبدالها فيها سبق التمثيل به يسميه بعضهم العلل الأولى وهي التي سماها الزجاجي عللاً تعلمية ، وأما ما يعتقدون به لهذه الأحكام فيسمونه العلل الشوانى أو علة العلة التي تجري في كثير من الأحيان بجرى الكشف عن وجوه الحكمة في الأوضاع التي بنوا عليها كلامهم<sup>(٣)</sup> .

(١) المصائص ٨٧/١ - ٨٨

(٢) المصائص ٧٧/١ - ٧٨

(٣) للبحث تتمة راجع الصفحة ٧٥

## ابن جني والتعليق

من المسائل التي أثارها علماء العربية والأصول مسألة أصل اللغة وهم في ذلك على مذهبين : مذهب القائلين بالتوقيف ومذهب القائلين بالأصطلاح . قال إمام الحرمين في البرهان « اختلف أرباب الأصول في مأخذ اللغات فذهب ذاهبون إلى أنها توقيف من الله تعالى ، وصار صائرون إلى أنها ثبتت اصطلاحاً ، وتواتروا وذهب الأستاذ أبو إسحاق في طائفة من الأصحاب إلى أن القدر الذي يفهم منه قصد التواتر لا بد أن يفرض فيه التوفيق » . وكان ابن جني هو وشيخه أبو علي الفارسي وهو معتزليان من أكثر الناس إلاماً بهذه القضية ، وإلى ذلك أشار ابن جني في كتابه ( الخصائص ) في الفصل الذي عقده عن أصل اللغة إلهاً ما هي أم اصطلاح : « هذا موضع عوج إلى فضل تأمل ، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي ولا توقيف ، إلا أن آبا علي رحمة الله قال لي يوماً : هي من عند الله واحتاج بقوله تعالى : ﴿وَعِلْمُ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلُّهُ﴾ ، [ سورة البقرة ٢١ ] وهذا لا يتناول موضع الخلاف ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويلاً : أقدر آدم على أن واسع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة ، فإذا كان ذلك محتلاً غير مستنكراً سقط الاستدلال به .

وقد كان أبو علي - رحمة الله - أيضاً قال به في بعض كلامه ، وهذا أيضاً رأي أبي الحسن ، على أنه لم يعن قول من قال إنها تواضع منه ، وعلى أنه قد فسر هذا بأن قيل : إنه تعالى علم آدم أسماء جميع الخلقـات بـجميع اللـغـات : العـربية ، والفارسـية ، والـسـريـانية ، والـعـبرـانية ، والـرـوـمـية ، وغير ذلك من سـائر اللـغـات ، فـكان آـدـمـ وـولـدـهـ يـتكلـمـونـ بـهـاـ . ثم إن ولـدـهـ تـفـرقـواـ فـيـ الدـنـيـاـ ، وـعـلـقـ كلـ وـاحـدـ مـنـهـ بـلـغـةـ مـنـ تـلـكـ اللـغـاتـ ، فـغـلـبـتـ عـلـيـهـ ، وـأـضـحـلـ سـواـهـاـ ، لـبـعـدـ عـهـدـهـ بـهـاـ ، وـإـذـاـ كـانـ الـخـبـرـ الصـحـيـحـ قـدـ وـرـدـ بـهـاـ وـجـبـ تـلـقـيـهـ باـعـتـقـادـهـ ، وـالـانـطـوـاءـ عـلـىـ القـوـلـ بـهـ ... وـاعـلـمـ فـيـاـ بـعـدـ أـنـيـ عـلـىـ تـقـادـمـ الـوقـتـ دـائـمـ التـنـقـيرـ وـالـبـحـثـ عـنـ هـذـاـ المـوـضـعـ ، فـأـجـدـ الدـوـاعـيـ وـالـخـواـلـجـ قـوـيـةـ التـجـاذـبـ لـيـ ، مـخـلـفـةـ جـهـاتـ التـفـوـلـ عـلـىـ فـكـرـيـ

وذلك أني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة ، والدقة ، والإرهاق ، والرقابة ، ما يليك على جانب الفكر ، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر ، فن ذلك مانبه عليه أصحابنا رحهم الله ، ومنه ما حذوه على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانتقاده وبعد مراميه وأماده ، صحة ما وفقو لتقديمه منه ، ولطف ما أسعدها به ، وفرق لهم عنه ، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة ، بأنها من عند الله تعالى ، فقوى في تقسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه ، وأنها وحي ، ثم أقول في ضد هذا أنه كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتبهوا وتبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة ، كذلك لا تذكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا ، وإن بعد مدها عنا ، من كان ألطافه منا أذهانا وأسرع خواطر ، وأجرأ جناناً ، فأافق بين تين الخلتين حسيراً ، وأكثرها فانكفي مكتوراً ، وإن خطر خاطر فيها بعد يعلق الكف يأخذى الجهتين ويكتفى عن صاحبها قلنا به وبالله التوفيق «<sup>(١)</sup>».

وقد أقام ابن جني القول في كتابه (الخصائص) على أصول لغوية تدخل في باب فلسفة اللغة وكان أول من بلور هذا المذهب اعتقاداً على آراء شيخه أبي علي الفارسي ، وكان علماء العربية والأصول قبله يلمون به إماماً ، ويمكن أن تردد هذه الأصول إلى عدة مبادئ :

١ - تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني فن ذلك قول الله سبحانه وتعالى ﴿أَمْ ترأَنا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوزُّمُ أَزْأَرًا﴾ [سورة مريم ٨٢] أي تزعجهم وتقلقهم . فهذا في معنى تهزهم هزاً ، والهمزة أخت الماء ، فتقارب اللفظان لتقاب المعنين . وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة ، لأنها أقوى من الماء ، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الماء ، لأنك قد تهز مالاً بالله ، كالجلذع وساق الشجرة ونحو ذلك . ومنه العسف والأسف ، والعين أخت الهمزة ، وكأن الأسف يعصف بالنفس وينال منها ، والهمزة أقوى من العين ، كأن أسف النفس أغاظه من التردّد

(١) الخصائص ٤٠/١ - ٤١ ، ٤٧ -

بالعسف . فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنين ، ومنه القرمة وهي الفرة  
تحز على أنف البعير . وقريب منه ( قلت أظفاري ) لأن هذا انتقاد للظرف ،  
وذلك انتقاد للجلد . فالراء أخت اللام والعلان متقاربان وعليه قالوا فيها :  
المبرقة ، وهي من ( ج ر ف ) وهي أخت ( جلفت القلم ) ، إذا أخذت جلفته ،  
وهذا من ( ج ل ف ) ، وقريب منه الجنف وهو الميل ، وإذا جلفت الشيء أو  
جرفته فقد أملته عما كان عليه وهذا من ( ج ن ف ) . ومثله تركيب ( ع ل م )  
في العلامة والعلم . وقالوا مع ذلك : ( بيبة عرماء ) ، و ( قطبيع أعمرم ) ، إذا  
كان فيها سواد وبياض ، وإذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه فكان كل  
واحد منها علمًا لصاحبها . وهو من ( ع ر م ) قال أبو وجزة السعدي :

ما زلن ينسب وهنا كل صادقة      باتت تبشر عرماً غير أزواج  
حتى سلكن الشوى فيهن في مسك      من نسل جوابه الآفاق مهداج<sup>(١)</sup>

٢ - تصوير اللفظ على هيئة المعنى ، قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت  
المجذب استطالة ومداً فقالوا : صر ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا :  
صرصر . وقال سبوبيه في المصادر التي جاءت على الفعلان : إنها تأتي للاضطراب  
والحركة ، نحو ( النقران ) ، و ( الغليان ) ، و ( الغثيان ) . فقابلوا بتوازي  
حركات المثال توازي حركات الأفعال . ووجدت أنها من هذا الحديث أشياء كثيرة  
على سمت ( ماحداه ) و منهاج ( مامثلاه ) . وذلك أنك تجد المصادر الرباعية  
المضفة تأتي للتكرير ، نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقفعمة ،  
والصعضة ، والجرحة ، والقرقرة ، ووجدت أيضًا ( الفعل ) في المصادر  
والصفات إنما تأتي للسرعة نحو البشكى ، والجزى ، والولقى<sup>(٢)</sup> .

٣ - المقابلة بين الأفعال ومعانيها : ومن ذلك - وهو أصنع منه - أنهم جعلوا  
( استعمل ) في أكثر الأمر للطلب ، نحو استقى ، واستطعم ، واسترهب

(١) الخصائص ١٤٥/٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧

(٢) الخصائص ١٥٢/٢ - ١٥٣

واستنبع ، واستقدم عمراً ، واستصرخ جعفراً ، فرتبت في هذا الباب المعرف على ترتيب الأفعال . وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تتجأ حروفها الأصول ، أو ما يشار إلى الصنعة الأصل . فالالأصول نحو قوله : (طعم) و (ذهب) و (دخل) و (خرج) و (صعد) و (نزل) . فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها . وكذلك ما نقدمت الزيادة فيه على سمت الأصل ، نحو (أحسن) ، و (أكرم) ، و (أعطي) ، و (أولى) . فهذا من طريق الصنعة بوزن الأصل في نحو (درج) و (سرف) ، و (فوق) ، و (زوزي) . وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني ، فكلما ازدادت العبارة شيئاً بالمعنى كانت أدل عليه ، وأشهد بالفرض فيه . فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها أو ما جرى بجري أصولها ، نحو (ذهب) ، و (منع) ، و (أكرم) ، و (أحسن) ، كذلك إذا أخبرت بأنك سمعت فيها وتبين لها وجوب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحلفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها ، والمؤدية إليها<sup>(١)</sup> .

٤ - مقابلة الألفاظ بما يشاكل صوتها من الأحداث : وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون صوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها ، فيعدلونها بها ويختذلونها عليها . وذلك أكثر مما تقدر به ، وأضعف ما نستشعره . من ذلك قوله : (خضم) و (قضيم) . فالخضم لأكل الرطب ، كالطبع والقشاء وما كان نحوها من المأكول الرطب . والقضيم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعرها ، ونحو ذلك . وفي الخبر (قد يدرك الخضم بالقضيم) أي قد يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشطف . وعليه قول أبي الدرداء : « يخضون وتنضم وللموعد الله » فاختاروا الخاء لرخاؤتها للرطب ، والكاف لصلابتها للثبات ، حتى لا يسمع الأصوات على محسوس الأحداث . ومن ذلك قوله : النضح للمساء ونحوه ، والنضح أقوى من النضح ، قال الله سبحانه : ﴿فِيهَا عَيْنَانٌ نَّضَّاخْتَانٌ﴾ سورة

الرجمن ٦٦ ] فجعلوا الحاء - لرقتها - للاء الضعيف ، والخاء - لغلوظها - لما هو أقوى منه . ومن ذلك القد طولاً ، والقطع عرضاً . وذلك أن الطاء أحضر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال . فجعلوا الطاء الناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته والدال الماطلة لما طال من الأثر ، وهو قطعه طولاً<sup>(١)</sup> .

٥ - علل العربية : وهذه العلل مما تابع فيها ابن جني النحوين من قبله ، ويذهب إلى أن علل جمل النحوين ، وأعني بذلك حذفهم المتقددين لا ألفاظهم المستضعين ، أقرب إلى علل التكلمين ، منها إلى علل المتفقين ، وذلك أنهم إنما يحيطون على الحس ، ويحتاجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا ، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرياض الظهور ، والصلة ، والطلاق ، وغير ذلك . إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل اللصوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ماقفيها من التسبيح والتلوات ، إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان ذلك له ومن أجله ، وليس كذلك علل النحوين ، وسأذكر طرفاً من ذلك لتصح الحال به ، قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما فعل ذلك للفرق بينها ، ثم سأله نفسه فقال ، فإن قيل فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ، قيل الذي فعلوه أحرم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون ، فجري ذلك في وجوبه ، ووضوح أمره مجرى شكر المنعم وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه لما يعقبه من إنعامه وغفرانه ، ومن ذلك قوله أن ياء نغو ( ميزان ) و ( ميعاد ) اقلبت عن واوساكنة لثقل

وكانت الفكرة الموجهة له هي مارأه تفسيراً عقلياً لما نطق به العرب على سلبيتهم وما ذهب إليه من أن أوضاع كلامهم جاءت على ماتقتضيه الحكمة ، وأنهم كانوا يحسون بقوة طباعهم بالعلل التي يتعلل بها النحاة ما يستبطونه من أحكام كلامهم وأنهم يريدون ذلك ويقصدون إليه ، وشاهد ذلك ماعقب به على تعليل وقوع لفظ ( مالك ) في شعر لبعضهم وذلك قوله : « ... فبان قلت فمن أين لهذا الأعرابي - مع جفائه وغلظ طبعه - معرفة التصريف حتى بنى من ظاهر لفظ ( مالك ) : ( فاعلاً ) فقال : ( مالك ) قيل : هبه لا يعرف التصريف أتراء لا يحسن بطبيعه وقوه نفسه ولطف حسه هذا القدر ! هذا مالا يجب أن يعتقده عارف بهم أو آله لذاهبهم ، لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة ... »<sup>(٢)</sup> . ثم استشهد بخبر الأعرابي الذي بايع على أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح ، ثم قال « وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حسن هؤلاء القوم ، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطبع مالا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسامع ، فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة ... » .

وقال في موضع آخر : « والذى يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسنا ، وأرادوا وقصدوا مانسبنا إليهم إرادته وقصده شيئاً : أحدها حاضر معنا والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا . فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها ، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استقاله ، وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصد بل الحالفة على ما في النفوس ... »<sup>(٣)</sup> .

(١) الحصائص ٤٧١ - ٤٩

(٢) الحصائص ٢٧٥/٢ ، وعن المزهر ٤٩٥/٢ - ٤٩٦

(٣) الحصائص ٢٤٥/١

وأما كون العرب ربما صرحوا ببعض ما ينسبة إليهم النحوة من العلل فيستدل عليه بقوله : « وقال سيبويه حدثنا من ثق به أن بعض العرب قيل له : أما مكان كان كذا وكندا وجد ؟ فقال : بلى وجاذأ ، أي أعرف بها وجاذأ ، وقال أيضاً : وسمينا بعضهم يدعوا على غم رجل ، فقال : اللهم ضبعاً وذئباً ، فقلنا له : ما أردت ؟ فقال : اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً - كلهم يفسر ما يبني . ثم عقب على ذلك بقوله : فهذا تصريح منهم بما ندعوه عليهم وتنسبة إليهم »<sup>(١)</sup> .

وابن جني يقر بأن علل أهل العربية ليست في سمت العلل الكلامية البتة وأن ما ادعاه إنما هو أنها أقرب إليها من العلل الفقهية<sup>(٢)</sup> . وفي هذا الصدد يقول أيضاً « وأعلم أنا - مع ما شرحته وعنيتها به فأوضحتناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلماحها بعمل الكلام - لأن دعوي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين ، غير أنها تقول : إن علل التحويين على ضربين : أحدهما واجب لابد منه لأن النفس لا تطبيق في معناه غيره . والآخر : ما يمكن تحمله ، إلا أنه على تخوم واستكراه له »<sup>(٣)</sup> .

وكذلك يقر بأن من الأشياء مالا تظهر له علة بيضة إلا أنه إذا ما حاصل على وجه الثقل والخفة فإن سالك هذه الطريقة لا يخدم وجهاً قد يصيب به شاكلاً الحق ، وفي ذلك يقول : وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وشاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فعل : عمر ، وجاشم ، وشاعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد ، ونحو ذلك ، فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يخصوا بهذه سببهم بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفاً مما أطاف لهم من جملة لقتهم كـ ( ماعن ) ، وعلى ما تتعبه ، للأمر خص هذا دون غيره بما هذه سببهم ، وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيها يرد عليك من السؤال عما هذه حالة ، ولكن لا ينبغي أن تخليد إليها ، إلا بعد السبر

(١) المصائص ٢٤٩٧١ - ٢٥٠ وانظر سيبويه ١٢٧١

(٢) المصائص ٥٣٧١ - ٥٤

(٣) المصائص ٨٧١ - ٨٨

والتأمل ، والإنعم والتصفح ، فإن وجدت عذرًا مقطوعاً به صرت إليه ، واعتقدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستقال ، فإليك لاتعدم هناك مذهبًا تسلكه ، ومأماً تورده .

فقد أريتك في ذلك أشياء : أحدها استقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فمحذفوها ، ثم ميلوا بين الحركات فألغوا على الضمة والكسرة لثقلها ، وأجروا الفتحة في غالب الأمر لحقتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم<sup>(١)</sup> .

والعلل سواء أكانت صرفية أم نحوية كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وما إلى ذلك ، وإعلال ما يتعل من المحرف وإبدالها فيما سبق التثليل به ، يسمى بعضهم ( العلل الأول ) وهي التي سماها الزجاجي ( عللًا تعلمية ) . وأما ما يتعللون به هذه الأحكام فيسمونه ( العلل الثاني ) أو ( علة العلة ) التي تجري في كثير من الأحيان مجرى الكشف عن وجوه الحكمة في الأوضاع التي بنوا عليها كلامهم . وابن جني يرى أن تسمية هذا الجنس من العلل بعلة العلة وهو قول أبي بكر بن السراج ضرب من التجوز في اللفظ ، فاما في الحقيقة فإنه كما يقول : « شرح وتفسير وتنيم للعلة »<sup>(٢)</sup> .

وأكثر هذه العلل - كما وقع في كلام ابن جني - يدور على أصلين وهما : الفرق والثقل والعلل التي مدارها على الثقل أكثر ما تتجلى - كما تقدم - في العلل الصرفية ويلحق بها مامبنيه على مراتب الكلم في التكن من أحكام النحو .

وأما علل الفرق من هذه العلل الثانية فأكثر ما يتطرقون إليها في باب الإعراب فيقولون إن الإعراب في جملته إنما دخل للفرق بين المعاني المختلفة التي تفيدها الكلمة من موقعها في الجملة . وهناك ما يسمى ( بالعلل الثالث ) وهي

التي يسميها الزجاجي ( العلل الجدلية ) وهي - كما يقول - تابعه للنظر ويتفاوت التحوييون في إدراكتها وانتزاعها كتساؤلهم إذا كان دخول الإعراب للفرق بين المعاني فهلا نصبو الفاعل ورفعوا المفعول فكان ذلك فرقاً ، فيجيب بعضهم : أن مأخذنا به أحزم ؛ لأن الفعل أغلب ما يكون له فاعل واحد ومفاعيل مختلفة فجعلوا الأخف للأكثر والأشد للأقل ليقل في كلامهم ما يستقلون . وجانب كبير من هذه العلل هو ما يسمى بالطلل الحكمة ويريدون بذلك أن أوضاع كلام العرب آتٍ على مقتضى الحكمة والمثل الذي قدمناه يدل على تداخل وجوه هذه العلل ، فهذه العلة أفضت إلى قضية الثقل والخفة . ولا سيما مأبناه على اجتناب الثقل ولاسيما في المسائل الصرفية ، وما مأبناه أيضاً على مراتب الكلم في التكن يستند إلى حقائق نفسية وأخرى لسانية تلعق المماراة بها في باب المفالطة ، لأن هذه العلل يجد الإنسان مصداقها من حسّه ، فضلاً عن أن الدراسات اللغوية الحديثة تؤيد ما يتصل منها بأمر النقل حتى جعلوه قانوناً عاماً ، وهو ما سموه بقانون الاقتصاد اللغوي أو المترنح إلى الجهد الأقل . وأما الأحكام التي مردها إلى تفاوت الكلم في التكن أو الأولية فجانب كبير منها تؤيده الدراسات النفسية التجريبية الحديثة .

## الفصل الخامس

### صور القياس

سلفت الإشارة إلى أن ما يسميه النحوين قياساً يجري على صور مختلفة وله مسالك متتشبة ، ولكن منها اختلفت صوره وتشعبت مسالكه فإن وراء هذه الصور والمسالك المتباينة في الظاهر معنى يجمع بينها : وهو التلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو يقاربها . ومن هنا تظهر لنا بجلاء الصلة ما بين فكرة الأصول والفرع والتعليق والقياس . وقد تقدم أن الأصل : هو الحكم الذي يقتضيه الشيء بذاته كالأسماء والإعراب . فالإعراب تستدعيه طبيعة المعنى الوظيفي الذي تؤديه الأسماء حسب موقعها من العبارة وما تقترن به من الألفاظ الأخرى . ولهذا التلازم ربما قالوا إن القياس في الأسماء الإعراب ، أو أن الإعراب قياس في الأسماء .

وقد رأينا أيضاً أن النحوين لم يغفلوا عن أن كل جنس من أجناس الكلم يضم أنواعاً مختلفة تندرج تحت ذلك الجنس ، وقد تكون الخاصة التي تميز نوعاً من نوع ، تقتضي حكماً خاصاً غير الحكم الثابت لأصل الجنس ، فالأسماء - كما رأينا - منها ما هو متتمكن في باب الأسماء ، ومنها ما ليس يمكن في هذا الباب . ومن ثم انفرد ماليس يمكن بأحكام خاصة ، فثلاً الأسماء غير المتكتنة لشيئها الحرف ، استدعي ذلك أن تبني كاتبني الحروف ، فخرجت بذلك على الأصل الذي هو قياس بالمعنى الذي ذكرنا في أصل الجنس . ولكن لما كان خروجها على الحكم الثابت لأصل الجنس لطبيعته الخاصة ، إنما كان لعلة استدعت ذلك : فإن هذا الحكم الذي استدعته هذه العلة التي انفرد بها هذا النوع يصبح قياساً فيه . وعليه يقال : القياس في الأسماء غير المتكتنة لشيئها الحرف أن تبني . وكذلك الأحكام

المبنية أيضاً على الوضع الخاص بكل نوع من أنواع الكلم في أحكام التركيب . ومن مثل ذلك ما استشهدنا به في باب التعليل من أمر العطف على ضمير الرفع المتصل ، والعلف على ضمير الجر .

فالاصل في الأسماء عامة أن يعطف بعضها على بعض على نحو واحد ، ولكن لا كانت الأسماء الظاهرة ممكن في النفس من الأسماء المضرة ، أو جب ضعف الضمائر أن تستقل بأحكام خاصة ، وكذلك الأمر في باب الضمائر فإن منها المتصل ومنها المنفصل ، والمنفصل منها أوفى صورة وأقوى بنية من المتصل فكانت بهذا الاعتبار أقرب إلى الأسماء الظاهرة المترکنة ، ثم إن الضمائر المتصلة أيضاً على مراتب في التكهن ، فضمير الرفع المتصل ممكن من ضمير الجر لأن الأول لا يكون من تمام ما قبله وأما ضمير الجر فإنه يلزمته الاتصال ولكونه من تمام ما قبله اخخط عن مرتبة ذاك . ومن هنالم يقع العطف في كلامهم على ضمير الرفع المتصل إلا إذا وكم بأخر منفصل يشد منه ويقربه من الأسماء الظاهرة المترکنة ، فكان عدم العطف عليه مباشرة مما يستدعيه وضعه الخاص ، فكان ذلك قياساً فيه خاصة وإن كان قياسه هذا قد خرج عن القياس في أصل الأسماء . وكذلك الأمر في العطف على ضمير الجر فإنه لضعف مرتبته لا يعطف عليه بتكرار الجار للخاصة التي انفصل بها عن غيره من الأسماء الظاهرة ، وكذلك لم يجز العطف عليه في قول سبويه والخليل بغير تكرار العامل وإن أكد ، فخالف بذلك ضمير الرفع ، وذلك لأنه أضعف من ذاك الوجه الذي تقدم ذكره . فكان هذا الوجه لما استدعاه وضعه الخاص قياساً فيه وإن كان هذا القياس أيضاً على خلاف القياس في أصل الأسماء .

وهذا الضرب من الأحكام الذي يقال فيه إنه قياس ، والذي مبناه على مراتب الكلم في التكين ، لا يصدقه واقع اللغة فحسب ، بل إن له أيضاً - كما تقدم - سندأقوياً من حقائق النفس التي يحسها المرء من نفسه ، والتي أثبتتها البحوث التجريبية أيضاً . وسرى أن هذه الأحكام تتخد أساساً في كثير من صور القياس الأخرى التي سيأتي الإمام بمعالجتها الكبرى في سياقة هذا الفصل .

ومن أهم صور القياس أن يطلق على القاعدة أو القانون الذي يستبطن من استقراء الكلام ، وقد رأينا - فيما سلف - أن هذا المعنى يكاد يكون هو المراد دون غيره لدى الطبقات الأولى من النحويين ، ولا سيما عند ابن أبي إسحاق ، ومن ثم عرف بعضهم النحو بأنه « علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب »<sup>(١)</sup> .

وقريب من هذا ما ذكره التهانوي في تعريف القياس بأنه « قانون مستبطن من تتبع لغة العرب ، أعني مفردات ألفاظهم الموضعية وما في حكمها كقولنا : كل واو متحرك ما قبلها تقلب ألفاً وسمى قياساً صرفاً كاً في المطول في بحث الفصاححة ، ولا يخفى أنه من قبيل الاستقراء فعل هذا : القانون المستبطن من تراكيب العرب إعراباً وبناءً يسمى قياساً نحوياً »<sup>(٢)</sup> .

وهذا الضرب من هذا القياس ، وهو مالا ننكره ، قد ثبت من الواقع وهو ما يعرف بالقياس اللغوي خلافاً للقياس الذي يجعله أصحابه قاعدة كالذى ذهب إليه الصرفيون في (أبي) (أبى) ، فقتضاه ألا يجيء من باب (فتح) (فتح) إلا ما كان عينه أو لامه حرف الخلق ، ومن ثم كان ما في (أبي) (أبى) من مخالفة القياس ، وفكرة القاعدة التي استبدلت بأكثر النحاة هي التي أفضت بهم إلى الناس العلل وبناء الفروع على الأصول . نعم لقد تحرى القوم القبائل التي نقل عنها اللسان العربي وهي قيس ، وتقيم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمها ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل بعض كنانة وبعض الطائين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم<sup>(٣)</sup> .

والحققون من أئمة النحو الأوائل يجرون في استقراءهم الكلام لاستنباط القواعد والقوانين النحوية منه على خطة حمزة ، والخطوة الأولى في منهجهم في هذا الباب أن حدود القبائل التي يستظهرون الأحكام من لفتهم ، وهم في الجملة

(١) الاقتراح للسيوطى ٢٨

(٢) الكشاف (قياس) ١١٨٩ ، وانظر فيها نقله عن المطول ١٦ منه (طبعة القدسية سنة

١٢٤٠ هـ)

(٣) الزهر للسيوطى ٢١١/١

القبائل التي تقطن أواسط الجزيرة بعيدين عن الاحتكاك بالآقوام الأخرى احتكاكاً يختلف آثاراً في لفتهم فلا تكون خالصة . وهم في استعرائهم كلام هؤلاء ، إنما جروا على القاعدة العلمية في الاستقراء الذي تغنى منه الأمثلة المحدودة عن استقراء التعداد . ومن هنا يتبيّن لنا أهمية التعليل . فن خلال الأمثلة المشهورة والكثيرة الدوران على الألسنة إلى ما يبيّنه الحسن اللغوي الذي ينمو بطول الممارسة وصحبة أصحاب اللغة نفسها الذين يتكلمون بها على سلطتهم قد يكتشفون العلة التي اقتضت هذا الحكم في الأمثلة المشهورة . ومن ثم يطلقون الحكم على هذا الاستقراء الذي وإن لم يكن تماماً إذا ما نظر إليه على أساس الإحصاء والتعداد إلا أنه استقراء علمي ، قد تهيأت له الأسباب المسوغة لبناء الحكم عليه وهم في استعرائهم الكلام واستنباط القوانين مستعينين بالتعليل ، لم يفلتوا عن طبيعة اللغة وأن قوانينها لا تجري كلها على نحو آلي ، فلا يخرج عنها أي شيء مما تتناوله ، وإنما قد تجري فيها بعض الألفاظ أو بعض التراكيب على غير القانون الذي استبطوه ، والذي يجري عليه أكثر كلامهم ، وهذه الألفاظ أو التراكيب الخارجية على القوانين هي ما يسمى في مصطلحهم بالشاذ ، وأكثر ما يكون هذا الشذوذ في باب الصرف الذي يتناول بنية الألفاظ المفردة ، وقلما يتناول أحكام الإعراب ، وقد يتناول بعض أوضاع تركيب العبارة وترتيب عناصرها . ومن أمثلة الشذوذ المشهورة أن من القواعد التي لا خلاف فيها : أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً ، ومن ثم فبان بناء ( فعل ) من ( القول ) و ( النوم ) و ( البيع ) و ( السير ) يكون : ( قال ) و ( نام ) و ( باع ) و ( سار ) ، والأصل فيها كما يشهد الاشتقاد ( قوله ) و ( نومه ) و ( بيته ) و ( سيرته ) ، إلا أنه قد وجد في كلامهم ألفاظ خرجت على هذه القاعدة وهي ( حول ) و ( عور ) و ( صيد ) فهذه الألفاظ الثلاثة يقولون إياها شادة ، أي خرجت على القانون الذي تجري عليه نظائرها ، ومن ثم يقولون إنها تحفظ ولا يقاس عليها ، أي لا تصحح العين فيها أشبهها ، وإنما يلتزم في ذلك إعلال الواو والياء بقلبها ألفاً .

وهذا الجانب من المنهج النحوي في تجريد القوانين مما اختلفت فيه مذاهب

النحوين ولا سيما فتاشم الكبريان : البصريون والковفيون . وما يكاد يكون موضع تسلم من محققى الباحثين أن البصريين كانوا في الجملة أشد تحريراً وأنفذوا بصرأً ولا سيما في باب التعليل الذى يأتي رديفاً ومتى للاستقراء ، فكانوا لا يبنون القواعد المطردة إلا على ما كثر واستفاض في كلام العرب عندهم ، وألما الكوفيون فالمشهور عنهم أنهم ربما خالفوا السواد فقاوسوا - أي بنوا القاعدة . على المثال الواحد أو الكلمة الشاذة ، مما يخالف ما عليه جهور كلامهم ، إلا أن نسبة هذا إليهم على الإطلاق لا يخلو . فما يظهر - من غلو وشطط . وإن كان في أصله غير عابر من الصحة .

وال فكرة الموجهة للنحوين ولا سيما المحققين منهم في هذا الباب هي إدراك اللغة كما هي في واقعها على ألسنة أهلها الذين ينطقون بها على سجيتهم ، ومن ثم فإن ما ثبت عندم شذوذه يتلزمون أن ينطقوا به كأنطق العرب ، ولكنهم لا يسوغون أن يجعلوا هذا الشاذ أصلاً يقاس عليه ، أي تصاغ نظائره على مثاله من نحو ( استحوذ ) فإنه لا يجوز أن يقال فيه ( استحاذ ) تبعاً للقانون الذي تجري عليه أخواتها مثل ( استقام ) و ( استعن ) و ( استبان ) إلا أنهم لا يجوزون أيضاً أن يقاس عليها فيقال ( استقوم ) و ( استبين ) و ( استعون ) إلخ ... ، وأصول هذه المسألة تقع في كلام سيبويه وبعض من خلفه من متقدمي البصريين متاثرة في أثناء كلامهم ، عندما يتناولون المسائل التي يأخذون فيها بهذا الأصل . وكثيراً ما يقرنون كلامهم فيه بالإنكار على من خالف عنه ، من مثل ما جاء في كلام سيبويه على ( أي ) عندما تقع موصولة في نحو ( اضرب أهيم أضل ) فقد أنكر تفسير الخليل لمثل هذه العبارة بأنها على وجه الحكاية كأنه قال : ( اضرب الذي يقال له أهيم أضل ) ، كأنكر ما ذهب إليه يونس فيها ، من أن الفعل فيها معلم بمنزلة قوله : ( أشهد إنك رسول الله ) ، وأنكر أيضاً ما بنياه على ما قالا بناء على ما تقدم من قوله من جواز نحو ( اضرب أي أضل ) ثم عقب على ذلك بقوله : ( ولو قالت العرب ( اضرب أي أضل ) لقلته ولم يكن بد من متابعتهم ، فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس .

كأنك لا تقيس على (أمس) ( أمسك ) ولا على (أتقول) (أيقول) ولا سائر  
أمثلة القول ، ولا على (الآن) (أنك) وأشباه ذا كثير<sup>(١)</sup> .

وأما المذهب الذي ارتفع في هذا الباب فهو أن (أي) في هذا التعبير  
جاءت مبنية على خلاف الأصل فيها ، لعلة باینت فيها أخواتها من الموصولات  
وهو أنهن التزموا حذف صدر صلتها ، وهذا لا يكاد يقع في صلات أخواتها فلن ثم  
لزمت البناء في لغة من ينطق بها كذلك .

وكذلك ما يؤخذ من كلامه أنه أنكر على من سبقه من النحوين إجازتهم  
نحو ( أعطاكني ) و ( أعطاهوني ) قياساً لأنه ( قبيح لا تكلم العرب به )<sup>(٢)</sup> .  
وكذلك أنكر نحو ( أعطاهوك ) وقال في ذلك : وأما قول النحوين ( قد  
أعطاهوك ) و ( أعطاهوني ) فإنما هو شيء قاسوه ولم تكلم به العرب ، فوضعوا  
الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تكلم به كان هيناً . ويدخل على من قال  
هذا أن يقول الرجل إذا منحته نفسه ( قد منحتني ) ، ألا ترى أن القياس قد  
قبع إذا وضعت ( نـي ) في غير موضعها<sup>(٣)</sup> .

وأشبه هنا في كلامه كثير ، ومن هذه البابة مقالة أبو عثمان المازني في قوله  
( لم أبل ) و ( ولا أدر ) و ( لم يلك ) : « هذه الأحرف من الشواد وما لا يقاس  
عليه »<sup>(٤)</sup> . وهذه ما كان أثثهم يجذرون من أن يجعل أمثال ما تقدم من الشواد  
والنوادر أصلاً يبني عليه قياس مطرد من نحو ماحكاه أبو إسحاق الزجاج ،  
قال : « سمعت أبا العباس محمد بن يزيد البرد يقول : إذا جعلت النوادر والشواد  
غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك »<sup>(٥)</sup> .

ومن أجمع ماقيل في هذا المعنى ماحكاه صاحب الوساطة عن الطاعنين في

(١) سيبويه ٣٧٧/١ - ٣٩٨

(٢) انظر سيبويه ٢٨٢/١

(٣) سيبويه ٢٨٤/١

(٤) النصف ٢٢٧/٢

(٥) الأشيه والنظائر ٤١/٣

بعض كلام المتنبي والرد على من حاولوا الاعتذار له وتوجيهه جمعه ( بوق ) على ( بوقات ) قال : « ... هذه الأحرف التي عدّتها ألفاظ خرجت عن القياس وشدت عن العبرة ، وإنما يتبع فيها الساع ، ويوقف عند الرواية لا يتعذر إلى غيرها ، ولا تتجاوز تلك الحروف بأعينها . ولا تكاد تجد باباً من العربية يخلو من نوادر وشواذ ولو جعلت أصولاً وأجريت على حكم القياس لبطلت الأصول واختلط الكلام ، وبجاز أن يقال في ( جل ) ( أجمل ) كما قالوا ( جبل ) ( أجيبل ) و ( أجيبل ) وجاز ( كلب ) و ( أكلاب ) كما قالوا ( فرخ ) و ( أفراخ ) »<sup>(١)</sup> .

كان أنه بسط القول في هذا في موضع آخر جاء فيه : « وقد يجيء عن العرب شواذ لا يجعل أصولاً ، ولا يلزم لها قياس ، لأن ذلك لو ساغ واستمر لانتقلت اللغة وانتقضت الحقائق ، وهم إلى الحذف فيه أميل ، وبالتحجيف أولئك وعلى هذا قالوا : ( درس المنا ) ي يريد ( المنازل ) وقالوا :

### قواطن مكة من ورق الحما

يريد ( الحمام ) وهذا باب يتسع فيه القول وتتشعب فيه الوجوه ، وقد صفت فيه كتب معروفة . ولأهل الكوفة فيه رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحوين ، كإجازتهم مد المقصور ، وترك صرف الاسم المنصرف ، ونحو ذلك . غير أنهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال ولا يعرضونه لتحكم الشعراء ويعملون هذا الباب من الضرورة ، ويقتصرن به على الحاجة »<sup>(٢)</sup> .

وأما الذي تناول هذه المسألة على نحو أصولي أحاط بأطرافها فكان أبا علي الفارسي منطلقاً من كلام شيخه أبي بكر بن السراج في ذلك ، ثم تبعه في ذلك صاحبه ابن جني وقد بسط أبو علي هذه المسألة في ( المسائل العسكريةات ) وجعل الشاذ أقساماً ثلاثة بالنظر إلى القياس وإلى الساع . أولها : المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ، ومثل له بالماضي من ( يذر ) و ( يدع ) فإن القياس يبيح

(١) الوساطة ٤٦ ( الطبعة الثالثة ) .

(٢) الوساطة ٤٥٢

أن يستعمل ماضيها وهو ( وذر ) و ( ودع ) إلا أن المعايير كما قال هو وغير واحد من أصحاب اللغة لم يرد في الاستعمال ، وعللوا ذلك باستثنائهم عنه بـ ( ترك ) ، والثاني : المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس ومثل له بنحو : ( استحوذ ) و ( استنوق الجل ) و ( استصوبت الأمر ) فإن القياس في نظائر هذه الأفعال أن تعل فيقال ( استحاذ ) ، ولكن الاستعمال في هذه الأفعال لم يأت إلا بالتصحيح . وأما القسم الثالث فهو ما كان شاذًا في القياس والاستعمال جميعاً ومثاله نحو ( مصوون )<sup>(١)</sup> .

وابن جني لم يقتصر في هذه المسألة على تعداد هذه الأقسام الثلاثة وإنما تناول أضرب الكلام جميعاً لا الشاذ وحده ، ومن ثم أضاف نوعاً رابعاً للكلام ، وهو المطرد في القياس والاستعمال وهو كذا يقول : « الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة »<sup>(٢)</sup> ومثل له بنحو ( قام زيد ) و ( ضربت عمراً ) و ( مررت بسعيد ) ، يعني : رفع الفاعل ، ونصب المفعول به ، وجر مدخل عليه حرف جر من الأسماء .

على أنهم في تناولهم لظاهرة الشذوذ لم يقتصروا على النص على شذوذ ماشد ، وإنما حاولوا أن يجعلوا لهذه الشذوذ قواعد عامة تنتظمها . ومن ذلك ماسلف ذكره في باب التعليل من أنهم استظهروا من استقراء غير قليل من هذه الشذوذ التي تخرج عن قياس نظائرها أن العرب إنما أفردوها بأحكام خاصة لكثره دورانها على ألسنتهم ، وعلى هذا الوجه حمل المازني وغيره حذف ما حذف في قوله : ( لم أبل ) و ( لأدر ) و ( لم يك ) . وربما ذهبوا في بعض هذه الشذوذ مذهب التعليل على نحو آخر ، بالنظر إلى بعض الأصول الكبرى التي استظهروا أن العرب رأوها في جانب كبير من كلامهم الذي ذهبوا إليه في الاعتلال لتصحيح العين في ( عور ) و ( صيد ) و ( حول ) فإنهم عللوا ذلك ، بأن هذه الأنفاظ الثلاثة منقوله من بناء ( أفعل ) وذلك أن هذا البناء هو الموضوع لتصاغ عليه

(١) الاقتراح للسيوطى ٢٠ ، والخصائص ٩٧١ - ٩٨ ، والنصف ٣٧٧/١ - ٣٧٨ ، والسائل السكريات لوح ٢/٤

(٢) الخصائص ٩٧١

الأفعال الدالة على لون أو عيب حسي لأنها من باب العيوب الحسية الظاهرة فيقال (أعور) و (أحول) فكان من حق هذه الأفعال أن تصاغ على مثال (أفعل) و (أصيد) وهذا البناء ليس فيه ما يوجب الإعلال ، لأن الواو والياء فيه وإن تحركتا إلا أن ماقبلهما ساكن لامفتوح ، فلما عدلوا بهذه الألفاظ الثلاثة عن بناء (أفعل) إلى بناء ( فعل ) صححوا العين والياء إلماعاً إلى أنها منقوله عن بناء تصحان فيه . إلا أنهم لم يتطرقوا إلى العلة في هذا النقل . ولو قال قائل : إن هذه الأفعال الثلاثة تنازعها معنيان : معنى العيوب الحسية من جهة ، ومعنى المرض العارض ، وأفعاله ما يصاغ على بناء ( فعل ) ومن ثم عدلوا بها إلى هذا البناء ، وصححوا العين وإيماء إلى أن فيها طرقاً من المعنى الذي يؤديه بناء (أفعل) الذي تصح فيه العين لكان مذهبأ .

وما يتصل من هذا الموضوع بسبب ظواهر توجد في الشعر ولا توجد في الكلام المعتمد ( سعة الكلام ) . وما هذا سببه اصطلاح النجويون على تسميته بالضرائر الشعرية ، يريدون أن ضيق الشعر بسبب التزام الوزن فيه قد يحملهم على مناهب لا تخلو من ضعف ، ومن ثم فإنهم يجتنبونها في كلامهم المنثور . على أن هذه الضرائر ليست من قبيل الفوضى التي لانا نظم لها ، ولا بد لكل منها من وجه ما ، وهذا من الأصول الجامدة التي نص عليها سيبويه بقوله : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً »<sup>(١)</sup> .

وجلة الضرائر لا تخرج عن ضربين وقعت الإشارة إليها في مواضع مختلفة من كلام سيبويه والخليل والمرید وغيرهم ، وربما كان أبو بكر بن السراج أول من صاغها صياغة أصولية وها : معاودة أصل مهجور أو وجه ضعيف من القياس ، لضعف الشبه بين المقيس والمقيس عليه . فن أمثلة الأول : العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار ، وإدخال لام الأمر على مضارع المخاطب كقول القائل :

(١) سيبويه ١٢/١ ، وانظر المصادص ٢٤٤/١

لتقم أنت يـا ابن خـير قـريش كـي لـتفـقـي حـوايـجـ الـمـسـلـمـاـنـاـ (١)ـ  
وـمـنـ أـمـثـلـةـ الثـانـيـ حـذـفـ ضـمـةـ الإـعـرـابـ وـكـسـرـتـهـ قـيـاسـاـ عـلـىـ كـسـرـةـ الـبـنـاءـ وـضـفـتـهـ  
فـيـ بـنـائـيـ (ـفـعـلـ)ـ وـ (ـفـعـلـ)ـ ،ـ كـتـوـلـ اـمـرـئـ الـقيـسـ :

فـالـيـوـمـ أـشـرـبـ غـيـرـ مـسـتـحـقـبـ إـثـمـاـ مـنـ اللهـ وـلـاـ وـاغـلـ (٢)  
وـكـذـلـكـ حـذـفـ مـاـ لـيـحـذـفـ تـشـبـيـهـاـ لـهـ بـماـ يـحـذـفـ ،ـ كـتـوـلـ الـعـاجـاجـ :

قـواـطـنـاـ مـكـةـ مـنـ وـرـقـ الـخـيـ

يـرـيدـ (ـالـحـامـ)ـ (٣)ـ إـلـىـ أـشـاهـ لـذـلـكـ غـيـرـ قـلـيلـةـ .

إـلـاـ أـنـ هـذـاـ مـوـضـعـ اـخـتـلـافـ مـاـ بـيـنـ النـحـوـيـنـ فـيـانـ كـثـيرـاـ مـاـ اـعـتـدـهـ الـبـصـرـيـوـنـ  
مـنـ بـابـ الـضـرـورـةـ ذـهـبـ الـكـوـفـيـوـنـ أـوـ بـعـضـهـمـ إـلـىـ أـنـهـ سـائـعـ فـيـ السـعـةـ ،ـ كـاـنـ بـيـنـ  
الـبـصـرـيـيـنـ أـنـقـسـمـ اـخـتـلـافـاـ فـيـ ذـلـكـ .ـ وـقـدـ كـانـ الـمـبـرـدـ أـشـدـهـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ ،ـ فـنـعـ  
كـثـيرـاـ مـاـ أـجـازـهـ سـيـبـوـيـهـ وـجـمـهـورـ الـبـصـرـيـيـنـ فـيـ الـضـرـورـةـ ،ـ تـبـعـاـ لـلـأـصـلـيـنـ الـمـذـكـورـيـنـ  
وـثـبـوتـ شـوـاهـدـ عـنـ عـرـبـ فـيـ ذـلـكـ ،ـ فـكـانـ الـمـبـرـدـ يـطـعنـ فـيـ رـوـاـيـاتـهـ مـنـ  
جـهـةـ وـيـقـولـ :ـ إـنـ هـذـهـ أـلـشـيـاءـ عـلـىـ خـلـافـ الـقـيـاسـ ،ـ أـيـ عـلـىـ خـلـافـ الـقـاعـدـةـ  
الـمـطـرـدـةـ فـيـ سـعـةـ الـكـلـامـ مـنـ جـهـةـ أـخـرـيـ .ـ وـمـنـ مـثـلـ ذـلـكـ أـنـ سـيـبـوـيـهـ وـجـمـهـورـ  
الـبـصـرـيـيـنـ ذـهـبـواـ إـلـىـ جـواـزـ حـذـفـ لـامـ الـأـمـرـ فـيـ الـضـرـورـةـ وـاستـشـهـدـواـ عـلـىـ ذـلـكـ بـقـولـ  
مـقـمـ بـنـ نـوـيـرـةـ :

عـلـىـ مـثـلـ أـصـحـابـ الـبـعـوضـةـ فـاخـشـيـ لـكـ الـوـيـلـ حـرـ الـوـجـهـ أـوـ لـيـكـ مـنـ بـكـ  
يـرـيدـ :ـ أـوـ (ـلـيـكـ مـنـ بـكـ)ـ .ـ وـمـثـلـهـ قـولـ الـآـخـرـ :

عـمـدـ تـفـدـ نـقـسـكـ كـلـ نـفـسـ إـذـاـ مـاـ خـافـتـ مـنـ شـيءـ تـبـالـ

(١) مـغـنـيـ الـلـبـيـبـ ٢٢٧ـ (ـ طـبـعـةـ عـبـيـ الدـيـنـ عـبـدـ الـحـيـدـ )

(٢) سـيـبـوـيـهـ ٢٦٧/٢

(٣) سـيـبـوـيـهـ ٨١

وذهبوا إلى أنها أعملت في الضرورة وهي مضرة ، كا تعمل (أن ) الناصبة وهي مضرة ، إلا أن المبرد خالف عن ذلك وقال عقب إيراد البيتين :

« لا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لاتضر ، وأضعفها الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الحفظ في الأسماء . ولكن بيت متم حل على المعنى ، لأنه إذا قال : فاختي فهو في موضع (فلتخمثي ) ، فعطف الثاني على المعنى . وأما هذا البيت الأخير فليس بمعرفة ، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك ، وتقول ( ليقم زيد ) و ( يقعد خالد ) و ( ينطلق عبد الله ) لأنك عطفت على اللام . ولو قلت : ( قم ويقعد زيد ) لم يجز الجزم في الكلام . ولكن لو اضطر شاعر فحمله على موضع الأول لأنه مما كان حقه اللام . كان على ما وصف لك »<sup>(١)</sup> .

ومن رد المبرد للروايات ما ثر عنه في قول القائل :

من أجلك يا التي تيم قلبي     وأنت بخيلاً بالسود عن  
فقد قال السيرافي : « كان أبو العباس لا يجيز ( يا التي ) ويطعن على البيت . وسبويه غير متهم فيها رواه . ومن أصحابنا من يقول : إن قوله ( يا التي تيم قلبي ) على الحذف ، كأنه قال ( يا إليها التي تيم قلبي ) فحذف وأقام النعت مقام المنعوت<sup>(٢)</sup> » .

ومن ذلك شواهد الترخيم في غير النداء للضرورة ، فإنه طعن في بعضها وأول بعضها على وجه آخر . وهذه جملة من النقول تضمنت شواهد من ذلك ومن طعنه

(١) المقتبب ١٣٢٢ - ١٣٣ - ٢٢٤/١ - ٢٢٥ ، وقد نقل ابن الشجري في أماله ٢٧٥/١ ماقتبس من كلام المبرد عن أبي بكر بن السراج ، إلا أنه وم فمزا ( على أنه في كتاب سيبويه ... ) إلى أبي بكر ، وانظر في ذلك أيضاً المزانة ٦٩٦/٢ ، وانظر سيبويه الماشي ٤٠٩ - ٤٠٨/١

(٢) سيبويه ٣١٠/١ ، وانظر كلام السيرافي بهامته ، كتاب اللامات ٢٤ ، ٢٥ ، إلا أنه في المقتبب أجاز ذلك في الضرورة ٢٤٢ - ٢٤١/٤

على شواهد ضرائر أخرى أيضاً : أنشد أبو زيد في نوادره لشاعر جاهلي من بني  
نهشل :

ألا يأْمَنْ فَارِعَ لَا تَلُومِي      على شيء رفعت به سماعي  
وَكَوْنِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِيَّي      ولدي دل ماجدة صناع

وقال بعده يزيد ( يأْمَنْ فارعة ) فمحذف الماء استخفافاً وذلك شاذ ، إنما  
محذف من النادى و ( الأم ) هي المناداة لا ( فارعة ) .

وعلق على ذلك أبو الحسن ( علي بن سليمان الأخفش الأصغر ) بقوله :  
العرب في الترجم على لقتين فنهم من يقول إذا رحم ( حارثاً ) ونحوه ( ياحار )  
وهو الأكثر فالناء على هذه اللغة في النية . فن فعل هذا لم يجز مثل هذا في غير  
النداء إلا في الضرورة وأنشد سيبويه الجرير :

ألا أضحت حبلك رماما      وأنجت منك شاسعة أماما

فأجراء في غير النداء لما اضطر كأجراء في النداء . وهذا من أقبع  
الضرورات وذلك أن النداء باب حذف ، ألا ترى أن النادى المفرد المعرفة يمحذف  
منه التنوين ، فمحذف في الترجم أواخر الناديات كـ حذف التنوين . وأنشدنا  
هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عارة :

وما عهد كمهدك يا ماما

على غير ضرورة قال : هذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجرأه ؟  
متى وقع في شعر ! وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان :

من يفعل المحسنات الله يشكّرها      والشر بالشر عند الله مثلان

أراد ( فالله يشكّرها ) فمحذف الفاء لما اضطر . وأخبرنا أبو العباس عن  
المازني عن الأصمي أنه أنشد : ( من يفعل الخير فالرحمن يشكّره ) قال :  
فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعواها ، وهذا نظائر ليس هنا

موضع شرحها . ومنهم من يقول ( ياحار ) فلا يعتد بما حذف ويجريه مجرى  
( زيد ) فحكم هذا في غير النداء كحكمه في النداء ... <sup>(١)</sup> .

وقال الأعلم في هذا البيت : الشاهد فيه ترخيم ( أمامة ) في غير النداء  
ضرورة وتركها مفتوحة وهي في موضع رفع بـ ( أضحت ) كما تقدم في ( أثالة )  
والقول فيها واحد . وكان المبرد يرد هذا ويزعم أن الرواية فيه :

وما عهد كمهدك يا أماما

وأن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنشده هكذا ، وسيبويه أوثق من  
أن يتهم فيها رواه <sup>(٢)</sup> .

وأنشد سيبويه في جواز الترخيم في غير النداء ضرورة على لغة من قال :  
( ياحار ) قول جرير :

ألا أضحت جالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما  
وقول الراجز :

وقد وسطت حالكاً وحنظلا

وقول ابن أحمر :

أبو حنش يؤرقنا وطلق عاز وآونة أثلا

وقول زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر  
وقول ابن ضياء :

(١) نوادر أبي زيد ٢١ ، ٣٠ ، ٢٢ .

(٢) هامش سيبويه ٢٤٣/١

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدهه فإن الناس قد علموا<sup>(١)</sup>

وقد عالج ابن الشجري هذه المسألة فقال : انفق النحاة على جواز الترجم في غير النداء على لغة الذين قالوا : ( ياحار ) بالضم ، لأن أصحاب هذه اللغة يجعلون الاسم بنزلة مالم يحذف منه شيء ، فهم لا يريدون المذوف .

وأختلفوا في الترجم على اللغة الأخرى فأجازه سيبويه ، وأنشد فيه أبياتاً ( ثم ساق أكثر الأبيات السالفة ) ثم قال : وأبى أبو العباس محمد بن يزيد أن يكون ترجم الضرورة إلا على لغة من قال ( ياحار ) بالضم ، وخرج بعض الأبيات التي أنسدتها سيبويه على ما يسوغ في مذهبه الذي عول عليه ، وروى بعض تلك الأبيات على غير رواية صاحب الكتاب ، فروى عجز بيت جرير :

وما عهد كعهدك يا أماما

وقال في قول زهير : ( يآل عكرم ) إنه ترجم ( عكرمة ) على لغة من قال : ( ياحار ) بالضم ، وكان حقه أن يقول : ( يآل عكرم ) بالجر ولكنه جعل ( عكرم ) قبيلة فلم يصرف لاجتاع التعريف والتأنيث ... وقال أبو العباس في قول ابن حبناه ( إن ابن حارث ) كما قال في ( يآل عكرم ) .

وقال في قول ابن أحمر : إن ( أثالة ) ترجم ( أثالة ) على لغة من قال : ( ياحار ) بالضم ، وانتصابه بالعطف على الضمير المنصوب في ( يورقنا ) . وقال عقب ماتقدم : ومن الاحتجاج لأبي العباس في هذه المسألة أن من يقول ( ياحار ) يريد المذوف فإذا أراد المذوف كان منادى مستوجباً إعراب النداء ، وإذا استوجب إعراب النداء لم يصح أن يرخ في غير النداء لاختلاف الإعراب والحكم في البابين : باب النداء ، وباب الخبر . وهذا لا يلزم سيبويه لأن الترجم في اللغتين أصله في باب النداء دون غيره ، وإن اختلف الحكم فيها . وإذا ثبت جوازه في أحد الوجهين ، والأصل فيما واحد جاز في الوجه الآخر . وما يدل على

مذهب سيبويه ، ولم يكن فيه ماتأوله أبو العباس في بيت زهير ، فزعم أنه أراد  
( يآآل عكرم ) بالجر والتنوين قول الشاعر :

أبا عرو لاتبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب

الا ترى أنه لا يمكن أبا العباس أن يقول إن ( عروة ) قبيلة كما قال ذلك في  
( عكرمة ) ، ولا يمكنه أن يقول : أراد ( أبا عرو ) بالجر والتنوين فنمه من ذلك  
أن ( عرو ) لا ينصرف للتأنيث والتعريف . وكذلك قول حسان :

أتاني عن أمي ثنا حديث ( وما هو في الغيب بذى حفاظ )

شاهد لسيبويه على أبي العباس لأنه أراد ( أمية بن أبي الصلت الثقفي ) ولم  
يرد القبيلة التي هي ( أمية بن عبد شمس ) ويوضح ذلك مع الرواية قوله :  
« وما هو في الغيب بذى حفاظ » فقد ثبت بهذا صحة ما ذهب إليه سيبويه ...<sup>(١)</sup>  
ومما ساقه أبو الحسن ( هو علي بن سليمان الأخفش ) من رد المبرد لروايات  
النحويين التي ادعى فيها أنهم صنعوا لأنها تجوز على بعد في القياس ما ذكره في  
الكلام على بيت جميل في قطع ألف الوصل :

الا لأرى إثنين أحسن شيء على حدثان الدهر مني ومن جل

قال أبو الحسن ( هو علي بن سليمان الأخفش ) : أخبرنا أبو العباس محمد بن  
يزيد أنه لا اختلاف بين أصحابه أن الرواية ( الا لأرى خلين ) وهذه الرواية ،  
وال الأولى ليست بثبت . وإنما رواها أبو زيد والأخفش على الشذوذ ، وليس  
يعتدان بها . وكذلك أخبرنا في البيت الذي يعزى إلى قيس بن الخطيم وهو  
قوله :

إذا ضيع الإنسان سراً فليانه بنشر وتضييع الوثابة قين

قال : الرواية ( إذا جاوز الخلتين سراً ) . قال : وهذه أشياء ربما خطر ببال

---

(١) أمالى ابن الشجري ١٢٨/١ - ١٢٩ ، وانظر الإنصاف ٣٤٧/١ ( السنة - ٤٨ )

النحوى أنها تجوز على بعد في القياس فربما غير الرواية . فن ذلك إنشاده للقطامي :

فكرت بتغىه فوافقته      على دمه ومصرعه السباعا  
والرواية الأخرى التي لاختلف بين الرواية فيها :

فكرت عند فيقتها إليه      فالفت عند مصرعه السباعا  
فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال وهو كثير<sup>(١)</sup> .

وقد نقل البغدادي في ( شرح شواهد الشافية ) ما تقدم من كلام المبرد ، وعقب عليه بقوله : « وهذا غير جيد ، فإنه يقتضي عدم الوثوق برؤایة الثقات وهم مأمونون فيها ينقلونه<sup>(٢)</sup> » .

ويظهر لنا من جملة التقول السالفة التي خالف فيها المبرد أقوال جمهور البصريين وسيبوبيه خاصة : أن أصوله فيها لا تخلو من اضطراب ، حتى إنه ليخيل لتأملها أن الرجل كان مدفوعاً في أكثرها بالشهوة إلى الصيال ، والرغبة في الحالفة . فعلى حين يغلو في منع أشياء أجازها الجمود بالضرورة ، مجحة مخالفتها القياس ، نراه أطلق جواز أشياء في السعة كانوا قصروها على الضرورة ، على حين أن وجه القياس فيها ليس بأقوى من وجه القياس في المسائل التي كانوا أجازوها في الضرورة ومنعها هو منعاً مطلقاً ، وكذلك الأمر في الروايات التي احتج بها لإطلاق ما أطلق جوازه فإنها أضعف عرضاً من الروايات التي دفعها وزعم أن النها قد صنعوا ، لتسويغ ماتجده لهم أنه يجوز على بعد في القياس كما قال .

وقد أتيح للمبرد من ينتصف لأولئك بأن اتهمه هو نفسه بأنه ربما غير الرواية لتوافق شيء خطره ، وهذا اللهم هو على بن حمزة فقد جاء في

(١) نوادر أبي زيد ٢٠٤

(٢) شرح شواهد ( شرح الشافية ) ١٨٤

( التنبیهات ) قوله : أنسد أبو العباس شاهداً له في حذف التنوين :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مستون عجاف

والرواية ( عمرو العلي ) وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جداً . و ( عمرو العلي ) هاشم . وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجعل هذا البيت ، وفيهن قيل ، وكيف روايته<sup>(١)</sup> . وقد حفز ذلك ابن مالك أن يقول فيه : « وللبرد أقدام في رد مالم يرو »<sup>(٢)</sup> .

وما يتصل من هذا الوجه من وجود القياس بسبب وثيق ، ما يسمى بالتخرير أو التوجيه وما يقرب من ذلك ، وقوامه الاجتهاد في إلحاق لفظ غامض الأصل بالأصل الذي تهدي إليه الأقىسة المستنبطه من كلامهم أو تأويله وجه من وجود الإعراب ، أو تفسير ظاهرة من الظواهر على هدي تلك القوانين . ومن أمثلة ذلك كلمة ( فـ ) فإن هذا اللفظ لا خلاف بين النحوين أنه من مادة ( فـ وـ هـ ) إلا أنهم اختلفوا في تقدير أصل وزنه ، فمن ذلك ما قاله أبو علي الفارسي :

( فـ ) أصل وزنه ( فعل ) ، والدليل عليه قوله ( أفواه ) ، وحكم ما كان على ( فعل ) ، وكان معتل العين أن يجمع على ( أفعال ) كـ ( ثوب ) وـ ( أثواب ) ، كـ أن حكم ما كان على ( فعل ) من الصحيح أن يجمع في القلة على ( أفعال ) .

ولا يخرج الشيء عن بابه وأصله والمطرد فيه ولا يمنع حلـه على الأكثر إلا بدليل يقـون فيه من إجرائه على الأكثر .

فـ ( فـ ) على هذا ، يلزم أن يحمل على ( فعل ) لدلالة ( أفعال ) عليه حق يقوم ثبت يعدل إليه عنه ، ويبدل أيضاً على أن وزنه ( فعل ) دون ( فعل ) أنك

(١) التنبیهات ١١٧ ، وانظر الكامل ٢١٦/١

(٢) الخزانة ٧٦/١

إذا حلته على ( فعل ) حكت بحركة العين والحركة زيادة ، ولا يحكم بالزيادة إلا بدليل ، والدليل الذي قام دل على السكون لما تقدم<sup>(١)</sup> .

وهذا الأصل الذي نص عليه أبو علي هنـا ، من أنه لا يخرج الشيء عن بابه . إلى آخر كلامه ... كان يذهب إليه سيبويه والمخليل ويأخذان به ، بل إن سيبويه كان لا يرى أن يخرج الشيء في التأويل عن بابه المطرد ما وجد سبب للالحاق به وإن كان بعيداً . وعن ذلك صدر في علاجه لمسألة دخول ( لولا ) إذا دخلت على ضمير متصل ، فإنه ذهب إلى أنها تكون إذ ذاك جارة ، ورفض القول بأن الضمير في نحو ( لولي ) و ( لولادك ) ضمير جر استعير للرفع لأنه « لا ينبغي لك » . كما يقول . أن تكسر الباب وهو مطرد تبعد له وجهها ، وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره ، وربما وقع ذلك في كلامهم<sup>(٢)</sup> .

ومن قواعدهم في هذا الباب : أن الحال على ماله نظير أولى من الحال على ماليـس له نظير . ومن أمثلته لفظ ( مروان ) فإنه يعتـل أن يكون وزنه ( فعلان ) أو ( مفعـلاً ) أو ( فعـوالـاً ) والأول له نظير ، فيحمل عليه ، والآخران مثالان لم يجيئنا<sup>(٣)</sup> ذكر ذلك ابن جقي .

ومن ذلك أيضاً مـاقـالـه ابن الأنبـاريـ في رد قول الكوفـيين : إن الأسماء الستة معربـةـ من مـكانـينـ ، والانتصار لـقولـ البـصـريـينـ بأنـهاـ معـربـةـ من مـكانـ واحدـ :

قال : « والـذـي يـدلـ عـلـى صـحـةـ ماـذـهـبـنـاـ إـلـيـهـ وـفـسـادـ ماـذـهـبـواـ إـلـيـهـ أـنـ ماـذـهـبـنـاـ إـلـيـهـ لـهـ نـظـيرـ فـيـ كـلـ الـعـربـ ،ـ فـيـانـ كـلـ مـعـربـ فـيـ كـلـامـهـ لـيـسـ لـهـ إـلـاـ إـعـرابـ وـاحـدـ ،ـ وـماـذـهـبـواـ إـلـيـهـ لـاـ نـظـيرـ لـهـ فـيـ كـلـامـهـ ،ـ فـيـانـ لـيـسـ فـيـ كـلـامـهـ مـعـربـ

(١) المقصـدـ ١٤٤/١

(٢) سـيبـويـهـ ٢٨٩/١ ،ـ وـانـظـرـ أـسـالـيـ اـبـنـ الشـجـرـيـ ١٨١/١ - ١٨٢ ،ـ فـقـدـ بـسـطـ قولـ كـلـ منـ سـيبـويـهـ وـالـأـخـشـ وـالـبـرـدـ فـيـ الـسـأـلـةـ وـاـحـتـاجـاتـهـ لـاـ ذـهـبـواـ إـلـيـهـ ،ـ وـجـنـحـ لـاـخـتـيـارـ قولـ الـأـخـشـ ،ـ وـنـسـبـهـ إـلـيـ يـونـسـ أـيـضاـ ،ـ وـكـذـلـكـ فـلـ صـاحـبـ اـبـنـ الـأـنـبـاريـ فـيـ الإـصـافـ :ـ الـسـأـلـةـ ٢٧ ،ـ وـانـظـرـ

أـيـضاـ أـمـالـيـ اـبـنـ الشـجـرـيـ نـسـهـ ٢١٢/٢

(٣) الـأـشـبـاهـ وـالـنـظـائـرـ ١٧٧/١

له إعرابان . فإن أن مذهبنا إليه له نظير في كلامهم ، وما ذهبوا إليه - لأن نظير له في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ماليس له نظير »<sup>(١)</sup> .

إلا أن محققيهم يذهبون أيضاً إلى أنه إذا دل الدليل على شيء ما ، فليس من الواجب أن يوجد النظير . ذكر ذلك ابن جني ، وعقد له باباً في (الخصائص) نص فيه أنه مذهب الكتاب فقال فيه : « أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير ، وذلك مذهب الكتاب ، فإنه حكى فيما جاء على ( فعل ) ( إبلأ ) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لاللحاجة إليه ، فاما إن لم يقم دليل ، فإنك تحتاج إلى إيجاد النظير ، ألا ترى إلى ( عزوبيت ) لما لم يقم الدليل على أن واءه وباءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير فنعت من أن يكون ( فعويلاً ) لما لم تجد له نظيراً ، وحلته على ( فعليت ) لوجود النظير وهو ( عفريت ) و ( نفريت )<sup>(٢)</sup> . ثم ساق أمثلة أخرى .

ومن قواعدهم مأساه ابن جني المثل على أحسن القبيحين ، وعقد له أيضاً باباً في (الخصائص) قال فيه في بسط ذلك « أعلم أن هذا من مواضع الضرورة الممilla ، وذلك أن تضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتکاب إحداهما ، فيبنيغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربها وأقلها فحشاً ، وذلك كواو ( ورنتل ) أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدعى كونها أصلاً في ذات الأربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذات الأربعة إلا مع التكرير نحو ( الوصوصة ) و ( الوجهة ) و ( ضوضيت ) و ( قوقيت ) . والآخر أن تجعلها زائدة أولاً . فإذا كان كذلك كان أن يجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذات الأربعة على وجه من الوجوه أعني في حال التضييف . فاما أن تزاد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال فإذا كان كذلك رفضته ، ولم تحمل الكلمة عليه .

(١) الإنصاف ٢٠١ - ٢١ ، وعن الأشيه ١٨٠١

(٢) الخصائص ١٩٧١ ، وعن الأشيه ١٨١١

ومثل ذلك قوله ( فيها قاتلاً رجل ) لما كنت بين أن ترفع ( قاتلاً ) فتقدّم الصفة على الموصوف ، - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكارة . وهذا على قوله جائز . حملت المسألة على الحال فنصبت ، وكذلك ( ماقام إلا زيداً أحد ) عدل إلى النصب ، لأنك إن رفعت لم تجده قبله ماتبدل منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما يستثنى منه . وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه ، فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره<sup>(١)</sup> .

ولما كان هنا الصنيع من باب التوجيه والتأويل ، فلم يكن عجبًا أن تختلف أقوال النحوين فيه . ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه سيبويه في قوله تعالى :

﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة ﴾ [ سورة النور ٢ ]  
 وقوله ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها ﴾ [ سورة المائدة ٢٨ ] فإنه جعلها من باب الاشتغال ، وألمع إلى أن قراءة من قرأها بالنصب أقوى ، لأن المشغّل عنه فيها ولية أمر ، وأما الرفع وهو القراءة المتواترة التي عليها العامة فتأولها على تقدير ( في الفرائض الزانية والزاني ) أو ( الزانية والزاني في الفرائض ) ثم قال ﴿ فاجلدوا ﴾ فجاء بالفعل بعد أن مضى فيما الرفع<sup>(٢)</sup> وقد كان المبرد ومن قبله الفراء الكوفي أخذ من سيبويه في توجيهه الرفع في الآيتين وما كان على شاكلتها ، وذلك أن كليهما تأولها على أن الاسم المرفوع مبتدأ ، ولما كان معرفاً بألف الجنسية دخله معنى الجزاء ، ومن ثم دخلت الفاء على فعل الأمر بعده ، وفي بسط ذلك يقول الفراء : وقوله : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها ﴾ [ سورة المائدة ٢٨ ] مرفوعان بما عاد من ذكرها ، والنصب فيها جائز كـ بجوز ( أزيد ضربته ) و ( أزيداً ضربته ) وإنما اختار العرب الرفع في ﴿ السارق والسارقة ﴾ لأنها غير موقتين فوجها توجيه الجزاء كقولك ( من سرق فاقطعوا يده ) فـ ( من ) لا يكون إلا رفعاً . ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان

(١) الخصائص ٢١٢ / ٢١٣ ، وعن الأشباه ١٨٢ / ١ وقد ساق صاحب الأشباه أمثلة أخرى .

(٢) سيبويه ٧١ / ٧١٦

النصب وجه الكلام ، ومثله ﴿ واللذان يأتينها منكم فاذوها ﴾ [سورة النساء ١٦] وفي قراءة عبد الله ﴿ والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماها ﴾<sup>(١)</sup> .

ولما عرض الآية سورة النور قال : قوله ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها .. ﴾ رفعتها بما عاد من ذكرها في قوله ﴿ كل واحد منها ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولا ينصب مثل هذا ، لأن تأويله الجزاء ، ومعناه - والله أعلم - من زنى فافعلوا به ذلك ، ومثله ﴿ والشرعا يتبعهم الغاوبون ﴾ [سورة الشعرا ٢٤] معناه - والله أعلم - من قال الشعر اتبعه الفواه ، وكذلك ﴿ والسارق والسارقة ﴾ و﴿ واللذان يأتينها منكم فاذوها ﴾ ولو أضفت قبل كل ماذكرنا فعلاً كالأمر جاز نصبه قلت ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما المبرد فقد بسط المسألة في كتابه (الكامل) ، فذكر أن الأحسن في باب الاشتغال إذا ولـي المشتغل عنه فعل أمر أن ينصب بفعل مقدر ثم قال :

« فاما قول الله عز وجل ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها ﴾ ، وكذلك ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلد ﴾ فليس على هنا ، والرفع الوجه : لأن معناه الجزاء كقوله ﴿ الزانية ﴾ أي التي تزني ، فإنما وجب القطع للسرق والجلد للرزيق ، فهذا عجازة ، ومن ثم جاز : (الذي يأتيه فله درهم) فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالإتيان ، فإن لم ترد هذا المعنى قلت : (الذي يأتي له درهم) ولا يجوز (زيد فله درهم) على هذا المعنى ، ولكن لو قلت : (زيد فله درهم) على معنى : (هذا زيد فله درهم) أو (هذا زيد فحسن جيل) جاز على أن (زيداً) خبر ، وليس بابتداء ، وللإشارة دخلت الفاء ، وفي القرآن ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهر سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ [سورة البقرة ٢٧٤] ودخلت الفاء لأن الثواب دخل للإنفاق . وقد قرأت القراء

(١) معاني القرآن ٢٠٦١

(٢) هنا على مذهب الكوفيين في أن الخبر والبٰٰبٰٰ يتراضيان ، فإن كان الخبر جملة ، كان الرافع للبٰٰبٰٰ على مذهبهم هو ما عاد عليه من الجملة الخبر بها عنه .

(٣) معاني القرآن ٢٤٢٢

﴿ الزانية والزافي فاجلدواهم و﴾ السارق والسارقة فاقطعواهم بالنصب على وجه الأمر ، والوجه الرفع ، والنصب حسن في هاتين الآيتين . وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه «<sup>(١)</sup>» .

ويظهر أن مأهاب بسيبويه أن يذهب في تأويل قراءة الرفع إلى ما ذهب إليه : أن الجملة التي لابد من تقديرها خبراً إذا ما اعتبرت ﴿ السارق والسارقة ﴾ و ﴿ الزانية والزافي ﴾ مبتدأين جملة أمر فهي إنشائية لا تصلح أن تقع خبراً ، وهذا لا يخلو من حق ، إلا أن القول بأن الجملة الإنسانية في كلا الآيتين قد وقعت خبراً له وجه ، وذلك على ألا تكون هي عين الخبر بل أن تكون قد نابت عنه من باب قيام المسبب مقام السبب ، وكان المعنى : السارق والسارقة أهل للعذاب أو مستحقان للعقوبة فاقطعوا أيديها . ونهاية السبب عن المسبب كثيرة مستفيضة ، وأكثر ما تقع في باب الشرط والجزاء ، من نحو قول القطامي .

### ومن ربط المحاش فـإن فينا فـأـسـلـاـ فـأـفـرـاسـاـ حـسـانـاـ

ويبين من هذا البيت - وأمثاله في باب الشرط كثيرة - أن لا وجه لاعتبار ما وقع فيه جواباً على الحقيقة ، إذ ليس بين الشرط والجواب وجه يعقل من وجوه السببية ، وإنما هو من باب نياحة المسبب عن السبب ، وكأن الأصل : ومن ربط المحاش فـشـأـنـهـ عـالـفـ لـشـائـنـاـ وـحـالـهـ مـبـاـيـنـةـ حـالـنـاـ فـإـنـ فيـنـاـ فـنـأـ سـلـاـ ... وقد عقد ابن جقي في (الخصائص) بباباً للأكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالسبب من المسبب ، المع فيه إلى أطراف ما قدمت «<sup>(٢)</sup>» .

ومن تمام هذه المسألة أن الفاء تدخل في خبر كل مبتدأ وقع لفظاً من ألفاظ العموم إذا أريد أنه يستحق خبره على وجه اللزوم ، كما يلزم المسبب عن سببه من مثل (كل) إذا ما وقعت مبتدأ ، وكذلك مادخلت عليه (أل) الجنبي المفيدة لاستغراق أفراد الجنس ، وما يتصل من هذه المسألة بسبب نحو قول الشاعر :

(١) الكامل ٦٤١/٢ - ٦٤٢ ، وانظر مفتي الليبي ١٦٥/١

(٢) انظر الخصائص ١٧٣/٢ - ١٧٧

**وقائلة خولان فانكح فتاهم وأكر ومسة الحبين خلو كا هي**  
 فإن سيبويه وأخرين ذهبوا إلى أن ( خولان ) وقعت خبراً لمبتدأ معدوف والتقدير : ( هذه خولان ) . وأوجه من هذا القول أن نعتبره مبتدأ وجملة الأمر خبره على وجه نيابة السبب عن السبب فكانه قال : ( خولان قوم كرام ) أو ( أهل للإصرار إليهم فانكح فتاهم ) .

وما يدل على تعثرهم في بعض أعمالهم القياسية التي يحاولون بها أن يردوا ماجاء في ظاهره على خلاف الأصل المطرد إلى ذلك الأصل ولو بالتأويل ، ماذهب إليه غير واحد في تأويل قول الفرزدق :

**وإني لرام نظرة قبل التي لعلى وإن شطت نواها أزورها**

فقد حمله بعضهم على أن جملة ( أزورها ) صلة ( التي ) وخبر ( لعل ) معدوف<sup>(١)</sup> ، وذلك لثلاث تكون جملة الصلة جملة إنشائية إذا قدرنا ( أزورها ) خبر ( لعل ) . وذهب فريق آخر إلى أن ( أزورها ) خبر ( لعل ) إلا أنهن قدروا جملة ( لعل ) حكمة ، بقول معدوف للسبب نفسه<sup>(٢)</sup> . وبهذا الوجه الثاني أخذ أبو علي الفارسي ، فقال في ذلك في ( التذكرة القصريه ) فيما نقله عنه البغدادي : « هذا على غير الظاهر وتأويله الحكاية ، كأنه قال : ( التي أقول فيها هذا القول ) » .

وإضمار ( القول ) شائع كثير ، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل .

والدلالة هنا قائمة وهي أن الصلة إيضاح ، وما عدا الخبر لا يوضع .

وقد بسط أبو علي هذا القول وأفاض في الاحتجاج له في كتاب ( إيضاح الشعر ) وزاد وجهاً آخر ، فقال فيه كما حكى عنه البغدادي أيضاً « جاء الصلة غير الخبر ، والصلة لا تكون إلا خبراً كا أن الصفة كذلك .

(١) مغني اللبيب ٢٩١/٢  
 (٢) مغني اللبيب ٢٨٨/٢

فإن قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بغير الخبر ، نحو قوله : ( كبّت  
 إليه بأن ق ) و ( أن ق ) فإن ذلك وإن جاء في ( أن ) لا يستقيم في ( الذي )  
 ونحوه من الأسماء ، لأن ( الذي ) يقتضي الإيضاح بصلته وليس ( أن ) كذلك ،  
 ألا ترى أنها حرف وأنه لا يرجع إليها ذكر من الصلة . وهذا وإن جاء في هذا  
 البيت ، فإن النحوين يجعلون ( لعل ) كـ ( ليت ) في أن الفاء لتدخل على  
 خبرها ، فلا يجوزون ( العمل الذي في الدار فنطلق ) كـ لا يجوزون ذلك في  
 ( ليت ) . فإن قلت : أحمل ( لعل ) على المعنى لأنه طمع في زيارتها . قيل لك :  
 فصله أيضاً بـ ( ليت ) وقل : المعنى : الذي أتفق ، وصله بالاستفهام والنداء  
 وجميع مالم يكن خبراً وقل : المعنى : الذي أنا دادى ، والذي أستفهم ، فهذا  
 لا يستقيم ، فإن قلت : أراد بـ ( أزورها ) التقديم ، كأنه قال : التي أزورها ، فإن  
 ذلك لا يستقيم أيضاً ، لأنه واقع موقع الخبر وتقديم الخبر على ( لعل ) لا يستقيم ،  
 والوجه فيه أنه لما جرى ( أزورها ) خبراً لـ ( لعل ) سـ ( أزورها ) مسد الصلة  
 التي يجب أن تكون خبراً ، فكانه أراد ( التي أزورها ) فأغنى ذكر ( أزورها ) خبراً  
 لـ ( لعل ) عن ذكره لها قبل ( لعل ) ، وللمعنى على التقديم ، وأشبه هذا قولهم  
 ( لو أن زيداً جاءني ) في أن الفعل الجاري في الصلة سـ مسد الفعل الذي يقع  
 قبل ( أن ) بعد ( لو ) ولولا هذا الفعل لم يجز ، ألا ترى أنه لا يجوز ( لو عيتك )  
 فكذلك سـ ذكره بعد ( لعلي ) مسد ذكره قبل ( لعلي ) ، فهذا وجه . ولا ينبغي  
 أن يقال على هذا ، ولا يؤخذ به . وكان الذي حسن هذا طول الكلام ، وقد  
 رأيت طول الصلة يجوز فيه ما لا يجوز إذا لم يطل . ويجوز فيه شيء آخر ، وهو  
 أن تقدر قبل ( لعلي ) فعلًا وتحذفه لطول الكلام ، فتكون الصلة الفعل الذي هو  
 ( أقول فيها ) وهو خبر لا إشكال فيه ، وحسن الحذف لطول الكلام<sup>(١)</sup> .

وأبو علي وسائر من تأولوا هذا البيت ، إنما انطلقا من القاعدة المقررة وهي  
 أن الموصول الاسمي لا يصل إلا بجملة خبرية ؛ لأن المراد بالصلة إنما هو الإيضاح  
 وما عدا الخبر لا يوضح ، كما قال . وظاهر أن الجملة التي وصل بها الاسم الموصول في

---

(١) شرح شواعد المعنى للبغدادي الموج - ١٧٦٢

هذا البيت جملة رجاء وهي إنشائية ، فكان لابد من النظر في هذا الأمر ، فذهبوا المذاهب التي تقدم ذكرها في تأويله .

غير أن أبا علي عندما دفع تأويل ( لعل ) بـ ( أطمع ) أو ( أرجو ) قد أخطأه الصواب ، بل إن هذا القول ليبدو هو القول الصحيح في توجيهه للبيت ، وأما احتجاجه بأنه ينبغي على هذا القول أن يصح وصل الموصول الاسمي بالنداء على تأويل حرفه بـ ( أدعوه ) وبالاستفهام على تأويل أداته بـ ( أستفهم ) فلا يستقيم ، وذلك أن الطبيع ينكر بالبداهة وصل الموصول الاسمي بنداء أو استفهام على حين لا يستنكر وصله برجاء أو تمن ، وذلك أن بين التقى والرجاء ، وبين سائر صور الاستفهام فارقاً لا يعنى على من أنعم النظر ، فإن النداء والاستفهام لا يكونان إلا إثناء بحثاً ولا يتراخيان في الزمن ، على حين أن الرجاء والتمن قد يتراخيان ، ومن ثم فإنها كما يعبر بها عن التقى والترجعي اللذين هما إثناء بحث ، قد يعبر بها أيضاً عن أن المتكلم المتحدث عنه في حال ترج أو حال تمن ، ومن ثم لا يستنكر الطبيع وصل الموصول بها إذا أريد بها هذا المعنى لما فيه على هذه الحال من معنى الخبرية . وتصديق ذلك أنه يمكن أن يجap بجملة تمن أو ترج عن جواب سائل ، وهو لا يكون إلا خبراً دون أن يستنكر الطبيع ذلك للمعنى الذي قدمت . وإذا ذهبنا مذهب أبي علي ومن واقعه في تقدير ( أقول ) في هذا البيت قبل ( لعلي ) لكان ( القول ) بمعنى الحديث الذي يقوم في نفس المرء لا بمعنى الكلام المنطوق . وصيغتا الرجاء والتمن تقييدان لهذا المعنى دون الاضطرار إلى تقدير القول الذي يضطرنا بدوره إلى أن نؤوله بالمعنى المعتبر عنه بصيغة الرجاء والتمن .

ومن هذا المثال يتبين أن شدة التقييد بعض القواعد الأصولية ربما حالت أحياناً دون النفاد إلى حقائق الأمور وأن بذاهة العقل الإنساني تظل تكشف باستمرار ما قد يقع فيه النحويون من أخطاء لشدة تقييدهم في بعض الموضع بالقواعد الصناعية .

ومن وجوه القياس عندم ما يمكن أن نسميه بـ (القياس التفسيري) ، وذلك أن هذا الضرب من القياس لا يقوم على تبرير القواعد ، وإنما مداره على الاجتهاد في ربط الظواهر التحوية التي تثبت بالاستقراء بعضها بعض في قوانين عامة أو ما يشبه القوانين . وهم في ذلك لا ينتكرون لواقع اللغة ، وإنما يبدؤون من هذا الواقع لينفذوا إلى ماوراءه من القوانين والضوابط التي تحكمه . وأمثلة هذا الضرب من القياس كثيرة في كلام المتقدمين منهم ، وهم يعملون فيه على هدي تصور لا يتناولونه بتحديد جامع ، وإنما تقع الإشارة إليه في ثنايا كلامهم . وربما كان أبو الفتح بن جنبي من أوائل من حاولوا أن يتناولوا ذلك تناولاً جاماً ، وذلك في أبواب مختلفة من كتابه الكبير (الخصائص) . وقد نص على المعنى الجامع الذي ينتظم صور هذا الضرب من القياس في قوله : « أعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملته ، عرفت منه قوة عنایتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ، إلا ترى أنهم لما أعربوا بالحرف في الثنوية والجمع الذي على حده ، فاعطوا الرفع في الثنوية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجبر فيها الياء ، وبقي النصب لاحرف له ففيما به ، جذبوا إلى الجبر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك . فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها . ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حلوا النصب أيضاً على الجبر فقالوا ( ضربت المندات ) كما قالوا ( مررت بالمندات ) ولا ضرورة هنا ، لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا النساء فيقولوا (رأيت المندات ) فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه . فدل دخولهم تحت هذا مع أن الحال لاتضطر إليه على إشارتهم واستعبابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عري من ضرورة الأصل وهذا جلي كا ترى<sup>(١)</sup> .

ثم جعل من ذلك حلهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم المهزة في (نكرم) و (تكرم) و (يكرم) ، وحذفهم أيضاً الفاء من نحو

(١) الخصائص ١١١/١

( وعد ) و ( ورد ) في ( يعد ) و ( يرد ) ثم قال : فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض ومراتبها متساوية ، وليس بعضها أصلاً لبعض ، كان حمل المؤنث على المذكر لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث أولى وأجدر<sup>(١)</sup> .

ثم مثل بأمثلة أخرى ، وقال بعدها : وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها بعض ، أن حلوا الأصل على الفرع ، ألا تراهم يعلون المصدر لإعلال فعله ، ويصححونه لصحته ، وذلك نحو قوله ( قت قياماً ) و ( قاومت قواماً ) فإذا حلوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم لتشبيه الأشياء المترابطة بعضها ببعض شبهة<sup>(٢)</sup> .

ثم مثل بأمثلة أخرى قال بعدها : فدل هذا وغيره مما يطول تعداده على أن المثال والمصدر وأسم الفاعل كل واحد منها يجري عندم ، وفي محصول اعتماده عجري الصورة الواحدة ، حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلة ما ، أو جبوه في الآخر ، وإن عري في الظاهر من تلك العلة . فاما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه ، ألا ترى أنه إذا صر أن جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها عجري عندم عجري المثال الواحد ، فإذا وجب في شيء منها حكم ، فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب ، بل هو جار في الجميع عجري واحداً لما قدمنا ذكره من الحال آنفأ<sup>(٣)</sup> .

ومن ثام ما تقدم من كلامه الذي يشتمل على المعن الماجم لصور هذا الضرب من القياس ومسالكهم فيه ، ماذهب إلى أنه عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة وهو أنهما إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما ، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه ، عمارة لبينها ، وتنبئاً لتشبيه الماجم لها . وعليه باب ما لا ينصرف ، ألا تراهم لما شبهوا الأسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعرابوه<sup>(٤)</sup> .

(١) الخصائص ١١٧/١

(٢) الخصائص ١١٤/١

(٣) الخصائص ١١٤/١

(٤) الخصائص ١٢/١

وقد أشار في موضع آخر إلىأخذ سبويه بهذا المبدأ ، وذلك في إجازته في نحو : ( هذا الحسن الوجه ) أن يكون الجر من موضعين ، أحدهما الإضافة ، والآخر تشبيه ب ( الضارب الرجل ) الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهًا له ، ثم قال في توكيد المعنى السالف : فإن قيل : وما الذي سوغ سبويه هذا ، وليس مما يرويه عن العرب رواية ، وإنما هو شيء رأه واعتقد لنفسه وعلل به ؟ قيل : يدل على صحة مارأه من هذا ، وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنته ذلك الشبه لها ، وعمرت به الحال بينها ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، قموا بذلك بينها بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه<sup>(١)</sup> .

ومن تأمل أعمال أبي علي الفارسي الذي كان يقول : « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس »<sup>(٢)</sup> ، وصاحب ابن جني ثم من قفا آثارها - وجد أن جانباً كبيراً من أقيساتهم يأتي على هذا الوجه ، وأن كثيراً منها أيضاً إنما هو تشكيل واستنباط من إيماءات سبويه في ثنايا كتابه .

ومن المعنى الجامع لوجوه هذا الضرب من القياس ، كما أبان عنه ابن جني فيما تقدم نقله عنه ، اشتقت معان كثيرة كان النحويون يعملون على هدفها في هذا الضرب من الأقىسة . ومن ذلك « أن الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشيء »<sup>(٣)</sup> . وعن هذا الأصل صدر ابن يعيش في قوله « ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر ، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب . فكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعم كان أضعف ، فالشبه الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معن ، فهذا لا يوجب له حكمًا لأنه عام في كل اسم و فعل ، وليس كذلك الشبه

(١) الحصائص ٣٠٤/١

(٢) الحصائص ٨٨/٢

(٣) الأشياء والنظائر ٢١٧/١

من جهة أنه ثان باجتئاع السببين فيه ، لأن هذا يختص نوعاً من الأسماء دون سائرها ، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل »<sup>(١)</sup> .

وقد ساق السيوطى أمثلة أخرى تحت هذه القاعدة في الأشباء فانتظرها ثانية . ومن ذلك ما ذكره ابن الأبارى ، من أنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شاهده من وجهين . وبذلك اقتل لإعمال ( ما ) عمل ( ليس ) ، وذلك قوله : « ووجه الشبه بينها وبين ( ليس ) من وجهين ، أحدهما ، أنها تدخل على المبتدأ والخبر كأن ( ليس ) تدخل على المبتدأ والخبر ، والثانى : أنها تنفي ما في الحال كأن ( ليس ) تنفي ما في الحال . ويقوى الشبه بينها من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كتدخل في خبر ( ليس ) »<sup>(٢)</sup> .

ومنه ما ألمح إليه ابن الأبارى أيضاً من أن ما تجاذبه شبهان جعلت له منزلة متوسطة . وقد بنى على ذلك أن المستثنى لما تجاذبه شبهان أحدهما : كونه مفعولاً ، والآخر : كونه بدلًا ، جعلت له منزلة متوسطة ، فجاز تقديميه على المستثنى منه ، ولم يجز تقديميه على الفعل الذي ينصلبه علاً بكل الشبهين<sup>(٣)</sup> .

ومن خلال العرض السابق ، وما تخلله من الأمثلة لمسالك النحوين في هذا الضرب من القياس يظهر لنا بوضوح أنه لا يمدو أن يكون اجتهاداً في حaulة النفاذ إلى ما وراء القواعد الظاهرة ، والوقوف على أوجه الشبه بين الظواهر التجانسة .

ومن تدبر وجوه اختلاف العرب في اللغة وجد فيه ما يؤيد مذاهب النحوين في هذا الباب ، بل ربما كان هذا ما أنيتهم إلى أن يسلكوا هذا المسلك في تحقيقاتهم التحوية ، وذلك أنهم في اختلافهم في اللغة ، ما منهم إلا لما انتهاه في اللغة وجه من القياس على الوجه الذي بسطناه آنفاً .

(١) ابن يعيش ٥٨١ ، وعن الأشباء والنظائر ٢١٧/١

(٢) الإنفاق ١٦٧١ مسألة ١٩

(٣) الإنفاق ٢٧٧/١

ومن أوضح أمثلة ذلك اختلافهم في حكم ( ما ) و ( إن ) النافتين ، فلفة أهل المجاز على إعمال ( ما ) هذه إذا دخلت على جملة اسمية عمل ( ليس ) بالشروط المعروفة ، على حين أن غيرهم ولا سيما بنو تم يهملونها .

ولغة تم في هذا الباب آتية على النهج المعروف ، الذي استظمه النحاة من استقراء كلام العرب ، وهو أن مالا يختص من الأدوات والمحروف يأخذى الجلتين الفعلية والاسمية فإنه لا يعمل ، وأما أهل المجاز فعدلوا في لفتهم عن هذا الأصل لعلة الشبه في المعنى ما بين ( ما ) داخلة على الجملة الاسمية وبين ( ليس ) ، فأعملوها حلاً لها على ( ليس ) . وهذا المثال يؤيد أيضاً ما ذهب إليه النحويون ، وسبقت الإشارة إليه من أن ما كان أصلاً في العمل يكون أوسع تصرفاً فيه ، مما هو فرع فيه ، عمول على الأصل لشبه بينها ، ومن ثم ، فإن أهل المجاز لا يعملون ( ما ) عمل ( ليس ) دونما قيد ، بل إنهم لا يعملونها إلا إذا تحققت فيها الشروط المعروفة ، على حين أن ( ليس ) لما كانت أصلاً في هذا العمل ، فإنها تعمل بلا قيد . وكذلك الأمر في ( إن ) وإنعامها إذا دخلت نافية على جملة اسمية لغة أهل العالية خاصة .

وفي ظاهرة الضرائر شاهد آخر مؤيد لذاهبهم أيضاً . فقد رأينا في الحديث عن هذه الظاهرة أن أمثلتها ينتظمها مبدأ ، أولها أن يكون وجه الضرورة معاودة أصل هجروه في سعة الكلام لعلة ما ، فإذا ما اضطروا عاودوه ، والآخر : أن يحملوا شيئاً على شيء لوجه من الشبه بينها ضعيف . وكل الأمرين يؤيد ما ذهب إليه النحاة ، من تلمس هذه الوجوه الخفية ، من الأقىسة التي تبدو معها تختلف قواعد اللغة ترتيبط فيما بينها بوشائج ، بشابة القوانين الموجهة ، وتحمل تلك القواعد تبدو في صورة نظام متكملاً .

ومن ثامن الحديث في هذا الضرب من القياس حكمهم على الشيء الذي يتکلم به بعض العرب بأنه أضعف من غيره ، أو أن وجده في القياس ضعيف ، وتأتي قضية الخفض على الجوار في طليعة الأمثلة الموضحة لهذه القضية . يقول سيبويه

فيها : وما جرى نعتاً على غير وجه الكلام ( هذا جحر ضب خرب ) ، فالوجه : الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأنصحهم ، وهو القياس ، لأن (الخرب) نعت (الجحر) ، و (الجحر) رفع ، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت ل (الضب) ولكنه نعت للذى أضيف إلى (الضب) فجريوه ، لأنه نكرة ك (الضب) ولأنه في موضع يقع فيه نعت (الضب) ، ولأنه صار هو (والضب) بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : ( هذا حب رمان ) فإذا كان لك قلت ( هذا حب رماني ) فأضفت (الرمان) إليك ، وليس لك (الرمان) ، إما لك (الحب) ومثل ذلك (هذه ثلاثة أثوابك) ، فكذلك يقع على (جحر ضب) ما يقع على (حب رمان) تقول : ( هذا جحر ضبي ) وليس لك (الضب) ، إما لك (جحر ضب) فلم ينتمك ذلك من أن قلت (جحر ضبي) و (الجحر) و (الضب) بمنزلة اسم مفرد فما يعبر (الخرب) على (الضب) كما أضفت (الجحر) إليك مع إضافة (الضب) . مع أنهن أتبعوا الجر المجزء كأتبعوا الكسر الكسر نحو قولك : ( بهم ) و ( بدارهم ) وما أشبه هذا . وكل التفسيرين تفسير الخليل . وكان كل واحد منها عنده وجهًا من التفسير . و قال الخليل : لا يقولون إلا ( هذان جحراً ضب خربان ) من قبل أن (الضب) واحد ، و (الجحر) جحران وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعده الأول وكان مذكراً مثله أو مؤثثاً ، وقال ( هذه جرة ضباب خربة ) ، لأن (الضباب) مؤثثة ، ولأن (الجحة) مؤثثة ، والعدة واحدة فغلطوا . فهذا قول الخليل ، ولا نرى هذا والأول إلا سواء ، لأنه إذا قال ( هذا جحر ضب متهم ) ، فيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب ، وقال العجاج :

كأن غزل العنكبوت المرمل

و (الفزل) مذكر ، و (العنكبوت) أنثى<sup>(١)</sup> .

ومن هذا الباب قول ابن جني : ويدلل على أن الفصيح من العرب قد يتكلم

باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها . ما حدثنا به أبو علي رحمه الله<sup>(١)</sup> ، قال : عن أبي بكر عن أبي العباس ، أن عمارة كان يقرأ **هـ** ولا الليل سابق النهار **هـ** [سورة يس ٤٠ بالنصب] ، قال أبو العباس فقلت له ما تريده ؟ قال : أردت **هـ** سابق النهار **هـ** فقلت له : فهلا قلت **هـ** ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . وقد عقب ابن جني على هذا الخبر بقوله : « ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستتبطة منها أحدها : تصحيح قولنا إن أصل كذا كذا ، والآخر : قولنا : إنها فعلت كذا لکذا ، ألا تراه إنما طلب الخفة يدل عليه قوله لكان أوزن ، أي أثقل في النفس وأقوى من قوله ( هنا درم وزن ) ، والثالث : أنها قد تنطق بالشيء غيره في نفسها أقوى منه لإيشارها التخفيف »<sup>(٢)</sup> . وقال عقبه في موضع ثان « قوله أوزن ، أي أقوى وأتمكن في النفس ، أفلأ تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها وهذه موضع نذكره فيه »<sup>(٣)</sup> .

وعرض لهذه المسألة أيضاً فقال « .... وذلك أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ، ألا ترى إلى حكاية أبي العباس عن عمارة .... ( القصة نفسها ) .... فهذا يدللك على أنهم قد يتكلمون بما غيره عندم أقوى منه ، وذلك لاستخفافهم الأضعف إذ لو لا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى »<sup>(٤)</sup> .

وقد كان أبو علي الفارسي على حق عندما قال في تفسير هذه الظاهرة فيما حكاه ابن جني « إنما دخل هذا النحو في كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتضدون بها ، وإنما تهم بهم طباعهم على ما ينتظرون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد . هذا معنى قوله ( وإن لم يكن صريح لفظه ) » .

(١) **الخصائص** ١٢٥/١

(٢) **الخصائص** ٢٤٧/١

(٣) **الخصائص** ١٢٥/١

(٤) **الخصائص** ٣٧٧/١ ، وانظر أيضاً **الخصائص** ٤٩٢/٢ و ٢١٨/٢ ، **الخصائص** ٢٧٢/٢ ( باب أغلاق العرب ) وعنه المزهر ٤٩٤/٢

وقد تناول هذا المعنى أيضاً من بعده ابن الأثري في الإنصاف ، وذلك قوله « إن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه مثاله :

ألا أهذا الزاجري أحضر السوغى      وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي  
برواية فتح ( أحضر )<sup>(١)</sup> .

ونتهى وجه آخر من وجوه القياس ، وهو أقربها للقياس بفهمه عند أصحاب المنطق ، وهو : الحكم بجواز شيء لم يرد به السماع ، قوله في كلامهم صورتان : الأولى : إجازة ما امتنع لعلة استظهروها إذا ما انتفت تلك العلة . ومن أشهر من ذهبوا لهذا المذهب في جانب من أقيمتهم أبو الحسن الأخفش .

ومن أمثلة ذلك لديه أن جمهور البصريين ذهبوا إلى أنه لا ينوب عن الفاعل غير المفعول به ، إذا وجد ، وعمل فريق منهم بذلك بأنه إذا ما قيل ( ضرب زيد ضرباً ) لا يجوز أن تقول : ( ضرب الضرب زيداً ) لأنه بقولنا ( ضرب ) عرف بالبداهة أن الذي ضربه ضرب ، فلا فائدة في إسناد الفعل إلى المصدر . وكذلك الأمر إذا ما أسند الفعل المبني للمجهول إلى الظرف مع وجود المفعول به ، إلا أن الأخفش ذهب إلى أنه يجوز ذلك إذا خص الظرف والمصدر بإضافة أو وصف متقدماً على المفعول به لانتفاء العلة المذكورة آنفاً ، وكان رأيه هذا من باب القياس على الوجه الذي ذكرناه ، ولم يكن له مؤيد من السماع إلا أن بعض النحويين أصاب لذلك شاهدأً من شعر جرير ، نص أبو الفتح أن مثله لا يثبت إلا محقرأً شادأً وهو قوله :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب      لسب بذلك الجرو الكلاب<sup>(٢)</sup>

وقد عقد ابن جني باباً بعنوان ( باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز

(١) الإنصاف ٥٦٥/٢  
(٢) الخصائص ٣٩٧/١

في القياس ) ساق فيه أمثلة من ذلك .

ومما أجازه الأخفش في هذا حذف هزة الاستفهام في سعة الكلام إذا أمن اللبس وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

والصورة الثانية : توسيع قاعدة إلى أن تشمل مالم يرد به الساع ، ومن ذلك تعديه الفعل الثلاثي بزيادة هزة في أوله ، فإن الفعل الثلاثي اللازم ، ربما زيدت المهمزة في أوله فتصدئ إلى مفعول واحد ( ذهب فلان ) و ( أذهبته ) ، وإذا ما ألحقت هزة التعديبة بأول ما يتهدى إلى مفعول واحد تمد المزيد إلى مفعولين من أفعال القلوب إلى ثلاثة بزيادة المهمزة في أوله . وجمهور البصريين على أنهم لم يقولوا ( أخطنته ) استثناء عنه يقولون ( جعلته يظن ) ، إلا أن الأخفش أجاز قياساً أن يقال ( أظن ) و ( أحسب ) و ( أخال<sup>(٢)</sup> ) ، وكذلك نسب إلى المازني أنه أجاز ذلك قياساً وإن لم يرد به الساع .

ومن هذا الوجه أيضاً إجازة الفارسي أن يفصل بالظرف بين فعل التعجب ومنصوبه ، وذلك قوله : فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب إلى ( لعل الصواب على ) التعجب بفعله وبين فعله ، فليس لسيبويه فيه فصل ( لعل الصواب قول ) . وذكر أبو العباس وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز . وقد أجازه بعضهم . ولا أرى القياس إلا عجياً له ، لأن الفصل قد جاء في باب ( نعم ) و ( بس ) كقوله تعالى : « بَسْ لِلظَّالِمِينَ بَدْلًا » [ سورة الكهف ٥٠ ] . فإذا أجاز الفصل في هذا كان في التعجب أجوز ، لأنه أشد تصرفًا في معصولة من ( نعم ) ، ألا ترى أنه يعمل في المعرفة والنكارة والمضرر والمظهر ، ومفعول ( لعل الصواب معمول ) ( نعم ) على ضرب واحد وإنما هو اسم منكور ، فهو لذلك أشبه بـ ( عشرين ) وما يبعد من مشابهة الفعل . فإذا جاز في ( نعم ) كان في التعجب أجوز<sup>(٣)</sup> .

(١) مغني اللبيب

(٢) شرح الشافية ٨٤/١

(٣) البغداديات لوحة ١٧٢٠

- ويشبه هذا نظرهم في الأشياء المستجدة أو المختلة للوجود ، وما ينبغي أن يكون حكمها على هدي مذاهب العرب في الكلام ، وأقيمتهم فيه مختلفة ، من ذلك قول سيبويه ، بعد أن قرر أن العلم المؤنث الثلاثي أو الغالب عليه المؤنث إذا كان أوسطه ساكنًا جاز فيه الصرف وتركه : « فإن سميت المؤنث بـ ( عرو ) أو ( زيد ) لم يجز الصرف . هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو ، فيما حدثنا يونس . وهو القياس ، لأن المؤنث أشد ملاممة للمؤنث والأصل عندم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كأن أصل تسمية المذكر بالذكر ، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها ( عرو ) لأنه على أخف الأبنية<sup>(١)</sup> » .

فهذه قضية واحدة اختلفت أقوالهم في وجه القياس فيها ، وبين أن عيسى إنما طرد في ذلك القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها ، وألما ابن أبي إسحاق وأبو عمرو وسيبويه ففيهم نظروا في ذلك إلى ما خفي على عيسى ، وهو أنه إذا ما سمي مؤنث باسم مذكر ثالثي ساكن الوسط ثم صرفناه مع ذلك ، أدى إلى لبس ، فلا يدرى اسم لمذكر أم لمؤنث ، فإذا ما ألزم المنع من الصرف ، كان ذلك قرينة دالة على أن المسمى به مؤنث فارتفع اللبس . ومن ثم كان ذلك هو القياس - يعني القياس الصحيح - كما قال سيبويه . ويلحق بهذا القبيل ، ما أجازه ابن درستويه من إجازة استعمال ما أهل ، إذا وافق القياس وذلك قوله في شرح الفصيح : إنما أهل استعمال ( ودع ) و ( وذر ) لأن في أولها واواً وهو حرف مستقل فاستغنى عنها بما خلا منه وهو ( ترك ) قال : واستعمال ما أهلوا من هذا جائز صوابه وهو الأصل ، بل هو في القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام لقلة اعتماده ، لأن الشعر أيضاً أقل استعمالاً من الكلام<sup>(٢)</sup> . وبين من كلامه ، أنه يجوز ذلك في سعة الكلام ، إلا أنه يقر بأن استعماله في الشعر أحسن منه في السعة . وقد كان ابن جني أقرب إلى الاعتدال في هذه المسألة ، عندما قصر ذلك على الضرورة قال : « لأن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ،

(١) سيبويه ٢٣/٢ ، وانظر شرح الكافية ٥٧١

(٢) المزهر ٤٦٢

وإن لم يرد به سباع «<sup>(١)</sup>». وأيد هذه الفكرة ابن جنی مرة أخرى في رده على ما خطأ به ابن مجاهد قراءة يحيى ، وإبراهيم ، والسلمي حين قرؤوا : «أفحكم الجاهلية يبغون » [المائدة ٥٠] بالياء ورفع الميم .

قال أبو النجع : قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف ، ولكن وجه غيره أقوى منه ، وهو جائز في الشعر . قال أبو النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى      علي ذنبًا كله لم أصنع

أي : لم أصنعه ، فحذف الماء . نعم ، ولو نصب فقال : (كله) لم ينكسر الوزن ، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة ، بل لأن له وجهاً من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب ، لأنها ضرب من الخبر ، فالصفة كقولهم : (الناس رجالن : رجل أكرمت ورجل أهنت ) ، أي : أكرمته ، و (رجل) أهنته ، والحال كقولهم (مررت بهند يضرب زيد) أي (يضربها زيد) ، فحذف عائد الحال وهو في الصفة أمثل ، لتشبه الصفة بالصلة في نحو قوله : (أكرمت الذي أهنت) ، أي (أهنته) ، (مررت باليتي لقيت) ، أي (لقيتها) ، فغير بعيد أن يكون قوله : «أفحكم الجاهلية يبغون » يراد به يبغونه ، ثم يحذف الضمير ، هنا وإن كانت فيه صفة ، فإنه ليس بخطأ . وفيه من بعد هذا شيئاً نذكرها ، وهو أن قوله : (كله لم أصنع) وإن كان قد حذف منه الضمير ، فإنه قد خلفه وأعيض منه ما يقوم مقامه في اللفظ ، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه ، وهو حرف الإطلاق ، أعني الياء في (أصنعي) فلما حضر ما يعاقب الماء فلا يجتمع معها صارت لذلك كأنها حاضرة غير معدوفة ، فهذا وجه . والثاني أن هناك هزة استفهام ، فهو أشد لتسلیط الفعل ، ألا ترى أنك تقول : (زيد ضربته) فيختار الرفع ، فإذا جاءت هزة الاستفهام اخترت

(١) الخصائص ٣٩٦/١ ، وعنه اللسان (ودع)

النصب البتة ، فقلت : ( أزيداً ضربته ) فنصبته بفعل مضمر يكون هذا الظاهر تفسيراً له<sup>(١)</sup> .

ومن أمثلة هذا الضرب من القياس أيضاً ما حكاه سيبويه عن الخليل في باب ( ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً ) وهو قوله : « .... وإن قلت : ( له صوت ) - أيما صوت - أو ( مثل صوت الحمار ) ، أوله صوت صوتاً حسناً جاز ، وزعم ذلك الخليل . ويقوى ذلك أن يونس وعيسى جميعاً زعاً أن رؤبة كان ينشد هذا البيت نصباً :

.. فيها ازدهاف أيها ازدهاف ..

فعمله على الفعل الذي ينصب ( صوت حمار ) ، لأن ذلك الفعل لو ظهر نصب ، ما كان صفة وما كان غير صفة ، لأنه ليس باسم تحمل عليه الصفات ...<sup>(٢)</sup> .

وسياق الكلام يفيد أن الخليل إنما بنى ما ذهب إليه في هذه المسألة على النظر والقياس ، دونما شاهد من كلام العرب وقع إليه ، إلا أنه وقع إلى غيره الشاهد المؤيد لما ذهب إليه قياساً .

وأقرب من المثل السالف في هذا الوجه من وجوه الدلالة ما ذكره ابن جني في بسط رأي الخليل في ألف ( تهام ) والتعليق عليه وذلك قوله : .... فإن قلت فإن في ( تهامة ) ألفاً . فلم ذهبت إلى أن الألف في ( تهام ) عوض من إحدى البائين للإضافة ؟ قيل : قال الخليل في هذا : إنهم كأنهم نسبوه إلى ( فعل ) أو ( فعل ) وكأنهم فكوا صيغة ( تهامة ) فأصاروها إلى ( تهم ) أو ( تهم ) ثم أضافوا إليه وقالوا : ( تهام ) . وإنما ميل الخليل بين ( فعل ) و ( فعل ) ولم يقطع بأحدها لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً وهما ( السأم )

(١) المحتسب ٢١١/١ ، وانتظر رأي الفراء في المسألة في معاني القرآن له ١٣٩/١ - ١٤٠ ، ٢٤٢/١ ، ٥٥/٢ وظاهر كلام الفراء في معاني القرآن ١٣٩ أنه يغير المسألة في النهاية .

(٢) سيبويه ١٦٢/١ - ١٦٣

و (البين) . وهذا الترجم الذي أشرف عليه الخليل ظنناً قد جاء به السباع نصاً .  
أنشدنا أبو علي قال : أنشد أحمد بن يحيى :

أرقني الليلة برق بسالم  
يا لك برقاً من يشفعه لم ينم

وقد ألمح ابن جني إلى المعنف الذي أسفلناه في قوله تعقيباً على ما تقدم :  
« فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين فهو المعنف بقوله :  
الألمعى الذي يظن بك الد ظن كان قد رأى وقد سمعاً »<sup>(١)</sup>

وجملة القول أن وجود القياس على كثرة ما قيل فيما لم تكن لتفني عن الظاهرة اللغوية التي تمثل في السباع ، وكان ما تقرر عند القوم من أن ما يؤودي إليه القياس يطرح ويهمل إذا ما جاء السباع بخلافه ، وحسينا شاهداً على ذلك أن هذا المعنف قد لمج بتردداته أبو علي الفارسي وصاحب ابن جني ، اللذان قد أوفيا - كما تقدم - على الفایة في باب القياس . ومن ذلك قول ابن جني : « اعلم أن الشيء إذا اطرب في الاستعمال وشد عن القياس ، فلا بد من اتباع الجميع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ... فإن كان الشيء شاذًا في السباع ، مطرداً في القياس ، تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله »<sup>(٢)</sup> .

بل إنهم يذهبون إلى أنه إذا ما وجد في كلام العرب مذهبان ، أحدهما أقوى قياساً ، والآخر أكثر استعمالاً ، فالختار أن يؤخذ بالأكثر استعمالاً ، وفي ذلك يقول ابن جني « وإن شذ شيء في الاستعمال وقوي في القياس ، كان استعمال ما أكثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله . من ذلك اللغة التي هي أقوى قياساً ، وإن كانت المجازية أسير استعمالاً ، وإنما

(١) الحصائر ١١١/٢ - ١١٢

(٢) الحصائر ٩٩/١

كانت التبيبة أقوى قياساً ، من حيث كانت عندم ك ( هل ) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدرى الجملتين : الفعل والمبتدأ كأن ( هل ) كذلك ، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك ، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة المجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل<sup>(١)</sup> .

وأبلغ من الكلمتين السالفتين في تقرير ذلك ، ما حكاه أبو الفتح عن شيخه أبي علي في موضع آخر ، بعد أن قرر ( أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به ، وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس ) وذلك قوله « قال أبو علي : لأن الغرض فيها ندونه من هذه الدواعين ، ونثبته من هذه القوانين ، إنما هو ليتحقق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من ليس بفصيح ، ومن هو فصيح . فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس إلى السماع<sup>(٢)</sup> . »

(١) الحصائص ١٢٤/١ - ١٢٥  
(٢) المنصف ٢٧٨/١ - ٢٧٩

## الفصل السادس

### المنطق ومذاهب النحويين في القياس

يقول اللغوي الشهير (أبير دوزا) : « لكل علم نهج يتميز به عن غيره على حسب موضوعه ، ووسائل البحث التي أتيحت له . ويصيّر هذا النهج شيئاً فشيئاً معلوماً به ، عندما يصير العلم . وقد خرج من طور التحسس - مالكا لعنانه ، محلاً على جملة من النتائج ، يمكن أن تضمن له قيمة أساليب بحثه . وللأخصائي في كل فن من فنون المعرفة أن يستكشفه ويجمله ، وذلك بعد أن يستخبر الفلسفة »<sup>(١)</sup> .

وهذه حقيقة تكاد تكون من البدهيات ، ومع ذلك ربما غفل عنها بعض من يتصدون لأمثال هذا البحث . فأصول مناهج البحث في أي علم من العلوم تعتمد أول ما تعتمد على السنن الفطرية للعقل الإنساني في الإدراك . واقتداره على الملاممة ما بين سلوكه ، وبين الموضوعات التي يتناولها بالبحث ، ومن ثم فإن الممارسة العلمية لأي علم من العلوم - ولا سيما في مراحله الأولى - إنما تعتمد على هذه السنن أو النواميس الفطرية للعقل الإنساني قبل أن تسن المناهج التي ينبغي أن تتبع في تلك العلوم . بل إن من يتصدون للكلام في المنهج يعتقدون أول ما يعتقدون على ملاحظة طرائق من تقدمهم في المعالجة العملية لسائل ذلك العلم ، ويستخلصون القواعد المنهجية أو الأصولية منها .<sup>(٢)</sup>

(١) انظر معاشرة : النحو العربي ومنطق أرسطو للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ٧٥ عن : A. Dauzat. *La philosophie du langage*, Paris, 1912. 199 - 200.

(٢) وقد أشار إلى هذا المعنى (لانسون) في مطلع ما ذكره عن منهج البحث في تاريخ الأدب قائلاً : « ليس النهج الذي أحاول أن أعطي فكرة عنه من ابتكاري ، وما هو إلا نتيجة لتفكيري في الحطة التي جرى عليها عدد من سابقي ومعاصري بل واللاحقين من الناشرين ». منهج البحث في تاريخ الأدب بقلم (لانسون) ترجمة د . (مندور) الملحق بكتاب (النقد النهيجي عند العرب ) ٣٩٧

ولكن لا شك أن تجريد أصول كل علم تؤول إلى أن تكون موجهاً في البحث للطبقات التالية من العاملين في ميدان هذا العلم ، بل ربما آل أمرها لدى بعض أصحابه إلى عاولة تطبيقها تطبيقاً آلياً صارماً . قد يحول بينهم وبين النفاذ إلى غير قليل من حقائق ذلك العلم .

إلا أن المقل الإنساني يظل مع ذلك يعمل - لا سيما لدى الطبقة المستبرة من العلماء - بسذاجته المتحررة من تلك الرسوم الصناعية ، ويفعل يكتشف باستقرار طرائق وسبلاً جديدة يقوم بها ما أخطأ فيه الماضون ، ويستدرك ما أغفلوه ، ويعود المنهجيون فيتخلصون هذه الطرائق الجديدة من أعمال من تهدوا إليها .

وهكذا يظل التأثير متبدلاً باطراد ما بين المناهج والمعالجة العملية للعلوم . وقد ألم بهذا المعنى الدكتور عبد الرحمن بدوي في حديثه عن المنطق إذ يقول :

« ولكن تقديم العلوم دفع المناطقة إلى تغيير موقفهم من المنطق بوصفه فناً ، فقد وجدوا أن المنطقي لا يستطيع أن يفرض على العالم قواعد يجب عليه أن يسير بقتضاها ، فطأمنوا من ادعائهم ، وبيدلاً من أن يكونوا سادة مشرعين للعلماء ، أقبلوا يتعلمون منهم كيف يفكرون ، وكيف يبحثون ، وما هي المناهج التي يسيرون عليها وهم يبحثون عن الحقيقة .

ومعنى هذا أنهم أدرکوا أن مهمة المنطقي الأولى ليست في أن يضع قواعد للتفكير الصحيح ، بل أن يدرس أنواع التفكير الصحيح ، وطبيعة الخطأ والصواب ، ويبحث في العمليات الذهنية التي تمكن الإنسان من التمييز بينها ، ويعلم ماهية اليقين وأنواعه ودرجاته ، دون فرض نوع من التفكير معين وتحريم نوع آخر »<sup>(١)</sup> .

وعلى هدي هذه الحقيقة سنتناول القضية التي عقد لها هذا الفصل وهي :

(١) المنطق الصوري والرياضي ( الطبعة الثانية ) ١٩

( المنطق ومذاهب نحاة العربية في القياس ) وما يتصل منه بسبب لنزى مدى تأثير المنطق باعتباره صناعة علية في مناهجهم ، وما كان من آثار ذلك . ولكي غضي في علاج هذه المسألة على بصيرة لابد من إلمامة بالصلة ما بين المنطق واللغة .

وه هنا لابد من التفريق ما بين المنطق بمعنى مجموعة الجهود والطرائق العقلية التي تبذل لإدراك شيء ما ، وبين المنطق باعتباره صناعة علية . ونعني به في الدرجة الأولى منطق أرسطو المعروف باسم ( المنطق الصوري ) والذي يعنيانا هنا إنما هو المنطق بمعناه الثاني .

والمنطق بمعناه الاصطلاحي قسمان رئيسان : المنطق الصوري ، والمنطق المادي « فكل علم من العلوم له ناحيتان : صورية ، ومادية ، ولا تختلف العلوم بعضها عن بعض من هذه الناحية إلا في نسبة كل من هاتين الناحيتين إلى الأخرى : فبعضها أكثر صورية ، وبعض الآخر أكثر مادية . وتقصد بهذا أن لكل علم موضوعاً يبحث فيه ، وأنه ليكي يصل إلى معرفة حقيقة هذا الموضوع لابد من طائفة من العمليات العقلية ، تقوم بها النفس أو العقل . والمنطق كأي علم ، له موضوع يبحث فيه عن أحواله أو عوارضه الذاتية ، كما يقول الناطقة العرب . وهذا الموضوع هو التصورات والتصديقات من حيث إنها مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن . إلا أن المنطق لا يعني عنایة خاصة بالمضمون الواقعي لهذه التصورات ، بقدر عنايته بالعمليات التي تؤدي إلى تحصيل التصورات والتصديقات تحصيلاً صحيحاً . ولهذا فإن الجانب الصوري فيه أرجع من الجانب المادي<sup>(١)</sup> » .

وإن كانت نظرة واضع المنطق نظرة مزدوجة ، جمعت بين الناحيتين « فالمنطق تبعاً لهذا يبحث في التصورات ، وفي ارتباط التصورات على هيئة تصديقات ، من حيث إن ذلك مؤدي إلى إدراك الواقع<sup>(٢)</sup> » .

(١) المنطق الصوري ٦

(٢) المنطق الصوري ٧

فالنطاق بالتالي هو : « علم القوانين التي يسير عليها الفكر في وصوله إلى التصورات والتصديقات الصحيحة<sup>(١)</sup> ». وموضوع هذا العلم - كما هو واضح - إنما هو البحث في القوانين الصحيحة ، لانتقال الفكر من معلوم إلى مجهول ، ولما كان الغالب عليه إنما هو هذا البحث المفرد ، دعي باسم العلم الصوري . ولغلبة هذه الصورية عليه إنما اهتم بها شراح أرسطو - كما يقول الدكتور بدوي<sup>(٢)</sup> - كانت الثورة عليه واتهامه بالعقم ، وأنه لا ينفع إلى معرفة أشياء جديدة ، حتى أصبح على حد تعبير (ديكارت) : « وسيلة للتحدث دون نظر عن الأشياء التي نجهلها ، بدلاً من تعلمها<sup>(٣)</sup> ». وقد تكاملت هذه الثورة عند (ديكارت وبэкон وجاليليو) : فإنهم يرون أن الفكر المجرد غير قادر على اكتشاف الحقائق ، وإنما الفكر القائم العيفي الذي يقوم على التجربة والاستقراء عند (بيكون وجاليليو) ، وعلى البيانات الرياضية ، والتصورات الخاصة بالمحدد والمقدار عند (ديكارت) ، هو الذي يؤدي بنا إلى تحصيل العلم وكشف الحقائق . فلا مناص إذن من إقامة منطق جديد في مقابل النطق القديم الأرسطوطاليسي ، منطق يقتضي وجوده تغير النظرة إلى العلم<sup>(٤)</sup> .

وعلاقة اللغة بالنطاق إنما تظهر في كون اللغة حاملة للمعنى ، وتعبر عن الفكر الإنساني ، ومن هنا تنشأ الصلة بينها وبين النطق باعتبار النطق يبحث في قوانين الفكر الذي يعبر عنه باللغة ، بل إن من مؤرخي الفلسفة من يرجع أن النطق باعتباره علماً ، إنما نشأ في كتف النحو المعبّر عن نظام اللغة ، وأن أرسطو قد تأثر بأبحاث النحويين الإغريق في وضع منطقه<sup>(٥)</sup> .

(١) النطق الصوري ٨

(٢) فقد أنكر أن يكون أرسطو صورياً إلى هذا الحد في نظرته إلى النطق ، وإنما كان منطقه مزيجاً من الصورية والمادية أو الموضوعية ، كما كان مزيجاً من النطق المقللي والنطق الوجودي ، انظر ٩ ، ٨ من الكتاب .

(٣) النطق الصوري ٩

(٤) النطق الصوري ٩

(٥) النطق الصوري ٣٣ وما بعدها .

ولا يعنيها هنا أن تتبع بالتفصيل تاريخ المنطق ، وإنما يعنيها صلة باللغة ، بعد أن أكمل وأصبح علماً قائماً بذاته ، وجلة ذلك هو ما قدمنا . ولما كان المنطق يبحث في قوانين الفكر الإنساني ، واللغة هي وسيلة التعبير عن هذا الفكر ، كان لابد من معرفة أحكام اللغة وطرائقها في التعبير لإدراك الفكرة المعبرة عنها على وجه الدقة ليبني عليها ما يبني على أصول المنطق ، وكذلك لتعبر بدقة عن الفكرة المراد التعبير عنها .

والنحو إنما هو - في حقيقته - التعبير العلمي عن القوانين التي يتبعها كل قوم في صوغ ألفاظهم ، وفي تركيب عبارتهم لأداء المعانى المركبة . وعمل النحويين إنما هو الاجتهاد في استنباط هذه القوانين ، ومحاولة تفسيرها وربط بعضها ببعض ، بحيث يتكون لدينا من مجموعة هذه القوانين ، نظام كامل يفسر لنا ما يمكن أن نسميه ميكانيكية هذه اللغة . فالنحو ، إذن بتعبير أدق ، هو مجموعة القوانين التي تحكم العادات اللسانية التي يجري عليها كل قوم في التعبير بلغتهم الخاصة . وهذه العادات ليس من الضوري أن تخضع للاعتبارات العقلية ، إلا أن جانباً من أحكام اللغة المعتبر بها عن الفكر ، قد تليها ضرورات عقلية ، عندما يكون الأمر متعلقاً بمقولة الكلام ، ولكنه لا يتجاوز هذا إلى كل الأحكام المتعلقة بصوغ العبارة ، أو طريقة بناء الألفاظ .

وعلى هدى ماتقدم ، يمكن أن نناقش أثر المنطق في نشوء النحو العربي ومذاهب النحويين فيه ، ولا سما ما يتصل بالقياس ، وما يستتبعه من تعليل . وهذه القضية قديمة في الثقافة العربية تتجلى في المناورة التي كانت بين يونس بن مق و أبي سعيد السيرافي .

ولعل أبا سعيد السيرافي - كما يقول الدكتور لطفي عبد البديع - لم يكن يظن وهو يأخذ بتلاييف مق بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر ويضيق عليه الخناق من أجل النحو العربي ، أن المنطق سيغزو النحو وينزله على أحكامه .

ولقد أصاب أبو سعيد فيها ساقه من أن الأغراض المعقولة والمعانى المدركة ، لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والمحروف ( و ) أن لغة من اللغات لا تتطابق لغة أخرى من جميع جهاتها ، بحدود صفاتها في أسمائها وأفعالها وحرروفها ، وتأليفها ، وتقديرها ، وتأخيرها ، واستعارتها وتحقيقها ، وتشديدها وتخفيفها ، وسعتها وضيقها ، ونظمها ونثرها ، وسجمها وزنها ، وميلها وغير ذلك مما يطول ذكره ، كان أبيا سعيد يذهب إلى أن لكل لغة صورتها الداخلية التي تتيز بها عن سواها ، وطرائق تركيبها التي لا تقع في غيرها ، والترجمة منها صدقت لاتفاق بحق اللغة ، قال : وإذا سلمنا أن الترجمة صدقت وما كذبت ، وقومت وما حرفت ، ووزنت وما جزفت ، وأنها ما الثالثة ولا حافت ، ولا نقصت ولا زادت ، ولا قدمت ولا أخرت ، ولا أخلت بمعنى الخاص والعاص ، ولا بأخص الخاص ولا بأعم العام ، وإن كان هنا لا يكون ، وليس في طبائع اللغات ولا مقادير المعانى<sup>(١)</sup> ، ثم أضاف د . لطفي قائلاً : « وفي هنا الصراع بين العربية والمنطق أو بالأحرى بين النحو العربي والمنطق ، كتب الفلبية للمنطق ، فكانت المقولات العشر ، وهي الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية ، المرجع الذي آلت إليه قضيائاه والمعلول عليه في مسائله ، فللكلمة جوهر لا يتغير بإغفال ولا إبدال ، وتقوم مقوله الكم مقام الأصل في اعتبار كمية المعرف ، وتغري مقوله الزمان على الفعل دون مراعاة لاستعمالاته ، وتفتضى مقوله المكان هي ومقوله الكيف إلى تقدير الحركات على أواخر الكلمات ، وتفتضى مقوله الإضافة ، كوجوب إضافة الفعل إلى فاعل ، تقدير الفاعل إن خلا منه الكلام ، وتستبدل مقوله الوضع بالجملة فتنزلها منزلة المفرد في إجراء أحكام الإعراب عليه وهلم جرا<sup>(٢)</sup> » .

ومن أوائل من تطرقوا لهذا الموضوع في العصر الحديث ( أرناس جيدي ) الذي اقتصر على الإشارة الوجيزة إلى ذلك دونعا اتساع في الاستدلال وقفاه

(١) التركيب اللغوي للأدب ١١ ، عن معجم الأدباء لياقوت ١٩٥/٨ - ٢٢٢ ( ط دار المأمون ) .

(٢) التركيب اللغوي للأدب ١٢ ، عن قام حسان : مناهج البحث في اللغة ٢٠ - ٢٢ .

(مركس) الذي حاول أن يتسع في الاستدلال لما ذهب إليه من تأثير المنطق في النحو العربي ، وإلى مثل ذلك يذهب (ديبور) حيث يقول : « وقد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان التي لم يكن شأنها جمع الشواهد والمتزادات ونحوها ، لأن هذه تقييد بالموضوعات التي تعالجها . على أن السريان والغرس كانوا قبل العصر الإسلامي قد درسوا كتاب العبارة لأرسطو ، مع إضافات ترجع إلى الرواقيين ، وإلى أهل المذهب الأفلاطوني الجديد . وابن المفع الذي كان في أول الأمر صديقاً للخليل بن أحد ، يسر للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية »<sup>(١)</sup> .

وذكر لشتا نستاد فيما كتبه تحت كلمة (نحو) في دائرة المعارف الإسلامية وذلك قوله : « إن الأصول النحوية التي اعقد عليها اللغويون العرب مأخوذة من المنطق الأرسطوطاليسي الذي وصل إلى العرب بواسطة الملماء السريان »<sup>(٢)</sup> .

ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصدد تقسيم الكلام إلى ثلاثة أضرب : اسم وفعل وحرف ، فهو يشبه على حد ما ذهب إليه (سارشون) ما في المنطق الأرسطوطاليسي ، إذ أن أرسطو لم يخص هو أيضاً في الكلام إلا ثلاثة أقسام وهي : Onama , Sundesmos , Rhéma : « فما لا شك فيه أن العرب حصلوا على هذا بفضل المنطق اليوناني ، وأن اجتهدتهم في التحديد تأثر به . ومن الراجح أن ذلك لم يحصل لهم بال نحو اليوناني . وعلى كل فإنهم حق ولو كان لهم علم بال نحو اليوناني ، فإن ذلك لم يساعدهم كما ساعد النحاة اللاتينيين معرفتهم بذلك النحو ، إذ كانت خصائص كل لغة منها مفترقة في جوهرها »<sup>(٣)</sup> .

وذهب بعض الباحثين كـ (أنيوليكان) مذهبًا وسطاً حيث قال في إحدى محاضراته - فيما نقل عنه الأستاذ أحد أمين - : « .. نذهب مذهبًا وسطاً ، وهو أنه

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام (الطبعة الرابعة) ٥٥ ، ٥٦

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ٦٩ ، عن دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الفرنسية ٨٩٤/١

(٣) النحو العربي ومنطق أرسطو ٦٩ ، عن المدخل إلى تاريخ العلم ٥٠١/١

أبدع العرب علم النحو في الابتداء ، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموا ، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق ، تعلموا أيضاً شيئاً من النحو الذي كتبه أرسطوطاليس الفيلسوف .... »<sup>(١)</sup> .

وربما كان أقرب إلى الحقيقة ما ذهب إليه ( ماسينيون ) وذلك قوله : « إنه منذ اختفاء ( ماركس ) حظينا بدراسة وشائقة لطرق الترجمة العربية ( للأرجانون ) ، وذلك بواسطة السريانية ، وقد يبيّن لنا هذه الدراسات أن النحو العربي كان أشد امتناعاً من السرياني على تسلب اليونانية إلى أوضاعها . وكان قبل أن يتخد ( العرب ) التقسيم الثلاثي اليوناني لأقسام الكلام ( اسم - فعل - حرف ) ، قد أبدعوا تقسيماً ثالثياً ، موافقاً للأصول الجدلية السامية ( أصل - فرع - عدمة - فضلة - مبدأ - خبر )<sup>(٢)</sup> .

وقد شارك بعض الباحثين العرب في الإلقاء بأرائهم حول هذه المسألة ، وقد زاد أحد أمين بعد نقله رأي ( إيتوليتان ) : « أن تأثير اليونان والسريان في العصر الأول لوضع النحو كان ضعيفاً ، وأنه ربما كان أكبر لأنّه غير مباشر ، كاستخدام آلة القياس والتلوّن بواسطتها في وضع القواعد النحوية »<sup>(٣)</sup> .

ولم يختلف رأي الأستاذ إبراهيم مذكر في كلامه عن ( أثر الأرجانون في العالم العربي ) مما جاء به علماء الغرب بل أكثف بالإشارة إلى التأثير يظن أنه قد وقع في وضع النحو<sup>(٤)</sup> .

(١) ضحي الإسلام ٢٩٢/٢ - ٢٩٣

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ، عن ٧٠

L. Massignon , Réflexions sur la structure de l'analyse grammaticale en arabe , I ( 1954 )  
3 - 16

(٣) ضحي الإسلام ٢٩٢/٢

(٤) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧١ ، عن

I. Madjjiym Lorgan on dans le monde arabe , Paris , 1934 , 16 - 17

وقد ألح الأستاذ المهدى الخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة) على فكرة مفادها بأن النحو العربي قد تأثر بالنطق اليوناني وخاصة مدرسة البصرة . يقول في كتابه المذكور : « قد مهدت هذه الفلسفات للانفاع بالنطق اليوناني ، وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو ، ترجمه عن اليونانية أو الفارسية عبد الله بن المقفع أو ابنه محمد<sup>(١)</sup> .... ». الواقع أن تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية ، إنما ظهر في النحو في زمن مبكر ، منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني ، وهي الفترة التي ظهرت الفلسفة الكلامية فيها ظهوراً واضحاً . ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة ، عيشه إلى القياس والتعليل ، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق<sup>(٢)</sup> .

وأهم ما قيل في هذا الموضوع هو مقالة (مركس) ، ويمكن أن نقسم حججه إلى قسمين : حجج عامة تعود إلى فكرة تطور العلوم إجمالاً ، وحجج أخرى خاصة حاول فيها أن يبين عن طريق المقارنة ما بين بعض الأصول والمفاهيم التي أخذ بها الخليل وسيبوه وما يقابلها - فيما يزع - في منطق أرسطو .

أما الجانب الأول من الحجج فأقامه على أنه لابد من مضي زمن طويل تتكون فيه المقاييس النحوية ، والنحو العربي قد تكون في زهاء قرن ، على حين قد احتاج الفكر اليوناني - كما يقول - إلى قرون من العمل الجهد ، حتى يفرق بين أحوال الكلمة التركيبية ، وأمثلة الفعل الزمانية أو الوضعية ، ويتفطن إلى الاختلاف القائم بين أجزاء الجملة<sup>(٣)</sup> . وكذلك ذهب إلى أن النحو لابد له من الاعتماد على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية . وأنكر على ابن النديم والسيوطى سكوتها عن ذكر المناهل التي استقى منها النحواء الأقدمون معلوماتهم .

وأم منها الأدلة التي تطرق فيها إلى عقد مقارنة بين بعض المفاهيم والأصول

(١) مدرسة الكوفة - ٤٠

(٢) مدرسة الكوفة - ٤١ ، ٤٢ ،

(٣) النحو العربي ومنطق أرسطو - ٧٦

النحوية لدى سيبويه والخليل ، وما ذهب إليه من أن لها ما يقابلها في منطق أرسطو .

والحق ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن ، من أن ثبوت المشابهة بين الأصول النحوية العربية للأصول علمية أو فلسفية أجنبية ، لا يكون إلا بوجود مشابهة عميقة عريقة بين المنهاجين ، إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصلية من حيث الاتفاق . فكثيراً ماتتولد الأفكار إذا كانت المعانى مما تشترك فيها جميع العقول<sup>(١)</sup> .

وكان أول ما حاول (مركس) إثبات أصله اليوناني : تقسم العرب الكلام إلى أقسام ثلاثة ، زاعماً أن جهل العرب بالأقسام السبعة ، التي عليها خاتمة اليونان هو الذي جعلهم يقتصرن على هذه الأقسام الثلاثة لديهم ، وهذا الفرض الذي طرق (مركس) ثم استحال فيما بعد إلى حقيقة ثابتة لاتصح من الوجمة التاريخية ، ولا من وجهة المقارنة . « فإنه لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقاً ، فاما كتاب (العبارة) (باري أرمينيوس) فقد حدد فيه أرسطو ما يسميه بالأقاويل ، فاقتصر منها على أجزاء الحكم (Jugement) وها Rhéma و Onoma ويقابلها في ترجمة حنين بن إسحاق (الاسم ، والكلمة) . ويقول في موضع آخر : فاما سائر الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطابة أو الشعر . فهذا دليل واضح على عدم وجود تقسيم ثلاثي - في هذا الكتاب - لاستعماله صيغة المجمع . وإن نحن نظرنا في كتاب (الشعر) - كما قال - رأينا به يقسم ما يسميه Lexis وهو (المقوله) في الترجمة العربية ، إلى ثانية أقسام : الاسطقس (المجاء) ، المقطع (الاقتضاب في ترجمة متى) ، الرباط ، الاسم ، الكلمة ، الفاصلة ، التصريف ، القول ، وهذا التوزيع لعناصر الكلام لا يراعي مراتب التقسيم ، فأرسطو لا ينظر إلى الكلام نظرة نحوية محضة . وهذا قد أجمع عليه . فالقول عنده هي التعبير

---

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٦

عموماً ، وتلك هي أقسامها رغم اختلاف مراتبها . وإذا استثنينا ما لا يدخل في مرتبة الاسم والكلمة ، بقي منها الرباط والفاصلة ، فهذا أقسام أربعة لثلاثة ،<sup>(١)</sup> .

« أما وجة المقارنة فتقسيم العرب للكلام له غرض غير غرض الناطقة ، وأساسه غير أساس التقسيم الأرسطوطيالي ، فأرسطو يتم بجزأي الحكم - الاسم والكلمة - لأجل الحكم فقط ، فالكلمة عنده « دالماً دليل ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع ، وأما قولنا ( لاصح ) أو قولنا ( لامرض ) فلست أسيء كلمة ... ، وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود . فيستنتج من هذا ، أن الكلمة هي كل ما يحكم به على شيء ، وذلك الشيء هو الاسم . فالاسم كا يفهمه سيبويه ، صالح عند أرسطو أن يكون ( كلمة ) ، إذ يمكن الحكم به بمعرف الوجود ( copule ) . فأين هذا من الاسم والفعل في النحو العربي ؟ فإن كانت هناك مشابهه بين المنهاجين ، فليست في تقسيم الكلام إلى الأبواب الثلاثة كما رأينا ، بل في تحليل الجملة إلى مصدر ومسند إليه . وعلى كل فإن التقسيم للكلام بعيد كل البعد عما رسه أرسطو . وأما تلك المشابهة التي أشرنا إليها ، فهي راجعة إلى جوهر كل كلام ، إذ ربما نظر الناظر فيه بعين الناطقة ، فرأى في الحديث مجرد حكم منطقي »<sup>(٢)</sup> .

وقال ( مركس ) عن الحرف : « إنه ينظر إلى كلمة *Sundésmos* في كتب أرسطو . والعجيب أنه يحمل سيبويه مالم يقله ، إذ يزعم : أن تحديد سيبويه ( للحرف ) يعني أن يكون للحرف معنى بذاته .... ، ففي ياترى قاله سيبويه ؟ وقد جاءت في كتابه هذه الحدود : الكلم اسم و فعل وحرف ، جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل ... ماليس باسم ولا فعل ، مما جاء لمعنى ليس غير ... وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ، ولم تجع إلا لمعنى فلهذا الحد مظہر إيجابي ، وهو

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٧

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٨ - ٧٩

تحديد مجرى الحرف من الكلام ، ومظاهر سلي و هو مقابلته لقسيمه . فاما تحديد الجرى فهو على اختصار مجئه لمعنى خاص ( الاستفهام ، النفي ، النداء ) وأما مقابلته لقسيمه ، فلأنه قد يشار كأنه في اللقب ، إذ من معانٍ ( الحرف ) : الكلمة ، وأداء المعانٍ ، فإن الاسم والفعل ربعا دلا بصيغتيها على معنى من المعانى الحووية ، مثل المبالغة والمضى والاستقبال . ولا شك أن ( مركس ) اطلع على أقوال النحاة الذين تلوا سيبويه ، ولا شك أنهم سبب وقوعه في هذا القفل «<sup>(١)</sup> .

وقد ألمع ابن تيمية إلى هذه المسألة في كتابه ( الرد على المنطقين ) يقول في ذلك : « وهذا كان من المتفق عليه بين جميع أهل الأرض ، أن الكلام الفيد لا يكون إلا جملة تامة ، كاسمية ، أو فعل واسم . هذا مما اعترف به المنطقيون ، وقسموا الألفاظ إلى ( اسم ) و ( كلمة ) و ( حرف ) يسمى ( أداة ) ، وقالوا : المراد بـ ( الكلمة ) ما يريده النحاة بلفظ ( الفعل ) . لكنهم مع هذا ينافقون و يجعلون ما هو ( اسم ) عند النحاة ( حرفًا ) في اصطلاحهم . فالضدائر . ضمائر الرفع ، والنصب ، والجر ، والمتصلة ، والمنفصلة - مثل قولك (رأيته ) و ( مرر بي ) فإن هذه أسماء ، ويسمى النحاة ( الأسماء المضرة ) ، والمنطقيون يقولون إنها في لغة اليونان من باب ( الحروف ) ويسمونها ( الحوالف ) لأنها خلف عن الأسماء الظاهرة »<sup>(٢)</sup> .

وقد كان مفهوم الحديث الدليل الثاني على مزاعم ( مركس ) في تأثير النحو العربي بالنطق اليوناني . وقد فاته أن الذي يدور عليه كلام سيبويه فيه ، مختلف تماماً عما أراده ( أرسطو ) ، فمفهوم الحديث عند ( أرسطو ) ينحصر في معنيين :

- ١ - ما يقابل المادة ، وهو لا يوجد إلا في غيره ، كاللون والصورة ، وما يزولان بزوال المادة ، ولا تزول هي بزوالها .

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٩

(٢) كتاب الرد على المنطقين لابن تيمية ٣٤ ، ٣٥

٢ - ما يقابل المبهر ، وهو ماليس من ماهية الشيء أو جوهره ، كالمجلس والأفراش ، إذ ليس هذان الفعلان بلازمن لمبهر المجالس والمفترش . ولا تكاد تدل كلمة (حدث) على ما يفهم من كلمة (accident) ، إلا في الوصف المتشق منه على صيغة اسم الفاعل (الحادث) ، الذي يجري استعماله عند فلاسفة العرب ، ومأتباع الفلسفة اليونانية ، غير أن مرادهم بالحدث في هذا الوصف ما يعاقب القدم ، أي ما يحدثه الله وهو القديم الأزلي من الخلوقات ، أما في اصطلاح النحاة العرب فهو المعنى الذي يدل عليه الفعل والمصدر ، أي معنى الوقع وصدور أمر ، سواء كان ذلك بالتجدد (بالحركة : كالمجلس والمشي والأكل ..) أو بالثبت : (بالدلالة على حالة أو حلية ، أو غريزة كالنوم والمرأة والكرم ) وقد وضع اللغويون المعاصرون كلمة كانت تنتصرون ، تؤدي المعنى تماماً ، وهي Proces من اللاتينية = ما يحدث<sup>(١)</sup> .

وأشار (مركس) مسألة تحول الكلم إفراداً وتركيباً ، وذهب إلى أن العرب يطلقون اسم الصرف على التحول الإعرابي (déclinaison) ، أي : ما يعتري أوآخر الكلم من التغيير ، وعلى التحول التصريفي (Conjugaison) ، وهو خاص في اصطلاحهم بتصريف الأفعال . فالعرب - على رأيه مدينيون لأرسطو بمفهوم التصريف ، إذ يراه (مركس) صالحًا للأسماء والأفعال ويزيد الطين بلة قوله : إن العرب كانوا يجعلون المعنى الحقيقي لكلمة تصريف ، التي تدل على الليل ، وفي اليونانية هي (Klisis) ، فحاولوا أن يفسروها بتفسير بعيد جدًا ، فلأنهم يرونها مشتقة من (صرف) ومصدره (صريف) ومعناه (صريح الباب) أو (صوت الساقية) .

إن هذا تفسير أصحاب العاجم لالنحو ، والمهم هو المعنى المقصود لدى النحاة لللغويين . ياليت شعرى كيف جوز لنفسه هذا التساهل الممول ؟ . يؤخذ عليه أن كلمة (صرف) عند سيبويه ، لا تدل على تحويل صيغ الأفعال أبدًا ، إنما هي صفة للام المتمكن الأمكن ، أي الاسم الذي يعرب بالحركات

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ٨٠، ٨١

الثلاث ويدخله التنوين ، ثم إن علم الصرف تسمية محدثة ، قابلوا بها علم النحو (معناه الخاص : علم التراكيب ) ، ولم يكن هذان العلمان منفصلين في أول الأمر ولا يدخل في هذا العلم (الصرف) إلا التحول الإفرادي ، فلا يبحث أصلاً عن أحوال الكلم تركيباً وإعراباً ، وليس خاصاً بالأفعال . هذا وقد جرى لفظ التصريف في القديم على (مسائل التررين) وهو كما قال (رضي الدين الأستراباذي) في (شرح الشافية)<sup>(١)</sup> «أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب ، على وزن ماتبنيه ، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ، ما يقتضي قياس كلامهم»<sup>(٢)</sup> .

ويضاف إلى ما تقدم أن من وجوه المباهنة ما بين النطق والنحو . ولا سيما النحو العربي . أن النطق لا يكاد يتناول إلا غطأ واحداً من أنماط التعبير ، وهو ما شغل على حكم ، أي إثبات شيء ، أو نفيه عنه ، أي ما يسمى في مصطلح أصحاب النطق (القضايا) ، وهو يكاد يكون مقصوراً على الجمل الاسمية الخبرية ، ولا يتناول سائر أنماط التعبير . ولا سيما تراكيب الإنشاء - وصوره ، وسائل ما يعبر عن ألوان الاتفعال ، على حين أن النحو يتناول هذا كله ، ووسائل التعبير عنه ومسالكه .

وما يتصل بهذا الموضوع بسبب وثيق ، أن نستعين موقف جمهرة علماء المسلمين من هذا النطق . فإن غير واحد منهم وقف منه ومن الثقافة اليونانية عامة موقف استنكار ، نرى صورة منه فيما قاله ابن قبيبة في مقدمة (أدب الكاتب) . وأقدم من خط عليه منهم فيما قال السيوطي هو الإمام الشافعى (توفي سنة ٢٠٤ هـ) ، وقد حكى عنه أنه قال : «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لترجمهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس»<sup>(٣)</sup> . ونقل أيضاً عن إبراهيم الحريبي أنه قال : «صاحت الفقهاء وأصحاب الحديث وأهل العربية واللغة سبعين سنة ،

(١) شرح الشافية (طبعة القاهرة) ٦١، ٧.

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ٨١ ، وقد اجتنأنا بهذا المقدار من الأدلة ، انظر النبذة في المقال المذكور .

(٣) النحو العربي ومنطق أرسطو ٨٤ ، عن صون النطق (نشر علي سامي النثار سنة ١٩٤٧ م) ١٥

القياس في النحو (٩)

ما سمعت هذه المسائل التي أحدثت في هذا الوقت من أحد منهم قط »<sup>(١)</sup> . بل إن ابن تبيبة نصّ أنه : « لم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفتون إلى طريق المنطقين ، بل الأشعرية والمعزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف ، كانوا يعيبونه ويسبّون فساده ، وأول من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي ... »<sup>(٢)</sup> .

وليس من باب المصادفة البحث أن كان علماء المسلمين أول من تصدى لنقض منطق (أرسطو) ، هذا النقض الذي تكامل لدى ابن تبيبة في كتابي (نقض المنطق) و (الرد على المنطقين) ، واستمر عند تلميذه ابن القيم .

ومن الأدلة على أن النحويين الأوائل بنوا أصولهم ، ومفاهيمهم على اعتبارات لغوية خالصة ناظرين إلى الفرض من علم النحو ، أنهم لم يكادوا يتطرقون إلى الحدود ، وإنما كان تصنيفهم لأنواع الكلم بالنظر إلى خصائصها اللغوية خاصة . وهذا بين في كتاب سيبويه ، حتى إذا تطرق بعض نحاة الطبقات التالية إلى حد بعض الأشياء ، كان هم أن يحدوها بالنظر إلى خصائصها اللغوية أيضاً ، غير آبهين إلى طرائق أصحاب المنطق في الحدود . وقد أبان عن هذا المعنى أبو إسحاق الزجاجي ، في غيرها موضع من كتاب (الإيضاح) كقوله في الاسم : « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به . هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة . ولا يدخل فيه ما ليس باسم . وإنما قلنا في كلام العرب ، لأنما له تقصد ، وعلىه تتكلم ، ولأن المنطقين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقررون بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وصحّح على أوضاع المنطقين ومذهبهم : لأن غرضهم غير

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ، ٨٤ ، عن صون المنطق ١٣١

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ، ٨٤ ، عن صون المنطق ١٣

غرضنا ، ومفازم غير مفزانا ، وهو عندها على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ؛ لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو (إن) و (لكن) وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup> .

على أنه من المكابرية دفع أن يكون للمنطق تأثير في المناهج النحوية ، ولكن ما مبتداً هذا التأثير ؟ وما مداره ؟ وما حدوده ؟ وهل أفضى بالنحو إلى أن يخرج عن حدود مهمته ؟

إن ماسلف نقله عن الزجاجي المتوفى سنة ٢٣٧ هـ وإن دلّ على أن غير قليل من النحويين طلوا بحكم الممارسة العملية لعلمهم والتباهي إلى غایاته بعزل عن أوضاع المنطقيين في تفكيرهم النحوي ، يدل من جهة أخرى على أن من هؤلاء من بدأ يتاثر بهم ، وينحو منحام ولا سيما في باب المحدود التي هي من الأسس الأولى التي يقوم عليها المنطق . وقد تقطن ابن تبيّة إلى هذه الحقيقة ، وعزا إليها ماقعه في كلام هذا الفريق من النحاة من تخليط ، وذلك قوله في صدد بيان أنه مامن حد مستقيم على أصل أصحاب المنطق : « حق أن النحاة لما دخل متاخروم في المحدود ، ذكروا للاسم بضعة وعشرين حداً ، وكلها معترض على أصلهم ، بل إنهم ذكروا للاسم سبعين حداً لم يصح منها شيء » ، كما ذكر ذلك ابن الأنباري<sup>(٢)</sup> التأخر<sup>(٣)</sup> .

ولعل النحوي الكوفي يحيى بن زياد الفراء (توفي سنة ٢٠٦ هـ) الذي وصفه المتقدمون بأنه كان يتكلّف في مصنفاته<sup>(٤)</sup> ، من أوائل من تأثروا بأصحاب المنطق في هذا الباب فإن له كتاباً في (المحدود) ، إلا أنه لا سبيل إلى الجزم

(١) الإيضاح في حل النحو للزجاجي ٤٨  
أي أبو البركات .

(٢) الرد على المنطقين ٨  
بنية الوعاء ٤١١ ، معجم الأدباء ١١/٢٠

بذلك ؛ لأن الكتاب في عداد ماقد من كتب الفراء ، وقائمة المحدود التي اشتمل عليها لا يستشف منها شيء بين محمد .

وربما كان أبو بكر محمد بن السري بن السراج المتوفى سنة ٢١٦ هـ من أوائل من تأثر من البصريين بالمنطق . فقد جاء عنه أنه عزف فقرة عن دراسة النحو ، ومال إلى صناعة الموسيقى والمنطق<sup>(١)</sup> ، وتلقاها عن الفيلسوف الكبير أبي نصر الفارابي المشهور بالعلم الثاني ، كما درس الفارابي عليه النحو . وقد ألف ابن السراج فيها ألف كتاباً سماه (أصول النحو) ، وصفه المتقدمون بأنه أحسن مؤلفاته وأكابرها ، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ، جمع فيه أصول علم العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتبتها أحسن ترتيب<sup>(٢)</sup> . وقد وصفه الزبيدي بأنه (غاية في الشرف والفائدة)<sup>(٣)</sup> .

وقد قال المرزباني في صفة هذا الكتاب : « صنف كتاباً في النحو سماه (الأصول) انتزعه من أبواب (كتاب سيبويه) ، وجعل أصنافه بالتقاسم على لفظ المنطقين ، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون ، وإنما أدخل فيه لفظ التقاسم ، فاما المعنى فهو كله من (كتاب سيبويه) على مقاسمه ورتبته ، إلا أنه عول فيه على (مسائل الأخفش) ومذاهب الكوفيين ، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة ، لتركه النظر في النحو وإقباله على الموسيقى»<sup>(٤)</sup> وما قاله المرزباني يفيد أن ابن السراج إنما أفاد من المنطق ، في حدود دون أن يتوجّل تأثير المنطق إلى حيم المادة العلمية ، والأحكام التحوية التي صرّح المرزباني بأن ابن السراج إنما انتزعها من كتاب سيبويه . وقد وصلت إلينا من هذا الكتاب نسخة دخلها اضطراب ، فيصعب معها دراسة الكتاب دراسة واحدة ، لبيان حقيقة ما أشار إليه المرزباني ، من تأثيره في التقاسم ونظم الأبواب .

(١) إحياء الرواية ١٤٨/٢ ، ١٤٩ ، المهرست ٦٢

(٢) معجم الأدباء ٢٠٠/١٨ ، ومحوه في نزهة الألباء ١٧٠

(٣) طبقات الزبيدي ١٢٢

(٤) إحياء الرواية ١٤٧٣

ومن بعد ابن السراج الذي تبوا مع زميله أبي إسحاق الزجاج رئاسة البصريين بعد شيخها المبرد ، تميز من أصحابه ثلاثة ، لكل منهم منهج خاص تفرد به في حدود المذهب البصري العام وهم : أبو سعيد السيرافي الذي كان - فيما يظهر - يجتهد إلى تبسيط النحو بتيسير العبارة عن غواصمه ، حق لقد روی عن ابنه أنه قال : « وضع أبي النحو على المزابل »<sup>(١)</sup> .

وأجل أعماله شرحه لكتاب سيبويه ، مع أنه لم يخل من خلاف لسيبوبيه في بعض المسائل ، فإنه في الجملة كان - فيما يظهر - يذهب مذهب البسط لغواصمه الكتاب ، ويفيض في الإبانة عن مذاهبه وعلله .

وثانيهم أبو علي الفارسي الذي تكامل عنده ثم عند صاحبه ابن جني مبدأ التعليل والقياس ، الذي أخذ به الأوائل ولا سيما الخليل وسيبوبيه ، وأما ثالث الثلاثة وهو علي بن عيسى الرماني وهو الذي يعنينا هنا أكثر من غيره ، فقد كان - فيما يقول المتقدمون - ينجز النحو بالنطق ، حتى لقد روی عن أبي علي الفارسي أنه قال : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء » ، وإن كان ما نقوله نحن فليس معنا منه شيء ». ومما يكن حظ هذه الكلمة من المبالغة فإنها تومع إلى حقيقة لا سبيل إلى دفعها ، فإن الرماني كان من المعنيين بعلم الكلام ، كما عنى أيضاً بالنطق . وقد شهد له صاحبه أبو حيان التوحيدي بأنه كان « عالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعرض والنطق » وعقب على ذكر النطق بأنه كان له فيه منحى خاص ، غير منحى أصحاب هذا العلم المنقطعين له فقال « وعيّب به « إلا أنه ( كذا ، ولعل الصواب : لأنه ) لم يسلك طريق واضح النطق ، بل أفرد صناعة وأظهر براعة »<sup>(٢)</sup> .

ولهذا - فيما يظهر - كان البدائي الشاعر بخط عليه ، ويقول فيها حكاية أبو حيان « راجمت العلامة في أمره ، فقال المتكلمون : ليس فنه في الكلام فتنا .

(١) معجم الأدباء ١٤٩/٨

(٢) الإمتاع ١٣٢/١

وقال النحويون : ليس شأنه في النحو شأننا . وقال المنطقيون : ليس ما يزعّم أنه منطق منطبقاً علينا »<sup>(١)</sup> .

و 절ة ما يستخلص مما تقدم ، أن الرجل كان له مذاهب خاصة في جلة العلوم التي شارك فيها . وما يعنيها هنا إنما هو آثار المنطق في منهجه النحوي . ويظهر أن أول ما استهواه من المنطق ، إنما هي فكرة الحدود ، وقد وضع في هذا كتابين : كتاب (الحدود الأكبر) ، وكتاب (الحدود الأصغر) <sup>(٢)</sup> .

ويظهر أن النسخة الخطية التي سلمت حق زماننا من هذين الكتابين ، إنما هي نسخة من (الحدود الأصغر) . وقد عقد في أوله باباً باسم (باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو) وهذا تعدادها : « القياس ، والبرهان ، والبيان ، والحكم ، والعلة ، والاسم ، والفعل ، والحرف ، والإعراب ، والبناء ، والتغيير ، والتصريف ، والغرض ، والسبب ، والمعرفة ، والنكرة ، والمفرد ، والجملة ، والتشيية ، والجمع ، والمرفوع ، والمنصوب ، والمحرور ، والتوابع ، والصفة ، والبدل ، والنسق ، والمثال ، والتبييز ، والإضافة ، والمصدر ، والاشتقاق ، والمظهر ، والمضر ، والفائدة ، والعامل ، والمحذف ، والذكر ، والمركب ، والمقييد ، والمطلق ، والاستثناء ، والحقيقة ، والمجاز ، والجنس ، والنوع ، والقوءة ، والضعف ، والتخفيف ، والترخييم ، والقصور ، والمددود ، والمذكر ، والمؤنث ، والنظير ، والنقيض ، والتقدير ، والتحقيق ، والأصل ، والفرع ، والمطرد ، والنادر ، والخبر ، والاستهمام ، والجزاء ، والجواب ، والمستقيم ، والمثال ، والعارض ، واللازم ، والضرورة ، والمعنى ، واللفظ ، والكلام ، والداعي ، والصارف ، والاستماراة ، والحقيقة (مكرر) ، والمادة ، والمرتبة ، والمناسبة ، والخاصة ، والفن ، والحتاج ، والعظيم ، والخبير ، والحادث ، وثم حدود باب الموصولات »<sup>(٣)</sup> .

(١) البصائر والذخائر ١٧٠/١ (طبعة دمشق) .

(٢) معجم الأدباء ٧٥/١٤

(٣) الرماني النحوي ٢٣٤ ، ٢٢٥

والنظرة السريعة إلى هذه القائمة من الأسماء كافية لبيان مظاهر من مظاهر تأثيره بالمنطق ، فإن الرجل لم يكتف بأن يأخذ فكرة الحد عند المنطقين ، وإنما تجاوزها إلى أن أقحم في المفاهيم التي تستدعيها طبيعة النحو مفاهيم أخرى من مفاهيم أصحاب المنطق والفلسفة . وإذا ما تجاوزنا تعداد هذه الحدود إلى تعاريفه لها ، ظهرت لنا ظلال من التفكير الفلسفي في تعريفها ، وذاك بين في تعريفه للملة بقوله : « هي التي تغير المعلول عما كان عليه »<sup>(١)</sup> . ثم تقسيمها إلى أنواع بسطها بقوله : « العلة القياسية : التي يضطرب الحكم بها في النظائر ، نحو علة الرفع في الاسم و ( علة الرفع ) في الاسم ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام ، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام ، وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة .

والعلة الحكيمية هي التي تدعو إليها الحكمة ، نحو : جعل الرفع للفاعل ، لأنه أول لأول ، وذلك تشكل حسن ، ولأنه أحق بالحركة القوية ؛ لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ، ويمكن أن يعتمد بها فتسمع . ( وهو جعل النصب للمفعول ، والجر للمضاف ) فالاضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول ، لأنه واحد ، والمفعولات كثيرة .

والعلة الضرورية هي التي يجب بها الحكم بمحرك ( كذا ) من غير جعل جاعل . والعلة الوضعية يجب لها الحكم بجعل جاعل نحو : وجوب الحركة للعرف الذي يمكن أن يكون ساكناً .

العلة الصحيحة هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة ، العلة الفاسدة : هي التي بخلاف هذه الصفة »<sup>(٢)</sup> .

وكل هذه الحدود التي ذكرها في كتابه هذا مما استعمله في تحقيقه الأحكام النحوية ، فأفضى ذلك على مذهبة سحة من المنطق ، ويظهر هذا في طريقة

(١) الرمانى التحوى ٢٦٨

(٢) الرمانى التحوى ٢٦٩

عرضه لأبواب النحو ، فإنه يقدم غالباً لكل بحث في شرحه لكتاب سيبويه بيان الفرض الذي يرمي إليه ذلك الباب ، ويعقب عليه بذكر المسائل التي سيتناولها ، ثم يقرر أوجوه تلك المسائل واحدة تلو الأخرى .

وأما مظاهر التأثر بالمنطق في تحريره الأحكام ، فأظهر ما تجلت في التعليل والقياس . وهو - كما ظهر لي مما وقفت عليه من كلامه - قلماً خرج عن أصول الأوائل ومذاهبهم في هذا الباب إلا في إقحامه في التعبير عن أغراضه بعض الألفاظ التي سبق الإل�اع إليها في ذكر مaudته من الحدود وأشباه لها مما لم تغير عادة التحويين باستعماله ، وهذه غاوج من تعليلاته وأقيساته . يقول في باب المكان المختص الجاري عبرى المبهم : الذي يجوز في المكان المختص الجاري عبرى المبهم أن يعرب بالإعراب الذي يكون للمبهم ، لأنه لما حصل فيه شبه المبهم الذي يقتضي أن يعامل معاملته حصل له الحكم بحق الشبه ولم يكن له بحق الأصل . فأصل الإعراب بالنصب للظرف من المكان المبهم ، فاما هذا المختص فليس الإعراب له بحق الأصل ، ولكن بحق شبه المبهم . وهذه العلل متى لم تنزل هذا التزويل بتوفية كل شيء حقه ، اضطرب الباب ولم يصح أن ينعقد بما يجري على اطراد . وتوجيهه أيضاً بحق الشبه الذي يقضى على الصحة ، ولا يخلط هذا الباب بالباب الأول في العلة ، وإن انعقد في موجب العلة ، ولا يجوز أن يقوى هذا المختص الجاري عبرى المبهم قوة المبهم لأنه محول عليه بالشبه ، وكل محول على غيره بالشبه فهو أضعف منه في موجب ذلك الشبه . والمبهم من المكان هو الذي ليست له حدود تحصره كحد الدرائية . ( كما ، ولعلها الدار ) . والمختص من المكان على الإطلاق هو الذي له حدود تحصره كحد ( الدار ) ، وأما المختص الجاري عبرى المبهم فهو الذي له حدود في نفسه يتعدى على العباد حصره بها كقولك ( هو مني منزلة الشفاف ) ف ( منزلة الشفاف ) من القلب له حدٌ يحصره ، إلا أنه يخفى ويتعذر . للطفة وخفاء حاله - حد العباد له ، فيجري من أجل هذا مجرى المبهم . وليس كذلك ( خلفك ) الذي يستحيل أن يحيط به شيء ، كالإحاطة بـ ( الدار ) إذ كان لو بعد الشخص كل البعد في جهة الخلف لم ينته إلى حد لو تجاوزه لم يكن خلفك .

وفي هذا دليل واضح على أنه ليست له حدود تحصره وليس كذلك ( منزلة الشفاف ) من القلب وإن تعذر علينا حصره بمحيط عليه يمنع أن يدخل فيه ماليس منه أو يخرج عنه ما هو منه . فهذا ممكناً في نفسه غير ممتنع وإن لم يكن العباد . فتدبر هذا لتعرف المختص من المكان الجاري مجرى المجرى وتعلم ما يحب له من الإعراب بهذا الوجه الصحيح<sup>(١)</sup> .

ويقول في الباب نفسه : « والظرف على ثلاثة أوجه : ظرف هو ممكناً في جهة الاسم ، وظرف هو ممكناً في جهة الظرف ، وظرف لا يتكون في جهة الاسم ولا الظرف . فالذي هو ممكناً في الاسم هو المنقول إلى الظرف ، كقولك ( زيد قصتك ) تقل إلى معنى ( أمامك ) . والذى هو ممكناً في الظرف هو المكان أو الزمان الذي لم يخرج عن أصله إلى خلافه ، فيتمكن هذه الجهة في الظرف . والذي ليس يمكن في الظرف ولا الاسم هو المكان أو الزمان الذي قد تضمن ماليس في أصله نحو ( سحر ) في ظروف المكان ( يعني أن سحر متضمن معنى الألف واللام ، وإن لم يوجد فيها لفظه ، وذلك إذا قصد به سحر اليوم الذي فيه التكلم ) فيبني هذه العلة . وكذلك ( صباح مساء ) بمعنى صباح يومك ومساء ليالتك ونحو ( عندك ) و ( دونك ) في ظروف المكان ، فينبغي أن تحصل هذه الأصول ليعمل عليها بعد تمكنها في النفس »<sup>(٢)</sup> .

وما يجري هذا المجرى قوله في باب الاستثناء : الذي يجوز في الاستثناء من موجب النصب ، لأنّه مفعول على معنى المستثنى ، إلا أنّ الفعل لا يدل على مستثنى إلا بوسطة ( إلا ) ، ولو دل بحقيقة معناه لعمل فيه كما يعمل ( استثنى زيداً ) و ( استثنى زيداً ) فلا يجوز الاستثناء من موجب إلا بالنصب ، لأنّه لا يصلح فيه تفريغ العامل لما بعد ( إلا ) ولا تكون ( إلا ) فيه إلا سلطة للعامل بعد تمام الكلام في التقدير . والفرق بينه وبين حروف الجر وإن اجتمعا في التسلیط أن حروف الجر عاملة لأنّها على معنى الإضافة ، والجر في أصل قيمته

(١) الرماني النحوى - ٢٥١ - ٢٥٢

(٢) الرماني النحوى - ٢٥٦ - ٢٥٧

موضع للإضافة ، كأن الرفع للفاعل وما أشبه الفاعل . والنصب للفعل وما أشبه المفعول فكذلك الجر للمضاف إليه وما أشبهه . ولا يجوز في الاستثناء من موجب البديل ، لأنَّه لو جاز البديل جاز تفريغ العامل لما بعد ( إلا ) وليس يجوز ذلك في الإيجاب ، لأنَّه يضمن الكلام بدلولاً لا يدل عليه ، وليس كذلك التفي لأنَّه يدل إذا أطلق على أعم العام ، وليس يعارض هذا أنَّ الإيجاب إذا أطلق يدل على أخص الخاص ، لأنَّ أخص الخاص لا يستثنى منه شيءٌ خسو ( زيد ) و ( عمرو ) ، مع أنَّ أخص الخاص ينقسم قيمةً تبطل دالة الفعل عليه حتى يكون مستقى عنه ، وليس كذلك ( أحد ) لأنَّ الفعل التفي إذا أطلق في الاستثناء دل عليه دلالة توجب أنه مستقى عن ذكره ، وليس في الإيجاب مثل هذا . وتقول : ( أتاني القوم إلا أباك ) ، و ( مررت بالقوم إلا أباك ) و ( القوم فيها إلا أباك ) فالعامل فيه معنى الاستثناء الذي الظرف خلف منه ، وقد عمل الاستثناء في المعرفة هنالك وتقول : ( ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً ) فهذا استثناء من موجب إذ المعنى : ( قد قالوا ذاك إلا زيداً )<sup>(١)</sup> .

وهذا النص جاري مجرّد أكثر ما وقفتنا عليه من كلام الرماني ، يدل على طول اشتغاله بصناعة النطق ، وفن الجدل والمناظرة على قاعدة المتكلمين ، بحيث أكثر في الإيّانة عن معانيه بـألفاظ قريبة من ألفاظ أصحاب النطق وعلم الكلام ، فبدت على كلامه هذه المسحة النطقية .

وثمة مظاهر آخر من مظاهر تأثير الرماني بصناعة النطق ، يثلاها النص التالي :

« إِنَّمَا يَحْذَفُ التَّوْبِينَ عَلَيْهِ الْمُنْكَرُ فِي الْأَصْوَاتِ الْمُبَنِّيَّةِ لِغَلْبَتِهِ عَلَى الْمُنْكَرِ فِي أَكْثَرِ الْأَسْبَابِ ، فَأَكْثَرُ مَا لَا يُنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ يَنْتَنِي فِي الْمُنْكَرِ ، وَالْأَجْنَاسُ تَنْتَنِي فِي الْمُنْكَرِ وَتَتَقْتَعُ بِالْأَلْفَ وَاللَّامِ فِي الْمَعْرِفَةِ .

(١) الرماني التحوي ٤٠١ - ٤٠٠

وجه آخر وهو أن التنوين لما عاقب الألف واللام معاقة النقيضين ، دل على خلاف ما تدل عليه الألف واللام ، كما أن كل تقىض فهو دليل على خلاف معنى تقىضه . فلما دل الألف واللام على المعرفة دل تقىضه الذي هو التنوين على النكرة في هذه الأصوات البنية »<sup>(١)</sup> .

وأكثر وجوه التعليل التي يأخذ بها الرماني جارية مجرى ماتقدم ، بل إن نزعت الكلامية قد تقضى به إلى ضروب من التعليل العقلى لامساغ لها في اللغة من نحو قوله في عدم جواز تقديم الاستثناء في أول الكلام : « لا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام ، لأنه تقيد لما قبله ، ولا يصح التقيد لما لم يوجد ، ولا يعارض هذا تقديمه على المستثنى منه ، لأن المستثنى منه إذا كان يجوز تركه لدلالة الكلام عليه ، فتأخيره أجوز ، وقد صار الكلام الذي يدل على المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقدم »<sup>(٢)</sup> .

فإن هذه العلة التي اعتل بها لعدم جواز تقديم الاستثناء في أول الكلام لا تثبت على النظر بقياس اللغة ومنطقها الخاص ؛ لأن هذا يتعلق بنظم العبارة . ولو كانت العلة التي يعتل بها علة قائمة لوجب أن تكون عامة في جميع اللغات . وشببه بهذا التركيب الإضافي ، فإنه لامرأ أن المضاف إليه من تمام المضاف ، وهذا بمنزلة اللفظ المفرد ، ولكن كون المضاف إليه من تمام المضاف ، لا يصح أن يعلل به تأخره في العربية عن المضاف ، ولو كانت هذه العلة العقلية هي الموجبة لذلك لوجب أن يكون كذلك في كل اللغات ، على حين أن من اللغات ما يكون التركيب الإضافي فيها بتقديم المضاف إليه على المضاف كاللغة التركية .

فنظم عناصر العبارة إنما هو عادات لسانية بحث تختلف فيها اللغات وليست مبنية على اعتبارات عقلية توجها . والمهم في علم اللغة إنما هو استخلاص هذه النظم ، وإذا تجاوزناها إلى التعليل فينبغي ألا يتتجاوز ذلك التعليل اللغوي

(١) الرماني التحوى ٢٢٠

(٢) الرماني التحوى ٤١٢

البحث ، والذي تجري فيه العلل مجرى القوانين اللغوية المستمرة من مثل ماسبقت الإشارة إليه ، من أنه لا يتقدم في العربية معمول الأفعال الجامدة عليها لأنها أدنى مرتبة في باب العمل من الأفعال المترفة ، لأن تلك أشد تكناً في النفس ، وهذا حكم ليس من باب التحكم العقلي المحس ، وإنما هو القانون الذي يهدى إليه الاستقراء ، وتصدقه حقائق النفس .

وفي هذه المحدود من التأثر بالمنطق لدى الرماني ، نرى امتداداً لهذه الآثار لدى أبي البركات بن الأنباري ولا سيما في كتابه (الإنصاف) . وابن الأنباري بتنوع العلوم التي شارك فيها شبيه على نحو ما بالرماني ، على اختلافها في المذهب الكلامي ، إذ كان الرماني معتزلياً والآخرأشعرياً . وقد جعل تأثير ابن الأنباري بالمنطق وعلم الكلام في صياغته في كثير من الأحيان المسائل والأحكام النحوية كما تصاغ القضايا والنتائج المبنية عليها في صناعة النطق ، من نحو قوله «يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، لأن الحال تشبه بالمعنى» ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه . والقياس يستدعي ذلك لأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً . وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه<sup>(١)</sup> .

ويكاد يكون هذا الطابع نفسه ، هو الذي يسم عمل ابن يعيش في شرحه للمفصل وعنايته بالتعليق ، التي أهابت بالدكتور عبد الرحمن بدوي أن يصف غنوه بال نحو الفلسفـي . ومذهب ابن يعيش لم يكن في حقيقة الأمر إلا امتداداً لمذاهب أبي علي الفارسي ، وابن جني ومدرستهما في هذا الباب ، حق أن جانبًا كبيراً منه مسلوخ من كلاميهما ، إلا أنه أضفى على بحوثه مسحة فلسفـية ، ياكثارة من استعمال بعض مصطلحـات أصحاب النـطق والفلسـفة وعلم الكلام ، مما لم يؤلف في عبارات المتقدمين ، على نحو ما رأينا لدى الرماني ، وإن كانت هذه المسحة في كلام الرماني في الجلة ظهر وأبين .

---

(١) الإنـصاف ٢٥٦١

وقد كان لهذه المذاهب جيماً ، أثر لدى متأخري النحاة ، ولا سيما في حدودهم ، وتعريفهم لأنواع الكلم و مختلف الواقع الإعرابية ، وما يبغي على ذلك من شروط وأحكام ، ومم ينحوون إلى التعريف على هدى الكلمات الخمس ( الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ) .

فن أمثلة الحدود قول ابن مالك في شرح قوله في ( الكافية الشافية ) في هذا الكلام :

قول مفید طلبأ او خبراً هو الكلام ک ( استع ) و ( سترى )  
قال في شرحه : « الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مفید ، والمراد بالمفید ما يفهم منه معنى يحسن السكت عن عليه . والقول يطلق على الكلمة المفردة ، وعلى المركب بلافائدة ، وعلى المركب المفید . فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاماً . فلذلك لم تكتف في حد الكلام بالقول ، بل قيدناه بغيره ، ليخرج بذلك الكلمة المفردة ، نحو ( زيد ) ، فإن الاقتصر عليها لا يفيد ، ويخرج بذلك أيضاً الكلمة المضافة ، نحو ( غلامك ) فإن الاقتصر عليها لا يفيد أيضاً ، ويخرج بذلك أيضاً الموصول بصلته ، نحو ( الذي ضربته ) ، فإن الاقتصر عليه لا يفيد ، ويخرج أيضاً المركب الذي لا يجعل أحد معناه ، نحو ( السماء فوق الأرض ) ، فإنه لا يفيد فلا يعد النحويون كلاماً . وكان في الاقتصر على ( مفید ) كفاية ، لكن ذكر الطلب والخبر ليعلم أن المستفاد منه على ضربين : أحدهما طلب ، كالستفاد من قولنا ( استع ) ، والثاني خبر ، كالستفاد من قولنا ( سترى ) .... »<sup>(١)</sup> .

مثال آخر في كلام ابن مالك في الألفية عن حد الحال :

الحال وصف ، فضلة ، منتصب مفہوم في حالٍ كفرداً أذهب

(١) شرح الكافية ، لوح ٢/٢ ( صورة عن عن خطوط الظاهرية ) .

قال ابن هشام في شرحه : فـ (الوصف) جنس يشمل الخبر والنعت والحال . و (فضلة) مخرج للخبر . و (منصب) مخرج لمعنى المرفوع والمحفوظ ، كـ ( جاء في رجل راكب ) و ( مررت برجل راكب ) . و ( مفهوم في حال كذا ) مخرج لنعت النصوب ، كـ (رأيت رجلاً راكباً ) ، فإنه إنما سبق لقييد المعرفة ، فهو لا يفهم (في حال كذا) بطريق التصد ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم ، وقد عقب ابن هشام على ذلك بقوله : « وفي هذا الحد نظر ، لأن (النصب) حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقف على الحد ، فجاء الدور .... »<sup>(١)</sup> .

مثال آخر في حد التبييز : التبييز اسم نكرة ، بمعنى (من) ، مبين لإبهام اسم أو نسبة . فخرج بالفصل الأول ( وهو نكرة ) نحو ( زيد حسن وجهه ) وقد مضى أن قوله :

صادت وطببت النفس ياقيس عن عرو

محمول على زيادة (أَل) ، وبالثاني ( يعني بمعنى : من ) الحال ، فإنه بمعنى (في حال كذا) ، لا بمعنى (من) ، وبالثالث ( يعني : مبين لإبهام اسم أو نسبة ) نحو ( لارجل ) و نحو :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ عَصِيمَه رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ  
فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى (من) ، لَكِنَّهَا لَيْسَ لِلْبَيَانِ ، بَلْ هِيَ فِي الْأُولَى  
لِلْأَسْتَغْرَاقِ ، وَفِي الثَّالِثِ لِلْأَبْتَدَاءِ<sup>(٢)</sup> .

وقد كان من شأن هذه الآثار التي خلفها اتصال المنطق بالنحو ، الخروج عن تقتضيه طبيعة الظاهرة اللغوية من استقلال .

(١) أوضح المثالك ٧٨٢ - ٧٩٢

(٢) أوضح المثالك ١٠٨٢ - ١٠٩

## الفصل الرابع

### الثورة على مبدأ التعليل والقياس

استر جهور النحاة في أعمالهم النحوية على الأصول التي سلف الإمام ببعض معالها ، على تفاوت بينهم في الاتساع في التعليل والقياس ، مما أفضى إلى أن أقحمت في النحو أشياء هو في غنى عنها ، ومن أجل ذلك انبعث صوت ابن مضاء القرطي لتحرير النحو بما علق به .

وقد كان الأندلسيون منذ أن أخذ محمد بن موسى بن هاشم المعروف بالأشتتين<sup>(١)</sup> كتاب سيبويه عن أبي جعفر الدينوري بمصر . وذلك في أواخر المئة الثالثة - عولوا على نحو البصريين ، وعزفوا عن نحو الكوفيين ، الذي كان أولئك عليه من أيام جودي بن عثمان المروري الذي رحل للشرق ، وأخذ عن الكسائي والفراء ، وكان أول من دخل الأندلس كتب الكوفيين<sup>(٢)</sup> . ولم يعن الأندلسيون في هذا الطور الثاني بكتاب من كتب النحو ماعنوا بكتاب سيبويه ، وقد استمرت عنايتهم به حتى أواخر أيام العرب بالأندلس ، حتى أن أبي حيان ( توفي سنة ٧٤٥ هـ ) ليباهي بأن أهل قطره انفردوا منذ عصارة ياقرائه وإثارة كنوزه<sup>(٣)</sup> ، كما يعتز بأنه لا يعرف في الشرق من يرويه بالإسناد المتصل غيره<sup>(٤)</sup> . وقد كان أكثرهم ذاهبين مذهب نظرائهم من المشارقة في تلمس وجوه العلل ، والبحث عن خوافي الأحكام ، وربما كان السهيلي أوغلهم في هذا الباب ، حتى كان ابن مضاء

(١) طبقات الزبيدي ٢٥٠

(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٨٨ ، ٢٨٩

(٣) البحر الحيط ٢/١

(٤) فتح الطيب ( طبعة عيي الدين عبد الحميد ) ٣١٧/٢ - ٣١٨

فتار على هذا النهج ، وسنحاول فيما يلي بيان معالم هذه الثورة وأصولها الكبرى ،  
لنتهي إلى الإمام بما كان لها من صدى وأثر عند متأخري النحويين .

☆ ☆

نشأ أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي في بيت حسب وشرف ، هيأ له أسباب الانقطاع إلى طلب العلم ، ولقاء العلماء ، ولم يكن النحو العلم الوحيد الذي انصرف إليه ، بل كان إلى ذلك فقهياً حدثاً ، وكان أيضاً عارفاً بالطب والحساب والمندسة ، كما كان شاعراً بارعاً كاتباً<sup>(١)</sup> وقد درس كتاب سيبويه على ابن الرماك في إشبيلية ، وعد صاحب الدبياج المذهب من شيوخه في العربية ابن بشكوال وابن سحنون . وقد ألف في العربية كتاب (الشرق في النحو) كألف كتاباً باسم (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) ، يظهر أنه نال فيه من النحويين المتقدمين ، ومن ثم تقضي عليه ابن خروف النحوي بكتاب (تنزيه أئمة النحو مما نسب إليهم من الخطأ وال فهو) . وكلا الكتابين لم يصل إلينا ، وأما الكتاب الذي وصل إلينا ، والذي ضنه ثورته على النحو والنحاة ومناهجهم فهو كتاب (الرد على النحاة) ، وعليه سيكون المول في دراسة مذهبة وأرائه .

ولي ابن مضاء للموحدين قضاة فاس وغيرها<sup>(٢)</sup> ، ثم جعله يوسف بن عبد المؤمن قاضي الجماعة في الدولة كلها<sup>(٣)</sup> ، وسلك في النحو مسلك الظاهرية في الفقه والأصول ، وهو ينكرنون القياس ، ومع أن هذا المذهب نشا أول مائشأ في الشرق على يدي داود الظاهري ، فإن أكبر مثيله وإمامه الذي لا يكاد يذكر مذهب الظاهر إلا مقتناً باسمه هو ابن حزم الأندلسي ، وعلى نهجه كان ابن مضاء ، وكان ابن حزم ، يذهب إلى أنه وإن كان لابد لطلاب الحقائق من

(١) انظر ترجمته في بنية الوعاة للسيوطى ، والدبياج النشعب .

(٢) البنية ١٢٩

(٣) الموجب ١٧٨

مطالعة النحو ، فإنه « يكفيه منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني ، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ ومواضع الإعراب منها ، وهذا مجموع في كتاب الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي الدمشقي »<sup>(١)</sup> .

وكان ينبع على النحوين مذاهبهم في التأويل والتعليق ، والتقدير وما إلى ذلك ، ويرى أنه في هذا يعترضون الكلام - ولا سيما القرآن - عن وجهه ، عندما لا يأخذون بظاهره ، وفي ذلك يقول : « ولا عجب أعجب من إذا وجد لامرئ القيس أو لزهير أو جرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسيدي أو سلمي أو تيمي أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أوثر ، جعله حجة في اللغة وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد الله تعالى كلاماً خالفاً للغفات وأهلها لم يلتفت إليه ولا جعله حجة ، وجعل يصرفة عن وجهه ويحرفه عن موضعه ، ويتغيل في حالته عما أوقعه الله عليه »<sup>(٢)</sup> .

ويظهر أن هذه التوجيهات وما قد يكون مثلها من كلام ابن حزم ، كانت العامل الأول في تنبيه ابن مضاء ، إلى المذهب الذي ارتضاه ، والذي أخذ شكل ثورة على مناهج النحوين ، فإنه يلح في تقدير النحوين إلحاحاً شديداً على ماؤودي إليه مذاهبه - فيما يقول - من فساد في تفسير القرآن وتأويله : لأنها تجر - كما يقول - إلى ادعاء زيادة معانٍ فيه<sup>(٣)</sup> . وهو في ذلك كله ، إنما يصدر عن النزعة الظاهرية التي تجاوز فيها الفقه إلى النحو ، وأما معالم هذه الثورة فنوجزها فيما يلي :

لم ينكر ابن مضاء أن النحوين قد بلغوا بصناعتهم الفاية التي أتوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوه ، وهو حفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير ، إلا أنهم - كما يقول - « تجاوزوا فيما القدر الكافي فيما أرادوه منها ،

(١) الترثي لحد المنطق ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) الفصل لابن حزم .

(٣) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء ٩٢

فتورت مالكها ووهنت مبانيها وانحصت عن رتبة الإقناع حججها ، حق قال  
شاعر فيها :

### ترنو بطرف ساحر فاتن أضعف من حجة نحوى »

ويصل ذلك بقوله « على أنها إذا أخذت المأخذ المبدأ من الفضول المجرد عن  
المحاكاة والتخيل كانت من أوضح العلوم برهاناً وأرجح المعارف عند الامتحان  
ميزاناً ، ولم تشتمل إلا على يقين أو مقاربه من الظنون »<sup>(١)</sup> .

وهو إذ يقرر هذا ، يقرر أيضاً أنه إنما أراد أن يخلص الصحيح من أقوالهم  
الذي أصابوا به الغاية ، ونفي عنه ما شابة من الزيف وما لا يلزم ، مما وعر  
مالك هذه الصناعة ، وذلك بنفي ما لا لزوم له ، ولا يؤدي إلا لمدم مباني هذه  
الصناعة . كما يقول . وتنحط حججه عن رتبة الإقناع . وقد أبان عن ذلك  
بقوله « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستنقify النحوى عنه وأنبه  
على ما أجمعوا على الخطأ فيه »<sup>(٢)</sup> .

وأول مادعا إلى اطراحه فكرة العامل ، تلك الفكرة التي أراد هدمها  
والإغاثة لفسادها يقول : « ... فمن ذلك ادعاؤم أن النصب والمحض لا يكون  
إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا  
عن ذلك بعبارات توم في قولنا ( ضرب زيد عراً ) أن الرفع الذي في ( زيد )  
والنصب الذي في ( عراً ) إنما أحدهما ( ضرب ) ، ألا ترى أن سيبويه - رحه  
الله - قال في صدر كتابه وإنما ذكرت ثمانية مجار ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من  
هذه الأربعه لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين  
ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه ؟ . فظاهر هذا  
أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك يئن الفساد »<sup>(٣)</sup> .

(١) كتاب الرد على النحاة ٨٠ - ٨١ .

(٢) كتاب الرد على النحاة ٨٠ - ٨١ .

(٣) كتاب الرد على النحاة ٨٥ - ٨٦ .

وهو يحمل على النحاة تصورهم الواهم ، إذ يجعلون العوامل اللغوية والمعنوية هي التي تعمل الرفع والنصب والجزم فيقول : « أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً ، فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاه لمان يطول ذكرها فيما المقصود إيجازه »<sup>(١)</sup> . وهو في كل ذلك ، إنما يتکنى على ما أورد ابن جني في خصائصه ، ومفاده : أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لالشيء غيره<sup>(٢)</sup> .

يقول ابن مضاء في ذلك : « وقد صرخ بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيرهم ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللغوية والعوامل المعنوية : وأما في الحقيقة وحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لالشيء غيره . فأكيد المتكلم بنفسه لرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لالشيء غيره . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق ، فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تسب إلى الإنسان كا ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية »<sup>(٣)</sup> .

ولا يكتفي ابن مضاء بالإشارة العابرة واطراح الأقوال دون دليل يبرهن فيه على صحة ماذهب إليه ، ومن هذه الأدلة : « إن شرط الفاعل أن يكون موجوداً ، حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم (إن) فإن قيل : بما يرد على من يعتقد أن معانى هذه الألفاظ هي العاملة ، قيل : الفاعل عند القائلين به ، إنما أن - يفعل بإرادة كالحيوان ، وإنما أن يفعل بالطبع كاحترق النار وibern الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ، وقد تبين هذا في موضعه . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لأن الألفاظها ولا

(١) كتاب الرد على النحاة ٨٧

(٢) الخصائص لابن جني ١١٠/١

(٣) الرد على النحاة ٨٦ - ٨٧

معانها كأنها لا تفعل يارادة ولا بطيع »<sup>(١)</sup> .

وهو ينكر أن تكون فكرة العامل جاءت لتبسيط النحو وتبسيطه - كما يزعمون - فهي لم تفعل شيئاً برأيه سوى « حط كلام العرب عن رتبة البلاغة إلى هجنـة العـي ، وادعـاء التـقـصـان فـيـا هوـ كـامـل »<sup>(٢)</sup> . ولم تؤد إلا إلى التفكير بالمحذفـات والمـضـرـات الـتـي لم يقصد إـلـيـها الـعـرب حـين نـطـقـوا بـكـلامـهـم مـوجـزاً .

وينتقل ابن مضاء من ذلك - كـما جاء في مـقـدـمة الـكتـاب للـدـكـتور شـوـقـي ضـيف - إـلـى بـحـث الـعـوـامـل الـمـحـذـفـة ، ليـدلـ على مـدـى فـسـاد نـظـرـيـة الـعـاـمـل . وـقد قـسـمـ الـعـوـامـلـ الـتـيـ يـعـذـفـهـاـ النـحـاةـ فـيـ الـكـلـامـ ثـلـاثـةـ أـقـاسـ : « مـحـذـفـ لـيـتمـ الـكـلـامـ إـلـاـ بـهـ ، حـذـفـ لـعـلـ المـخـاطـبـ بـهـ ، كـقـولـكـ لـمـنـ رـأـيـهـ يـعـطـيـ النـاسـ : ( زـيـداً ) أـيـ ( أـعـطـ زـيـداً ) فـتـحـذـفـهـ وـهـوـ مـرـادـ ، وـإـنـ أـظـهـرـتـ الـكـلـامـ بـهـ ، وـمـنـ قـوـلـ اللهـ تـعـالـىـ : ( وـإـذـاـ قـيلـ لـمـ ماـذـاـ أـنـزـلـ رـبـكـ قـالـواـ خـيـراًـ ) وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ : ( وـيـسـأـلـونـكـ مـاـذـاـ يـنـفـقـونـ قـلـ الـعـفـوـ ) عـلـىـ قـرـاءـةـ مـنـ نـصـبـ ، وـكـذـلـكـ مـنـ رـفـعـ ...ـ الـمـحـذـفـاتـ فـيـ كـتـابـ اللهـ تـعـالـىـ لـعـلـ الـخـاطـبـيـنـ بـهـاـ كـثـيـرـةـ جـداًـ . وـهـيـ إـذـاـ أـظـهـرـتـ تـمـ بـهـ الـكـلـامـ وـحـذـفـهـاـ أـوـجـزـ وـأـبـلـغـ .

والثـانـيـ : مـحـذـفـ لـأـحـاجـةـ بـالـقـوـلـ إـلـيـهـ ، بـلـ هـوـ تـامـ دـوـنـهـ ، وـإـنـ ظـهـرـ كـانـ عـيـباًـ كـقـولـكـ : ( زـيـداًـ ضـرـبـتـهـ ) قـالـواـ إـنـهـ مـفـعـولـ بـفـعـلـ مـضـرـ تـقـدـيرـهـ ( أـضـرـبـتـ زـيـداًـ )<sup>(٣)</sup> .

وـيـحـمـلـ اـبـنـ مـضـاءـ عـلـ هـذـاـ التـأـوـيلـ الـذـيـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ الـمـتـكـلـمـ قـدـ قـصـدـ إـلـيـهـ وـيـقـولـ : « وـالـقـوـلـ تـامـ مـفـهـومـ وـلـاـ يـدـعـوـ إـلـىـ هـذـاـ التـكـلـفـ إـلـاـ وـضـعـ كـلـ مـنـصـوبـ ، فـلـاـ بـدـ لـهـ مـنـ نـاصـبـ »<sup>(٤)</sup> .

أـمـاـ الـقـسـمـ الثـالـثـ : « فـهـوـ مـضـرـ ، إـذـاـ أـظـهـرـ تـغـيـرـ الـكـلـامـ عـاـنـ عـلـيـهـ قـبـلـ

(١) الرد على النحو ٨٨ - ٨٧

(٢) الرد على النحو ٨٨

(٣) الرد على النحو ٨٩

(٤) الرد على النحو ٨٩

إظهاره كقولنا ( يابعد الله ) ، وحكم سائر النadies المضافة والنكرات حكم عبد الله ، وعبد الله عنده منصب يفعل مصر تقديره ( أدعوه ) أو ( أنا دعي ) وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النساء خبراً . وكذلك النصب بالفاء والواو : ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بـ ( أن ) ويقدرون ( أن ) مع الفعل بال مصدر ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ، ويعطون المصادر على المصادر بهذه الحروف ، وإذا فعلوا ذلك كله لم يرد معنى اللفظ الأول »<sup>(١)</sup> .

ويقف ابن مضاء في بين فساد مثل هذه التقديرات والتآويلات بقوله : « وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها ، لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ ، موجودة معانها في نفس القائل ، أو تكون معلومة في النفس ، كأن الأنفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ ، فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للأفاظ الدالة عليها وجود في القول ، فما الذي ينصب إذن ؟ وما الذي يضر ؟ . ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال . فإن قيل إن معاني هذه الأنفاظ المذكورة موجودة في نفس القائل ، وإن الكلام بها يتم ، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس ، المدلول عليه بالأفاظ ، إلا أنها حذفت الأنفاظ الدالة عليها إيجازاً ، كما حذفت ما يجوز إظهاره إيجازاً ، لزم أن يكون الكلام ناقضاً ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا في كلام القائلين مالم يلقوها به ، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصب فلا بد له من ناصب لفظي . وقد فرغ من إبطال هذا الظن بيقين ، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب ، وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل : إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى ، إما منطوقاً به ، وإما مخزوفاً مراداً ، ومعناه قائم بالنفس فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ

(١) الرد على التحاة ٤٠

من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ، ومتى قوى هذا الخبر النهي ، وما نهى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل . والرأي مالم يستند إلى دليل ( حرام ) . وقال عليه السلام : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » وهذا وعيه شديد ، وما توعد رسول الله على فعله فهو حرام . ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل ، قد تبين بطلانه ، فقد قال في القرآن بغير علم وتوجه الوعيد إليه . وما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أخرى ، لأن المعنى هي المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها » <sup>(١)</sup> .

ويتباهى ابن مضاء إلى أنه ربما قال قائل : كيف نبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة فيقول : « إجماع النحوين ليس بموجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم ، ومقدم في الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جفي في خصائصه : « أعلم أن إجماع أهل البلدين ( يعني البصرة والكوفة ) إنما يكون حجة إذاً أعطاك .. خصبك يده أن لا تختلف المخصوص ، والمقياس على المخصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك ، فلا يكون إجماعهم حجة عليه » <sup>(٢)</sup> .

ويحاول ابن مضاء أن يدل على فساد نظرية العامل بصور أخرى من العامل المذوقة ، فنراه يعرض لا يزعمه النحاة في المجرورات التي تقع أخباراً أو صفات أو صفات أو أحوالاً ، وبعد بسطه لذلك ينتقل إلى الكلام عن الضمائر المستترة ، فيبدأ بصفحة اسم الفاعل ، وما يقدره النحاة في مثل ( زيد ضارب عمراً ) ، فإنهما يقدرون في ( ضارب ) ضميراً مستتراً يعبرونه فاعلاً له ، وتقديره ( هو ) ، ويعجب ابن مضاء من هذا التقدير ، لأن ضارب تدل عند النحاة على الصفة وصاحبها ، وإن فلا داعي لأن نبحث عن صاحبها في داخلها ، مادامت تدل عليها بعادتها وفي ظاهرها <sup>(٣)</sup> .

(١) الرد على النحاة ١١ - ٩٣

(٢) الرد على النحاة ٩٣

(٣) الرد على النحاة ٢٥

« ويخرج ابن مضاء من هذا الفصل الأول إلى فصل ثان يدرس فيه باب التنازع في النحو درسًا مفصلاً ، وهو درس أراد به أن يصور ما ينجزه نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب ، وأن يضع النحاة مكانها أساليب لا تعرفها العربية ، فإنهم يرفضون في باب التنازع صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب ، وذلك أنهم قد يعبرون بعاملين ، ثم يأتون بعدهما بممолов واحد على نحو مانري في مثل ( قام وقدم أخوتك ) »<sup>(١)</sup> .

« ويترك ابن مضاء فصل التنازع إلى فصل آخر يعقده لباب الاشتغال ، وهو باب اضطراب النحاة في صور تعبيره اضطراباً شديداً ، وقد عرض طرفاً من هذه الصور واضطرباً بهم فيها من مثل ( أزيدأ لم يضربه إلا هو ، وأخواك ظناهما منطلقين ، وأنت عبد الله ضربته ) . وأنه ليحمل على هذه الصور وأمثالها التي لم تأت في العربية ، ولكن جاءت في كتب النحو .. كا يحمل على دراسة النحاة للباب ، وتقسيمهم لصوره بين ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يترجح فيه الرفع أو النصب ، وما يجوز فيه الأمران ، مقدرين في أكثر الصور عوامل محذوفة ، لا دليل عليها في قول المتكلم ، وإنما هي أقىسة النحو التي تقدرها وتلزمها إياها . وكل ذلك يرفضه ابن مضاء ، لأنه لا يفيينا إلا صعوبة وعنتاً في فهم الأمثلة الأصلية التي جاءت عن العرب في الباب ، وأنه ليضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها ، ومتى تنصب ومتى ترفع ، وهي : أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل منصوب نصب ، لأنه في مكان نصب ، وإلا رفع لأنه في مكان رفع »<sup>(٢)</sup> .

وما دعا إلى اطراحه أيضًا العلل ، ولكنه لا يعمد إلى إلغاء العلل جملة ، بل يقتصر على إلغاء العلل الثنائي والثالوث ، كألفي من قبل نظرية العامل ، وأسمعه يقول في ذلك : « وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثنائي والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن ( زيد ) من قوله ( قام زيد ) لم رفع ؟ فيقال :

(١) مقدمة الرد على النحاة ٢٧

(٢) نفس المصدر ٢٩ - ٣٠

لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له :  
 كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق بين  
 ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استبطاط علة ،  
 لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على  
 الفقيه . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمحروم  
 فلم يقنعه ، وقال : فلم لم تعكس القضية بمنصب الفاعل ورفع المفهوم ؟ قلت له :  
 لأن الفاعل قليل ؛ لأنه لا يكون لل فعل إلا فاعل واحد ، والمفهومات كثيرة ،  
 فأعطي الأثقل - الذي هو الرفع - للفاعل وأعطي الأخف - الذي هو المنصب -  
 للمفهوم ، لأن الفاعل واحد ، والمفهومات كثيرة ، ليقل في كلامهم ما يستثنون ،  
 ويكثر في كلامهم ما يستخفيون ، فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع ، ولو  
 جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا ،  
 باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم <sup>(١)</sup> .

ولانقتصر شورة ابن مضاء على إلغاء فكرة العامل ، والعلل الشوافى  
 والشوالث ؛ بل يتعدى ذلك إلى إبطال القياس أيضًا ، الذي وقف على أمثلته عند  
 النهاية ، مدللاً على فساده . يقول في ذلك :

« والعرب أمة حكمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم  
 الأصل غير موجودة في الفرع . وإذا فعل واحد من النحوين ذلك جهل ، ولم  
 يقبل قوله ، فلم ينسبون إلى العرب ما يجعل به بعضهم بعضًا . وذلك : أنهم  
 لا يقيسون الشيء ، ويحكمون عليه بحكمه ، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة  
 في الفرع .. وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العلل ، وتشبيهم ( إن  
 وأخواتها ) بالأفعال المتعددة في العمل . وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفية بالأفعال  
 فأشبه قليلاً ، وذلك أنهما يقولون : إن الأسماء غير المنصرفية تشبه الأفعال في أنها  
 فروع . كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء .. فإذا كان في الاسم علتان ، أو واحدة

(١) الرد على النهاية ١٥١ - ١٥٢

تقوم مقام علتين ، فإن كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً ، منع مامن الفعل ، وهو الحفظ والتنوين . والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والجملة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب المزجي ، والعدل ، والجمع الذي لاظير له ، وزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدةان المشبهان ألف التأنيث . وذلك : أن التعريف شان للتنكير ، والأعمى من الأسماء فرع في كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بها ، والتأنيث فرع على التذكير ، والتركيب فرع على المفردات ، والمعدول فرع بعد المعدول عنه ، والجمع فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين يشبه بها الاسم المذكر المؤنث . وأما وزن الفعل المختص به فبين . والوجه عندهم سقوط التنوين من الفعل ثقله ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه استعمالاً منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خف ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالاً منها ، فتقلت ، فنعت مامن الفعل من التنوين وصار الجر بعده . وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل ، التي تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل . هذا لو كان بياناً ، فكيف به وهو ما هو في الصحف ، لأنه ادعاء أن العرب أرادته ولا دليل على ذلك ، إلا سقوط التنوين ، وعدم المفهوم . وهذا إنما للأفعال فلولا شبه الأفعال ، لما سقط منها ما يسقط من الأفعال .. قيل : نجد في الأسماء ما هو أشد شبهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تصرف ، وهي منصرفة نحو ( أقام إقامة ) وما أشبهه ، ( فيإقامة ) مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودار على ما يدل عليه من الحديث ، وعامل - على مذهبهم - كال فعل ، وهو مؤكّد له ، والمؤكّد تابع للمؤكّد ، كما أن الصفة بعد الموصوف ، ففيه التأنيث ، والتأكيد والعمل ، ودلالة الاشتراك ، وإن لم تكن فيه التاء نحو قيام ، ففيه أنه لا يشّق ، ولا يجمع ، كما أن الفعل كذلك<sup>(١)</sup> .

وقد كانت نزعة ابن مضاء الظاهرية التي تنفي العلل وما تستتبعه وبالتالي من قياس هي التي أملت عليه موقفه هذا من النحو والنحاة . ومن الأمور التي عجزى البداهة أنه بعد أن ألغى العوامل والتعليل والقياس ، مدعياً أنه فعل ذلك

(١) الرد على النجاشي ١٥٦ - ١٥٩

لتلخيص النحو من كل ما اتعلق به ، مما يعوق مسيره وانطلاقه ، لابد أن يلغى من النحو كل المسائل التي لا تفسر صيغأً نطق العرب بها ، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التارين غير العملية .

هذه هي أهم الأفكار الأساسية التي اشتغلت عليها ثورة ابن مضاء .

وربما كان ابن مضاء عقلاً فيما ذهب إليه في قضية العلل . فإن في بعض ما اعتقد به بعض النحويين - كاً كنا أسلفنا - ما لا تتحمله طبيعة اللغة ، إلا أن ذلك إنما تجلى لدى فريق مخصوص منهم ، وإنما ظهرت هذه العلل في الجو الذي استقر فيه الجدل ، والجدل الحاد مزلاق ، لا يأمن معها الإنسان أن يشتبط ويخرج بشططه عن دائرة الحق ليقع في الباطل ، وما يكاد يلحق بالحال . وابن مضاء نفسه قد اعترف بأن مساماه العلل الثواني على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده<sup>(١)</sup> . ومع ذلك فإنه يقول بأن هذه العلل « هي المستفني عنها في معرفة النطق بكلام العرب ولا تفيينا ، إلا أن العرب أمينة حكمة ، وذلك في بعض الموضع »<sup>(٢)</sup> . ثم يمثل للمقطوع به قول القائل : « كل ساكني التقى في الوظيل ؛ وليس أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يجرك ، سواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة »<sup>(٣)</sup> . وذلك أن النطق بها ساكني لا يمكن الناطق فيقول : « فهذه .. قاطعة وهي ثانية »<sup>(٤)</sup> . وبين أن هذا أمر يبينه الحس ، وقد رأينا أن كثيراً من علمهم إنما تجري هذا المجرى ولا سيما في الأمور الصرفية ، ويلحق بها أيضاً غير قليل من العلل النحوية ، مما أهاب بابن جنى إلى أن يذهب إلى أن علل النحويين إلى علل المتكلمين أقرب منها إلى علل المتفقين ، فكما أن المتكلمين يعيشون في عللهم على بدائئه العقل ؛ فإن هؤلاء يعيشون في عللهم على بدائئه الحس<sup>(٥)</sup> . وقد تقدم حكاية قول ابن جنى بأن مدار أكثر عللهم ؛ إنما تدور

(١) الرد على النحوة ١٥٢

(٢) الرد على النحوة ١٥٢

(٣) الرد على النحوة ١٥٢

(٤) الرد على النحوة ١٥٣

(٥) الخصالص لابن جنى ٤٨/١

على التقل والفرق ، وكلها أمران مما يقبله الطبع ، ويجد المرء مصادقه من إحساسه ، ودفع كل ما كان من هذا القبيل ، ربما لا يستقيم على النظر .

ويمثل ابن مضاء لغير البين من العلل بما ذهب إليه جمور البصريين<sup>(١)</sup> من أن الفعل الذي في أوله الزواائد الأربع - يعني الفعل المضارع - أغرب لشبيه بالاسم ، وما جاء به ابن مضاء فيما اعتبر به لهذا ، ليس فيه من جديد ، لأن غاية ماتنتهى إليه ؛ أن العلة الموجبة لإعراب الاسم موجودة فيها أغرب من الأفعال ، وهذا ما يقوله النحويون ، فإن الفعل المضارع باین بهذا سائر الأفعال ، وأشباهه من هذا الوجه الأسماء ، ولما كانت الأسماء مامنها إلا ما يدخله الإعراب إن لم يكن تحقيقاً فتقديرأ ، جعلوا الفعل المضارع لاحقاً بها ، لمشاهدته إیاها من هذه الوجهة التي اقتضت دخول الإعراب .

☆ ☆ ☆

وقد رأينا فيما سلف ، أن القياس لدى النحويين الأوائل يرد بمعان مختلفة ، في طليعتها الحكم أو القاعدة المطردة المستنبطة من استقراء كلام العرب ، كرفع الفاعل ونصب المفاعيل وما إلى ذلك ، وهو ما يسميه ابن مضاء بالعلل الأولى ، وهذا ما لا يدفعه ابن مضاء نفسه ، بل يرى أنه ينبغي أن تكون الفاية التي يوقف عندها ولا تتجاوز إلى ما وراءها . إلا أن ثمة صوراً للقياس أخرى عرضنا لها فيما سلف ، تجري بجري التفسير وتبيّن الصلات ما بين مختلف الظواهر النحوية ، واستتباط القوانين الجامحة التي تتنظمها . وهذا وإن كان أقل ظهوراً من الصورة الأولى ، فإنه أيضاً يعتبر إلى حد غير قليل امتداداً لها وقاماً ، وإن كان يهم العلماء أكثر مما يهم المتعلمين .

وأما القياس بمعنى الانتهاء إلى إجازة شيء لم يؤثر عن العرب أنهم تكلموا به ، فالذى سلف التشيل به من ذهاب الأخفش والمازنى إلى جواز تعددية أفعال العمل

---

(١) الرد على النجاة ١٥٤

والظن إلى ثلاثة مفاسيل بزيادة المهمزة في أوائلها . وكذلك ذهب إليه أيضاً من جواز نصب تابع ( أي ) في النداء ، نظراً إلى محلها ، فهذا ما قد يكون موضع نظر ، والأشياء التي انتهت إليها بعض التحويين في هذا الباب قليلة ولا كبير شأن لها ، وأكثر أعلم في باب القياس ، إنما هو في الاتجاه الذي وصفناه بالقياس التفسيري ، ومداره على ما ذكرناه من نظم مختلف الظواهر ، في قوانين جامعة تنظم ماناثر منها .

وقد يكون ابن مضاء عَقِّا في إلغاء القارئين غير العملية ، فإن كثيراً من صورها مما لا يكاد يوجد في واقع الكلام ، على أن النحوين عندما أطلقوا عليها اسم ( مسائل الترين ) كأنهم يريدون منها هذا المعنى ، وليس عندم أكثر من باب من أبواب الرياضة الذهنية ، لتطبيق ما استبطوه بالاستقراء من واقع الكلام ، إلا أن كثيراً من صور هذه المسائل ، مما لا يحتاج إليه المتكلم أصلاً ، ولا ريب أن الغلو في هذا الباب إن لم يكن فاسداً تمام الفساد ، فإنه - على أقل تقدير - عقيم لا يؤدي إلى أي تقدم في تصور موضوعات اللغة والإحاطة بأحكامها .

ويرى الدكتور محمد عيد أن ابن مضاء قد سار في طريق من سبقوه من المقلدين ، تجاه فكرة القياس التحوي ، ويضيف : وليس من حقنا أن نصف رأيه بالخطأ ، ولكن من واجبنا أن نكتشف حيث يقف ، وهو هنا يقف أمام القياس التحوي ليتخذه ، منهجاً للبحث ، مع أنه من وجهة النظر الحديثة مختلف في طبيعته ودواجهه عن ذلك<sup>(١)</sup> ، وتتجدر الإشارة هنا ، إلى رأي الدكتور عيد في مسألة القياس التحوي ، إذ يرى أن القياس التحوي قد تحكم في اللغة والنحوة أيضاً ، فخضعوا لسلطانه ، وهو منهج غير علمي ، استورده النحوة في دراستهم ثم خضعوا له . وبين الفرق بين الاستقراء والقياس ، فيصف الاستقراء بالتسامح ، بينما يسم القياس بالتحكم ، يقول : « إن روح التسامح والتحكم بين الاستقراء

(١) موقف ابن مضاء من مناهج النحوة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ( رسالة ماجستير بدار العلوم ) ٢٨٤

والقياس تبدو في الفرق بين الملاحظة الاستقرائية والقاعدة القياسية . فالأولى تعبر عن السلوك اللغوي الذي بدت فيه الظاهرة المستقرة فقط ، أما الثانية فهي تعبر عما استقر وما يمكن أن يستقر ، الأولى تمثل جهوداً متواضعاً مقصورة على الظاهرة الملاحظة ، والثانية تمثل حكماً مطلقاً جاداً يتعدى حدود اختصاصه ، الأولى طابعها الوصف والثانية طابعها المعيار<sup>(١)</sup> .

والدكتور عيد وإن كان يقر بأن القياس النحوي قد قام على استقراء للنصوص ؛ إلا أنه يرى أن القياس النحوي « يتسلط على الأمثلة وتحديد زمنها من حيث الاستشهاد ، قد حكم على نفسه بالجود والتوقف »<sup>(٢)</sup> . وحيث في ذلك - كا هي حجة معظم دارسي اللغة المحدثين - أن اللغة من حيث أنها نشاط للأفراد ، لا تخضع دائماً لقياس ، ولذلك تكثر فيها الظواهر المترفة التي لا تخضع لقانون مطرد .

☆ ☆ ☆

وثورة ابن مضاء هذه لم تغش دون أن ترك أثراً ، فإنها بالإضافة إلى التوجيهات المأثورة عن ابن حزم في هذا الباب ، كان لها أثر بين في منهج النحوي الأندلسي الأصل والنشأة ، والمصري المستقر ، أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الذي بلغ من علو مرتبته في النحو في عصره ، أن لقب بأمير المؤمنين فيه<sup>(٣)</sup> . إلا أن أبي حيان لم يأخذ بكل مانادى به ابن مضاء ، بل إنه مامن نحوه يتعمق في دراسة النحو يمكن أن يأخذ بما قال به إلا بعد غير قليل من التهذيب والتشذيب . وهذا ما فعله أبو حيان الذي سلم فيما يلي بأطراف من الحديث عن مذهبة في هذا المجال .

كان أبو حيان شديد الإعجاب بسيبوبيه ، حتى أنه ليكاد يصل إلى مرتبة

(١) موقف ابن مضاء ٢٨٥

(٢) موقف ابن مضاء ٢٨٦

(٣) الصلاح الصنفي في نفع الطيب (طبعة عزي الدين عبد الحميد) ٢٩٠٣

العصبية له ، ولا يكاد يذكره إلا بما يوحى بالإجلال والإعظام ، وهو في الجملة شديد النزوع إلى مذاهب أهل البصرة ، وإن كان لم يتلزم أقوالهم التزاماً تماماً ، ولا يكاد يعدل عنده هذا المجنوح إلى مذاهب البصريين إلا جنوحه إلى مذهب أهل الظاهر في باب الفقه والاعتقاد . وإمامه في هذا الباب هو ابن حزم الأندلسي ، الذي كان أبو حيان قد روى كتبه ، وعنه أخذها بعض تلامذته في الشرق ، عندما استقر به المقام في مصر . وكأن الاتجاه الظاهري في باب الدين اعتقاداً وفقهاً ، كان العامل الأول في مذاهب ابن مضاء ، كذلك كان لهذا الاتجاه لدى أبي حيان أثر أيضاً .

وكان من اجتماع إعجابه بسيبوه ، ومن قضاياه من عققي البصريين ، إلى هذه النزعة الظاهرية ، التي تجاوزت باب الدين إلى باب النحو ، إلى تأثيره بدعة ابن مضاء كاً تشهد إشارته إلى بعض آرائه وحكياته بعض أقواله ، وكان من اجتماع ذلك كله أن خرج أبو حيان بنهج نحوي هو في أسسه الكبri يكاد يكون بصرياً إلا أنه امتدت إليه آثار هذا الاتجاه الظاهري .

على أن أبو حيان وإن كان قد تأثر بدعة ابن مضاء ، لم يأخذ بها بتاتها ، ولعل أبرز ما أخذه عنه ، وكان يشبه أن يكون الفكرة الموجهة في أعماله ، تلك الفكرة التي وجدت بذورها - فيما أثرها عن ابن حزم أيضاً - وهي المجنوح إلى الوقوف عندما يؤدي إلى فائدة عملية من الأحكام النحوية ، والضرب صحفاً على وراء ذلك مما لا جدوى وراءه - كما يقول - وأظهر ما يحمل ذلك في عزوفه عن يسمى بسائل الترين التي تؤدي إلى صور من الكلام لا يعرف لها نظير في كلام العرب . وكذلك كان لا يرى السرف في التعليل ، ولا سيما فيما لا يؤدي إلى حكم يمكن الاتفاف به في إقامة الكلام على وجهه كما ينطق العرب ، وقد كان ينكر أشد النكير التطرق إلى تعليل ما يسميه باللوصفيات .

وهذه الآراء مبسوطة في تصارييف كتبه ، ولا سيما في شرحه على ( ألفية ابن مالك ) المسمى بـ ( منهاج السالك ) ، وفي شرحه أيضاً على ( التسهيل لابن مالك نفسه ) ، فإنه كان في كثير من الموضع ينكر على ابن مالك هذه المذاهب ، ويقرر

الأصول التي على هديها يحرر أحكام الكلام . ومن أهم النصوص الدالة على هذه النزعة الظاهرية ، وعدم خلافه عما يقتضيه الظاهر إلا لحجة موجبة ، ماجاء في مقدمة تفسيره الكبير ( البحر الحيط ) ، من قوله « وكذلك ما نذكره من القواعد النحوية أحيل في تقريرها والاستدلال عليها على كتب النحو ، وربما أذكر الدليل إذا كان الحكم غريباً ، أو خلاف مشهور ما قال معظم الناس ، بادئاً بمقتضى الدليل ، وما دل عليه ظاهر اللفظ ، مرجحاً له لذلك ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه »<sup>(١)</sup> .

وأما عزوته عما لا يؤدي إلى أحكام نحوية مستندة إلى السباع الصحيح ، فقد صرحت به في قوله منكراً على من بالغ في هذا الباب من النحوين بقوله : « والنحويون مولعون ، بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسباع الصحيح لكن أجدى وأتفق ، وكثيراً مانطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ، ورد بعضهم على بعض في ذلك ، وتنتقيحات على زعمهم في الحدود ، خصوصاً ما صنفه متآخرون المشارقة على مقدمة ابن الحاجب ، فنسم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم »<sup>(٢)</sup> .

وطبقاً لهذا المبدأ الذي يقرره في هذه الفقرة ، فإنه بعد أن ذكر مذاهب بعض المتقدمين في جواز تقديم التبييز على عامله ، في نحو ( وجع زيد رأسه ) ، وما اعتلوا به لذلك ، عقب عليه بقوله : « فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسباع ، والتعليق إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السباع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب ، واستعمالاتها تشهد له وتوحي إليه . ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظائرها . وكثيراً ما شاحت الكتب بالأقweise الشبهية والعلل القاصرة ، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا

(١) البحر الحيط ٤/١

(٢) أبو حيان الأندلسي ٣٩٥ - ٢٩٦ ، عن منهج السالك ٣٣٠

يحتاج في ذلك إلى إيمان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حث قرحة ، ولذلك قال بعض الأدباء :

ترنو بطرف فاتن فاتر أضعف من حجة نحوي ،<sup>(١)</sup>

وما أنكر التعليل فيه أوضاع الكلام التي تلقيت بالسماع ، ومن ذلك تعليم حروف المضارعة ، وكونها الممزة والباء والنون والياء فقال في ذلك :

« ... لا يقال : لم كانت حروف المضارعة : الممزة والباء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً كا قالوا : إن الأصل أن تكون حروف المضارعة من حروف العلة ؛ لأن أكثر ما يزيد حروف العلة ، فكان القياس أن تكون حروف المضارعة الألف والواو والياء ، فلم يمكن أن تكون الألف لسكونها ، ولا يبتدأ بساكن فأبدلوا هزة ، وجعلوها حرف مضارعة ، وأبدلوا الواو باء فقالوا : ( تضرب ) وأصلها ( ضرب ) ، كا قالوا ( تراث ) و ( تختمة ) والأصل ( وراث ) و ( وختمة ) .... والياء سلت من مانع الألف والواو فزيدت هي نفسها . والنون زيدت لأنها صارت حروف اللد واللين ، لأن فيها غنة كما فيهن مد ، وأنها تكون إعراباً مثلهن . فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ، ويهزأ من حاكمه فضلاً عن مستتبته ، فهل هذا كله إلا من الوضعييات ، والوضعييات لاتعمل »<sup>(٢)</sup> .

ويستظهر لذلك بضاحاه العربية باللغات الأخرى مما وقف عليه وألف في نحوه ، وهي لا تقبل - فيما يرى - التعليل ، فيقول في ذلك : « وكما جعلت العرب حروف المضارعة في هذا الفعل ، جعلت الترك ( راء ) ساكنة تليها علامة المتكلم والمخاطب ولا علامة للغائب ، فيقولون : ( كلدى ) يعني ( جاء ) ، فإذا أردت معنى : ( يجيء ) قلت : ( كلر ) ، ومعنى : ( أجيء ) قلت ( كلرمن ) ومعنى : ( نجيء ) ( كلربز ) ، ومعنى ( تجيء ) قلت : ( كلرسن ) ، وجعلت الفرس علامة لذلك ( ميا ) مكسورة مالة ، فيقولون : ( خورد ) يعني ( أكل ) ، فإذا

(١) أبو حيان الأندلسي ٣٩٢ . عن منهج السالك ٢٢٩ - ٢٢٠ .

(٢) أبو حيان الأندلسي ٣٩٤ - ٣٩٥ . عن منهج السالك ٢٢٠ .

أردت (تسألك) قلت : (ميغورد) ، ومعنى (أكل) (ميغورم) ، ومعنى (تسأكل) (ميغوريم) ، ومعنى (تسألك) (ميغور) . وجعلت البشمر علامة لذلک فيقولون : (أفولبو) بمعنى (خرج) ، فإذا أردت معنى (يخرج) قلت : (اخهولبو) ، ومعنى (أخرج) (أخهولبو) ، ومعنى (يخرج) (أخهولبو) ، ومعنى (تخرج) (اخهولبو) . وافت الحبšeة العرب في حروف المضارعة ، فالباء للغائب مطلقاً غير المؤنثة ، فتقول : (محط) بمعنى (ضرب) ، فإذا أردت معنى (يضرب) قلت (يمحط) ، والباء للمخاطب مطلقاً وللغاية فتقول : (أنا يمحط) أي : (أنت تضرب) و (هند تحط) والهمزة للمتكلم وحده فتقول : (أياء امحط) أي (أنا أضرب) ، والنون للمتكلم ومعه غيره ، فتقول : (انيا يمحط) أي (عن نضرب) . فأنت ترى توافق هذا اللسان الحبشي للسان العربي في حروف المضارعة ، إلا أنها في اللسان الحبشي مكسورة كما مثلنا . وإذا تقرر الخلاف في الألسن في حروف المضارعة وفي غيرها أيضاً ، فكيف يمكن أن تظهر علة في اختصاص كل لسان بهذا الحرف ، الذي وضع للضارعة فيه ، وهل ذلك إلا فضول من القول لا يحتاج إليه وتعرض على اللغات لا يعود عليه «<sup>٤٠</sup>» .

ويقول في ذلك أيضاً : « ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ، ولسان الحبش ، وغيرهم ، وصنفت فيها كتبًا في لغتها ونحوها وتصريفها ، واستندت منها غرائب ، وعلمت باستقرارها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعلييل أصلاً ، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من الساع ، وأنها لا يدخلها شيء من الأقىسة ، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان . ولم أر أحداً من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل : إلا قاضي الجماعة الإمام أبي جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك . وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتني بطريقته ، وهو كان من آخر من ختم به

اللائحة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله «<sup>(١)</sup>».

ومن هذا القبيل رده على ابن مالك في تعليمه لعدم لحاق تاء التأنيث الساكنة الفعل المضارع و فعل الأمر ، وذلك قوله : « وعلل المصنف في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع ، فقال : للاستثناء عنها باء الخطاطبة نحو ( افعلي ) ، وللاستثناء عنها باء المضارعة نحو ( هي تفعل ) ، لأنها ساكنة ؛ فالمضارع يسكن في الجزم ، فلو لحقته التقى فيه ساكنان ، وهذه التعاليل هي تعاليل لحصر صفات وضعية فلا حاجة إليها »<sup>(٢)</sup> . وهذا الضرب من التعاليل الذي ينكره أبو حيان ، قد وقع فيه أكثر ما وقع المتأخرون ، ولا نكاد نصيّب له في كلام المتقدمين إلا ظللاً خفيفة .

وأبو حيان وإن لم يطرح فكرة العامل ، فإنه كان ينكر الجدل في بيان بعض العوامل التي لا يبيّن عليها حكم نطقي ، كالخلاف في عامل رفع المضارع ، فإنه بعد أن عدد المذاهب المختلفة في ذلك ، يعقب عليها بقوله : « فهذه سبعة مذاهب في الرافع لل فعل المضارع ذكر منها المصنف مذهبين ... والكلام على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والإبطال ؛ يستدعي ضياع الزمان فيها ليس فيه كبير جدوى ، لأن الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقي ، فينبغي ألا يتشغل به »<sup>(٣)</sup> .

وله من هذا القبيل مواقف أخرى ألمت بها صاحبة كتاب أبي حيان الأندلسي النحوى الدكتورة خديجة الحديثى .

وأما القياس - ومبناه على التعليل - فإن أبو حيان يرفض منه ما يؤدي إلى وجوده من التركيب ، لم يرد بها السماع الصحيح الذي عليه المعمول الأول لدى أبي حيان . وأما القياس الذي يأخذ به ويدركه ، فإنما هو القياس المبني على ماتقرر

(١) أبو حيان الأندلسي ٣٩٦ ، عن منهج السالك ٢٢٠ ، ٢٢١

(٢) أبو حيان الأندلسي ٣٩١ ، عن التذليل والتكييل ٢٨١ ، وانتظر مع الموضع ٥٧١

(٣) أبو حيان النحوى ٣٩٨ ، عن التذليل والتكييل ٨٤٥ ، وينظر الارتفاع ٩٠ ، والأشباه والنظائر ٢٤٢١ - ٢٤٤ ، وهو الموضع ١٦٥/١

بالسماع . وقد أبان عن رأيه هذا وذهب - بحق - إلى أنه هو الغالب على مذاهب سيبويه ، وذلك قوله في أعقاب حديثه عن لفظ (كذا) : « فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة ، ولاختلافهم فيها ، رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب ، فما وجدناه متقولاً عنهم أخذنا به ، وما لم ينقل من لسانه اطربناه ، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية ، أنا نرجع فيها إلى السماع ، فلا ثبت شخصياً من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه ، ولا ثبت شيئاً منه بالقياس ، لأن كل تركيب له شيء يخصه ، فلو قسنا شيئاً على شيء ، لأوشك أن ثبت تراكيب كثيرة ، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها . والقياس الذي نذكره نحن في النحو ، إنما هو بعد تقرر السماع ، فلا ثبت الأحكام بالقياس ، إنما ثبتها بالسماع من العرب ، ويكون في الأقيقة إذ ذاك تأنيس وحكرة لذلك السماع . ومن تأمل كلام سيبويه وجده في أكثره سالكاً هذه الطريقة التي اختنناها من إثبات الأحكام بالسماع »<sup>(١)</sup> .

وبطبيعة لهذا الأصل ، يخاطئ ابن خروف في تغليطه الأعلم في (كاي) ، وما زعمه من أن الصواب (كاي) بألف وباء ، وذلك أنه - فيما يقول - لم يحكي هذا أحد غيره ، مع أنه - كما يقول أيضاً - « جائز في القياس أن تبدل من الممزة الساكنة ألفاً كالت قول في (رأس) : (راس) »<sup>(٢)</sup> ، ومن هذا القبيل إنكاره على الأخفش إجازته الإتيان بـ (أي) نكرة موصوفة ، وذلك قوله : « إنما أجاز ذلك بالقياس على (ما) و (من) ، وليس مموعاً عن العرب ، ويكتفي من الرد عليه ، أنه إحداث تركيب لم ينقل عن العرب »<sup>(٣)</sup> .

وهو على هذا كله ، لا يجيئ أن تبني قاعدة تجعل قياساً مطرداً على مثال واحد أو أمثلة يسيرة . وقد أبان عن ذلك بقوله : « ولا يبني إلا على الكثير المعروف من كلام العرب ، لأننا نادى الشاذ الذي لم يأت في الشعر »<sup>(٤)</sup> .

(١) أبو حيان النحوي ٤٠٣ ، عن التذليل والتكميل ١٥٢/٢ خطوطه رقم ٦٢ نحو .

(٢) أبو حيان النحوي ٤٠٤ ، عن الارتفاع ٨٤

(٣) أبو حيان النحوي ٤٠٤ ، عن منهج السالك ٣٩٣

(٤) أبو حيان النحوي ٤٠٥ ، عن منهج السالك ٦٥

ومن ثم يقول في إعمال ( لا ) عمل ( ليس ) : « ... وهذا كله يدل على أن إعمال ( لا ) إعمال ( ليس ) ضعيف جداً ، ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل ( لا ) هذا العمل ، لذهب مذهبها حسناً ، إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً ولا في نظم : إلا في بيت نادر يتبعه ألا تبقى عليه القواعد »<sup>(١)</sup>.

ومن ثم كان شديد الإنكار على ابن مالك ، الذي كان ربما سلك سبيل الكوفيين في القياس على الشاذ النادر<sup>(٢)</sup>.

إلا أن أبو حيان لا يرى بأساً إذا ما انعدم السباع ، ولا سبباً في المسائل الصرفية أن يقيس على الأكثر ، وشاهد ذلك قوله في مصدر ( فعل ) المتعدد : أما ( فعل ) المتعدد ، فالختار ؛ أنه إن سمع له مصدر ، وقف مع ذلك المسموع ، وإن لم يسمع له مصدر جعلنا مصدره : ( فعلاً ) قياساً على الأكثر . وبعض النحوين أجاز ( فعلاً ) مع المسموع ، وبعضهم لم يجز ( فعلاً ) ، وإن كان لم يسمع له مصدر . وهنالك المذهبان طرفاً تقىض ، والختار ما تقدم من القياس ، عند عدم السباع أو عدمه عند وجوده<sup>(٣)</sup>.



(١) أبو حيان النحوي ٤٠٦ ، عن منهج المالك ٦٤

(٢) انظر مع المراجع ٥٠/١

(٣) أبو حيان النحوي ٤٠٢ ، عن النكت الحسان ٨٤

## الخاتمة

حاولت في الفصول السابقة أن أتبع ظاهرة القياس في النحو في أعمال النحوين ، والأصول التي قامت عليها في مختلف وجوهها على نحو تاريني ، لأزعم لنفسي أنه أقى على غاية ما ينبغي فيه من استقصاء ، بل لعلي لأنقل إذا قلت : إن الاستقصاء الشامل في مثل هذا الموضوع الرحب يكاد يكون متذرراً ، ييد أنني بعد هذا كله ، أرجو أن أكون قد ألمت على الأقل بمعالمه الكبرى لدى كبار النحوين في مختلف الأطوار التي مر بها هذا العلم .

ولم أخل عرضي لمذاهب النحوين في ذلك من تعليقات تشتمل على تقويم . أو ما يشبه التقويم هذه المذاهب بقدر ما تدعو الحاجة ، وكان ما انتهيت إليه أن الغالب على صور القياس عندم ، وما يتصل به من تعليل ؛ إنما هو محاولة استظهار القوانين اللغوية التي تحكم تصرف العرب في لغتهم ، سواء منها ما يتعلق ببناء العبارة ، ونظم الألفاظ التي تتكون منها لتؤدي معنى ما .

ولم أغفل فيما عقبت به على مذاهبهم من بيان الموضع الذي استقامت فيها طرائقهم فيما ظهر لي من الموضع الذي لم تخال من اخراج عن الغرض من الدراسات اللغوية .

وقد كانت الفكرة الموجهة لي في هذه الدراسة على تشبعها ، إنما هي دراسة القياس وأسسه ووجوهه في واقع أعمال النحوين ، دونما تحكم لفكرة سابقة عن القياس ، وما يوحيه من تسليط الاعتبارات المنطقية على اللغة ، وإن كانت مجافية لواقعها .

وقد كان تحكم مثل هذه الفكرة - فيما ظهر لي - العامل الأول في اخراج كثير من الملايين من القياس في النحو .

ومهما يكن الأمر ، فما لامراء فيه ؛ أن النزوع إلى القياس وما يتصل به من تعليل ، لا يخلو من تعارض مع المنهج الذي نزع إليه كثير من اللغويين المحدثين ، وهو المنهج الوصفي الذي قوامه وصف الظواهر اللغوية ، دونما تطرق إلى تعليل .

إلا أن هذا المنهج على ما قد يكون فيه من وجاهة ، وتلافٍ لكثير من وجوه الانحراف عن غرض البحث اللغوي ، لا يخلو الغلو فيه من سرف ، قد يؤدي إلى قصور في تصور مسائل اللغة . ولمل هذا هو العامل الأول في ظهور مدرسة جديدة في الدراسة اللغوية تنزع إلى تنكب المنهج الوصفي في صورته الفالبة . وتکاد تكون أصولها مطابقة للأصول التي أقام عليها الخليل بن أحمد منهجه في البحث اللغوي ، ولا سيما فكرة الأصول والفروع ، وهي الفكرة التي سلف أن ذكرت أنها تعمد على حقيقة نفسية لا سبيل إلى نكرانها .

هذا إلى ما قد سلف ذكره . من أن استقراء واقع اللغة يأتي مصدقاً لأكثر النتائج المبنية عليها .

وأما ما يتصل بذلك من التعليل ، فإن جانباً منه - على الأقل - ما ت عليه بداعه العقل ويصدقه الحس ، ودفع ما هذه سببه لا يخلو من سرف أو شطط . بل إن منه ما قد يستدعيه المنهج الوصفي نفسه ويكون من تمام الوصف . وإلیضاح ذلك : حسبنا هذا المثال : من الثابت باستقراء كلام العرب ، أن الاستثناء في غير الإيجاب ، وكان المستثنى منه غير مذكور ، فإليهم يعملون ما قبل أدلة الاستثناء ، كما لو كانت أدلة الاستثناء غير موجودة . نحو ( مارأيت إلا فلاناً ) ، فإن ( فلاناً ) انتصب على أنه مفعول به ، إلا آثنا نرى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَمْنُورَهُ ﴾ [سورة التوبة ٢٢] قد وقع فيه مثل ذلك ، مع أن الاستثناء أثني في سياق الإيجاب ، ومثل هذا يدعو إلى التساؤل عن خروج مثل هذا التعبير عن تلك القاعدة . وسرعان ما تحيط بداعه العقل ، بأن فعل ( أثني ) وإن كان موجباً ؛ فإنه يتضمن معنى التفسي . ومن ثم جرى حكم الاستثناء

في الآية المذكورة ، كالم لو وقع في سياق غير الإيجاب . وعلى مثل هذا يجري غير قليل من وجوه التعليل عند النحوين .

وهذا المثال يقفنا على حقيقة هامة ، وهي أن كثيراً ما يسوقه النحوين الأوائل على وجه التعليل ، يمكن التعبير عنه على الطريقة الوصفية . ففي هذا المثال يمكن أن نقول في وصف هنا النحو من التراكيب ، إذا وقع الاستثناء في سياق غير الإيجاب لفظاً أو معنى ، وكان المستثنى منه غير مذكور ، فإن ما قبل إلا يعمل في ما بعدها ، كما لو كانت غير موجودة ، بل إن بعض النحوين الأوائل ، قد أدرجوا هذا المثال مع أمثلة أخرى تشاكله في قاعدة عبروا عنها تعبيراً وصفياً . وهي قوله : قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في المعنى ، وأما ما ينفي على فكرة الأصول والفرع والتعليل من وجوه القياس : فإن من صوره ما هو الغاية الأولى من البحث اللغوي ، وهو تجريد القوانين التي عليها مبنى الكلام وبيان ما شدّ عنها في موضع مخصوصة . وأما ما يتجاوز ذلك إلى إشاعة صور من الكلام لم تُسمِّع من أصحاب اللغة ، فإن منهم ما لا سبيل أيضاً إلى دفعه ، بل إنه مما يقتضيه غاية اللغة وتتطورها .

والعجب من ينعون على من يأخذ بالقياس من النحوين من جهة ، وينادون من جهة أخرى بدرء الجود في اللغة واقتصرها على وجوه التعبير المأثور عن المتكلمين القدماء بها ، فإن القياس هو الأساس في ذلك .

ولكن ما ينبغي الإقرار به ، أن إبداع سور جديدة من الكلام ، لا ينبغي أن يكون من عمل النحوين ، وإنما هو ما تتفق عنه قرائح الآباء من شعراء الأمة وكتابها ، من ثقروا أصول لغتهم ، وهدتهم حاستهم البيانية إلى إبداع هذه الصورة الجديدة ، كالتلبيها عقرية اللغة نفسها ، وإنما يأتي عمل النحوين لإقرار هذه الصور ورصدها ، وبيان وجوه تلاوتها مع أوضاع اللغة .





مَرْجَعِيَّةٌ تَقْوِيَّةٌ مُؤْمِنَةٌ

تحقيق باب الشاذ  
من المسائل العسكرية  
لُبْرِيْن عَلِيِّ الْفَارِسِيِّ



مَكْرُوهاتٍ مُنْهَا مُنْهَا

اعتمدت في تحقيق هذا الباب من ( المسائل العسكرية ) على مصورة منه عن مخطوطة في مكتبة شهيد علي في استانبول ، وهي تضم مجموعة من كتب أبي علي وهي ( المسائل البغداديات ) و ( البصريات ) و ( العسكريةات ) و ( مسائل في النحو منثورة ) ، وتضم إلى ذلك كتاب ( تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب النحو منثورة ) . لسعيد بن سعيد الفارقي .

وأبو علي الفارسي - كما تقول كتب التراجم - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، ولد بـ ( فسا ) من أرض فارس ، وقدم بغداد واستوطنها ، وأخذ عن علماء النحو بها من أمثال الزجاج وإبن السراج ، وعلت منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته : هو فوق المبرد وأعلم . وصنف كتاباً عجيبة حسنة . كما قالوا عنه - لم يسبق إلى مثلها ، واشتهر ذكره في الآفاق ، وبرع من طلبه جماعة كابن جني ، وعلي بن عيسى الشيرازي . وكان منها بالاعتزال ، ومن مصنفاته - كما جاء في ترجمته - كتاب ( التذكرة ) وكتاب ( الإيضاح والتكللة ) وكتاب ( المصور والمدوود ) وكتاب ( الحجة في القراءات ) وكتب المسائل : ( البغداديات ) ، ( الشيرازيات ) ، ( التصريريات ) ( العسكريةات ) ....<sup>(١)</sup>

والعسكريةات تقع في هذه المصورة ما بين اللوحين ١٤١ - ١٤٠ . وتتألف هذه المخطوطة من أربعة أبواب . ويقع الباب الأول تحت عنوان ( هذا باب علم الكلام من العربية ) وجاء في أوله :

اعلم أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء : اسم ، و فعل ، و حرف .. ويفصل المؤلف في هذا الباب الحديث عن الأشياء الثلاثة التي ذكرها . ويقع هذا الباب

(١) انظر ترجمته في : بقية الوعاة ٤٩٧/١ ، مطبعة عيسى الحلبي ( الطبعة الأولى ) ، إحياء الرواية ٢٧٤/١ ( مطبعة دار الكتب ) ، كشف الطعون ١٦٦٧ ( المجلد الثاني ) بدار الكتب ، كما أشار بروكلاند إليه في كتابه تاريخ الأدب العربي ١٩٤/٢ ( طبعة دار المعارف ) ، وجاء في معجم الأدباء ٢٤١٧ ( مطبوعات دار المأمون ) ولأبي علي من التصانيف كتاب ( الحجة ) ... كتاب ( المسائل العسكرية ) .

ما بين أول اللوح ١٣٢ إلى منتصف اللوح ١٣٢ ، ونهايته غير واضحة ، مما يدل على نقص في الأصل ، ويختتم المؤلف بقوله : ألا ترى أنك لو قلت ( زيد حق ) أو ( عمرو لعمل ) فجعلتها إخباراً عن الاسم لم يجز ، وكذلك لو أخبرت عنها فقلت ( حق منطلق ) أو ( حق تقوم ) فجعلت ما بعدها خبراً عنها لم يستقم ، فهذه جلة تتبع ذلك زيادات في كتاب آخر إن شاء الله .

والباب الثاني ورد تحت عنوان : هذا باب ما اختلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً ، وهو الذي يسميه أهل العربية ( الجل ) . وجاء في قوله : أعلم أن الاسم يختلف مع الاسم فيكون منها كلام ... ويقع هذا الباب ما بين اللوح ١٣٢ إلى نهاية الثالث الأول من الصفحة الثانية في اللوح ١٣٤ ، وبه نقص كثير ، وقد ختم المؤلف بالعبارة التالية : على ( أن ) إنكار هذا من هذا الوجه لا يسوع ملن قال منهم بقول الكسائي ، وذلك أنه يجيز على ما بلغنا عنه - والله أعلم - ( أن زيداً منطلق ) فيفتح ( أن ) ، و ( أن ) وما بعدها في تقدير مفرد كما أن ( أن ) والفعل كذلك . ووجه عجاز الجميع ما أعلنتك . فهذه جمل من القول على ائتلاف هذه الكلم . ثم يليه باب : هذا باب معرفة ما كان شادداً من كلامهم . والباب الرابع بعنوان : هذا باب الإعراب والبناء وأول هذا الباب : الإعراب تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل . والبناء خلاف ذلك ... وبه نقص في آخره ، وتنتهي المخطوطة بانتهائه .

والباب الذي حققه يقع ما بين الصفحة الثانية من اللوح ١٣٤ والصفحة الأولى من اللوح ١٣٨ . والجموعة كلها مكتوبة بخط أحد بن قيم اللبلي بمدينة السلام ( بغداد ) ، وقد جاء في ختامها : قت المسائل العسكريةات بحمد الله وعونه ، وكان الفراغ منها في يوم السبت العاشر من شهر جمادي الآخرة من سنة ٦١٥ هـ ، على يدي العبد الصعييف المقر بذنبه الراجي عفوه ربه أحد بن قيم بن هشام اللبلي بمدينة السلام المحرورة . وكان الأصل المنقول منه بخط ابن بليل ، وكان فيه إسقاط كلمات وتصحيف مواضع ، أصلحت في نسخة هذه بعضها وقت كتابتها ، وعلت على الباقي إلى الفراغ إلى معاودة النظر فيها إن شاء الله تعالى

والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآلـه ، وكان قد كتب قبل هذه الحادثة ،  
بلغت المعارضة بالأصل المنقول منه وهو بخط ابن بلبل .

وقد كتب في الزاوية العليا من يسار صفحة العنوان ما نصه أيضاً : نقله  
أحمد بن تميم البلبي من خط ابن بلبل وقابلـه به ، وكان فيه مواضع أصلاح أكثرها  
وبقي فيه أشياء تحتاج إلى تأمل . وأوراق هذه النسخة من القطع الكبير تشتمل  
كل صفحة على ثلثتين سطراً ، وفي السطر خمس عشرة كلمة في المتوسط ، وخط  
النسخة واضح إلا أن آفتها ما ألمع إليه كاتبها أحمد بن تميم من سقوط كلمات من  
الأصل الذي نقل عنه وتصحيفات في مواضع منه ، وقد أصلاح بعضها - كما قال -  
وترىـ الباقي إلى أن يتيسر له معاودة النظر فيه . ويظهر أنه لم يتم له ذلك ،  
فبقي في الكتاب مواضع كثيرة ، الخلل فيها بين السقط غير قليل . هذا إلى  
ما هنالك من اضطراب في ترتيب الصفحات منشأه تقدم بعض أوراق الأصل  
الذى نقل منه النسخ أو تأخرها عن مواضعها ، ثم جاء ونقل الكلام كما وجده .  
وهذا ما أهاب بي إلى الاقتصار على تحقيق باب : معرفة ما كان شاذـاً من  
كلامـهم . لأنـه كان في الجلة أسلم أبوابـه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ،  
فإنه أدخل من سائر أبوابـ المخطوطـة في موضوعـ القياس .

أما خطةـ التحقيق فشملـت ضبطـ النص ، وتحريـجـ شواهدـه ، وتقـويـمـ مـافـيه  
من تصـحـيفـ ، واستـدرـاكـ ماـفيـهـ من سـقطـ . وقد عـنيـتـ بـمقـابلـةـ مواضعـ منهـ نـقلـ  
كلـامـ أبيـ عـلـيـ فيهاـ البـغـدـادـيـ فيـ خـزانـةـ الأـدـبـ ، وـفيـ شـرـحـ لـشـواـهـدـ شـرـحـ الشـافـيـةـ ،  
وـأـفـدـتـ منـ هـذـهـ الـمـقـابـلـةـ تصـوـيـبـ بـعـضـ التـصـحـيفـاتـ وـاستـدرـاكـ بـعـضـ ماـ سـقطـ  
مـنـهـ . وقد جـعـلـتـ لـتـحـقـيقـ هـذـاـ الـبـابـ مـلـحـقاـ قـوـامـهـ مـسـائـلـانـ ، عـرـضـ لهاـ أـبـوـ عـلـيـ  
فـيـ هـذـاـ الـبـابـ وـتـنـاوـلـهـ بـيـسـطـ وـافـ فيـ (ـ الـبـغـدـادـيـاتـ )ـ فـحـقـقـتـهـاـ وـأـلـخـقـتـهـاـ بـهـ .  
وـأـولـيـ الـمـسـائـلـ نـقـلـهـاـ بـنـ سـيـدـهـ فيـ (ـ الـخـصـ )ـ ، وـقـدـ تـضـمـنـ أـشـيـاءـ سـقطـتـ منـ  
مـخـطـوـطـةـ الـبـغـدـادـيـاتـ فـاسـتـدـرـكـتـهـاـ مـنـهـ .

## هذا باب معرفة ما كان شاذًا من كلامهم

اعلم أن الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب : شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس ، ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس ، وشاذ عنها . وهذا قول أبي بكر رحمه الله .

فأما الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس فكماضي ( يدع ) و ( يذر ) فاضي هذا لا ينبع منه القياس ، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم مصارعاً لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا ! فلهذا شذ عن قياس نظائره ، فصار قول الذي يقول ( ودع ) شاذًا عن الاستعمال . وقد حكى أبو العباس أن بعضهم قرأ : ﴿ مَا وَدَعْكَ رَبِّكَ وَمَا قَلَّ هُنَّا ﴾ [٢] سورة الضحى . ومثل هذا لا تستحب القراءة به للشذوذ ، ولرفضهم ذلك واستغفارهم عنه بـ ( ترك ) ، وكا رفض مثال الماضي منه فكذلك رفض المصدر واسم الفاعل<sup>(١)</sup> ، إلا أن بعض البغداديين أنشد :

(١) نسب ابن خالويه هذه القراءة في شواذه ، ١٧٥ إلى النبي ﷺ ، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٤٨٥/٨ إلى عروة بن الزبير ، وابنه هشام ، وأبي حمزة ، وأبي بحرية ، وابن أبي عبلة . على حين نسبها القرطبي في تفسيره ٩٦٧/٢٠ إلى ابن عباس وابن الزبير . وعززت إلى عروة بن الزبير في اللسان ( ودع ) أيضًا .

(٢) إلا أن بعضهم دفع أن يكون مضى ( يدع ) ومصدره عاتين . ومن ثبت عبى المصدر منه التقويم في المصباح النير والمطرزي في المغرب . انظر مادة ( ودع ) فيها . وكلها استظهر بحديث جاء فيه « لينتهن قوم عن ودعمهم الجماعات ... ». وقد ساق الأستاذ سعيد الأفغاني في التعليق (١) ص ٣٦ من كتابه أصول النحو ( ط ٢ ) عدة آثار وقف عليها ، وقد جاء فيها ماضي هذا الفعل وهي : ١ - « إن شر الناس من ودفعه الناس انتهاء شره » الروض الأنف ١٨٧/٢ ، والأدب المفرد للبخاري ٣٣٥ الحديث ( ١٣١١ ) .

٢ - ما رواه البخاري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى ﴿ مَا جعل اللہ من بحیرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام هـ الآية ... من قوله والخامس : فعل الإيل يضرب الغراب المدود ، فإذا قضى ضرائب ودفعه للطواويف وأغافوه من العمل ، فلا يحمل عليه شيء ، وسيمه : الخامس . =

... ... فـ سـ يـانـي حـزـينـ عـلـى تـرـكـيـ الـذـي أـنـا وـادـعـ<sup>(١)</sup>

وهـذـا فـي الـقـلـة كـا تـقـدـمـ . وـمـثـلـ ( يـذـرـ ) ( يـدـعـ ) غـيرـ أـنـي لـا أـعـرـفـ مـاضـيـهـ  
وـاسـمـ فـاعـلـهـ اـسـعـالـاـ فيـ مـوـضـعـ<sup>(٢)</sup> .

وـمـشـلـ هـذـا فـي الشـذـوذـ عـنـ الـاستـعـمالـ ، وـإـنـ كـانـ غـيرـ مـنـتـنـعـ فـيـ الـقـيـاسـ ،  
رـفـضـهـ وـصـلـ كـافـ التـشـبـيـهـ بـعـلامـاتـ الضـيـرـ ، وـاستـغـفـىـ عـنـهـ بـقـوـلـهـ ( أـنـا مـثـلـكـ )  
وـ( أـنـتـ مـثـلـيـ ) فـصـارـ قـوـلـ الـواـصـلـ لـهـ بـهـ شـاذـاـ عـمـاـ عـلـيـهـ اـسـعـالـ الـكـثـرةـ وـالـجـمـهـورـ .  
فـنـ ذـلـكـ يـبـيـاـ ( الـكـتـابـ ) :

خـيـ الذـنـبـاتـ يـبـيـاـ كـثـبـاـ وـأـمـ أـعـسـالـ كـهـاـ أـوـ أـقـرـبـاـ<sup>(٣)</sup>

وـقـالـ :

فـلـاـ تـرـىـ بـمـلـاـ وـلـاـ حـلـائـلاـ كـهـاـ وـلـاـ كـهـنـ إـلـاـ حـاطـلـاـ<sup>(٤)</sup>

وـ( حـقـ ) الـجـارـةـ عـنـ أـصـحـابـنـاـ تـجـرـيـ هـذـاـ الجـرـيـ<sup>(٥)</sup> .

---

= ٢ - ما أخرجه البخاري في الأدب المفرد ٢٢٠ الحديث ( ١٢٤٢ ) من قول عبد الله بن عمر  
لتابع : « فَنَ شَاءَ أَكَلَ وَمَنْ شَاءَ وَدَعَ » .  
وانظر كتاب السماع والقياس للعلامة أَحَدُ ثَبَورُ . ٢٩

(١) تمامه : فـأـيـهاـ مـاـ أـتـيـنـ فـلـانـيـ ... ...  
وـهـوـ فـيـ الـخـرـانـةـ ١٢١/٣ـ ، وـالـلـسـانـ مـادـةـ ( وـدـعـ ) عـنـ الـبـصـرـيـاتـ لـأـنـيـ عـلـيـ فـيـ كـلـيـهـاـ وـلـمـ بـسـ فـيـهـاـ  
قـائـلـهـ .

(٢) في الأصل ( ويدر ) ولا معنى لاقحام الواو .

(٣) كما في الأصل ولعل الصواب لماضيه .

(٤) البيت للعجاج ، ملحقات ديوانه ٢٦٩/٢ ، والكتاب ٣٩٢/١ ، والخزانة ٢٧٧/٤ ، وشرح شاهد  
الثانية ٤٤٥ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٤٤/٨

(٥) البيت لرؤبة ، ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٣٩٢/١ ، والخزانة ٢٧٤/٤ ، وقد حكى عن البرد غالفة  
لأصحابه البصريين في هذا ، فأجاز دخول الكاف على المضر . انظر المقتصب ٢٥٥/١

(٦) أي تختص بغير الظاهر ولا تدخل على المضار إلا في ضرورة الشر . وقد خالف عن ذلك  
البرد أيضاً والكونيين . انظر مفتني الليبي ١٢٣ ، والخزانة ١٤٠/٤ - ١٤١ .

ومن هذا الباب قوله : (رأيتك زيداً ما فعل ) وفي الثنية والجمع : (رأيتكما ) و (رأيتم ) . والباء التي هي ضمير الفاعل مفردة في جميع الأحوال كان المخاطب واحداً مذكراً ، أو مؤثثاً ، أو مجموعاً ، والقياس لا يمنع ثنية ذلك وجعه ، كما لم يمنع من ماضي (يدع) و (ينذر) إلا أن الاستعمال لم يأت في ذلك ، واستقناها بما اتصل من حرف الخطاب بعلامة الضير عن<sup>(١)</sup> أن تثنى هي وتجمعاً . وقد وجد لذلك أمثل في كلامهم ، كقوله : « ذلك أدنى ألا تعلوا » [سورة النساء ٢] فجعل الخطاب للواحد من الجماعة<sup>(٢)</sup> ، فهذا مثل (رأيتك ) في المعنى .

وفي التنزيل : (قل رأيتك إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم<sup>(٣)</sup> . ولو قلت في نظيره بالثنية والجمع وتأنيث المؤنث لكان مقيناً مستعملاً .

فاما الكاف في (رأيتك ) و (رأيتكما ) فقد اختلف فيها . فقال أصحابنا : إنها لا موضع لها من الإعراب . وقال بعضهم : موضعها نصب . وقال آخرون موضعها<sup>(٤)</sup> رفع . ولا يخلو القول فيها من أن تكون على أحد هذه الوجوه . فالذى يفسد قول من قال : إنه رفع أن الباء هي الفاعل وموضعها رفع ، كما أنها في قولك (علمتك خارجاً) ، ونحو ذلك في موضع رفع ، فيمتنع إذن أن تكون الكاف مرفوعة ؛ لاستحالة كون فاعلين لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك لأحدتها بالأخر بغير حرف العطف ، فهذا القول بعيد جداً .

ويدل على امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصب ؛ أنها لو كانت في

(١) في الأصل (عل أن تثنى) ولا وجه له ولعل الصواب ما أثبتت .  
 (٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب (بدلاً من الجماعة) .

(٣) كذا في الأصل وهو تحريف ونظم الآية « قل رأيتك إن أخذ ». إلخ ... وهي الآية ٤٤ من سورة الأنعام ولا شاهد فيها . وأما الشاهد على ما أراد ففي الآية التالية لها وهي « قل رأيتك إن أتاك عذاب الله بغتة أو جهراً هل يدرك إلا القوم الظالمون ». وفي الآية ٤٥ من السورة نفسها أيضاً ، وهي « قل رأيتك إن أتاك عذاب الله أو أتاك الساعة أغير الله تدعون إن كتم صادقين ». إلخ ...

(٤) في الأصل موضعه ولعل الصواب ما أثبتت .

موضع نصب ؛ ل كانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيها (رأيت) والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني ، فأنـت إذا قلت (رأـيتـك زـيدـاً ما فـعـلـ) وـ (رأـيتـك هـذـا الـذـي كـرـمـتـ عـلـيـهـ) <sup>(١)</sup> [سورة الإسراء ٦٢] [استحالـ أنـ يـكـونـ الـخـاطـبـ غـائـبـاـ] ، فـلاـ يـكـونـ إـذـنـ المـفـعـولـ الـأـوـلـ ، فـإـذـاـ لمـ يـكـنـ إـيـاهـ ، عـلـمـ أـنـهـ لـاـ مـوـضـعـ لـهـ ، وـأـنـ (زـيدـاـ) في مـوـضـعـ المـفـعـولـ الـأـوـلـ ، وـماـ بـعـدـهـ في مـوـضـعـ المـفـعـولـ الثـانـيـ .

فـإـنـ قـلـتـ : فـنـ الـأـفـعـالـ مـاـ يـتـمـدـىـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ مـفـعـولـينـ وـالمـفـعـولـ الـأـوـلـ مـنـهـ لـاـ يـكـونـ الثـانـيـ ، فـلـمـ لـاـ يـكـونـ (رأـيتـكـ) كـذـلـكـ أـيـضاـ ؟ـ .ـ قـيلـ : إـنـ هـذـاـ الـفـعـلـ لـيـسـ مـنـ تـلـكـ الـأـفـعـالـ الـتـيـ تـتـمـدـىـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ مـفـعـولـينـ .ـ وـلـوـ كـانـ مـنـهـاـ جـازـ أـنـ تـمـدـهـاـ إـلـيـهـمـ فـيـ غـيرـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ ، وـأـمـتـنـاعـهـ مـنـ ذـلـكـ فـيـ عـادـاـ هـذـاـ يـفـسـدـ هـذـاـ الـاعـتـراـضـ .ـ فـأـمـاـ كـوـنـ الـكـافـ حـرـفـ خـطـابـ عـارـيـاـ مـنـ مـوـضـعـ الـإـعـرـابـ فـكـثـيرـ فـيـ كـلـامـهـ .

مـنـ ذـلـكـ إـلـاـ حـاقـهـمـ إـيـاهـ فـيـ (ذـلـكـ) وـ (تـلـكـ) وـ (هـذـاـكـ) وـ (هـنـالـكـ) وـ (أـولـاـكـ) وـ (وقـالـواـ) :ـ (أـبـصـرـكـ) ، وـحـكـيـ بعضـ الـبـصـرـيـنـ وـصـلـهـاـ بـ (ليـسـ) ، وـفـيـ مـوـضـعـ أـخـرـ لـمـ يـحـكـمـهاـ أـصـحـابـناـ .ـ فـإـذـاـ اـمـتـنـعـ أـنـ تـكـوـنـ فـيـ مـوـضـعـ نـصـبـ أـوـ رـفـعـ عـلـمـ أـنـهـ لـاـ مـوـضـعـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ ، وـأـنـهـ فـيـ كـوـنـهـاـ لـلـخـطـابـ فـقـطـ كـتـاءـ (أـنـتـ) .

وـيـحـكـيـ عـنـ عـيـشـ أـنـهـ كـانـ يـحـذـفـ الـمـزـءـةـ مـنـ (رأـيتـكـ) الـتـيـ بـعـدـ الـعـلـمـ .ـ وـهـذـاـ أـيـضاـ لـيـسـ بـعـرـدـ فـيـ الـقـيـاسـ ،ـ أـلـاـ تـرـىـ أـنـ التـخـفـيفـ الـقـيـاسـيـ فـيـ هـذـاـ ،ـ أـنـ تـجـعـلـهـاـ بـيـنـ بـيـنـ وـلـاـ تـحـذـفـهـاـ وـلـاـ تـقـلـبـهـاـ قـلـبـاـ ؟ـ وـقـدـ جـاءـ قـلـبـ الـمـزـءـةـ فـيـ الـشـعـرـ لـلـضـرـورـةـ ،ـ وـلـمـ يـبـلـغـ الـقـلـبـ عـنـدـيـ فـيـ هـذـاـ أـنـ يـكـونـ سـائـفـاـ عـنـدـ الجـمـيعـ مـطـرـداـ ،ـ وـإـنـ كـانـ قـدـ سـمعـ فـيـ بـعـضـ الـأـشـعـارـ .ـ وـقـالـ الـرـاجـزـ :

أـرـيـتـ إـنـ جـئـتـ بـهـ أـمـلـوـدـاـ مـرـجـلـاـ وـيـلـبـسـ الـبـرـوـدـاـ<sup>(٢)</sup>

(١) في الأصل (رأـيتـكـ زـيدـاـ هـذـاـ الـذـيـ ... ) وـهـوـ خـطـاـءـ مـنـ النـاسـ .

(٢) الشـاهـدـ لـرـجـلـ مـنـ هـذـيـلـ لـمـ يـسـ فـيـ شـرـحـ أـشـعـارـ الـمـذـلـيـنـ لـلـسـكـريـ ٦٥١ ،ـ وـالـمـصـائـصـ ١٣٧١ ،ـ وـالـغـسـبـ ١١٧١ ،ـ وـالـخـرـاجـةـ ٥٤٤/٤

ومن هذا الباب قوله ( ظنت زيداً منطلقاً ) وامتناعهم من نقله بالمعنى  
ليتعدي إلى مفعول ثالث . وقد حكى أبو عثمان إجازته عن أبي الحسن ، وذهب هو  
إلى الامتناع من إجازته ، وأنه قد استغنى عنه بقوله : ( جعلته يظن كذا ) أو  
( صيرته يظن كذا ) .

وقال أبو زيد : يقال للجبان ( مفود ) ولا فعل له . قال : وقالوا  
( مدرم ) ولم يقولوا ( درم ) . وحكي عنه ( أعين بين العين ) و ( أشم بين  
الشيم ) ولم يعرف له فعل .

فإن قلت : أيكون قوله : « باء معين » [ سورة الملك ٣٠ ] على هذا ،  
وإن لم يستعمل فعلت منه على هذا المعنى ؟ . فإن ذلك لقلته لا تحمله عليه ،  
وإن كان في القياس غير متنع ، ولكن تجعله فعيلاً<sup>(١)</sup> ، قال أبو الحسن : ( معن  
يعن معانة ) ، وقال أحمد بن يحيى ( معن بمحق ) و ( أذعن ) و ( طابق ) ،  
وحكى عنهم ( سالت معنانه )<sup>(٢)</sup> فواحد هذا في القياس ( معين ) كـ ( قضيب )  
و ( قضبان ) وهو مسايل الماء ، وحكي أبو إسحاق عن الأصمعي في قوله :

### فإن ضياع مالك غير معن<sup>(٣)</sup>

قال : غير سهل . فـ ( المعن )<sup>(٤)</sup> على هذا وصف ، والميم فاء الفعل<sup>(٥)</sup> ، ومعناه :  
سهل غير معتاصل .

(١) في الأصل : معتلاً ، وهو تعريف . والصواب من النسخة الأخرى . انظر المسائل المذكرات  
بتتحقق إسماعيل عايرة ، الأردن ١٩٨١ .

(٢) في الأصل ( معنانه ) تصحيف انتظار المختص ، والمعنى : عجاري الماء في الوادي .  
البيت للثرب بن تولب كما في اللسان ( معن ) ، وجهرة ابن دريد ٢-١٤٢٢ ، وأسامي القال  
١١١ ، وسط اللائي ٢٨٤ ، وتهذيب الألفاظ ٤٨٨ وقامه :

ولا ضياعه فألام فيه ... ... ... ...

وانظر في المسألة المحتسبة ١٣٢/٢

في الأصل ( فالمعن ) تصحيف .

(٤) في الأصل ( فاء الفعل معناه ) ولعل الصواب ما أثبتت .

وأما المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس فهو نحو قوله ( استحوذ ) وإن كان في الاستعمال مطراً ، ومثله قوله ( القود ) و ( رجل روع )<sup>(١)</sup> وقال أبو زيد ( طعام قضيض ) فيه حصى<sup>(٢)</sup> ، وقالوا : ( قوم ضفقو الحال<sup>(٣)</sup> ) ، ولا نعلم التصحيف في اللام جاء في شيء من كلامهم كما جاء ( في )<sup>(٤)</sup> العين في نحو ( القود ) .

ومن ذلك قوله ( القصوى ) وقياس هذا الياء ، ألا تراهم قالوا ( الدنيا ) و ( العليا )<sup>(٥)</sup> .

ومن ذلك قوله : ( أنت الذين تضربون )<sup>(٦)</sup> .

ومنه ( كاد<sup>(٧)</sup> الغوير أيؤساً ) ألا تراك لا تقول ( كاد زيداً قائماً ) وإنما المستعمل هنا المضارع ، أو ( أن ) في ( عسى ) ، فاما اسماء الفاعلين فلم تجده في هذا الباب فيما علمنا إلا في هذا المثل ، وهذا يدل على مشابهة هذا الضرب من الأفعال الموضوع للقاربة لباب ( كان ) وأخواتها ، ومن ثم أجاز سيبويه كون فاعلها ضمير القصة والحديث المفسر بالجمل ، وعلى هذا حل<sup>(٨)</sup> من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم<sup>(٩)</sup> [ سورة التوبة ١١٧ ] فـ ( تزيغ ) على هذا في موضع نصب ، وقد يحتمل أن يكون فاعل<sup>(١٠)</sup> ( كاد ) في الآية ما يفهم ذكره إلا أن الضمير عاد بذكر الواحد من حيث كان يعبر عنهم بـ ( القبيل ) و ( الفريق ) وما أشبه ذلك من الأسماء العامة المفردة اللفظ .

(١) انظر في هنا المنصف ٣٠٢-٣٠١/٢

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر في ذلك المنصف ١١٧/٢ - ١١٦ -

(٤)

في الأصل ( أنت تضربون ) ولا شاهد في ذلك ، ولعل الصواب ما أثبتت ، ووجه شذوذه عن القياس أن الأصل في المائد على الاسم الموصول أن يكون ضمير غيبة ، وهو في هذه العبارة ضمير الماطرين . فكان القياس أن يقال ( أنت الذين يتضربون ) .

(٥) كذا في الأصل ، والمشهور ( عسى الغوير أيؤساً ) ، انظر سيبويه ٢٤/١

(٦) الشاهد في قراءة ( تزيغ ) بالباء وهي قراءة أكثر البسمة ، ولم يقرأ بالباء منهم إلا حفص وحزة . انظر التيسير ١٢٠ ، وانظر فيها حكمة عن سيبويه في هذه الآية ( الكتاب ) ٣٧١ -

ومن هذا الباب تسكيئهم الياءات التي هي لامات في موضع النصب في الشعر . وإنما ذكرناه في هذا الفصل لأن أبو بكر حدثنا عن أبي العباس أنه كان يقول : لو جاء هذا في الكلام لكان عندي جائزًا حسناً . فن ذلك ما أنشدناه أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال : أنشد يونس - أحبه لعروة بن الورد :

أكابر أقواماً حياء وقد أرى صدورهم باد على مراضها<sup>(١)</sup>

وأنشد أيضاً لبشر بن أبي خازم :

کفی بالنای من آسماء کافی و لبیس لبها ما عشت شافی<sup>(۲)</sup>

قال أبو بكر قال أبو العباس أنسداني أبو حلم بيت الخطفي :

يرفعن بالليل إذا ما أسد فا  
أعناق جنان وألح رجفا<sup>(٣)</sup>

وهذا في الشعر منه كثير ، وفي الكتاب منه غير بيت<sup>(٤)</sup> . ووجه القياس فيه أن الألف قريبة من الياء وواقعة موقعها في مواضع تراها ، فكما أن الألف من المقصور<sup>(٥)</sup> في الأحوال الثلاث على صورة واحدة كذلك تكون الياء فيهن عليها ، وما يقوى قول أبي العباس أن هذا النحو قد جاء في الكلام والنشر وحال السعة ، فن ذلك قوله ( لا أكلمك حيري دهر ) ياسكان الياء . ومن أضاف نحو ( معدى كرب ) لم يفتح الياء من ( معدى ) وهو في موضع نصب . ومن أجاز حركة هذه الياء كان خطأً تاركاً لكلامهم وإن كان القياس غيره ، كما أن من أعمل استحوذ ) كان تاركاً لكلامهم .

١١٤/٢ المنصف

(٢) ديوانه ، ١٤٢ ، وuchtarات ابن الشجري ٢٦٢ ، والمثلث ١١٥/٢ ، والهزانة ١١٧/٢ ، وشرح شاهد الشافية ٢٠ ، وشرح الفصل ٥١/١

(٢) الرواية المشهورة ( وهاما رجنا ) ولا شاهد فيها . كذا جاء في طبقات فحول الشعراء ، ٢٤٩ .  
وقائض ، حر ، الفرزدق ١ ، والأغاني ٢/٨ ( طبعة دار الكتب ) ، وسط اللآلئ ، ٢٢٣ ، ٧٥٣ .

(١) انتقد في السائمة المتصانع . ٢٧٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

<sup>٥١٦</sup> في الأصل (من الثق) ولعل الصواب ما أثبت ، انظر شرح المفصل

وفي (معدى كرب) ضرب آخر من الشذوذ ، وهو أن (معدى) لا يخلو من أن يكون (فعلي) من (معد في الأرض) إذا أبعد ، أو يكون (مفعلاً) من (عدا - يudo) . وليس في الكلام (فعل) ولا (مفعلاً) بكسر العين من المعتل اللام ، إنما يجيء على (مفعلاً) كـ (المعدى) وـ (الشقى) وـ (المفقى) ، فلا يحمل هذا على (فعل) لأنه ليس في الكلام ، ولكن على (مفعلاً) لأمررين ، أحدهما : أن يكون هذا الحرف قد جاء على قياس الصحيح ليؤذن أنه الأصل كما جاء (القود) كذلك ، وكما جاء (المطلع) ، والأخر : أن الأسماء الأعلام قد تجيء في غير شيء مخالفة لغيرها ومتصلة بأمثلة لا يشتركتها فيها غيرها ، ألا تراهم قالوا (موهباً) وـ (رجاء بن حبوبة) وـ (تهلل)<sup>(١)</sup> ولست واجداً مثل ذلك في غيرها ، فكذلك يكون هذا الاسم على حدته في المخالفة .

ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم (اليجدع) وإدخال لام التعريف فيه على الفعل ، فهذا شاذ عن القياس لأن موضوع<sup>(٢)</sup> الفعل على خلاف التخصيص وشاذ في الاستعمال ، ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنسده أبو زيد ، وهو :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً      إلى ربنا صوت الحمار اليجدع<sup>(٣)</sup>  
 وفي هذا الشعر (اليتقصع)<sup>(٤)</sup> وأظن حرفاً أو حرفين آخرين .  
 وأنشد أبو زيد :

(١) كأنها في الأصل (تهلل) ، وانتظر النصف ١١/٢ ، والمحض ٢٠٥/١٣

(٢) في الأصل (موضوع) وعلق في الحاشية لمله : موضوع

(٣) البيت الذي المزق الطهوري . نوادر أبي زيد ٦٧ ، والمرانة ١٤/١ ، اللامات ٢٥ ، الإنصاف ١٥١/١ ، الإنصاف ٣١٦/١ ، ٥٢٢/٢ ، شرح الشواهد للعميق ٤٦٧/١ (في حاشية المرانة) وبمعنى

اللبيب ٤٩/١

(٤) وهو قوله :

فبستخرج البروع من ناقائنه ومن جره ذو الشيبة البتعص

وداع دعا هل من عجيب (إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك عجيب) <sup>(١)</sup>

فقلت: (ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبي المغوار منك قريب) وهذا أوسع من الأول . وقد حكاه يونس وأبو عبيدة وخلف الأحمر وأبو الحسن الأخفش .

وأنشد أبو عثمان عن أبي زيد عن خلف بن خليفة :

### تحيرها رامية هرمزية بعمر قيل مل <sup>(٢)</sup>

(١) أسطط الناسخ من الشاهد ما بين حاصرين ، مع أن فيه موضع الشاهد وهو قوله : (لعل أبي المغوار) وهو في نوادر أبي زيد ٣٧ ، والحزانة ٣٧٠٤ / ٤ ، ومفقلي الليب ٢٨٦ من الجزء الأول (طبعة عبي الدين عبد الحميد) . والبيان من قصيدة لكمب بن سعد الفنوي في (أمالى القالى ١٤٨٢ / ٢ ، وختارات ابن الشجري ٤٥١ / ٢ - ٢٧ وجهرة أشعار العرب ٢٧٤ - ٢٧٩ ، والأعمىات ١٧ - ١٠٠) وفيها جيماً عدا الجهرة : (لعل أبي المغوار) . وقد وردت الإشارة إلى هذه الرواية في نوادر أبي زيد أيضاً . و (لعل) على لغة من يعبرها مفتوجة اللام أو مكسورتها . وقد نقل البندادي في الحزانة ٣٧٢ / ٤ عن أبي علي نفسه كلاماً في هذا الشاهد في كتاب الشعر (تأول فيه هذا الشاهد على وجه آخر ، ونصه : « بيموز تحفيف (لعل) كما غتفت (أن) و (كان) ، وعلى التحفيف يعلم ما أنشده أبو زيد (لعل أبي المغوار) إن فتحت اللام أو كسرت ، فوجه الكسر ظاهر ، وأما الفتح فلان لام البر يفتحها قوم مع الظاهر كـ تفتح مع المضى ، فإما خفف (لعل) وأخفر فيه (القصة) (والحديث) كـ أخفر في (إن) و (أن) والتقدير : (لعله لأنـي المغوار قريب) ، أي جواب قريب ، فأقام الصفة مقام الموصوف » ١ . هـ . وذكر البندادي أن المرادي نقل هذا القول في شرح التسجيل عن أبي علي ، وكذا ابن هشام في المغني ، انظر المغني ٢٨٦١ ، وقد عقب ابن هشام عليه بقوله : « وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تحفيف (لعل) ثم هو عجوج بنقل الأئمة أنـ البر بـ (لعل) لغة قوم بأعيانهم » ١ . هـ وقد أشار البندادي إلى أنـ ابن الشجري أخذ قول الفارسي وتصرف فيه ولم يعتبر ضمير الشأن .

وانظر أمالى بن الشجري ٢٣٧ / ١

(٢) كنا في الأصل لم يتم الشاهد ، وهو برواية مختلفة في شرح شواهد الشافية ١١٥ وروايته : تزوجتها رامية هرمزية بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق وقال « والبيت أنشده صاحب العباب ولم يعزه إلى أحد ، وقال الشاطئ أنشده السيرافي غالباً ، ولم أقف على قائله ولا تبنته والله أعلم » ١ . هـ . وكذلك هو في المخصص ١١٧ / ١

فأضاف إلى الاسمين جميعاً ، وليس ذلك معروض في شيء آخر . وأنشد عن أبي عثمان قال : أنشدني كيسان لابن همام السلوبي :

لا يمسك المال إلا ريث يرسله

فأضاف (ريث) إلى الفعل .

وأنشد أبو الحسن :

يا بن الزبير طالما عصيتكا وطالما عنيتكا إليك  
لنضررين بسيفنا قفيكا<sup>(١)</sup>

فإذن ثنت قلت : أبدل من التاء الكاف لاجتاعها مهما في المنس ، وإن ثنت قلت أوقع الكاف ، وإن كان في أكثر الاستعمال للمفعول - للفاعل لإقامة القافية ، ألا تراهم يقولون (رأيتك أنت) و (مررت به هو) فتحمل<sup>(٢)</sup> علامات الضمير الختص (الضمير المرفوع على ضميري النصب والخض ، فعل ذلك يجوز إيقاع علامات<sup>(٣)</sup> بها بعض الأنواع في أكثر الأمر موقع الآخر ، ومن ثم جاء

(١) في الأصل (يابن الزبير) الآيات ثم أثبتتها في الماشية ، وهذه الآيات لراجز من حمير ، أنشدها أبو زيد في التواfir ١٠٥ عن المفضل ، وهي في سر الصناعة ٢٨١/١ ، والممعن ٤١٦/١ ، وأمالي الزجاجي ٤٣٦ ، والإبدال ٤٤١/١ ، والبدل والماقبة والظائر ١٠٦ ، والهزارة ٤٥٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٥ ، وشرح شواهد المفن للبنديادي اللوح ٢٠١ ، وقد نقل البنديادي في كتابه الثلاثة جانبًا من كلام أبي علي هاهنا بتصرف ، ونص في المهزارة أن الزجاجي رواه في آخر أيامه الكبير ، على خلاف هذه الرواية فقال «باب التاء والكاف في المكثي» . يقال :

(ما فعلت) و (ما فعلك) ، قال الراجز :

يا بن الزبير طالما عصيتكا وطالما عنيتكا إليك  
لنضررين بسيفنا قفيكا

يريد (عصيتكا) و (عنيتكا) ... ا . ه . والبيت الأخير في المنس ١٤٤/١٧ ، والمجدة ٦١/١

(٢) في الأصل وفي شرح شواهد المفن (فيحمل) وفي المهزارة : (فتحمل) وفي شرح شواهد الشافية (فيحملون) ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) ما بين حاضرتين زدته بعدً من نسخة أخرى . انظر المسائل المذكرات بتحقيق إسماعيل أحمد عابرة ص : ٧٦ .

( لولاك ) ، وإنما ذلك لأن الاسم لا يصاغ معرفياً ، وإنما يستحق الإعراب بالعامل ، وأنشدا أبو الحسن الأخفش عن الأحوال عن أبي عبيدة :

وكم سوطن لولي طحت ...     ...     ...     ...<sup>(١)</sup>

فاما إبدال الياء من الألف في ( قفا ) في الإضافة ، فإنما أبدلت<sup>(٢)</sup> كما أبدلت الألف منها فهن قال ( رأيت هذان ) و قالوا أيضاً ( علاك ) و ( ألاك )<sup>(٣)</sup> وقد اطرد هذا في بعض اللغات ، وعلى هذا :

سبقوا هوى وأعنقا لهم ...     ...     ...  
فتخرموا ولكل جنب مصرع<sup>(٤)</sup>  
وقال أبو دجاد الإيادي

فأبلسو في بلتكم لعل أصل الحكم وأستدرج نويا<sup>(٥)</sup>.

(١) البيت بتقائه :

وكم سوطن لولي طحت كاهوى     بأجرامه من قلة النيق منهوي  
كتاب سيبويه ٢٨٨/١ ، والكامل ١٠٧٧ ، والمتضبٰ ٧٧٢ ، والخصائص ٢٥٧٢ ، والنصف  
٧٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٢/٢ ، والإنصاف ١١١ ، وشرح المفصل  
٢٢/١ ، والبيت من قصيدة طويلة ليزيد بن الحك التقي تقلها البندادي في المزانة ٤٩٦/١ - ٤٩٧ ،  
عن المسائل البصرية لأبي علي ، وهي برواية أقرن في أسمالي القالي ٦٧١ ، ولبيب الآداب  
٣٩١ ، ومنها أبيات في الأغاني ٢٩٥/١٢ - ٢٩٦ ، وعيون الأخبار ١١٢/١ - ١٢ ، ٨٢/٢ -  
٨٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٣٦/١ - ١٣٧ ، والمعيني ٨٧٧/٣ ، وشرح شواهد المفنى للسيوطى  
٢٢٧ في الأصل ( أبدل ) ولعل الصواب ما ثبت.

(٢) في الأصل وفي المزانة ( إليك ) و ( عليك ) ، ولعل الصواب ما ثبت . وانظر نوادر أبي زيد  
٢٠٢/١ ، والنصف ٥٨

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٧٢ ، والمتضبٰ ٧٧١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨١/١ ، وشرح المفصل  
٣٢٣ ، وأمالي المرتضى ٢٩٢/١ ، وشرح الحسنة للمرزوقي ٥٢ ، والصحاح واللسان مادة  
( هو ) والتابع مادة ( صرع ) و ( هو ) وأساس البلاغة ٤٤٦/١ ، والمعدنة ١١٢/١ ، ١٩٢ ،  
والبحر البيهطي ١٦١/١ ، واللامات ٦٦ ، والبيت لأبي ذؤيب المذني من مرثيته المشهورة في  
بنيه ، ديوانه في شرح أشعار المذليين للذكرى ٤ - ٤١ ، والفضليات ٨٥ - ٨٨ ، وجمهور  
أشعار العرب ١٢٨ ، وانظر تمام تخربيها في المصدر الأول أي شرح أشعار المذليين فـ  
بعدها

(٤) معاني القرآن للفراء ٨٨/١ ، والخصائص ١٧٧/١ ، ٢٤١/٢ - ٤٢٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨٠/١

فأبدلت الياء من الألف في (نويٌّ) ومثله<sup>(١)</sup> مأنشه أبو الحسن :  
 يطوف بنا عكب في مقبرةٍ ويطعن بالصلمة في قفيما<sup>(٢)</sup>  
 وكما أبدلت الألف منها في (حاحتٍ) و(عاعيتٍ) حيث أريد إزالة  
 التضييف فيه ، كما أريد من نظيره من الواو وهو (ضوضيٌّ) و(قوقيٌّ)<sup>(٣)</sup>  
 وهذا منهب أيضاً وفي التنزيل **﴿من إن تأمهنَه بدينار﴾** [سورة آل عمران ٧٥]  
 وفيه **﴿فهي على عليه بكرة وأصيلا﴾**<sup>(٤)</sup> [سورة الفرقان ٥] .  
 وأما قول الفرزدق :

وبأشر راعيها الصلا بلبانه وجنبيه حر النار ما يترعرع<sup>(٥)</sup>  
 فقد يكون على العطف على عاملين كقول الآخر :

أوصيت من برة قلباً حراً بالكلب خيراً والخواة شرّاً<sup>(٦)</sup>

فإن أضررت في قول الفرزدق الماء لتقديم ذكره كما ذهب إليه بعض الناس في  
 قوله : **﴿وَاخْتِلَافُ الْلَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٌ﴾**<sup>(٧)</sup> [سورة المجاثية ٥] لم يخلص مع  
 ذلك من عيب آخر ، وهو الفصل بين المعطوف وحرف العطف ، وذلك مالا تكاد

(١) في الأصل (ومثل) ولمل الصواب مأثبت.

(٢) المصنفات ١٧٧١ ، ومعاني القرآن ٣٩٢ ، والمحتب ٢٧١ ، ٢٢٦ ، واللسان مادة (عقب)  
 ونسبة للنخل الشكري ، وإصلاح النطق ٤٠٢ ، وشرح الحسنة للتبريزي ٤٨٢ ، والخيص  
 ١٠٤

(٣) انظر النصف ١٦٩٢ فما بعدها ، والمحتب ١٧٢١ ، والممتع في التصريف ٥٨٩ فما بعدها .

(٤) وجه الاستشهاد بالآيتين أن (دينار) أصله (دinar) فأبدلت أولى السورتين باء كراهية  
 التضييف ، وأصل (على) : (قلل) ثم قلب ثانية المثلثين باء .

(٥) ديوان الفرزدق ٥٥٩ ، والحيوان ٢٨١/١ ، وشرح القصائد السبع ٤٤٠

(٦) البيان لأبي النجم العجلي من جلة آيات في سياق خير . الكامل ٨٤٠  
 في الأصل (لآيات) وهو خطأ . وهذه الآية تقرأ على وجهين فقرأها بنصب **﴿آيات﴾** حزة  
 والكسائي ، وقرأها سائر السبعة بالرفع - التيسير ١١٨ - وفيها شاهد على كل القراءتين ،  
 وانظر الكامل ٢٤٧ ، ٨٢٥ ، والمنتخب ١٩٥/٤ ، والمعنى ٤٨٧ ، والبحر المحيط ٤٢/٨ - ٤٣

تجده في حال سعة و اختيار . فاما قراءة من قرأ : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة هود ٧١] بالفتح فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة ، كأنه أراد أنها بشرت بها ، أو تحمله على موضع الجار وال مجرور على حد من قرأ : ﴿ وَحُورًا عَيْنًا ﴾<sup>(٢)</sup> بعد ﴿ يَطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُلِّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [يريد سورة الواقعة ١٨ ، ٢٢] والوجه الأول ليس بالسهل ، لأن الواو عاطفة على حرف المجرر وقد فصل بينها وبين المعطوف بها بالظرف . والآخر أيضاً كذلك وإن كان الأول أفعى ، وهذا - كما أعلنتك - إنما تجده في الشعر . وعلى هذا قوله :

### أبو حنش يؤرقنا (وطلاق) ومار وأنة أشالا<sup>(٤)</sup>

فصل بالظرف أيضاً بينها ، وفيه ضرورة أخرى ، وهي أنه رخص في غير النداء ، ومن زعم أن ذلك محول على الفعل<sup>(٥)</sup> على غير وجه الترخيق فما روتة الرواة من أن هؤلاء قوم ابن أحمر هذا الذي غاب عنهم فهو يraham في النوم لشدة شوقه إليهم يدفع أن يكون على ما ذكره ، وأما قول العجاج :

### قواطنا مكة (من ورق الحمى)<sup>(٦)</sup>

(١) الفتح قراءة ابن عامر وجزة وحسن وحسن وقرأ سائر السبعة بالرفع ، التيسير ١٢٥

(٢) هكذا وردت ثانية الآيتين في الأصل وهو خطأ ، التبست عليه آية ١٨ من سورة الواقعة وهي

﴿ يَطَوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانٌ عَذَّلُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> بالأية ٤٥ من سورة الصافات وهي ﴿ يَطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُلِّهِ مِنْ مَعْنِيَنَ ﴾<sup>(٨)</sup> والنصب في الآية الأولى ﴿ وَحُورًا عَيْنًا ﴾<sup>(٩)</sup> قراءة شادة عن رسم الصحف الإمام وقد نسبها سيبويه ٤٩١ وابن خالويه في شواهده ١٥١ إلى أبي بن كعب وزاد أبو حيان في البحر الخيط ٢٠٦٨ نسبتها إلى عبد الله أيضاً . وأما الشهور من القراءة فيها فغضض الآمين وبذلك قرأ أبو جمفر وجزة والكتاني ، ورفهما وبذلك قرأ باقي المشرة انظر النشر ٣٦٦/٢ والتيسير ٢٠٧

(٣) لم يرد منه في الأصل ما بين حاصلتين مع أنه فيه موضع الشاهد والبيت لابن أحمر ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٦/١ ، ١٢٨ ، ١٢٧/٢ ، ١٢٨

(٤) يعني أنه منصوب لأنه معمول بمطروف على سابقه من الضمير المنصوب . وهذا كما أفاد ابن الشجري في أماليه ٩٢/٢ - قول المرد .

(٥) ديوان العجاج ٤٥٢/١ ، سيبويه ٨/١ ، ٥٦ المحتب ٧٨/١ ، الخصائص ١٣٥/٢ ، واللسان

(٦) (حم) والمقصص ١٠٧/١٧

فن ذهب فيه إلى أنه أراد (الخاتم) فرجم ثم أبدل من الألف الياء لما ذكرت ذلك من مناسبة الألف لها فإن ذلك لا يصح ، وذلك أنه لا ينلوا من أن يكون رحمة وفيه الألف واللام ، أو لم يكونوا فيه . فإن كانا فيه لم يصح ترخيمه ، ألا ترى أن ما فيه الألف واللام في النداء لا يعني كا يعني المفرد المعرفة ؟ فإذا لم يجز فيه بناء النداء فالألا يجوز فيه الترخييم أولى ، وإن رخه بعد نزع لام التعريف منه لم يجز أيضاً ، لأنه اسم جنس وليس واحداً منصوصاً ، والترجم يجيء في الأعلام ولا يجيء في الأسماء الشائعة ، إلا فيها كان واحده بناء التأنيث<sup>(١)</sup> كقوله :

### جاري لاستنكري عذيري<sup>(٢)</sup>

وليس هذا الاسم كذلك ، وإذا كان على ما وصفت لك لم يجز تقدير الترخييم في هذا ، لأن التجوز للضرورة إنما هو أن يجوز في غير النداء ما يجوز في النداء ، فاما ما لا يجوز في النداء فكيف يتتجوز به إلى غيره ؟ ولكن الأمثل من هذا أن تقدر حذف الألف من (الخاتم) للضرورة كما يقصر المدود ، فإذا حذف الألف اجتمع مثلان ، فأبدل من الثاني الياء ، وليس ذلك في الكثرة كـ (أمليت) و (تضييت) وغوغوه في الفعل ، ولكن حتى أحمد بن يحيى (لأوربيك<sup>(٣)</sup> ما فعل) يريده (لأوربك) فأبدل من المثل الثاني الياء . قال أحد : وهي عانية . فهذا نظير ما في البيت .

وأما قول العجاج :

### خالط من سلمي خياشيم وفا<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل (باء التأنيث) ولعمل الصواب ما ثبت .

(٢) البيت للمعاجج ديوانه ٣٣٢/١ ، سبويه ٢٢٥/١ ، ٢٢٠ ، والهزانة ٢٨٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨٨/٢

(٣) لسان العرب (رب) ، والمطلع ٣٧٠/١ ، وشرح الشافية ٢١٠/٢ ، والعتب ١٥٧/١ ، ٢٨٤

(٤) ديوان العجاج ٢٢٥/٢ ، والهزانة ٦٦/٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ونقل في الموضوع الأول عن أبي علي في

(إيضاح الشر) كلاماً فيه ، وقال عقبه : وبسط هذا الكلام في التذكرة القمرية وأطوال وأطباب

في المسائل العسكرية ، ونقل عنه في ثاني الوضعين كلاماً فيه أيضاً قاله من البنديادات .

والمحضن ١٣٦/١ ، ١٣٧ ، ١٢٨ ، ٩٧/١٤ ، ٧٨/١٥ ، ونقل عن أبي علي ١٣٦/١ ، ١٣٧ نحو ما هنا .

فاني أذكر لك أصله لتتبين مواضع الشذوذ فيه<sup>(١)</sup>.

اعلم أن أصل هذه الكلمة ( فعل ) الفاء منها مفتوحة تسمى كذلك ، والعين منه واو ، واللام منه هاء ، وحرروف الملة إذا كانت لامات فقد تم حذف ، لما يعثورها من الحركات ، وهي مستنكرة فيها بجانستها لها . فحذفت<sup>(٢)</sup> للتخفيف ، وهي لا يكثير في كلامهم جملة ما يستقلون ، وألهماء مناسبة لهذه الحروف لخفايتها وقرها من خرج الألف وكونها مبنية على في بيان الحركة<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم كان اختيار والأقياس في نحو ( عليه ) و ( ألقى عصاه ) [ سورة الأعراف ١٠٧ ] و [ سورة الشعراء ٢٢ ] وهو خذوه ففلوه [ سورة الحاقة ٣٠ ] حذف الحرف اللين اللاحق لهذا الضمير في الوصل . فلما أشبته الماء هذه الحروف وأجريت محراها فيها ذكرت لك حذفت لاماً<sup>(٤)</sup> أيضاً ، كما حذفنا لامات في غير موضع . فن ذلك قوله : ( شفة ) و ( عضة ) و ( سنة )<sup>(٥)</sup> و ( شاة ) وكان حذفها أجدر لما ذكرت ، إذ قد حذف من هذه الحروف ما هو أدخل في الفم منها ، وأبعد شيئاً بمعرفة اللين منها ، ومن ثم أيضاً اعتبرت هي<sup>(٦)</sup> والحرف اللين الكلمة الواحدة ، وذلك قوله في ( عضة ) : ( عصاه ) واللام هاء على هذا القول . ومن قال :

وعضوات تقطع اللهازما<sup>(٧)</sup>

كان اللام عنده واواً ، كذلك ( سنة ) فین قال :

---

(١) عالج أبو علي هذه المسألة في ( البقداديات ) وقد حفظت كلامه فيها ، وأدرجته في ملحوظات هذا الباب ، برقم ( ١ )

(٢) في الأصل ( منحذف ) ولعلم الصواب متأثبت .

(٣) يريده أن الماء تلعق في الورق لبيان الحركة نحو : ( ياليتني لم أورت كتابيه ، ولم أمر ماحسيبه ) [ سورة الحاقة ٢٥ ، ٢٦ ] ، وهي التي تسمى هاء السكت ، كما أن الألف تلعق مثل هذا الفرض في لفظ ( أنا ) خاصة إذا وقف عليه .

(٤) في الأصل ( لاماتها ) ولعلم الصواب متأثبت .

(٥) في الأصل ( شبة ) ولعلم الصواب متأثبت .

(٦) في الأصل ( اعتورهم ) ولعلم الصواب متأثبت .

(٧) قبله : هذا طريق يازم للهازما .

وهو من شواهد سيبويه ، ٨١/٢ ، والكامل ٧٨٨ ، والمنصف ٥٩/١ ، والخصم ٧/١٤

اللام هاء عنده ، ومن قال ( المساناة ) و ( أستوا ) كان اللام عنده واوا .  
 والباء<sup>(٢)</sup> في ( أستوا ) منقلبة عن الباء على حد ( أغزيرت ) . فاما ( شفة )  
 فليست فيه إلا الماء ، تقول : ( شفاه ) و ( شافهت ) . فكذلك هذا الحرف<sup>(٣)</sup> لما  
 حذفت اللام منه كا حذفته مما ذكرنا ، وبقيت العين التي هي حرف علة حرف  
 إعراب ، وهذه الحروف إذا وقعت حروف إعراب ، لزم انتلابها ألفاً لكونها  
 متحركة طرفاً واقمة بعد متراكب ، وإذا انقلبت ألفاً سكت ، ويلحقه  
 التنوين ، فيلزم أن يمحذف لالتقاء الساكدين ، فيبقى الاسم على حرف واحد ،  
 فلما كان كذلك أبدلت من هذه العين الميم ، لشاركته لها في المخرج ، كا أبدلت من  
 الباء الواو كذلك ، فبقي الاسم على حرفين ، وكون الأسماء على حرفين من هذه  
 المضادات غير ضيق ، فن ثم قالوا في ( واحد )<sup>(٤)</sup> ( الأفواه ) : ( ف ) ، فإذا  
 أضفت لم تبدل وتركت العين على حالمها ، لأنك بقاء الاسم على حرف واحد  
 لمعاقبة الإضافة التنوين ، ومن ثم لم يستعمل في حال الإضافة باليم إلا في شعر  
 قوله :

يصبح ظهان وفي الماء فه<sup>(٥)</sup>

(١) ثامة :

ليست بـ... ولا رجيبة ولكن عرايا في البنين الجواب  
 وهو من آيات لويد بن الصامت الأنباري قالما في دين أداته فاستفات في قضائه بقومه  
 فقرروا ، وقد جمعها الأستاذ عمود محمد شاكر في حواريه على تفسير الطبرى ٤٦١/٥ - ٤٦٢ من  
 عتلن مطابقا ، واجتمد في ترتيبها والبيت في معانى القرآن للفراء ١٧٢/١ ، وأمالى القالى  
 ٢٧٢ ومحظ اللآلى ٣٦١ ، وتهذيب الأنفاظ ٥٤٠ وجالس ثلب ٩٤ ، واللسان ( رجب ،  
 قرح ، نه ، عرا ) ، والغخص ٥٤/١٦ ، وعجزه فيه ١٤٢/١٢ ، وربما نسب هذا البيت إلى  
 أحيمعة بن الجلاح .

(٢) في الأصل ، واللام والباء ... ، ويظهر أن لفظ ( واللام ) مقمع .

(٣) يعني ( فوه ) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) البيت لرؤبة ، ديوانه ١٥٩ ، والغخص ١٣٧/١ ، والخزانة ٢٦٧/٢

(١) يعنى العجاج في بيت السالف .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب ( عن جلة الأمر الأكثر ما عليه ) .

(٢) كذا في الأصل ولعل الصواب ( مثايه ... للغروف ، أو مثبه .. بالغروف ) .

(٤) كنا كتبها في الأصل ، وهي صواب ، إلا أنه ظن أنه أخطأ فوضع فوقها إشارة الاستدراك  
وكتب في الماشية (تها) بيريد (لامتها) !! .

(٥) يعني بعذف الثناء من صوٰ أحد هـ في الوصل . وقد نسب أبو حيـان في البحر المحيـط هذه القراءة إلى أبـان بن عـثـان ، وزـيد بن عـلـي ، ونـصر بن عـاصـم ، وأـبـن سـيدـين ، وأـبـن أـبي إسـحـاق ، وأـبـي السـمـال ، وأـبـي عـرـوـ في روايـة يـونـس ، وعـبـوب الـأـصـمـيـ والـلـؤـلـؤـيـ وعـبـيدـ وـهـارـونـ عـنـهـ .

عَزِيزٌ أَبْنَ اللَّهِ كُلِّهِ<sup>(١)</sup> [ سورة التوبه ٢٠ ] وقد جاء :  
حَمِيدٌ الَّذِي أَمْجَدَ دَارَهُ<sup>(٢)</sup>

وأنشد أبو عمرو :

وَحَامِ الطَّائِي وَهَابُ الْمَئِي<sup>(٣)</sup>

وهذا كثير في الشعر . وأجري النون مجرى حرف العلة في المذف للتقاء الساكنين ، ومن ثم قالوا ( لم تك منطلقاً ) فإن قلت : إن هذه النون من نفس الحرف ، وتقع أيضاً في موضع الحركة ، فهلام يمتنع تأويله هذا كما لم يقولوا ( لم يك الرجل منطلقاً ) ولكن أثبتوا لفارقته حرف اللين في هذا الموضع لمكان الحركة ؟ ! قيل إنها - وإن كانت تقع في موضع الحركة - فقد جاء عذوفاً ، ألا ترى أنهم قد أنشدوا :

لَمْ يَكْ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجِهَ<sup>(٤)</sup> . . . . .

(١) يعني بمحذف التنوين من **﴿عَزِيزٌ﴾** مع أنه غير عنده بلحظة **﴿أَبْنَ﴾** لا موصوف به . وهي قراءة أكثر العشرة ، لم يقرأها منهم بالتنوين إلا عاصم ، والكتائبي ، ويعقوب . انظر النشر ٢٦٩/٢ ، والتسير ١١٨ .

(٢)

تنتهـ :

أَخْوَ الْحَرَذُو الشَّيْبَةُ الْأَصْلَعُ

وهو ثالثي ثلاثة أبيات حميد الأغبي . وكان معاصرأً لمعر بن عبد العزيز . ساقها ياقوت في معجم البلدان ( أمج ) ، ويظاهر أن في البيت إقاوه ، فيان البيتين الآخرين مكسوراً الروي . والبيت في نوادر أبي زيد ١١٧ ، والكامـل ٢١٦ ، والقتضـ ٣١٣/٢ ، وأساليـ ابن الشجري ٢٨٢/١ ، ٢٨٢/٢ ، والإنصاف ٦٦٤ ، وتوجيهـ إعرابـ أبياتـ ملـفـةـ ٨٢ـ ، ولـسانـ العـربـ ( أمج ) .

(٣) المـصـائـصـ ٣١١/١ ، والإـنـصـافـ ٦٦٣ ، ولـلـسانـ ( مـ أـيـ ) ، وـشـرحـ شـواهدـ الشـافيةـ ١١٢ ، والـخـزانـةـ ٣٠٤/٢ ، ٤٠٠ ، ٥٥٤/٤ ، ٥٩١ ، وهو من جملـةـ أبيـاتـ أـورـدـهاـ أـبـيـ زـيدـ فيـ نـوـادـرـهـ ١١ـ لـأـمـرـةـ مـنـ بـنـيـ عـقـيلـ تـفـخـرـ بـأـخـوـالـهـ مـنـ الـيـنـ وـقـبـلـهـ .

(٤)

حِيَدَةَ خَالِيَ وَلَقِطَ وَعَلِيَ وَحَامِ الطَّائِي وَهَابَ . . . . .

وقد ذكر البغدادي في الموضع الأول من الخزانة أن أبا زيد أنشده في موضع آخر من نوادره منسوباً لامرأة من بنى عامر ، ولم أجده في مطبوعة النوادر إلا في الموضع المذكور آنفـاـ . وكان في الأصلـ وـأـنـشـدـ أـبـيـ عـمـرـ وـلـعلـ الصـوابـ مـاـ أـنـتـ .

(٥)

رِيمَ دَارَ قَدْ تَعْفَى بِسَالِرِ

وهو لحسيل بن عرفطة في نوادر أبي زيد ٧٧ ، والـمـصـائـصـ ٩٠/١ ، والـنـصـفـ ٢٢٨/٢ ، والـقـامـ في تفسـيرـ أـشـعـارـ هـذـيلـ ١٧٥ـ ، والـخـزانـةـ ٧٣/٤ـ ، ولـلـسانـ ( طـوـفـ ) .

فــحــذــفــتــ مــعــ كــوــنــهــاــ فــيــ مــوــضــعــ الــحــرــكــةــ ،ــ فــكــذــلــكــ لــاــ يــتــنــعــ الــحــذــفــ فــيــ ذــلــكــ  
الــتــأــوــيــلــ لــكــانــ الــحــرــكــةــ .

فــإــنــ قــلــتــ :ــ إــنــ الــحــرــوــفــ لــاــ يــحــذــفــ مــنــهــ إــلــاــ أــنــ تــكــوــنــ مــضــاعــفــةــ ،ــ وــلــيــســ فــيــ (ــمــنــ)ــ تــضــعــفــ قــيــلــ ،ــ قــدــ حــذــفــ النــونــ بــعــيــنــهــاــ لــاــ لــتــقــاءــ الســاــكــنــينــ فــيــ الــحــرــفــ فــيــ قــوــلــهــ :

• ولاك اسكنى إن كان ماؤك ذا فضل<sup>(١)</sup> .

وقالوا : ( هــلــ )<sup>(٢)</sup> .

فــإــذــاــ كــانــ كــذــلــكــ كــانــ حــلــهــ عــلــىــ هــذــاــ الــوــجــهــ أــســوــغــ مــنــ حــلــهــ عــلــىــ أــنــهــ اــســمــ مــظــهــرــ  
عــلــىــ حــرــفــ وــاحــدــ ،ــ لــأــنــ ذــلــكــ لــمــ يــبــحــيــ فــيــ مــوــضــعــ ،ــ وــقــدــ حــكــيــ أــنــ كــثــيرــاــ مــنــ النــاســ  
قــدــ لــخــنــواــ العــجــاجــ فــيــ قــوــلــهــ هــذــاــ ،ــ وــوــجــهــ ذــلــكــ غــيرــ خــفــيــ .

وــمــاــ يــبــحــيــ مــجــرــيــ (ــفــ)ــ فــيــ الإــضــافــةــ فــيــ كــوــنــهــ عــلــىــ حــرــفــيــنــ أــحــدــهــاــ :ــ حــرــفــ لــينــ  
لــأــمــنــ التــنــوــيــنــ قــوــلــمــ (ــذــوــمــالــ)ــ .

وــمــنــهــ أــيــضــاــ مــاــ حــاكــاهــ أــبــوــ الــحــســنــ عــنــ يــوــنــســ عــنــ أــبــيــ عــمــرــ مــنــ أــنــهــ كــانــ يــنــشــدــ :  
أــبــيــ جــوــدــهــ (ــلــاــ)ــ الــبــخــلــ وــاســتــعــجــلــتــ بــهــ (ــنــعــ)ــ مــنــ فــقــيــ لــاــ يــمــنــعــ الــجــوــعــ قــاتــلــهــ<sup>(٣)</sup>

---

(١) تــقــتــهــ :  
فــلــتــ بــســائــيــهــ وــلــاــ أــســطــيــمــ وــلــاــ . . . . .  
كتــابــ ســيــوــيــهــ ٦١ ،ــ وــالــنــصــفــ ٢٢٩٢ ،ــ الــلــامــاتــ ١٧٨ ،ــ وأــســالــيــ اــبــنــ الشــجــرــيــ ٢٨٥/١ ،ــ  
وــالــإــنــصــافــ ٦٤ ،ــ وــالــمــصــائــصــ ٤١٠/١ ،ــ وــالــفــقــيــ ٢١١ ،ــ وــالــفــزــانــةــ ٣٧٧/٤ ،ــ وــالــلــوــشــ ١٤٧ ،ــ وــهــوــ مــنــ  
مــقــطــوــعــةــ لــلــتــجــانــيــ الــخــارــقــيــ فــيــ صــفــةــ النــذــبــ ،ــ أــورــدــهــ اــبــنــ قــتــبــةــ فــيــ الــمــانــيــ الــكــبــيرــ ٢٠٧ - ٢٠٨ ،ــ  
وــالــمــرــتــضــيــ فــيــ أــمــالــيــ ٢١١/٢ ،ــ وــابــنــ الشــجــرــيــ فــيــ حــاســتــهــ ٢٠٧ ،ــ وــالــوــاســاطــةــ ٤٤١  
كــنــاــ فــيــ الــأــصــلــ وــلــمــ أــعــرــفــ وــجــهــاــ .

(٢) الحــجــةــ فــيــ عــلــلــ الــقــرــامــاتــ الســبــعــ ١٢٥/١ ،ــ وــالــمــصــائــصــ ٣٥/٢ ،ــ ٢٨٢/٢ ،ــ وأــســالــيــ اــبــنــ الشــجــرــيــ  
شــرــحــ شــوــاــدــ لــلــفــقــيــ الــلــوــرــ ٢٤٧٠ ،ــ كــلــامــ أــبــيــ عــلــيــ فــيــ هــذــاــ الــبــيــتــ هــنــاــ باــخــتــصــارــ ،ــ وــالــأــضــادــ لــابــنــ  
الــأــبــارــيــ ٢١١

فهذا على قول أبي ععرو مضاف كاترى ، فإذا أضافه فقد جعله اسمًا ، وإذا جعله اسمًا لزمه أن يكون على ماتكون عليه الأسماء ، وليس في مفرداتها شيء على حرفين أحدهما حرف لين ، وهكذا القياس في هذا إذا أثر أن يجعله اسمًا إلا أنه لما كان مضافًا كان منزلة ماذكرت لك من قوله ( فوك ) و ( ذومال ) ، وساغت الإضافة لأن ( لا ) قد تكون للجود كا تكون للبخل ، فقياس الألف في ( لا ) أن تكون عيناً في موضع حركة ولا تكون على حدتها قبل التقل ، ألا ترى أن الضمة في قوله ( هي الفلك ) غير الضمة في قوله ( هو الفلك )<sup>(١)</sup> ، ومن ثم رد النحوين الفاء في ترخيم ( شية ) اسم رجل على ( لفة )<sup>(٢)</sup> من قال ( ياحار ) ، فأجمعوا على الرد وإن اختلفوا في غيره ، فقد تبين لك من جلة ماذكرنا موضع الشذوذ في هذه الكلمة .

فاما قوله :

**هانثافي في من فوها<sup>(٣)</sup>** ... ...

فن النحوين من يذهب إلى أنه أوقع المحرف موقع اللام ، واجتمع مع ما هو بدل منه . قال أبو بكر : والذي حسن ذلك له أن الكلمة كانت قبل الرد ناقصة ، ولو لا تقصانها لم يسهل هذا ..

فإن قلت فلم لا تكون الواو بدلًا من الماء التي هي لام ، وتكون هي والماء تعاقبان على الكلمة كما تعاقبتا في ( عضة ) و ( سنة ) فإليك لا تجد الواو لاماً في

(١) يزيد أن ( الفلك ) مفرد وجمع باء ، فإذا أردنا به الجمع ، فإن ضمة الفاء فيه هي - في التقدير - غيرها ، عندما تنوى به المفرد .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٣) تفتته :

... ... ...  
 وهو من شواهد سيبويه ٨٢/٢ ، ٢٠٢ ، والمتضبب ١٥٨/٢ والإنسان ٢٤٥ ، وشرح شواهد الثانية ١١٥ - ٤٤٩ ، والهزانة ٣٦٩/٢ و ٢٤٦/٢ ، وهو للفرزدق من قصيدة طويلة أعلن فيها توبته وهجا إبليس .

هذه الكلمة في غير هذا الموضوع ، فليس هو إذن كما ذكرت من ( سنة )  
و ( عضة ) .

فإن قلت : إني - وإن لم أجده في موضع - لم يمتنع أن أحلمه عليه ، لأنني  
لأجد العوض والمعرض منه يجتمعان ، فهو مذهب .<sup>(١)</sup>

ومما يميزه النحويون في اضطرار الشعر قطع هزة الوصل في الدرج ، ووجه  
ذلك أن الوصل يجري بجريوقف ، كأجرى الوصل بجريوقف في  
( سببا )<sup>(٢)</sup> و ( عيهل )<sup>(٣)</sup> . وأمثل ذلك أن يكون في نصف البيت كقول  
الشاعر :

أو مذهب جدد على الواحه      الناطق المبروز والختوم<sup>(٤)</sup>

---

(١) هي في الأصل تشبه أن تكون ( مذهب ) ، والصحيح مائبت .

(٢) يزيد في قول القائل :

ترك ما يبقى الذبابي

وهو من مقطوعة من الرجل ، تقلها البغدادي في شرحه على شواهد شرح الشافية ٢٥٤ ، وجاء  
فيها تقله عن ابن حصنور نسبتها إلى ربيعة بن صبيح . ثم ذكر أن الرضي نسبها تبعاً لابن  
السيافي ، وغيره إلى رؤبة ، وأنه لم يجد لها في ديوانه ، ثم تقل عن أبي عبد الأعرابي أنها من  
شوارد الرجل التي لا يعرف قائلها .

(٣) يزيد في قول القائل :

بازل وجناه أو عيهل

وهو من شواهد سيبويه ٢٨٢/٢ ، والنصف ١١/١ ، وسر الصناعة ١٧٧/١ ، والخطب ١٠٢/١ ،  
١٣٧ ، ٢٦٦ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٦ ، واللسان ( عهل ) ، وهو من أرجوزة أطول رواياتها  
في مجالس ثعلب ٦٠١ - ٦٠٤ عن الفراء ، عن أمراة من بني ديد إلا أنه لم يصرح باسم قائلها .  
وقد عزى الشاهد في كتاب سيبويه إلى رجل من بني لسد ومن في اللسان ( خلل ، طول ،  
عطبل ، عهل ، قتل ، كلل ) منظور بن مرشد الأسد .

(٤) البيت للبيه وهو من شواهد سيبويه ٣٧٤/٢ ، والخصائص ١٩٢/١ ، ومقاييس اللغة ٢١٨/١ ،  
واللسان والتاج ( برز ، ذهب ، نطق ) ومجزءه في معاني القرآن للقراء ٨٧/٢ ، وقطمة من  
عجزه في مجالس ثعلب ٢٢٢ . وروايته في ديوان لبيد ١١٩ ، والخصوص ١٧٧/١٤ : « ... .  
على الواهمن الناطق . . . . ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وفي هذا ضرب آخر من الضرورة وهو قوله<sup>(١)</sup> (البروز) والمراد (البروز به) فمحذف ، وحكم الضمير المنصوب إذا اتصل باسم الفاعل الداخلة عليه الألف واللام على معنف (الذي) ألا يستحسن حذفه (مع أنه يحسن حذفه)<sup>(٢)</sup> من الفعل في صلة (الذي) . قال أبو عثمان : فإن حذف الضمير من اسم الفاعل كان قبيحاً ، وهو جائز في القياس ، ولا يكاد ذلك يوجد في كلام ولا شعر ، فإذا لم يحسن حذف الضمير المتصل من اسم الفاعل مع حسن حذفه من صلة (الذي) فالألا يحسن حذف الضمير المتصل بالجار المنفصل من اسم الفاعل مع اسم الفاعل أجدر ، إذ كان حذف ذلك من صلة (الذي) غير جائز ، ألا ترى أن من قال (الذي ضربت أخوك) لم يقل (الذي مررت زيد) وهو يريد (به) كما لا يقول (الذي ضربت عمرو) وهو يريد (ضربت أخيه) لاجتناب الضمير في الموصيدين في الانفصال من الفعل ، فإذا كان كذلك علمت أن هذا الحذف في البيت قبيح ، ولا يستقيم إلا على هذا التقدير ، ألا ترى أنك تقول (برز زيد) و (أبرزته) و (وبرزت به) وعلى هذا قال :

وابرز ببرزة حيث اضطررك القدر<sup>(٣)</sup>

وكان الذي يسوع ذلك في الضرورة أن الجار مع البرور في موضع نصب ، بدلاًلة أنك تعطف عليه كما تعطف على المنصوب<sup>(٤)</sup> فكا [استجازوا حذف المفعول

(١) في الأصل (قولم) ولعل الصواب ما ثبت .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) قامه :

خل الطريق لمن يبني النمار بـ . . . . .  
والبيت لحرير ، ديوانه ٢١١/١ (ط. دار المعارف) ، والأغاني ١٨/٨ والبيت من شواهد سيبويه ١٢٨/١ ، وأمسالي ابن الشجري ٣٤٢/١ ، والصاحب ٢٠٠ ، والموشح ٢٠٤ ، واللسان (برز) . وهو من قصيدة بجهودها عمر بن جعفر ، و (برزة) أم المهجو .  
ولصاحب أبي علي أبي الفتح بن جعفي في المخاصص ١٩٢/١ توجيه آخر لبيت لبيد ، قال :  
• ... أي : البروز به ، ثم حذف حرف الجر فارتყ الضمير فاستتر في اسم المفعول وعليه قول الآخر :

إلى غير موثوق من الأرض تذهب

من الصلة وكان هذا بمعناه فكذلك [١) استجازوا حذف الجار مع المجرور ولم يكن الجار - وإن كان منفصلاً من الصلة - كـ (أخيه) ونحوه من الأسماء المنفصلة ، لأن ذلك يقصد في نفسه ، وليس الجار كذلك لأنه متعلق أبداً بال مجرور ، فكانه من أجل ذلك بنزلة ما هو من جملة الاسم . واستجازتهم لهذا - مع أنه لم يجر ذكر حرف جار يدل على المذكور - مما يقوى مذهب الخليل وسيبوه وأبي عثمان في قول الراجز :

إن الكريم - وأيسيك - يعتزل     إن لم يجد يوماً على من يتكل [٢)

والمعنى عندم : إن لم يجد يوماً (على) [٣) من يتكل عليه ، فحذف ، وكان حذف هذا أحسن من الأول ، لجري ذكر حرف المجرور ، ألا ترى أنه يستجاز (بن تمرر أمرر) و (على أيهم تنزل أنزل) ، فتحذف الجار من الفعل الثاني ولو قلت (من تكرم أنزل) تريد (عليه) : لم يسع ، كما ساغ في الأول من حيث لم يجر ذكر الحرف كـ جري في الأول . فاما (على) في قوله :

إن لم يجد يوماً على . . . . .

= أي (موثوق به) ثم حذف المجرور ، فارتفع الضمير ، فاستقر في لام المفعول ، أ.هـ . على أن أبا حاتم لهم هذه الرواية وذهب إلى أنه :

الناطق المبتدأ والمحقق

بالننزل ، وأن الرواية غيره فراراً من الزحاف ، وحكي عنه أيضاً أنه قال فيه : « ولعله التزبور ، وهو المكتوب » انظر اللسان والصحاح (برز) على أن الجوهري تعمقه بقوله : وقال لييد أيضاً في كلمة له أخرى :

كـ لـ اـ حـ عـ نـ وـ اـ وـ اـ مـ بـ رـ وـ نـ يـ لـ سـ وـ حـ مـ الـ كـ فـ عـ نـ وـ اـ هـ .  
فـ هـ يـ دـ لـ عـ لـ اـ لـ تـ هـ . وـ الـ روـ اـ كـ لـ هـ عـ لـ هـ ، فـ لـ اـ مـ عـ نـ لـ اـ نـ كـ اـ رـ مـ اـ . أـ هـ .

(١) ما بين حاصرتين زدت بعده من نسخة أخرى . انظر المسائل العسكرية ب تحقيق إسماعيل عمادير ، ص : ١٠٠ .

(٢) كتاب سيبوه ٤٤٢/١ ، والخيصانص ٣٠٥/٢ ، والمحتب ٢٨١/١ ، وأسالي ابن الشجري ١٦٧/٢ ، والفقى ١٤٤ ، والخزانة ٢٥٢/٤ ، وللبيت تحريريات شق حكمها البغدادي ونص في آخر كلامه

عليه أنه من أبيات سيبوه الحسين التي لم يعرف قائلها ، والموضع ١٥٢  
(٣) زيادة من شرح شواهد المغني للبغدادي اللوح ٢٧٧/١ ، وقد نقل كلام أبي علي هنا بتصرف واختصار . انظر الخزانة ٢٥٢/٤ وشرح الأعلم لشواهد سيبوه في حاشيته ٤٤٢/١ .

فرائدة في قوله . والمعنى : إن لم يجد من يتكل عليه ، تعمى الفعل بالحرف  
 كما تقول : ( ضربت لزید ) وفي التنزيل ﴿ ردد لكم ﴾ [ سورة النمل ] ٧٢  
 و ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ [ سورة يوسف ] ٤٣ ، وقال تعالى ﴿ ألم يعلم بأنَّ  
 الله يرى ﴾ [ سورة العلق ] ١٤ و ﴿ يعلمون أنَّ الله هو الحق المبين ﴾ [ سورة  
 النور ] ٢٥ فوصل الفعل مرة بالحرف ومرة بلا حرف ، فكذلك هذا : ( وجده )  
 و ( وجده عليه ) بمعنى . فاما المذوف من الصلة فيكون على أنه حذف الجار  
 والمحرر ، كما قدر في قوله ﴿ لا تجيز نفس عن نفس شيئاً ﴾ [ سورة البقرة ] ٤٨  
 أن ( فيه ) مراد<sup>(١)</sup> . وإن شئت قلت : حذف الحرف فوصل واتصل الصير ، ثم  
 حذف كما حذف في نحو : ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولًا ﴾ [ سورة الفرقان ] ٤١  
 وهذا التقدير أسهل من الأول . وأنشدنا عن أبي العباس :

فن يك لم يفرض فياني وناتقي بفلج إلى أهل الحمى غرضان  
 أحـنـ كـاـ حـنـتـ وـأـبـكـيـ صـبـابـسـةـ وأـخـفـيـ الـذـيـ لـوـلـاـ الأـسـاـ لـقـضـانـيـ<sup>(٢)</sup>  
 يـرـيدـ : ( قـضـىـ عـلـيـ ) ، فـحـذـفـ وـأـوـصـلـ . وـقـرـأـ بـعـضـمـ : ( مـنـ فـضـةـ  
 قـدـرـوـهـاـ )<sup>(٣)</sup> [ سـوـرـةـ الإـنـسـانـ ] ١٦ يـرـيدـ : ( قـدـرـوـاـ عـلـيـهـاـ ) ، فـأـوـصـلـ الفـعـلـ بـعـدـ  
 الـحـذـفـ .

وقول البغداديين في البيت : إن ( لم يجد يوماً ) بنزلة : يعلم ، ( كأنه :  
 قال<sup>(٤)</sup> ) ( إن لم يعلم على من يتكل ) . فالكلام في تأويتهم هذا استفهام ، وموضع

(١) في الأصل ( مراد ) كأنه توهم أهالـ ( أـنـ ) و ( فيه ) خبره . والصواب ما ثبت . وقد وقع  
 الجار والمحرر ( فيه ) أهـلـ ( أـنـ ) إذ أ يريد به لفظه . ي يريد أن لفظ ( فيه ) مقدر في الآية  
 أي : ( واتـواـ يـوـمـاـ لـأـجـزـيـ فـيـ نـفـسـ عـنـ نـفـسـ ..... ) .

(٢) أنشـهاـ البرـدـ فـيـ الـكـاملـ ٢١ لأـعـرـابـيـ مـنـ بـنـ كـلـابـ ، وـشـانـيهـاـ مـنـ شـوـاهـدـ المـفـىـ ١٤٢ـ ، وـهـاـ  
 باختلافـ فـيـ بـعـضـ الـلـفـظـ فـيـ الـبـدـيـعـ فـيـ تـقـدـ الشـعـرـ لـأـسـمـةـ بـنـ مـنـقـدـ ١٢٧ـ

(٣) نسب أبو حيان هذه القراءة في البحر الحيط ٣٢٧/٨ إلى علي ، وابن عباس والسلبي ،  
 والشعبي ، وابن أبي زيد ، وقتادة ، وزيد بن علي ، والحدري ، وعبد الله بن عبد الله بن عميرة ،  
 وأبي حية ، وعباس عن أبي أيوب ، والأصمعي عن أبي عمرو ، وابن عبد الخالق عن يعقوب .

(٤) زيادة من شرح شواهد المفى للبغدادي ، اللوح ٢/٢٧١

المحل نصب ، كقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ [العنكبوت ٤٢] و ﴿إِنْ رِبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ يَضْلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأنعام ١١٧] فالجاري في قويم متصل بـ (يتكل) وهو والجبرور في موضع نصب بـ (يجد) . وقول الرياشي في هذا كقول البغداديين .

ومن الضرورة غير المستحسنة ما أنشده أبو بكر عن السكري عن أبي حاتم :  
 اضرب عنك المسموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس<sup>(١)</sup>

الباء متحركة بالفتح على تقدير إرادة النون الخفيفة ، ولا يخلو من أن يرید به الوقف أو الوصل ، فإن أراد الوصل كان الحكم أن يثبت نوناً في الصلة كقوله ﴿لَسْفَنَ بِالنَّاصِيَةِ﴾ [سورة العلق ١٥٠] ، وإن أراد الوقف وجب أن يبدل منها الألف كـ يبدل منها في ﴿لَسْفَنَ﴾ فلم يجيء على واحد من الأمرين ، ولكنه حذف الحرف لدلالة الفتحة عليه .

ومثل ذلك في خروجه عن حد الوقف والوصل جميعاً قول الشاعر :

ما حج ربه في الدنيا ولا اعترا<sup>(٢)</sup> .

الوصل في هذا أن تلحق الواو . و (لو)<sup>(٣)</sup> أجرى الوصل مجرى الوقف (لقال)<sup>(٤)</sup> (ربه في الدنيا) كقول الآخر :

(١) في الأصل كقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ كأنه قال : (إن لم يعلم ماتدعون من دونه) .

(٢) البيت مصنوع على طرفة فيها قال أبو حاتم ، انظر نوادر أبي زيد ١٢ ، وكذلك قال ابن جني في سر الصناعة ٩٢/١ أنه « مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا تثبت به رواية » وقد نص على أنه مصنوع - فيها يقال - ابن بري ، انظر اللسان (قنس) على أن أبو الفتح استشهد به في التخصيص ناعياً مافيه من ضعف في القیاس ، وقلة في الاستعمال ، دونها تصريح بأنه مصنوع .

(٣) صدره :

أو معبد الظهر يبني عن وليته ماحج .....

وهو في كتاب سيبويه ١٢٧/١ منسوباً لرجل من باهلة ، والمقتبس ٢٨١/١

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

..... .... ..... .... .....  
 وهذا أجري الوصل مجرى الوقف ، والآخر ليس على ذلك ، ولكن حذف  
 الحرف اللاحق له في الوصل لدلالة النغمة عليه . وحذف هذا أسهل من حذف  
 الواو من الضمير المنفصل المرفوع ؛ لأن هذه الواو قد تمحض في الوقف والوصل  
 جميعاً إذا سكن ما قبلها . والواو في ( هو ) والياء في ( هي ) لا يمحضان في حال  
 سعة ، إنما جاء في ضرورة الشعر في قوله :

..... ..... .....  
وقول الآخر :

على وجه التشبّه بهذا الحرف اللين اللاحق بضمير المنصوب أو المجرور،  
لاجتاتعها في أنها علامتا ضمير، وأن المحسنوف<sup>(٤)</sup> في القبيلين حرف لين<sup>(٥)</sup> وإن

١) صدره : فطلت لدى البيت المتيق أخيله ومتواي ..... ..... .....  
والبيت ليعلم الأحوال الأزدي وقيل لنيره ، انظر المزانة ٤٠١/٢ - ٤٠٥ ، وهو في المتنصب  
٣٧٠/ ١٢٨/١ ، والمحتب ٢٤٤/١ ، ٢٢٢ ، ٢٦٧ ، والخصائص ١٢٨/١  
٢) قامه :

دار لعدى إذ ه من هوaka .  
وهو في كتاب سيبويه ٩/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، والإإنصاف ٦٨٠ ، اللوشح من ١٤٧ ، وشرح  
شواهد الشافية ٢١٠ ، والخزانة ٢٢٧/١ ، ٢٢٧/٢ ، ٣٩٩/٢ ، ٤٤٢/٢ ونص في الموضع الأول أنه من أبيات  
سيبوه المحن التي لم يعرف قائلوها .  
فأمامه : (٢)

فيينا ه يشري رحله قال قائل : لمن جسل رخو الملاط نحيب  
والبيت في شرح الأعلم لشواهد الكتاب في حاشيته ١٤٦١ ، وذكر أنه ما أنشده الأخشن في  
باب الفاعل . وهو أيضاً في المزانة ٢٩٧٢ ، وذكر أنه يروي به ( ذلول ) بدل ( نحيب ) وأنه  
وقع في شعرين لا مبين أحدهما للمجير السلوبي والأخر للمخلب الملاطي ، إلا أنه تقل أيضاً أن  
الأخشن أنشده كما هنا في كتاب القوافي في جلة أبيات اختلف الروي فيها بأحرف متبااعدة  
الخارج . وهو في المختصص ١٩٧١ ، والموشح ١٤٦  
٤-٤) في الأصل ( وأن المرووف في القبيلين حروف لين ) ولعل الصواب ما ثبت .

اختلفا فيها ذكرت لك .

فإن قلت : فهل يكون هذا البيت المذوق فيه الحقيقة<sup>(١)</sup> على قياس قول من حذف التنوين من الاسم في موضع النصب ، كقول الأعشى :  
إلى المرء قيس أطبل السرى وأخذ من كل حي عصم<sup>(٢)</sup>  
فعذف البدل من التنوين ، كا يحذفه من المجرور والمرفوع<sup>(٣)</sup> . والحقيقة يثبت البدل منها إذا انفتح ما قبلها ، كا يثبت البدل من التنوين إذا انفتح ما قبله ، فإن ذلك لا يكون على هذا القياس لثبات الفتحة ، إلا ترى أنه لو كان على قياس (عصم) ، لوجب أن تسكن اللام كا سكت منه ، فإن تحرك<sup>(٤)</sup> اللام منه دلالة على أنه (ليس)<sup>(٥)</sup> على هذا الحد .

وأما قول الآخر :

لا تهن الفقير علـك أن ترکع يوماً والدهر قد رفعه<sup>(٦)</sup>  
 فعل تقدير الحقيقة ، وهو مستقيم مقيس ، إلا أنك حذفتها لالتقاء الساكدين ، ولم تثبتها كا ثبتت في (زيد العاقل) وكذلك حكمها في الكلام وحال السعة .

(١) يزيد البيت الذي سبق تقل أنه مصنوع على طرفة .

(٢) هو من قصيدة يدح بها قيس بن معدى كرب ، ديوانه ٤ ، وهو في الخزانة ٢٦٤/٢ ، وذكر أن الاستشهاد به كثير في كتاب أبي علي وتلبيذه ابن جني .

(٣) في الأصل (والمنصوب) ، ولعل الصواب ما أثبتت .

(٤) في الأصل (تحركت) ، ولعل الصواب ما أثبتت .  
زيادة يقتضيها السياق .

(٥) البيت للأبضط بن قريع من مقطوعة في أسمى القالي ١٠٧/١ - ١٠٨ ، والبيان والتبيين ٢٤١/٢ - ٢٤٢ ، والشعر والشراة ٣٨٣ ، والأغاني ١٥٤/١٦ ، وحمة ابن الشجري ١٢٧ ، وشرح شواهد المنفي للسيوطى ١٥٥ ، وشرح الشواهد للعنى ٣٣٤/٤ - ٣٣٥ . (بها مش الخزانة) ، واظظر الخزانة ٥٩١ - ٥٩٢ ، والبيت بفرده في عيون الأخبار ٢٤٧/١ ، وأسمى ابن الشجري ٢٨٥/١ ، ومنفي الليبب ١٥٥ ، وفي بعض روایاته ( لا تغرنن الفقير ) ، و ( ولا تمادي الفقير ) ولا شاهد فيها .

وأخبرني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال : أخبرني ابن قطرب عن  
أبي أنه سمع من العرب من يقول :

الآن هذا الزاجري أحضر الموجع<sup>(١)</sup>

بنصب ( أحضر ) على إضمار ( أن ) وهذا قبيح ، لأن ترى أن ( أن ) لا تكاد تعمل  
مصرة حق يثبت منها عوض خنو القاء والواو ، أو تعطف على اسم . فاما إعمالها  
على هذا المد فغير موجود ، إلا أن نصب الفعل يدل عليها ، كأن الفتحة في  
البيت تدل على النون المذوفة .

ومما حذف منه في الضرورة مالا يستحسن حذفه في حال السعة والاختيار  
قوله :

وفيما حذف من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل<sup>(٢)</sup>  
حذف الألف من ( المعل )<sup>(٣)</sup> في القافية تشبيهاً بالياء في قوله :  
وبعض القوم يخلق ثم لا يفر<sup>(٤)</sup> ... ... ...

(١) البيت لطرفة من معلقته وقامه :  
... ... ... ... ...  
وأن أشهد اللذات هل أنت علسي  
ونصب ( أحضر ) فيه رواية الكوفيين ، وأمسا البصريون فروايتم الرفع ، انظر الكتاب  
٤٥٢/١ ، والمحض ، ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، وسر الصناعة ، ٢٨٧/١ ، وشرح الفصائد السبع ١٩٢ - ١٩٣ ،  
ومعني الليبب ، وأمالي ابن الشجيري ، ٨٢/١ ، والقراءة ، ٥٧/١ ، ٥٩٤/٢ ،  
البيت للبيد إلا أنه أخل به أصل ديوانه واستدركه من غير ما مصدر عرقه ١٩١ . وهو في  
كتاب سيبويه ١٩١/٢ ، وبخاز القرآن ١٦٠/٢ ، والبيان والتبيين ٢٦٦/١ ، وطبقات ابن سلام  
٢٨٤ ، والخصائص ٢٩٢/٢ - ( عجزه ) ، وأمسالي ابن الشجيري ٧٢/٢ ، والمجمعية ١٠٥/١ ( قطعة  
من عجزه ) ، وشرح الشواهد للعمي ٥٤٨/٤ ( پاش الخزانة ) ، واللسان ( رجم ) وشرح  
شواهد الثانية ٢٠٨ ( وقد نقل مؤلفه ما قاله أبو علي فيه هاهنا بتصرف ) .

(٢) كما في الأصل ، وفي شرح شواهد الشافية أيضاً ، ولعل الأحسن أن يقال هنا ( المعل ) .  
البيت لزهير وقامه :

فلات تغري مساخليت وبعض القوم ... ...  
ديوانه ١١٥ ( شرح الأعلم - ط حلب ) ، وص ١٤ ( شرح ثعلب ) ، وكتاب سيبويه ٢٨٩/٢  
٢٠٠ ( عجزه ) ، والنصف ، ٧٦/٢ ، ٢٢٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٩ .

فقد أريتك بعض ماءين الألف والياء من المشابهة فيها تقدم . فكما حذفت الياء من القوافي والفاصل كذلك حذف هذا الألف ولم يكن ينبغي ، لأن من يقول : « ذلك ما كنا نبغ<sup>(١)</sup> » [سورة الكهف ٦٤] يقول : « والليل إذا يغشى<sup>(٢)</sup> » [سورة الليل ١] فلا يعنف ، كما أن الذين يقولون : (هذا عرو) يقولون<sup>(٣)</sup> (رأيت عمراً) و<sup>(٤)</sup> :

قد رأبني حفص فحرك حفصا<sup>(٤)</sup>

إلا أن (المعل)<sup>(٥)</sup> في الضرورة لا يتنبع للتشبيه . ويؤكد ذلك أن أبا الحسن قد أنسد<sup>(٦)</sup> :

فلست بـدرك مسافات مني      بـ(طف) ولا بـ(ليت) ولا (لو آني)<sup>(٧)</sup>

فقال (ليت) وهو ي يريد (لتيقي) فحذف النون اللاحقة مع الضمير للضرورة ، ثم أبيدل من الياء والألف ثم حذف . وقد يمكن أن يكون « بيان أم<sup>(٨)</sup> » [سورة طه ٩٤] على هذا كأنه عذوف من قول من قال :

بيانة عما لا تلومي واهجعي<sup>(٩)</sup>

(١) اختلف في قراءة هذه الآية فأثبتت الياء فيها وصلاً أبو جعفر ونافع وأبو عمرو والكسائي ، وأثبتهما في الحالين ابن كثير ويعقوب انظر النشر ٢٠٤/٢ ، والتيسير ١٤٧

(٢) في الأصل (يقول) ، ولعل الصواب مثبت.

(٣) في الأصل (قد رأبني ...) ، والصواب مثبت.

(٤) البيت في كتاب سيبويه ٢٠٠/٢

(٥) كذلك في الأصل ، وفي شرح شواعد الشافية ، ولعل الأوجه أن يقال هامنا (المعل) .

(٦) البيت في الحصائر ١٢٥/٢ ، والغائب ٢٧٧/١ ، وشرح الشواعد للعيسي ٢٤٨/٤ (پامش الخزانة) .

(٧)قرأ هذه الآية بفتح « أم<sup>(١)</sup> » في هذه الآية ، وفي الآية ١٥٠ من سورة الأعراف « قال ابن لم<sup>(٢)</sup> » نافع وأبو جعفر وأبن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحفص . وقرأ باقي المشرفة بكر الم

(١) انظر النشر ٢٦٢/٢ ، والتيسير ١١٣

(٨) في الأصل (عي) والصواب مثبت . والبيت لأبي النجم العجلاني في كتاب سيبويه ٢١٨/١ ، ونحوه أبي زيد ١٩

فأبدل ثم حذف ، وعلى هذا تأول أبو عثـان قول من قرأ : ﴿ يـأـبـتـ لـمـ تـعـدـ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة مريم ٤٢] .

ومن الضرورة غير السهلة ما أشـدـناهـ أبو إـسـحـاقـ :

إـنـ العـرـارـةـ وـالـنـبـوحـ لـسـداـرـ وـالـمـسـخـفـ أـخـوـمـ الـأـنـقاـلـ<sup>(٢)</sup>

قال : يروى ( والمستخف ) بالرفع والنصب على موضع ( إن ) ولفظها لم يذكر لنا غيره<sup>(٣)</sup> .

ولو أنشـدـ منـشـدـ بـالـجـرـ لـكـانـ أـسـوـغـ ، فـاـنـتـصـبـ المـفـعـولـ<sup>(٤)</sup> بـاـيـنـ الـصـلـةـ ، وـلـمـ تـحـتـجـ بـأـنـ تـقـدـرـ لـهـ نـاصـباـ آـخـرـ .

---

(١) فتح التاء من ﴿ يـأـبـتـ لـمـ تـعـدـ ﴾ في هذه الآية وسائل ماجاه منه في القرآن قراءة أبي جعفر وابن عامر ، وقرأ باقي المثرة بكسرها ، انظر النشر ٢٨٢/٢ ، والتيسير ص ١٢٧ ، وبفتح التاء قرأ أيضاً الأعرج ، انظر البحر الحبيب ٢٧٩/٥ ، ١٩٢/٦ .

(٢) البيت للأغطسل في ديوانه ٥١ ، وجهة اللغة ٢/٢٢٠/١ ، وأسامي ابن الشجري ١٨٩/١ ، والمحضن ٩٠/٢ و ١٢١/٢ ، وقد نقل في الموضع الأول كلام الفارسي فيه ، والمعلم (فتح)

٢٩٦/٢

(٣) في الأصل ( غير ) ولعل الصواب ما ثبت . هذا وإذا كان لم يسقط في هذا الموضع من الأصل شيء ، فالظاهر أن أبي علي لم يستوف هاهـنا حـكاـيـةـ كـلـامـ الزـجاجـ فـيـ الـبـيـتـ ، وـذـلـكـ أـنـ ابنـ الشـجـريـ قالـ عـقـبـ إـشـادـهـ إـيـاهـ ( قالـ أـبـوـ عـلـيـ فـيـ بـعـضـ أـسـالـيـهـ : أـشـدـناـهـ إـبـرـاهـيمـ بـنـ السـرـيـ الزـجاجـ ، وـذـكـرـ أـنـ الـرـوـاـيـةـ فـيـ (ـالـمـسـخـ)ـ بـالـنـصـبـ وـبـالـرـفـعـ ، فـاـنـاـ (ـالـأـنـقاـلـ)ـ فـاـخـارـجـ مـنـ الـصـلـةـ وـمـنـتـصـبـ بـعـضـ دـلـ عـلـيـ الـمـسـخـ اـهـ .

وذكر الوجه في انتساب ( الأنقال ) هو ما كان ينبغي ذكره هنا ليتضاعف ماءيل ذلك من كلامه . وإنما مدد الزجاج انتساب ( الأنقال ) بضر لان ( المستخف ) على رواية الرفع مبدأ خبره ( أخوم ) ؛ وفي رواية النصب معطوف على اسم ( إن ) و ( أخوم ) معطوف على خبرها وفي كلا الوجهين لا يجوز انتساب ( الأنقال ) بـ (ـالـمـسـخـ)ـ لأنـ فـيـهـ فـصـلـ بـيـنـ اـسـمـ الـفـاعـلـ وـمـعـوـلـهـ بـأـجـنـيـ . وأـمـاـ عـلـيـ وـجـهـ الـجـرـ فـيـنـتـصـبـ بـالـمـسـخـ فـنـهـ ، لـزـوـالـ الـعـلـةـ الـمـذـكـورـةـ إـذـ يـكـونـ (ـأـخـومـ)ـ فـاعـلاـ .

(٤) كرها الناسخ في الأصل إلا أنه وضع فوق ثانيةها علامة الإسقاط . والمراد بـ (ـماـ فـيـ الـصـلـةـ)ـ اـسـمـ الـفـاعـلـ (ـمـسـخـ)ـ فـيـهـ وـاقـعـ صـلـةـ لـ (ـأـلـ)ـ .

ومثل هذا في القبح :

لسنا كن حلت إيماد دارها تكريت ترقب حبه أن يحصل (١)  
وليس هذا كما أنشده أبو إسحاق عن الأحوال للبيد :

لعمرك إن كان الخبر صادقاً لقد رزئت في آخر الدهر جمفر (٢)  
أخأ كان أما كل شيء سأله فيعطي وأما كل ذنب فيفتر  
ألا ترى أن في التنزيل (٣) يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ لل مجرمين (٤)  
[ سورة الفرقان ٢٢ ] وقال (٥) ينبع لكم إذا مزقت كل مزق إنكم لفي خلق جديد (٦)  
[ سورة سباء ٧ ].

ومن الضرورة التي تستحب ولا تستجاز (٧) في الكلام ما يفعله الشاعر لإقامة  
الوزن من تحريف الاسم ووضعه موضعه لفظاً على معناه وإن لم يكن العلم  
المتعارف . من ذلك ما أنشده أبو الحسن الأخفش :

بني رب الجواود فلا تفيلوا فـا أنت فـنعمـذـركـ لـفـيلـ (٨)  
قال أبو بكر : أراد ( ربيعة الفرس ) ، فلم يستقم الوزن له ، فعدل إلى ( رب  
الجواود ) قال : ومثل هذا قول الآخر :

(١) البيت للأعشرى في ديوانه ١٥٤ ، ومعنى القرآن للفراء ٤٢٨/١ ، والرواية فيها ( جملت ) ،  
والخاصص ٤٠٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١١٤/١ ، والشاهد فيه أنه أبدل ( إيماد ) من ( حلت )  
حلت ) قبل قام الصلة ، ومن ثم ذهب أبو الفتح إلى أن - ( دارها ) منصوب بفعل دل عليه  
( حلت )

(٢) ديوانه ١٦٧ ، والحسنة ١٠٤٥ ( شرح المرزوقي ) ، والأغاني ١٣٧/١٥ ، وبمعونة المعانى ١١٧ ،  
والحسنة البصرية ٢٦١/١ ، ورواية الثاني في الحسنة وبمعونة المعانى ( أخأ لي ... ) ، وفي الأغاني  
( أخأ لي ... ) ، وفي الديوان ( فنى كان .. ) ، وكان في الأصل ( إذا كان ) ، ولعل الصواب  
ما أثبتت .

(٣) في الأصل ( التي تستحب لا تستجاز ) ، ولعل الصواب ما أثبتت .  
(٤) اللسان ( فـيلـ ) وتبه للكيت ، والمتصص ٥٧١ ، ٥١٢ ، والبديع في تقد الشعر ١٧٩ ، وقد  
وقع فيه مصحفاً .

وقاء عليه الليث أفلاذ كبه وكمه قلد من البطن مردم<sup>(١)</sup>

مثله :

تنادوا فقالوا : أردت الخيل فارساً فقلت : اعبد الله ذلك الردي وفي هذا الشعر :

آن أغضاب لمعبداً

...

فجعله مرة ( معبداً ) . وأظنه قال : الاسم ( عبد الله ) . ومثله :

رب مسقي بغيلى أسد قد تقدمت بفراط السبا

والمتشارف ( يد الأسد ) . ومن ذلك قول البعيث في جرير بن عطية :

أبوك عطاء الأم الناس كلهم فقبح من كهل وقبحت من نسل<sup>(٢)</sup> فأما ما أنشده أحمد بن يحيى :

(١) الأزمنة والأمكنة ، للمرزوقي ١٣٧٢ ، والبيت في صفة بنت مطر بنت الأسد فاكتمل ، فتأمل (الليث) محل الأسد .

(٢) تتبه البيت :

وإن ثقب الأيام والشهر تعلموا بي ق سارب ...  
والبيت وسابقه من قصيدة لدريد بن الصمة ، في رثاء أخيه عبد الله ، وهي في الأعمصيات ١٠٩ - ١١٦ ، وقد استوفى عقاوه غزيرها ثم . وقد اشتهد بالبيتين أبو العلاء في رسائله ٧٦ على نحو ما اشتهد بها عليه أبو علي . وروايته في ثانيهما :  
فإن تنا الأيام والشهر تعلموا بي ...  
و (تنا) على هذه الرواية مهلة من (تنا) أي (تؤخر أجانا) ، وهو أيضاً في (الحرف) لابن السكري ٤١ ، والبيت وحده في أساس البلاغة ١١٧٢ ، والصحاح ،  
واللسان ، والناج ( غضب ) ، وجهرة اللغة ٥٠٢/٣  
النقائض ١٥٧ ، والخصائص ٤٢٧/٢ ، واللسان ( عطا ) ، والخصوص ٢٠/١٦ ، وفيه ( من  
خجل ) .

من نسج داود أبي سلام<sup>(١)</sup>

فالأولى أن يكون اشتقه من لفظ ( سليمان ) كاشتق ( عطاء ) من ( عطية )  
ولا يحمله على الغلط كقوله :

كآخر عاد<sup>(٢)</sup> ...

وكقول الآخر :

والشيخ عثـان أبو عـفـان<sup>(٣)</sup>

ومن قبيح الضرورة قول الشاعر :

مثل الحالـيج بـأـيـديـ السلام<sup>(٤)</sup> ... ... ... ...

---

(١) صدره :

ودعـاـ بـحـكـةـ أمـينـ نـجـهاـ منـ نـسـجـ ... ...  
وهو للأسود بن يمفر ، ديوانه ٢٠٩ ( ملحقات ديوان الأشعى ) ، والخصائص ٤٣٦/٢ ،  
واللسان ( سلم ) ، والمحروف لابن السكبة ٤٠ ، والمقد الفريد ١٨٥/٤ ، واللسان . ونحو هذا  
البيت قول الخطيبية :

فيـ الرـماـحـ وـفـيهـ كـلـ سـابـقـةـ قـضـاءـ حـكـةـ منـ نـسـجـ سـلامـ  
استـشـدـ بـهـ عـلـىـ ذـلـكـ أـبـوـ العـلـاءـ فـيـ رـسـائلـهـ ٧٦ـ ،ـ وـقـدـامـةـ فـيـ تـقـدـ الشـعـراءـ ١٢٨ـ ،ـ وـقـدـ جـعـ إـلـىـ  
تـقـيـبـ الـاسـمـ أـنـ جـعـلـ الدـرـعـ مـنـ نـسـجـ سـليمـانـ لـاـ مـنـ نـسـجـ أـيـهـ ،ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ اـسـتـشـدـ بـهـ صـاحـبـ  
الـوـاسـاطـةـ ١٤ـ .ـ وـابـنـ السـكـيـتـ فـيـ الـحـرـوفـ ٤١ـ

(٢) هو قطعة من قول زهير في معلقة :

فـتـجـ لـكـ غـلـانـ أـشـأـمـ كـلـمـ كـأـخـرـ عـادـ ثـمـ تـرـضـعـ فـتـنـطـمـ  
ديوانه ١٥ ( شـرـحـ الأـعـلـمـ ) وـصـ ٢٠ ( شـرـحـ ثـلـبـ ) ،ـ وـشـرـحـ القـصـانـدـ السـبعـ ٢٦٩ـ ،ـ وـوـجـهـ الغـلـطـ  
فـيـ آنـهـ أـنـادـ ( أـخـرـ ثـمـودـ ) فـقـالـ ( أـخـرـ عـادـ ) ،ـ وـدـفـعـ عـنـهـ بـعـضـهـ المـغـلـطـ ،ـ وـذـهـبـ إـلـىـ آنـهـ أـحـلـ  
( عـادـ ) عـلـمـ ( ثـمـودـ ) عـجـازـاـ وـاتـسـاعـاـ وـالـحـرـوفـ لـابـنـ السـكـيـتـ ٤٢ـ ،ـ وجـهـرـةـ اللـفـةـ ٥٠٣/٢ـ ،ـ وـعـنـهـ  
المـزـهـرـ ٥٠١/٢ـ

(٣) شـرـحـ القـصـانـدـ السـبعـ ٢٧٠ـ ،ـ وـهـوـ عـرـفـ فـيـ الـوـاسـاطـةـ ١٤ـ ،ـ وـعـقـدـ الفـريـدـ ١٨٥/٤ـ ،ـ وـجـمـلـ خطـاـ  
عـجـزـ بـيـتـ ،ـ لـفـقـ منهـ وـمـنـ عـجـزـ بـيـتـ الأـسـودـ بـنـ يـمـفـرـ .ـ وـهـوـ فـيـ جـهـرـةـ اللـفـةـ ٥٠٢/٢ـ ،ـ وـعـنـهـ  
المـزـهـرـ ٥٠٠/٢ـ

(٤) البيـتـ بـقـامـهـ :

تـقـيـ الشـسـ بـسـدـرـيـةـ كـالـحـالـيجـ بـأـيـديـ السلامـ =

قالوا : يريد ( التلامذة ) فحذف . وقد أعلمتك أن ذلك لا يكون على الترجم  
فيها تقدم . إلا أنه قد جاء من هذا النحو مالا يكون في الترجم ، كقوله :

### درس المنا بتالع فأبان<sup>(١)</sup>

قالوا : يريد ( المنازل ) . ومثل ذلك ما أنشده لأبي داد

يجعلن جندل حائر لتونه فكانا تذكي سابكها حبا<sup>(٢)</sup>

قيل : يريد ( المحبوب ) أي : نار المحبوب ، وفي التنزيل  $\blacktriangleright$  فالموريات  
قد حا  $\blacktriangleleft$  [ سورة العاديات ٢ ] وأنشد أبو عبد الله بن بحبي :

---

= وهو للطراوح . ديوانه ١٠٠ ( ط . كربلاوي ) و ٣٩٩ ( ط دمشق ) والمساني الكبير لابن قتيبة  
٧٦٤ ، ٧٦١ ، والمرقب ، واللسان ٩٢ ، واللسان ( ثم ) . وهكذا روايته فيها جيماً : ( كالحاليج ... )  
وهو الصواب الذي يقتضيه وزن البيت ، فإنه من المديد وأما رواية أبي علي : « مثل  
الحاليج » فيظاهر أنه تع فيها شيخه ابن دريد ، فإنه كذلك رواه في الجمهرة ٢٨٢ ، وبها  
يخرج العجز من المديد إلى السريع ، ويظاهر أن هذا إنما خفي على أبي علي لأنه انتصر على  
إيراد العجز وجده فلم يظهر له مباهنة وزنه لوزن القدر .

(١) عجزه :

... ... ... ... ...  
والبيت للبيه ، ديوانه ١٢٨ ، والأسمالي ٥/١ ، ووسط الالاني ١٢ ، وشرح المفضليات ٨١٥ ،  
ومعجم البلدان ( أبان ) ، وشرح الشواهد للعيين ٤٤٧/٤ ( هامش المزانة ) واللسان ( ابن ،  
تلع ) ، وصدره في الحصائص ٨١/١ ، ٤٧/٢ ، ٤٣/٢ ، ورسالة الملائكة ٣٧٨ ، ومشكل القرآن ٢٢٦ ،  
والزهر ١٨٩/١ ، وتقديم الشعر ١٣٢ ( ط . ليدن ) ، والواسطة ٤٥٠

(٢) العجل لأن عبيدة ١٤١ ، والخصائص ٨١/١ ، واللسان ( جبعب ) ، والصاحي ١١٤ وعجزه في  
تأويل مشكل القرآن ٢٢٧ . والمحبوب أي نار المحبوب ، وهو ما اقتضى من شرر النار في  
الماء من تصادم المخارقة . وقيل : المحبوب : ذباب يطير بالليل ، كأنه نار له شمام  
كالسراج ، وربما قيل : نار لأن حباص ويزعمون أن أنها حباص هذا من حارب خصنة ،  
وكان يحيلاً فكان لا يوقن ناره إلا بالخطب الشخت لثلاثة ترى ، وقيل اسمه حباص فضرب  
بناره الثلث ، لأنه كان لا يوقن إلا ناراً ضعيفة خافية الضيغان ، فقالوا : نار المحبوب لما  
تقدمه العجل بجوارها .

من لي من هجران ليل من لي والجبل من جبالها المنحل<sup>(١)</sup>  
ف (المنحل) لا يخلو من أن يكون ممولاً على (الجبل) أو على (الجبال)،  
وكلا الأمرين قبيح . وأنشد الكسائي :

مثل الفراخ تفتت حواصله<sup>(٢)</sup>

وفي هذه الأرجوزة :

تعرضت لي بمكان حـل تـعرض المـهـرـةـ فيـ الطـلـولـ  
تمـرـضـاـ لمـ تـعـدـ عنـ (ـ قـتـلـاـيـ)<sup>(٣)</sup>

قال أبو الحسن : يكون (عن قتلي) على الحكاية ، ويكون أن يريد  
(أن)<sup>(٤)</sup> فيبدل منها العين ، يريد على ما يجيء في لغة قيم من القلب في هذا  
النحو وهو الذي يسمى عنعنة تميم كقول الشاعر منهم :

أعن تفنت على ساق مطروقة<sup>(٥)</sup>

(١) البيتان مستهل أرجوزة طوبيلة رواها ثعلب في مجلسيه ٦٠١ - ٦٠٤ ، وأنشد بعضها أبو زيد في  
نوازره ٢ . وابن جني في سر الصناعة ١٧٧/١ ٢٢٥ وكثير من أبياتها يستشهد به في كتب  
النحو واللغة . وقال البغدادي في المزانة ٥٥٢/٢ . وهذه الأرجوزة نسبة إلى الخاوي في سفر  
السعادة لنظور بن مرثد الأستاذ قال : وقيل لغيره . ونسبها الصاغاني في العباب لنظرور بن  
حبة الأستاذ وهذا واحد ، فإن مرثداً أبوه وجدة أمها ، فبعضهم ينسبه إلى أبيه ، وبعضهم إلى  
أمه . وقد نسبت أبيات منها إلى منظور هذا في اللسان ( طول ، عهل ، قتل ، كل ) ،  
وكذلك نسب إليه ما رواه أبو زيد منها في ما علق به على نوازره .

(٢) معان القرآن ١٢٠/١ ١٠٧/٢ ورسالة الغفران ٤٦ ( ط . الثانية ) وموضع الشاهد فيه إفراد  
الضير العائد على عموج مثله في (المنحل) من الشاهد السابق إذا حل على أنه من صفة  
الجبال : فإن الضير المستتر فيه والعائد على الجبال مجرد .

(٣) الآيات من الأرجوزة التي سلف تخربيها في التعليق (١)

(٤) في الأصل (النون) والتصويب من شرح شواهد الشافية ٢٤٩ ، حيث تقل هذا الكلام عن أبي علي  
بتصرف يسر . وقد حكى هذا القول عن أبي علي أيضاً صاحبه أبوالفتح في سر الصناعة ٢٢٥/١ ٢٢٧ -  
(٥) تنتهي :

... ... ... ... ... ماء الصبابة من عينيك مسحوم  
والبيت الذي الرمة ، ديوانه ٥٧٦ ، والخصائص ١١٧/٢ ، وسر الصناعة ٢٢٤/١ ، والمزانة  
٤٢٧ ٣١٤/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٧

وفي هذه الأرجوحة :

إن تخلني يسا جمل أو تعطلي      أو تصبغي في الظاعن المولى  
إلى قوله :

موقع رجل راهب يصل<sup>(١)</sup>

أنشده أبو زيد . وقال أبو عثمان يريد بـ (الظاعن) اسم الجنس . ومثل ما قال أبو عثمان في هذا قول الآخر :

إني كأني لـ سدى النعسان خبره      بعض الأؤدة يقول غير مكذوب<sup>(٢)</sup>

والمعنى (الأودين) ، ألا ترى أن (البعض) يقتضي أن يكون لـ (كل) ، فهذا إنشاد قوم ، وأنشده أحمد بن يحيى (بعض الأؤدة) جعله على (أفعل) جمـاـلـ (ـ وـ دـ) وـ حـكـيـ (ـ رـ جـ وـ دـ) وـ (ـ وـ دـ) فـأـمـاـ (ـ العـيـهـلـ) وـ (ـ الـكـلـكـلـ) فـاستـعـالـهـاـ بـتـخـفـيـفـ الـلامـ ، فـقـدـرـ الـوـقـفـ عـلـيـهـ فـضـاعـفـ إـرـادـةـ لـلـبـيـانـ . وـهـذـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ فـيـ الـوـقـفـ دـوـنـ الـوـصـلـ ، لـأـنـ مـاـ يـتـنـصـلـ بـهـ فـيـ الـوـصـلـ بـيـنـ الـحـرـفـ وـحـرـكـتـهـ . فـنـ ذـلـكـ قـوـلـ مـنـ قـالـ فـيـ الـوـقـفـ (ـ هـذـاـ خـالـدـ) فـإـذـاـ وـصـلـ قـالـ (ـ هـذـاـ خـالـدـ) كـمـ تـرـىـ ، وـيـضـطـرـ الشـاعـرـ فـيـجـرـيـ الـوـصـلـ بـهـذـهـ الإـطـلـاقـاتـ فـيـ الـقـوـافـيـ مـجـرـيـ الـوـقـفـ . وـقـدـ جـاءـ ذـلـكـ فـيـ النـصـبـ أـيـضاـ ، قـالـ :

مـثـلـ الـخـرـيقـ وـأـفـقـ الـقـصـباـ<sup>(٣)</sup>

(١) يـبـيـهـ وـبـيـنـ سـاقـهـ فـيـ روـاـيـةـ آـبـيـ زـيـدـ فـيـ التـوـادـرـ ٥٢

نـسـلـ وـجـدـ الـمـاـمـ لـلـفـتـلـ      بـيـازـلـ وـجـنـاءـ أـوـ عـيـهـلـ  
كـلـ مـهـواـهـاـ عـلـىـ الـكـلـكـلـ      وـمـوـقـمـاـ مـنـ ثـفـاتـ زـلـ  
وـانـظـرـ سـرـ الـمـصـنـاعـةـ ١٧٧/١ - ١٧٨ ، ١٢٥ وـالـحـتـبـ ١٠٢/١ ، ١٣٧ ، ٢٦٦ ، وـالـنـفـفـ ١١/١

وـشـرـحـ شـوـاـدـ الشـافـيـةـ ٢٤٦ ، وـكـتـابـ سـيـبـوـيـهـ ٢٨٢/٢ ، ٢٨٣ ، وـشـرـحـ الـفـصـلـ ٨٢/٩

(٢) الـبـيـتـ لـلـنـابـةـ الـنـبـيـانـيـ ، دـيـوـانـهـ ٨٨ (ـ شـرـحـ اـبـنـ الـكـيـتـ) وـجـالـسـ ثـلـبـ ٦٠٨ ، وـالـأـضـدـادـ لـابـنـ الـأـنـبـارـيـ ٢٢٤ ، وـالـلـانـ (ـ وـدـ دـ) .

(٣) انـظـرـ فـذـلـكـ عـالـهـ ٦٠٨

(٤) الـبـيـتـ مـنـ ثـانـيـةـ أـيـيـاتـ أـنـشـدـهـاـ الرـضـيـ فـيـ شـرـحـ الشـافـيـةـ ٢١٩/٢ - ٢٢٠ ، وـشـرـحـهاـ الـبـفـدـادـيـ فـيـ شـرـحـ شـوـاـدـهـ ٢٥٤ فـاـ بـسـدـهـ ، وـقـالـ ٢٥٦ - ٢٥٧ فـيـ نـسـبـتـهـ ، وـهـذـهـ الـأـيـيـاتـ الـثـانـيـةـ نـسـبـاـ =

الـقـيـاسـ فـيـ النـحـوـ (١٤)

وهذا لا ينبغي أن يكون في السعة . فاما قول بعض العرب ( هذا طلحت ) و ( هذه رحنت ) في الوقف فإنه أمثل من ( عيهل ) ونحوه ، لأن الأصل التاء ، ألا ترى أن الماء لا يؤنث بها . فاما قوله ( هذه أمة الله ) فالماء بدل من التاء ، فيجوز أن يكون أصحاب هذه اللغة جاؤوا به على الأصل ولم يبدلوا في الوقف منها الماء . وهذا البديل من تغييرات الوقف ، ألا ترى أنك تبدل فيه من التنوين الآلف إذا افتح ما قبله ، وكذلك تبدلها من النون الخفيفة ، وما جاء على هذه اللغة ما أنشده أبو الحسن :

ما بال عين كراها قد جفت<sup>(١)</sup>  
 ( مبللة تست لـ ما عرفت  
 داراً للليل بعد حول قد عفت  
 بل جوزتها كظهر الحجفت )

الشارح المحقق تبعاً لابن السيرافي ، وغيره إلى رؤبة ، وقد فتشت ديوانه فلم أجدها فيه . وقال أبو عبد الأحمري في ( فرحة الأديب ) توم ابن السيرافي أن الأراجيز كلها لرؤبة لأجل أن رؤبة كان راجزاً وهذه عامية . وليست الأيات لرؤبة بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها ، والأيات التي جاء بها عن كل أكثرها ، ثم ساق روايته للأيات واستدرك عليه يينا آخر ، وقال بمده « ونبهها ابن عصفور وابن معون فقلأ عن الجرمي والخاوي إلى ربيعة بن صبيح ، وكذا قال شراح أبي علي الفارسي والله أعلم ». أ. ه .  
 والبيت الشاهد من شواهد الفصل وشرحه ٦٨٩ ، ٨٢ ، وقد استشهد سيبويه ٢٨٠٧٢ بيتين من هذه الأيات وجاداً عنده منسوبين لرؤبة ، وهو قوله :

لتسد خشيت أن أرى جسداً في عاماً ذا بمد ما أخصبا  
 استشهد بها على مثل ما استشهد عليه أبو علي بالبيت الذي هنا .

(١) أورد منها في الأصل البيت الأول وكتب بعده ( الأيات ) وأقتبسها من معاني القرآن للأخفش اللوح ١٠١ ش ١ ( مصورة عن مخطوطة طهران ) وهي من أرجوزة نبها ابن بري في حواشي الصلاح ل Sourantzis شرح شواهد الشافية ٢٠١ ، ٢٠٠ ، واللسان ( حجف ) - والبيت الآخر منها في سر الصناعة ١٠٧/١ ، والخاصيص ٣٠٤/١ والإنسان ٣٧٩ ، وشرح المفصل ٦٧/٤ ، ٨١/٩ ، ٨٩/٥ وبعدة :

قطعتها إذا الماء تجوفت  
 مازقاً إلى ذراها أهدفت

ومن الشواذ عن القياس والاستعمال ما حكى من قوله (نزل) ، يريدون<sup>(١)</sup>  
(نزل) أخبرنا به محمد بن الحسن وأنشدا :

لقد علمت خيلي بموكان أني أنا الفارس الحامي إذا قيل (نزل)<sup>(٢)</sup>  
والاستعمال في هذا الباب التخفيف في العين وترك تكريرها كقولهم (تران)  
و(مناع) و(صهي صاهي) وأنشد<sup>(٣)</sup> أبو الحسن الأخفش :

فرت يهود وأسلمت جيرانها صهي لما فعلت يهود صاه<sup>(٤)</sup>  
ومن الشاذ ما أنشده أبو زيد :

هل تعرف الدار ببیدا انه<sup>(٥)</sup>  
(دار خود قد تعفت انه  
فانهلت العينان تسفع انه  
مثل الجان قال في سلك انه  
لا تسخري منا سليمي انه  
إنا لخلالون بالثغرانه )

فهذه تجبي على وجوه شاذة .

وفيما ذكرنا من هذه الفنون ما يدخل به إلى كثير مما يرد منها .

(١) في الأصل (يريد) ، ولعل الصواب ما أثبتت .

(٢) البيت للشاعر من قصيدة رثى بها بكير بن عبد الله بن الشداح الليثي ، وهي في ملحق ديوانه ٤٥٦ - ٤٥٥ نقلًا عن شرح شواعد المغنى للبغدادي ، والبيت نفسه في اللسان (نزل) .

(٣) في الأصل (أنشدا) ولعل الصواب ما أثبت فإن بين الرجلين مفاوز .

(٤) البيت للأسود بن يعفر ، ديوانه ٢٠٩ (ملحقات ديوان الأعشى) ، ويعمال ثعلب ٥٨٩ ، واللسان (صم) والمخصص ١٠٢١٦

(٥) أورد منها في الأصل البيت الأول وكتب عقبه (الأبيات) وأثبت تفتتها في نوادر أبي زيد ٥٩ وهي عنه في المخصائق ٢٣١/١ ، وقد بسط أبو علي الكلام في شذوذ هذه الأبيات في البغداديات لوحة ٣٦ - ٣٧ ، وحقق كلماه وأدرجته في الملحق برقم (٢)



مَكْرُوهاتٍ مُنْهَا مُنْهَا

## الملحقات

### ملحق ( ١ )

#### مسألة

##### مكرر في غير موضع من ( الكتاب ) ذكرها<sup>(١)</sup>

( ف ) وزن أصله<sup>(٢)</sup> ( فعل ) والدليل عليه قوله : ( أنفواه ) وحكم ما كان على ( فعل ) وكان معتل العين أن يجمع على ( أفعال ) كـ ( ثوب ) و ( ثواب ) ، و ( حوض ) و ( أحواض ) و ( عين ) و ( أعيان )<sup>(٣)</sup> كـ أن حكم ما كان على ( فعل ) من الصحيح أن يجمع في القلة<sup>(٤)</sup> على ( أفعال )<sup>(٥)</sup> . ولا يخرج الشيء عن بابه وأصله المطرد فيه ، ولا يمنع حله على الأكثر إلا بدليل يقوم فيمنعه من إجرائه على الأكثر<sup>(٦)</sup> .

فـ ( ف ) يلزم<sup>(٧)</sup> - على هذا - أن يحمل على ( فعل ) لدلالة ( أفعال ) عليه ، حتى يقوم ثبت يعدل إليه عنه . ويبدل أيضاً على أن وزنه ( فعل ) دون ( فعل ) أنك إذا حلته على أنه ( فعل ) حكت بحركة العين ، والحركة زيادة ولا يحكم بالزيادة إلا بدليل يدل عليها<sup>(٨)</sup> . والدليل الذي قام دل على السكون لما تقدم ، وهو قوله : ( أنفواه ) .

(١) عن البغداديات اللوح ١٠ - ١١ وقابلتها على ما تقله عنه ابن سيده في المخصص ١٣٤/١ - ١٣٧

(٢) في المخصص : ( أصل وزنه ) .

(٣) سقط من المخصص .

(٤) في الأصل : ( فجمعه القليل ) . وما أثبته من المخصص ، وهو أقوم .

(٥) في الأصل : ( فلا ) ، مخصص والمطرد .

(٦) سقط من الأصل ، واستدركته من المخصص .

(٧) في الأصل : ( ملزم ) وأثبتت ما في المخصص . وفيه : ( فـ - على هذا - يلزم .. ) .

(٨) سقط من المخصص .

والعين من ( ف ) واو ، واللام منه هاء ، يدل على ذلك قولهم ( مفوه ) و ( أفواه ) <sup>(١)</sup> . ولهم إذا كانت لاماً ، فإنها قد تخفف ، كأن الياء والواو إذا كانتا لامين قد تخففان ، وذلك لتشابه الماء الياء والواو في الخفاء ، لأنها من ماهر مشابه لها وهو الألف . فكما أن الياء والواو إذا كانتا لامين تخففان ، كذلك تحذف <sup>(٢)</sup> أهاء لتشابهها لها في الموضع الذي حذفتا فيه . وقد حذفت <sup>(٣)</sup> النون أيضاً إذا وقعت لاماً في قولهم <sup>(٤)</sup> : ( دد ) في ( ددن ) <sup>(٥)</sup> وذلك لأن <sup>(٦)</sup> هذا الحرف يشابه الياء والواو والألف أيضاً ويوافقها في غير جهة . منها أن بعضها قد أبدل <sup>(٧)</sup> من بعض ، فاقم كل واحد في البدل مقام الآخر . فمن ذلك إبدال النون من الواو في قولهم ( صناعي ) و ( بهراني ) في الإضافة إلى ( صناع ) و ( براء ) .

وقياس هذا وما أشبهه ما فيه علامة التأنيث التي هي ألف وهزة أن ثبدل من هزتها واو في الإضافة ، كأن تبدل منها الواو في التشيبة والجمع بالألف والتاء فيقال : ( صناعوي ) كما يقال : ( حراواني ) و ( حراوان ) و ( حراوات ) ، لكن لما كانت النون مشابهة <sup>(٨)</sup> الواو وأختها <sup>(٩)</sup> أبدلت من الواو . فإن قيل : ما تنكر أن تكون النون بدلاً من المزءة <sup>(١٠)</sup> ، ولا تكون بدلاً من الواو ؟ . قلنا : لم نر النون أبدلت منها المزءة <sup>(١١)</sup> ، ورأيناها أبدلت منها المواقف للواو وهو الألف في

(١) سقط معظمه من المخصص ، والذي فيه : « .... لما تقدم قولهم : ( مفوه ، وأفواه ) » .  
 (٢) في المخصص : ( فقد ) .

(٣) في الأصل : ( حذف ) وأثبتت ما في المخصص .

(٤) في الأصل : ( وقد حذف ) وأثبتت ما في المخصص .

(٥) في المخصص : ( كقولهم ) .

(٦) في الأصل : ( ددن في دد ) وأثبتت ما في المخصص ، وهو الصواب .

(٧) في المخصص : ( وذلك لأن ..... ) .

(٨) في الأصل : ( أبدلت ) وأثبتت ما في المخصص .

(٩) في المخصص : ( تشابه ) .

(١٠) في الأصل : ( وأختها ) وأثبتت ما في المخصص .

(١١) سقط معظمه من المخصص ، ونص مانعه : « .... ولا تكون بدلاً من المزءة .... » وهو فاسد .

(١٢) في الأصل : ( لم نر المزءة أبدلت منها النون ) وأثبتت ما في المخصص وهو الصواب .

قولهم : ( رأيت زيدا ) و ( إذا ) في الوقف على ( إذن ) الذي هو جواب وجاء<sup>(١)</sup> . فكما<sup>(٢)</sup> أبدل منها الموفق للواو ، كذلك أبدلت من الواو ؛ لأن هذه الحروف الثلاثة<sup>(٣)</sup> - أعني الياء والواو والألف - عبراهن مجرى حرف واحد ، لوقوع كل واحد منها موقع الآخر ، وانقلاب بعضها إلى بعض ، ويتبين<sup>(٤)</sup> ذلك في تصفح التصريف ، فإنه حد يشتمل على معرفة هذا دون غيره ، فالنون<sup>(٥)</sup> في ( بهراني ) بدل من الواو .

وما<sup>(٦)</sup> يوفق<sup>(٧)</sup> بين النون وهذه الحروف أنها وقعت إعراباً في الأفعال المضارعة كـ وقع ما هو من هذه الحروف إعراباً ، وهو الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة .

ويوفق<sup>(٨)</sup> بينهن أيضاً أنها قد زيدت ثانية وثالثة ورابعة وخامسة في نحو ( قنبر ) و ( عقنقـل ) و ( فرسـن ) و ( سـكرـان ) و نحو ذلك ، كما زيدت الحروف الثلاثة في<sup>(٩)</sup> هذه الموضع .

ويبينهن ضروب اشتراك يكفي بعض ذلك من جميعه .

والباء أيضاً في بينها وبينمن من الوفاق ماتقدم ، وأنها تزداد في الوقف لتبين<sup>(١٠)</sup> الحركة كما تزداد الألف فيه لذلك .

وذلك قولهم : ( أنا ) و ( حـيـهـلا ) زـيـدـتـ لـتـبـيـنـ<sup>(١١)</sup>ـ الـحـرـكـةـ ،ـ كـاـ زـيـدـتـ الـهـاءـ فيـ نـحـوـ هـ اـقـتـدـهـ هـ (ـ سـوـرـةـ الـأـنـعـامـ ٩٠ـ)ـ وـ هـ مـأـدـرـاـكـ مـاهـيـهـ هـ)ـ (ـ سـوـرـةـ الـقـارـعـةـ

(١) في المقص : ( جـاءـ وـجـوـابـ ) .

(٢) في المقص : ( وـكـاـ ) .

(٣) في الأصل : (ـ الـثـلـاثـ)ـ ،ـ وـأـثـبـتـ مـاـفـيـ المـصـصـ ،ـ وـهـوـ الصـوابـ .

(٤) في المقص : (ـ وـبـيـنـ)ـ .

(٥) في المقص : (ـ فـإـذـاـ النـونـ ...ـ)ـ .

(٦) لم يقتله ابن سيده في المقصص .

(٧) في الأصل : (ـ يـوـافـقـ)ـ ،ـ وـلـعـلـ الصـوابـ مـاـثـبـتـ .

(٨) في الأصل : (ـ الـثـلـاثـ)ـ .

(٩) في الأصل : (ـ لـتـبـيـنـ الـحـرـكـةـ ...ـ)ـ .

١٠ ] لذلك . فإذا وصل<sup>(١)</sup> لم تثبت كا لاتثبت الماء في الوصل . ومثل هذا قوله :  
**﴿فَأَضْلُلُونَا السَّبِيل﴾** [سورة الأحزاب ٦٧] حكم الألف في الوصل والوقف  
 حكم التي في (أنا) .

فهذه الحروف تتفق من هذه الجهات ومن غيرها . فكذلك اتفق في أن  
 حذف لامات .

ف (ف) أصله : ( فهو ) لما ذكرناه<sup>(٢)</sup> . وحذفت الماء التي هي لام ، كا  
 حذفت الياء والواو اللتان<sup>(٣)</sup> هما لامان في ( يد ) و ( غد ) ونحوها . ومثل (ف)  
 بما لامه هاء فحذف قوله : ( شفة ) و ( شاة ) و ( است )<sup>(٤)</sup> و ( عضة ) فيين  
 قال : ( عضاه ) و ( سنة ) فيين قال : ( سانهت ) . فلما حذفت الماء التي هي  
 لام<sup>(٥)</sup> ، وكان حكم العين أن تحرك بحركات الإعراب كما تحرك العين من ( يد )  
 ونحوه بعد حذف اللام منها ، ومن حكم الواو إذا تحركت طرفاً<sup>(٦)</sup> ، وتحرك  
 ماقبلها أن تقلب ألفاً كما اقلبت في ( عصا ) و ( قطا ) فإذا اقلبت الواو<sup>(٧)</sup>  
 تحركها وتحرك ما قبلها ، لزم أن يلحقه التنوين في الوصل فيسقط الساكن  
 الأول الذي هو الألف المتقلبة عن الواو التي هي عين لاتفاق الساكني هي  
 والتنوين<sup>(٨)</sup> . فكان يلزم لو جرى على هذا أن يكون في الوصل : ( هنا فا فاعلم )  
 في الأحوال الثلاثة<sup>(٩)</sup> ، فكان الاسم يصير على حرف واحد فيخرج عما عليه الأيماء  
 المترکنة ، ألا ترى أنه لا يوجد في الكلام اسم متken على حرف واحد ، ولا<sup>(١٠)</sup> اسم

(١) في الأصل : ( فأوصل ) .

(٢) في المقص : ( لما ذكرنا ) بمذف العائد .

(٣) في الأصل : ( وباليامان ) والصواب من المقص .

(٤) زيادة من المقص .

(٥) في الأصل : ( العين ) ، وما أثبته من المقص ، وهو الصواب .

(٦) في الأصل : ( أو تحرك ) ، والصواب من المقص .

(٧) في الأصل : ( الماء ) ، والصواب من المقص .

(٨) سقط من المقص .

(٩) في الأصل : ( الثلاث ) . وأثبت ما في المقص .

(١٠) سقط من الأصل .

متكون على حرفين أحدهما حرف<sup>(١)</sup> لين ، لأنّه يلزم متى كان على حرفين أحدهما حرف لين أن يصير على حرف واحد<sup>(٢)</sup> ، على مارسنه في (ف) .

فيما زيد على الاسم الذي على حرفين أحدهما حرف لين حرف لا يلحق بليحاته حرف اللين التنوين لم يمتنع أن يوجد اسم أحد حرفيه الأصلين حرف لين . وذلك قوله : (شـاء)<sup>(٣)</sup> و (فـوك) في الإضافة ، و (فـوزـيد) . ولذلك قال النحويون في ترجمـيم (شـاء) اسم رجل أو غيره على قول من قال : (ياـحـارـ) (ياـوشـيـ) أو (ياـوشـيـ) فـرـدوـ ماـحـذـفـ منـ الـكـلـةـ لـأـنـهـ لـمـ يـجـدـواـ فيـ الـعـرـبـيـةـ اـسـمـاـ علىـ حـرـفـيـنـ أحـدـهـاـ حـرـفـ لـينـ فـيـقـولـواـ بـغـيرـ رـدـ الأـصـلـ إـلـيـهـ<sup>(٤)</sup> . فـلـاـ كـانـ (فـ) بـعـدـ الـلـامـ مـنـ يـجـريـ عـلـىـ مـاـذـكـرـنـاهـ<sup>(٥)</sup> وـيـلـزـمـ فـيـهـ ذـلـكـ أـبـدـلـ مـنـ الـوـاـوـ الـتـيـ هـيـ عـيـنـ الـلـيـمـ ، لـأـنـهـ تـوـافـقـهـ<sup>(٦)</sup> فـيـ الـخـرـجـ . وـلـلـقـائـلـ أـنـ يـقـولـ : إـنـهـ كـانـ أـلـيـلـ مـنـ الـيـاءـ ، فـيـ أـنـ تـبـدـلـ مـنـ الـوـاـوـ مـاـ فـيـهـ مـنـ الـفـتـةـ وـمـشـابـهـتـهـ بـذـلـكـ الـتـونـ الـمـشـاـبـهـ لـلـوـاـوـ . فـلـاـ أـبـدـلـ الـلـيـمـ مـنـ الـوـاـوـ صـارـتـ كـسـائـرـ أـخـوـاتـهـ الـتـيـ حـذـفـتـ الـلـامـ مـنـهـاـ ، وـجـرـيـ الإـعـرابـ عـلـىـ الـحـرـفـ الـثـانـيـ الـمـبـدـلـ مـنـ الـعـيـنـ ، وـلـمـ تـخـرـجـ عـنـ مـنـهـاجـ أـخـوـاتـهـ وـنـظـائـرـهـ الـتـيـ عـلـىـ حـرـفـيـنـ وـقـدـ حـذـفـتـ الـلـامـ مـنـهـاـ . هـذـاـ<sup>(٧)</sup> فـيـ الإـفـرـادـ . فـأـمـاـ فـيـ الإـضـافـةـ ، فـيـانـ الـلـيـمـ لـاـ تـبـدـلـ مـنـ الـعـيـنـ ، لـأـنـ الـاسـمـ لـاـ يـقـىـ عـلـىـ حـرـفـ وـاحـدـ وـلـاـ يـلـحـقـهـ فـيـ الإـضـافـةـ الـتـنـوـيـنـ ، فـلـاـ تـسـقـطـ الـعـيـنـ كـاـ كـانـ تـسـقـطـ فـيـ الـإـفـرـادـ ، لـكـنـهـ تـثـبـتـ<sup>(٨)</sup> الـعـيـنـ فـيـ (شـاءـ) لـمـ تـكـنـ طـرـفـاـ وـيـتـحـرـكـ الـحـرـفـ الـذـيـ قـبـلـ الـعـيـنـ مـنـ (فـ) بـحـسـبـ الـحـرـفـ الـذـيـ تـنـقـلـ إـلـيـهـ الـعـيـنـ . وـهـذـاـ حـرـفـ نـادـرـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ لـاـ يـعـرـفـ لـهـ نـظـيرـ إـلـاـ (ذـوـ) الـتـيـ تـضـافـ إـلـىـ أـسـمـاءـ الـأـنـوـاعـ وـيـوـصـفـ بـهـاـ ، كـقـوـلـهـ

(١) زيادة من المقصـ.

(٢) بـعـدـ فـيـ الأـصـلـ : (حـرـفـ لـينـ) وـهـوـ مـقـمـ ، وـإـحـامـهـ يـخـلـ بـعـنـ الـكـلـامـ .

(٣) سـقطـ مـنـ المـقصـ.

(٤) سـقطـ مـنـ المـقصـ.

(٥) فـيـ المـقصـ (.... ذـكـرـنـاهـ) يـاـبـاتـ الـعـائـدـ .

(٦) فـيـ الأـصـلـ : (تـوـافـقـهـ) ، وـأـتـيـتـ مـاـ فـيـ المـقصـ .

(٧) فـيـ المـقصـ : (مـنـ هـنـاـ فـيـ ...) تـصـحـيفـ .

(٨) زيادة من المـقصـ .

( ذومال ) أو ( ذوعلم ) ونحوه . فاما قوله : ( امرأ ) و ( بامرئ ) و ( امرؤ ) و ( ابنا ) و ( وابن ) و ( بابن )<sup>(١)</sup> و ( أخوه ) و ( أبوه ) فمثل ( فهو ) في أن ماقبل حرف<sup>(٢)</sup> الإعراب يتبع حرف الإعراب ، وبخلاف ( فا )<sup>(٣)</sup> في أن التابع لحرف الإعراب فيها غير فاء الفعل ، وفي ( ف ) و ( ذومال ) التابع له فاء الفعل ، وجميع هذه الحروف نوادر شادة عن القياس ، وما عليه جمدة الأسماء وغيرها من المعربات . وإنما ذكرناها لموافقتها ( فا ) في الإضافة .

وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في ( ف ) الميم في الإضافة كأبدلها في الإفراد فقال :

يصبح ظهان وفي البحر فه

وهذا الإبدال في الكلام<sup>(٤)</sup> إنما هو في الإفراد دون الإضافة ، فأجري الإضافة مجرى الإفراد<sup>(٥)</sup> في الشعر للضرورة كأجرى فيه الإفراد مجرى الإضافة في الضرورة ، وذلك قوله<sup>(٦)</sup> :

حالط من سلى خياشيم وفا

فحكم هذه الألف في قوله : ( وفا ) أن تكون بدلاً من التنوين والنقلبة من العين سقطت لالتقاء الساكين لأنه الساكن الأول ، وبقي الاسم على حرف واحد ، وجاز هذا في الشعر للضرورة ، لأنه قد يجوز في الشعر كثيراً ما لا يجوز في الكلام فن ذلك قوله<sup>(٧)</sup> :

(١) في الأصل : ( وبابن وبايت ) وما أثبته . وهو الصواب . من المقصص .

(٢) في المقصص : ( فإن ماقبل حروف .... )

(٣) في الأصل : ( حرفاً ) وأثبتت ماري المقصص ، وهو الصواب . سقط من المقصص .

(٤) في الأصل : ( المفرد ) ، والصواب من المقصص .

(٥) في المقصص : ( في قوله ) .

(٦) سقط من المقصص .

مَهْلًا أَعَادُلْ قَدْ جَرِبْتْ مِنْ خَلْقِي  
أَنِّي أَجْوَدْ لِأَقْوَامْ وَإِنْ ضَنِّسْوا

**وقوله :**

تشكُّو الوجه، من أظلل وأظلل

**وقوله :**

دار لسعدي اذ ه مزن هواکا

ونحو هذا مما يجوز<sup>(٤)</sup> في الشعر ولا يجوز في الكلام ، ألا ترى أن المثلين إذا  
عُتبر كلغير النساء الساقطين ولغير الإلحاد لم يجز فيها<sup>(٥)</sup> ثم البيان ولزم الإدغام ،  
ولا يكون في الكلام المثلان إلا على هنـا .

وأما قول الفرزدق :

فإنه أبدل من العين الذي هو واو الميم كا تبدل منه في الإفراد ، ثم  
أبدل من الماء التي هي لام الواو . وبدل الواو من الماء غير بعيد لما قدمنا من  
مشابهة بعض هذه الحروف البعض . ويدل على سوغ ذلك أنها تعتمد على الكلمة  
الواحدة ، كقولك : ( عضة ) فإن لامه قد يحكم عليها بأنها هاء لقوفهم ( عضاه )  
ويحكم عليها أنها واو لقوفهم : ( عضوات ) قال :

**هذا طريق يلزم المآزما** **وعضوات تقطع اللهازما**<sup>(٢)</sup>

ويحتمل أن يكون أضاف ( الفم ) مبدلاً من عينها الميم للضرورة كقول الآخر :

(١) في الأصل : ( لا يجوز ) .

(٢) في الأصل : ( لم يجز ولغير الإلحاد ) فرددت ما أخره الناشر إلى حاق موضعه .

(٢) لم يرد في المقصص .

## وَفِي الْبَحْرِ فَسَه

ثُمَّ أَتَى بِالْوَالْوَالِيَّ هِيَ عَيْنٌ ، وَالْمِيمُ<sup>(١)</sup> عَوْضُ مِنْهُ فَجَمِعَ بَيْنَ الْبَدْلِ وَالْمِبْدَلِ مِنْهُ لِلنِّزَارَةِ ، لِأَنَّا قَدْ وَجَدْنَا هَذَا الْمَجْمَعَ<sup>(٢)</sup> فِي مَذَاهِبِهِمْ ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلْمًا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

فَجَمِعَ بَيْنَ حَرْفِ التَّنْبِيَّهِ<sup>(٤)</sup> وَبَيْنَ الْمَيْنِ الَّتِينَ هُمَا عَوْضُ مِنْهُ لِلنِّزَارَةِ ، فَكَذَلِكَ<sup>(٥)</sup> يُحُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْمِيمِ وَبَيْنَ مَا هِيَ عَوْضُ مِنْهُ ، فَيَكُونُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ضَرُورَتَانِ ، إِحْدَاهُمَا إِضَافَةُ (فَا) بِالْمِيمِ وَحْكَهُ أَلَا يُضَافُ بِهَا ، وَجَمْعُهُ بَيْنَ الْبَدْلِ وَالْمِبْدَلِ مِنْهُ .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ : قَدْ لَحِنَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْعَجَاجَ فِي قُولِهِ :

خَالِطٌ مِنْ سَلْمٍ خَيَاشِيمٍ وَفَا

قَالَ : وَلَيْسَ هُوَ عَنِّي بِلَاحِنَ ، لِأَنَّهُ حَيْثُ اضْطَرَّ أَنْ يَكُونَ فِي قَافِيَّةِ لَا يَلْحِقُهُ مَعْهَا التَّنْوِينُ (فِي مَذَاهِبِهِ) . وَمَنْ كَانَ يَرِي تَنْوِينَ الْقَوَافِيِّ كَ (أَقْلَى الْلَّوْمِ عَسَادُلُ وَالْعَتَابِنِ

لَمْ يَنْتَنِ هَذَا ، (لِأَنَّ تَرْكَ التَّنْوِينِ هُوَ الْأَكْثَرُ الْأَغْلَبُ لِمَا فِي هَذَا الْإِسْمِ مِنِ الْاعْتِلَالِ) . وَالْقُولُ فِيهِ عَنِّي مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّهُ أَجْرَاهُ فِي الْإِفْرَادِ عَجَراً فِي الْإِضَافَةِ لِلضرورةِ ، فَلَا يَصْلُحُ تَلْعِينَهُ وَغَنِّ نَجْدَ مَسَاغَأً إِلَى تَجْوِيزِهِ وَنَرِي فِي كَلَامِهِ نَظِيرِهِ مِنْ اسْتِعْلَامِهِ فِي الشَّعْرِ وَإِجازَتِهِمْ فِيهِ مَا لَا يَجِدُونَ فِي غَيْرِهِ ، وَلَا يَسْتَعْلِمُونَ رَأِيًّا مِنْهَا مَعَ سَوَاءِ ، كَأَبِدَالِهِمُ الْيَاءُ مِنَ الْبَاءِ فِي (أَرَانِيَهَا) وَ(لَضَفَادِيَ جَهَ)

- (١) فِي الْخَصْصِ : (فَلِمْ) .
- (٢) فِي الْخَصْصِ : (... هَذَا مِنَ الْمَجْمَعِ ...) .
- (٣) فِي الْخَصْصِ : (غَوْ قُولِهِ) .
- (٤) فِي الْخَصْصِ : (النَّدَاءِ) .
- (٥) فِي الْخَصْصِ : (وَذَلِكَ) .

فكذلك يجوز فيه استعمال الاسم على حرف واحد ، وإن لم يسع في الكلام ولم يجز .

فأما قول أبي العباس : ومن كان يرى تنوين القوافي لم ينون هذا فليس في هذا عنده شيء منع من تنوينه عند من كان كذلك مشدده إلا ما لاخته كذلك مذهبه من ترك الاسم على حرف ، وقد ذكرنا مساغه ووجه مجازه . ويفسّر ما ذكره من أن من نون القوافي لم ينون هذا لأن ( من لم ) ينون القافية يلزم منه تنوين هذا الاسم لكونه في موضع النصب ، فإذا وقف أبدل منه الألف . وقد أجاز هو في غير هذا الموضع كون الاسم المظهر على حرف مفرد ، فذهب في قولهم : ( م الله لأفعلن ) إلى أنه عذوف من ( أيمن ) ، وأن الكلمة فعل ذلك بها علمًا بأنها ( لا ) تنفصل . ولو قال قائل في ذلك : إنه يجوز أن يكون : ( من الله ) فحذفت النون لالتقاء الساكنين كما حذفت من ( هـ ) أحد ، الله كـ وقوله :

..... ولا ذاكر الله .....

ونحو ذلك = لكان قوله . ويجوز أيضًا أن تكون الميم بدلًا من الباء لمقاربتها في المخرج أبدلت منها في هذا الموضع أيضًا . وذلك عندي فيه أشبه من أن يكون من ( أيمن ) فيصير الاسم على حرف ، وإن أجزت في قول العجاج ما قدمت لأن ذلك في الكلام ، وما أجزناه في الشعر . وقد يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام ولم يجد في الكلام اسمًا مظهراً على حرف مفرد . وهذا الذي ذكرته في قولهم ( م الله ) في الوجهين قول أبي بكر .



## ملحق ( ٢ )

أنشد أبو زيد :

هل تعرف الدار ببِدَا اَنْه  
فَانْهَلَتِ الْعِينَانِ تَسْفَحُنَه  
مُشَلِ الْجَمَالِ جَالٌ فِي سَكْنَه  
إِنَّا لِلَّالُونَ بِالشَّغْرِنَه

إن قال قائل : ما هذه المهمزة التي في قوله : ( ببِدَا اَنْه ) أهي المهمزة التي تلحق ( ببِدَا ) أو هزة أخرى ؟ = فالجواب أن هذه لا تخلو من أن تكون المهمزة التي تلحق ( ببِدَا ) أو هزة أخرى . فلا يجوز أن تكون التي هي من ( ببِدَا ) لأن هذا الاسم إذا جر في الشعر للضرورة ، ولم يلحقه الاسم وجب أن ينون وإلا كان خطأ . وهو لم ينون ( ببِدَا ) فلا يجوز لهذا أن تقول : إن المهمزة في ( ببِدَا ) التي في ( ببِدَا ) . فإن قلت : فقد جاء :

تُخْبِرُهَا أَخْوَاعَنَاتِ شَهْرًا

مجروراً غير منون ، فإن ذلك ليس بالأكثر ، ومع هذا فإنما جاء هذا في هذا الضرب من الجمع ولم يجيئ في الآحاد . فلا نذهب فيه إلى أنها التي تلحق مع الألف للتأنيث لكن نقول : إنه قصر ( ببِدَا ) وإن كان في أكثر استعمالها غير مقصور ، وقد جاء غير حرف كذلك تصر فيه علامة التأنيث وتمد ، من ذلك ( الميجا ) و ( الميجاء ) وفي الشعر من ( الكتاب ) :

أَيْ فَقِيْهِجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا      إِذَا مَارِحَالْ بِالرِّجَالِ اسْتَقْلَتْ  
وَقَرَىْ عَلَىْ أَبِي إِسْحَاقَ لِلْبَيْدِ وَأَنَا أَسْمَعْ :

وأربد فارس الميجم إذا ما تعرت المشاجر بالفهام

فإذا لم تكون الممزقة من هذا الاسم ثبت أنه من كلمة أخرى وهي ( إنه ) .

فيإن شئت قلت : إن ( إن ) كلمة قد أنس بزيادتها في مواضع الإنكار كـ حـكـ سـيـبـوـيـهـ عنـ قـيلـ لـهـ مـنـ العـرـبـ : ( أـخـرـجـ إـنـ أـخـصـبـ الـبـادـيـةـ ؟ـ .ـ فـقـالـ : آـلـاـ آـنـهـ !ـ )ـ منـكـراـ لـرـأـيـ السـائـلـ أـنـ يـكـونـ عـلـىـ خـلـافـ أـنـ يـخـرـجـ .ـ وـزـيـادـتـهاـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ مـطـرـدـةـ ،ـ كـاـقـالـواـ :ـ (ـ مـاـإـنـ جـاءـ زـيـدـ)ـ فـيـ النـفـيـ فـزـيـدـتـ مـعـ الـجـهـدـ .ـ وـلـيـسـ زـيـادـتـهـ لـ (ـ إـنـ)ـ هـذـهـ لـاتـفـاقـ الـمـعـنـىـ بـأـبـعـدـ مـنـ زـيـادـتـهـ لـهـ فـيـ اـتـفـاقـ الـلـفـظـ فـيـ آـنـشـدـهـ سـيـبـوـيـهـ مـنـ قـولـهـ :

فـرـجـ الـفـتـىـ لـلـخـيـرـ مـاـإـنـ رـأـيـتـهـ عـلـىـ السـنـ خـيـرـاـ لـاـ يـسـرـالـ يـزـيـدـ

فـكـانـ هـذـاـ الرـائـدـ لـماـ كـانـ فـيـ إـنـكـارـهـ لـمـاـ رـأـهـ مـنـ تـعـفـيـ الـآـثـارـ وـدـرـوـسـ الـدـيـارـ أـدـخـلـ (ـ إـنـ)ـ فـشـدـهـ كـاـشـدـدـ (ـ خـالـدـ)ـ وـنـحـوـهـ فـيـ الـوـقـفـ ثـمـ الـحـقـ الـهـاءـ كـاـ أـلـحـقـ الـأـلـفـ فـيـ (ـ سـبـبـ)ـ وـفـيـ نـحـوـ مـاـأـنـشـدـهـ أـبـوـ زـيـدـ :

يـسـرـالـ وـجـنـاءـ أـوـعـيـهـلـ كـأـنـ مـهـواـهـاـ عـلـىـ الـكـلـكـلـ

لـأـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ الـيـاءـ وـأـخـتـهـاـ وـالـهـاءـ يـلـحـقـ بـعـدـ الـقـافـيـةـ ،ـ فـجـرـيـ الـهـاءـ هـنـاـ عـبـرـيـ ذـلـكـ .ـ

فـإـنـ قـلـتـ :ـ فـهـلـ يـجـوزـ أـنـ تـكـوـنـ الـمـمـزـقـةـ مـنـ (ـ يـيدـاـ)ـ فـيـ قـولـهـ :ـ (ـ يـيدـاـ إـنـهـ)ـ هـزـةـ يـيـدـاهـ كـ (ـ حـمـاءـ)ـ إـلاـ أـنـهـ صـرـفـ لـلـضـرـورـةـ وـنـوـنـ وـشـدـدـ التـنـوـينـ ،ـ فـالـجـوابـ أـنـ ذـلـكـ لـاـ يـجـوزـ :ـ لـأـنـ التـنـوـينـ لـاـ يـلـحـقـ فـيـ الـوـقـفـ ،ـ أـلـاـ تـرـىـ أـنـ مـنـ قـالـ :ـ (ـ مـرـرـتـ بـخـالـدـ)ـ وـ (ـ بـبـسـبـ)ـ يـشـدـدـ حـرـفـ الـإـعـرـابـ .ـ فـلـاـ يـكـوـنـ هـذـاـ إـلاـ عـلـىـ مـاـذـكـرـتـهـ لـكـ مـنـ قـصـرـ الـأـسـمـ .ـ

وـيـكـوـنـ هـذـاـ عـلـىـ وـجـهـ آـخـرـ أـقـرـبـ مـتـنـاـلـاـ مـنـ الـأـوـلـ .ـ وـهـوـ أـنـ تـقـولـ إـنـهـ يـعـنـيـ :ـ نـعـمـ ،ـ عـلـىـ أـنـ يـكـوـنـ خـاطـبـ نـفـسـهـ بـقـولـهـ :ـ (ـ هـلـ تـعـرـفـ الدـارـ)ـ وـإـنـ كـانـتـ الـعـلـامـةـ لـلـمـخـاطـبـ ،ـ وـهـذـاـ نـحـوـ مـتـسـعـ فـيـ كـلـامـهـ إـذـأـرـادـواـ تـنـبـيـهـ أـنـفـسـهـمـ أـوـ

تضييقها أنزلوه منزلة العين المخاطب . فن ذلك ماحكاه من قوله : ( أنا أفعل  
كذا وكذا أنها الرجل ) و ( اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ) قوله :

ودع هريرة إن الركب مرتحل    وهل تطبق وداعاً أنها الرجل  
ومن هذا الباب عندي قوله تعالى فين قرأه وقفأ : فـ ﴿ قال أعلم أن الله على  
كل شيءٍ قدير﴾ [سورة البقرة ٢٥٩] ، لم يرد تنبئه غيره وإعلامه ، وإنما أراد  
أن يعلم هو نفسه ما خطر له حساً وعياناً لأن المشاهدة ليس وراءها في الإبانة  
منزلة . فكذلك قوله : ( هل تعرف الدار ببيدا ) ثم قال : ( إنه ) أي : نعم  
أعرف ، فأجاب نفسه إذ أنزلهما منزلة المخاطب . وقال سيبويه : قوله :

ويقلن شيب قد علا    ك وقد كبر فقلت إني

إن المعنى فيه : ( نعم ) . وكان أبو بكر أجاز فيه مرة أن تكون ( إن )  
المذوقة الخبر كأنه قال : ( إن الشيب قد علا ) فأضمره فجري بذلك ذكره  
وتحذف خبره للدلالة عليه . قال : وحذف الخبر في هذا أحسن لأن عنايته  
بإثبات الشيب نفسه ، كما أنه يحذف معها الخبر لما كان غرضه ووكده إثبات  
( الحال ) في قوله :

إن علاً وإن مرتحلاً

حسن حذف الخبر منه . قال : وهذا أحد ماتشبه فيه ( إن ) لا النافية  
العاملة النصب .

فاما التي في قوله : ( قد تعمت انه ) فيجوز فيه ما أجزناه فيها قبله من  
زيادة ( إن ) للإنكار ، وكونها بمعنى ( نعم ) ، وأن تكون المشبهة بالفعل المذوقة  
الخبر .

فاما قوله : ( فانهلت العينان تسخنه ) فإن ثبت أجزته على وجه  
ضعيف ، وهو أن يكون أتبع القافية سائر القوافي كاجمع الآخر ( باباً ) على

(أبوبة) ، لما أتبع (أخبية) . وهذا في ذوات الكلم أسهل منه فيها كان علماً للإعراب .

وقد حكى سيبويه :

..... وقد بدا هنك من المزء

وأنكر ذلك أبو العباس وأصحابه . وإن شئت أجزته على شيء آخر ، وهو أن تجعله النون الثقيلة كأنه قال : فانهلت العينان هي تسفحنه فذكر اثنين فرد إليه ضمير واحد ، لأن في سفح إحداهما سفح الأخرى . وقد قال الآخر :

ومهمين قذفين مرتين

ثم قال : (قطعته) فأفرد الضمير . ولا يكون أن تعدّ موضع (تسفحنه) على هذا الوجه نصباً بالحال<sup>(١)</sup> ، لأن النون لا تدخل إلا في المستقبل دون الحال . فإن قلت : فقد قالوا : (مررت ب الرجل معه صقر صائدأ به<sup>(٢)</sup> غداً) ونحو هذا . قيل : هنا يقوم مقام الحال ، ومقدار المنتصب على الحال غيره ، وهذا المنتصب على الحال القائم مقامها لوجه له حالاً لجاز ، وليس كذلك ما فيه إحدى التنوين . وهذا الفعل دخول التنوين فيه أمارة يعلم أن الفعل معها لا يكون للحال ، فلا يحسن أن يقوم مقامها بذلك . ولا يكون إياها أيضاً . فاما على الوجه الأول فلا ينتفع أن تقدره حالاً وإن أفرد الضمير منه . وإذا جاء في الصفات مثل (مررت ب الرجل، قائم أبواه لاقاعدين) و (مررت ب الرجل صالح وطالع) كانت إجازة مثله في الحال أسوغ . وإن شئت أجزته على شيء آخر ، وهو أن تقول : ي يريد تسفع إنه ، أي نعم ، فحذف المهمزة حذفاً ، كما حذفواها فيما حكاه سيبويه من قوله : (وياله) ي يريدون : لأمه ، ثم حذف علم الإعراب مثل (بداهنك) حرركها بحركة المهمزة المخدوفة ، أو حرركها بما عليه سائر الأبيات الأخرى ليشากل بينها .

(١) كذا ، ولعل الوجه : على الحال .

(٢) في الأصل : معه صقر وسافر به ، خطأ .

وفي كل هذه الوجوه ضعف ، إلا أنه لابد أن يحمل على شيء ، وأقيسها أجودها .  
فأما ( لاتخري منا سلبي انه ) ف تكون ( إن ) العاملة النصب . وتحتمل  
الماء ضررين ، أحدهما أن تكون ضمير القصة والحديث ويكون ( إنا للهالون ) في  
موقع الخبر . وفي التنزيل ( إن ربك ) وبعدها الخبر ( إن ربك ) [ سورة  
النحل ١١٠ ] ، ويجوز أن تكون الماء للوقف . كأنه كرر ( إن ) كما كرر الآخر في  
قوله : حتى تراها وكأن وكأن .

فاما ( في سلكته ) فيجوز أن يلحق النون للإلحاق بـ ( جنجن ) ونحوه ، ثم  
يشدد للوقف ، ثم يلحق الماء كـ لحقت الياء ( الكلكلي ) و ( العيملي ) .  
ويقوى هنا أنه قالوا : ( فرسن ) و ( رعشن ) و ( علجن ) ونحو هذا مما  
زيدت النون في أواخرهن .

ويجوز في ( الشفرنه ) مجاز في ( سلكته ) من زيادة النون . فإن قلت :  
إن النون في ( سلكته ) للإلحاق ، لأن في الكلام مثل ( جنجن ) و ( زيرج )  
وليس فيه مثل ( جعفر ) فيكون ( الشفرنه ) ملحقاً به . فالقول أن ذلك جائز ،  
وإن لم يكن في الأصول مثل ( جعفر ) ، ألا ترى أنه قد جاء ( جندب ) وليس  
عند سيبويه مثل ( جعفر ) ، وقالوا : ( قيعرى ) فزادوا الألف ، فلا يجوز أن  
يكون هذا ملحقاً بشيء ، فكذلك النون في هذا الحرف يجوز زيارتها ، وإن لم  
يكن في الأصول على مثاله .

وقال أبو زيد : إنه في هذه الأبيات : أراد في هذا كله ( إنه ) فخفف  
الممزة ، ثم ذهبت الألف التي مكان الممزة لالتقاء الساكين .

☆ ☆ ☆

## المراجع والمصادر

- الإبدال - لأبي الطيب اللغوبي  
 تحقيق عز الدين التسوي - ط . الجمع العلمي العربي بدمشق  
 ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م
- ابن جني - للدكتور فاضل صالح السامرائي - دار النذير .  
أبو حيان التسوسي - الدكتورة خديجة الحديثي - مكتبة النهضة بغداد  
الطبعة الأولى - ١٢٨٥ هـ - ١٩٦٦ م
- أبو زكريا الفراء - ومنذهبة في النحو  
تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب  
والعلوم الاجتماعية - نشر الرسائل الجامعية . ١٢٨٢ هـ - ١٩٦٢ م
- أبو علي الفارسي - تأليف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي  
مطبعة نهضة مصر - ٢٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م
- إحياء النحو - إبراهيم مصطفى  
لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥٩ م
- أخبار النحويين البصريين : تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي  
تحقيق : طه محمد الزيني - محمد عبد المنعم خفاجي  
ملتزم الطبع والنشر - مصطفى البابي الحلبي مصر - الطبعة الأولى القاهرة  
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي - طبعة حيدر آباد - ١٣٢٢ هـ
- أساس البلاغة للزعبي - ط . دار الكتب المصرية

الأشياء والنظائر في النحو - تأليف جلال الدين السيوطي  
مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الطبعة الثانية ١٢٥٩ هـ

أشتات مجتمعات في اللغة والأدب  
عباس عمود العقاد - دار المعارف مصر - الطبعة الثانية

إصلاح المنطق لابن السكيت - دار المعارف

تحقيق أحمد شاكر - عبد السلام هارون - ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

الأصميات

تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف مصر  
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م

الأضداد لابن الأنباري

تحقيق أبو الفضل إبراهيم - طـ . الكويت ١٩٦٠ م

إعراب القرآن ، للنحاس

مصورة عن خطوطه نور عثمانية .

الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني

طـ . دار الكتب المصرية

الإغراب في جدل الإعراب

تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري

تحقيق سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م

الاقتراح في علم أصول النحو

تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - الطبعة الثانية

جمعية دائرة المعارف العثمانية ١٢٥٩ هـ

أمالى الزجاجى

تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٢٨٢ هـ

أمالى ابن الشجري

طـ . حيدر آباد ١٢٤٩ هـ

الأمالي لأبي علي القالي

ط . دار الكتب المصرية -

أمالى المرتضى

تحقيق : أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية بمصر

١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

إنباء الرواة للقططي

تحقيق أبو الفضل إبراهيم - طبعة دار الكتب المصرية

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковفين

تأليف : كمال الدين أبي البركات الأبناري النحوي

تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة

الطبعة الرابعة - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م

الإيضاح في علل النحو

تأليف أبي القاسم الزجاجي - تحقيق مازن المبارك

مكتبة دار العروبة - مطبعة المدنى - ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م

الإيضاح لمن إيساغوجي في المنطق

تأليف : محمد شاكر - مطبعة دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة

١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م

البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي

مطبعة السعادة بالقاهرة - ١٣٢٨ هـ

بدائع الفوائد : تأليف ابن قيم الجوزية

إدارة الطباعة المنيرية

البديع في نقد الشعر لأسامة بن منذ

تحقيق د . أحد أحمد بدوى - د . حامد عبد الحميد

مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٢٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

البيان والتبيين للجاحظ

تحقيق عبد السلام هارون - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

تاج المروءين ، لمرتضى الزبيدي  
تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة

تحقيق السيد صقر - دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٤ م  
غصيل عين الذهب ، مطبوع بجاشية كتاب (شرح شواهد سيبويه) للأعلم.  
التركيب اللغوي للأدب

د . لطفي عبد البديع - دار النهضة ١٩٧٠ م  
تفسير الطبرى

تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر - ط . دار المعارف .  
التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية  
تأليف : ابن حزم الأندلسي - تحقيق الدكتور إحسان عباس  
جامعة الخرطوم - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩ م

تهذيب الألفاظ لابن السكينة  
المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٨٩٥ م  
التيسير في القراءات السبع

تأليف : الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني  
عني بتصحیحه : اوتوبرترز  
أعادت طبیعه بالأوفست مکتبة المثنی بغداد  
استنباط - مطبعة الدولة ١٩٣٠ م

المجهرة لابن دريد  
طبعه حیدر آباد ١٣٤٤ هـ

جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي  
المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م  
المحجة في علل القراءات السبع

تحقيق : الدكتور علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي  
دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

الحرف لابن السكيت

تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - مستخرج من حوليات كلية الآداب

جامعة عين شمس

حضارة الإسلام في دراسة تويني للتاريخ

تأليف فؤاد محمد شبل - المكتبة الثقافية العدد ٢١١

الحيوان للباحث

تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة مصطفى البابي الحلبي

١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م

خزانة الأدب ، تأليف عبد القادر البغدادي

الطبعة الأولى بالطبعية الميرية بيلاق - ١٢٩٩ هـ

الخصائص

تأليف أبي الفتح عثان بن جنى - حققه محمد علي النجار

مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م

الخيل لأبي عبيدة - حيدر آباد

دراسات في العربية وتاريخها

تأليف الأستاذ محمد الخضر حسين - المكتب الإسلامي - مكتبة دار الفتح

الطبعة الثانية - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

دراسات نقدية في النحو العربي (الجزء الأول)

تأليف الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب

مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٧ م

دلائل الإعجاز

تأليف عبد القاهر الجرجاني - صاحب أصله محمد عبد

محمد محمود التركزي الشنقيطي

طبع بطبعية السعادة بجوار عاصفة مصر

الديباخ المذهب ، لابن فردون

ديوان الأخطل تحقيق أنطون صالحاني  
المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩١ م  
ديوان الأعشى تحقيق جابر

ديوان الطرماح  
طبعه كرنكوا مع ديوان طفيل الفنوبي - لندن ١٩٢٧ م  
طبعه دمشق تحقيق عزة حسن ١٩٦٨ م  
ديوان لميد تحقيق الدكتور إحسان عباس  
ط . الكويت سنة ١٩٦٢ م  
ديوان النابغة الذبياني ، بشرح ابن السكري  
تحقيق: د . شكري فيصل - بيروت ١٩٦٨ م  
رأي في بعض الأصول اللغوية وال نحوية  
تأليف : عباس حسن - مطبعة العالم العربي بالقاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م  
الرد على المنطقين لابن تيمية  
تحقيق عبد الصمد شرف الدين - بومباي ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م  
الرد على النعامة لابن مضاء القرطبي  
تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار الفكر العربي ١٩٤٧ م  
رسائل أبي العلاء  
تحقيق مرجليلوث : طبعة أوكتافور ١٨٩٨ م  
رسالة الغفران لأبي العلاء المعري  
تحقيق الدكتورة بنت الشاطئ - الطبعة الثانية - دار المعارف  
رسالة الملائكة لأبي العلاء  
تحقيق سليم الجندي - طبعة الجمع العلمي العربي بدمشق  
الرماني النحوى  
تأليف مازن مبارك - مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م  
سر صناعة الإعراب ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني

تحقيق : مصطفى السقا ، محمد الزفازاف ، إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين  
إدارة إحياء التراث القديم - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر  
الطبعة الأولى ١٢٧٤ هـ - ١٩٥٤ م

السماع والقياس ، تأليف : أحمد تبور باشا  
لجنة نشر المؤلفات التيويرية ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر - الطبعة  
الأولى - القاهرة ١٢٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

سط الآلين ( الآلآن لأبي عبيد البكري وذيله والتعليق عليه للمييق )  
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٢٥٤ هـ - ١٩٣٦ م

سيبوبيه إمام النهاة ، تأليف الدكتور علي النجدي ناصف  
مكتبة هنضة مصر ، مطبعة لجنة البيان العربي ١٢٧٢ هـ - ١٩٥٣ م ،  
القاهرة

شرح أشعار الهنالدين للسكنري

تحقيق عبد الصدار فراج - دار العروبة بالقاهرة ١٢٨٤ هـ - ١٩٦٥ م

شرح الحماسة للمرزوقي

تحقيق : عبد السلام هارون وأحمد أمين  
ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٢٧١ هـ - ١٩٥١ م

شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده ، تأليف : رضي الدين الأسترابادي

تحقيق : محمد نور الحسن - محمد ععي الدين عبد الحميد - محمد الزفازاف  
الطبعة الأولى - مطبعة حجازي بالقاهرة ١٢٥٨ هـ - ١٩٣٩ م

شرح الشواهد للعيني ( على هامش الخزانة )

شرح القصائد السبع

تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٦٢ م

شرح الكافية للرضي الأسترابادي

طبعه استانبول - سنة ١٢١٠ هـ

شرح الكافية الشافية ، لأن مالك

بصورة عن خطوطه الظاهرية

شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

· إدارة الطباعة المنيرية بمصر

· شرح المفضليات لابن الأباري

· تحقيق لايل - بيروت ١٩٢٠ م

· شواذ ابن خالويه

· عني بنشره برجشتراس - المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ م

· شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصھیح

· تأليف ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي

· تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مكتبة دار المروبة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

· ضھي الإسلام : أحد أمین

· الطبعة الخامسة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م

· طبقات فحول الشعراء ، تأليف محمد بن سلام الجمحي

· تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر - دار المعارف للطباعة والنشر سلسلة ذخائر

· العرب (٧) ١٩٥٢ م

· طبقات النحوين واللغويين ، تأليف أبي البكر محمد بن الحسن الزبيدي

· تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة الحاخامي الكتبى بمصر

· الطبعة الأولى ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٤ م

· العربية - دراسات في اللغة واللهجات والأساليب

· تأليف : يوهان فاك - نقله إلى العربية - الدكتور عبد الخلجم النجار -

· بتصدير أحد أمین بك - وتقديم محمد يوسف موسى

· الناشر : مكتبة الحاخامي بمصر - مطبعة دار الكتاب العربي

· القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م

· علم الجمال ، تأليف : بنديتو كروتشي

· عربیہ : نزیہ الحکیم ، راجمعہ : بدیع الکشم الجلس الأعلی لرعاية الفنون

· والأداب والعلوم الاجتماعية

· المطبعة المهاشمية ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٢ م

العمدة لابن رشيق

تحقيق : حمبي الدين عبد الحميد

مطبعة السعادة بمصر ١٢٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

عيون الأخبار لابن قتيبة

طبعه دار الكتب

فن البحث العلمي ، تأليف و . أ . ب . بفروج ، ترجمة : زكريا فهمي

راجعه : د . أحمد مصطفى أحمد - دار النهضة العربية ١٩٦٣ م

الفهرست ، تأليف ابن النديم

تحقيق : جوستاف فلوجل - طبعة مصورة - روائع التراث العربي

مكتبة خياط - بيروت ١٩٦٤ م

في أصول النحو ، تأليف : سعيد الأفغاني

مطبعة جامعة دمشق الطبعة الثالثة - ١٢٨٢ هـ - ١٩٦٤ م

الكامل في اللغة والأدب والنحو التصريف ، تأليف : الإمام أبي العباس المبرد

تحقيق الدكتور زيكي مبارك - الطبعة الأولى

١٢٥٥ هـ - ١٩٣٦ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

الكتاب ، تأليف : أبي بشر عمرو الملقب سيبويه

المطبعة الكبرى الأميرية بيلاق - الطبعة الأولى ١٢١٦ هـ

اللامات للزجاجي

تحقيق : د . مازن المبارك - طبعة الجمع العلمي العربي بدمشق

١٢٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

لباب الآداب - أسامة بن منقذ

تحقيق : أحمد محمد شاكر

المطبعة الرحمانية بمصر ١٢٥٤ هـ - ١٩٣٥ م

لسان العرب ، لابن منظور

ط . بيروت - ١٢٧٥ هـ - ١٩٥٦ م

اللغة - تأليف : ج . فندريلس

تعريف : عبد الحميد الدواخلي - محمد القصاص  
الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية - مطبعة لجنة البيان العربي سنة ١٩٥٠ م .

اللغة بين المعيارية والوصفيّة ، تأليف : د . عاصي حسان  
مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٨ م

لم الأدلة ، لابن الأنباري  
 تحقيق : سعيد الأفغاني

مجاز القرآن لابن قتيبة

تحقيق : د . محمد فؤاد سرکين - القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م ، طبعة  
الخانجي

بعالس ثعلب

تحقيق : عبد السلام هارون - دار المعارف ، ١٩٤٨ - ١٩٤٩ م

بعالس العلامة لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

تحقيق : عبد السلام محمد هارون - سلسلة التراث العربي ، الكويت ١٩٦٢ م

مجموعة المعاني - عموم المؤلف

طبعية الجواب بالقسطنطينية ١٢٠١ هـ

المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثان بن جنى

تحقيق : الدكتور علي النجدي ناصف - الدكتور عبد الحليم النجار -  
عبد الفتاح إسماعيل شلي

الجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي

القاهرة ١٢٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

ختارات ابن الشجري

تحقيق : محمود حسن زناتي ، مطبعة الاعتماد بصر - ١٢٤٤ هـ - ١٩٢٦ م

المدارس النحوية ، تأليف : الدكتور شوقي ضيف

طبعية دار المعارف بصر ، ينایر سنة ١٩٦٨ م

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، تأليف : مهدي المخزومي

مطبعة مصطفى الباجي الحلبي الطبعة الثانية - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م

المزهر ، تأليف : جلال الدين السيوطي  
تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، علي البعاجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم  
مطبعة دار إحياء الكتب العربية  
المستصفى لأبي حامد الغزالى  
المطبعة الأميرية بيلاق - الطبعة الأولى - سنة ١٣٢٢ هـ  
المطول في شرح التلخيص  
لسعد التفتازاني - طبعة القدسية سنة ١٢١٠ هـ  
المعانى الكبير لابن قتيبة  
حيدر آباد ١٢٦٨ هـ - ١٩٤٩ م  
معانى القرآن ، تأليف : أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء  
تحقيق : أحد يوسف نجاتي - محمد علي النجار  
مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م  
معجم الأدباء ، لياقوت الحموي  
طبعه أحد فريد رفاعي  
معجم البلدان : لياقوت الحموي  
طبعه بيروت - ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م  
العرب للجواليقى  
تحقيق : أحد شاكر - دار الكتب ١٣٦١ هـ  
مفتي الليب : ابن هشام  
ط . عيي الدين عبد الحميد  
مفتاح السعادة : لطاش كبرى زاده  
ط . الهند  
مقاييس اللغة لابن فارس  
تحقيق : عبد السلام هارون - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٦٦ هـ  
المقتضب : تأليف : المبرد  
تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة

إحياء التراث الإسلامي - الجمهورية العربية المتحدة

١٢٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

مقدمة تهذيب اللغة ، تأليف : محمد بن أحمد الأزهري

تحقيق : أحد عبد الغفور عطار

دار مصر للطباعة - الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م

المتع في التصريف ، لابن عصفور

تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، حلب ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م

مناهج البحث في اللغة

تأليف د . تمام حسان - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥ م

مناهج البحث عند مفكري الإسلام - واكتشاف النهج العلمي في العالم الإسلامي

تأليف : دكتور علي سامي النشار - المكتبة الفلسفية

دار المعارف - سنة ١٩٦٥ م

المنصف : شرح الإمام أبي الفتح عثان بن جني النحوى لكتاب التصريف للإمام أبي عثان المازنى النحوى البصري .

تحقيق : إبراهيم مصطفى - عبد الله أمين

إدارة إحياء التراث القديم - مطبعة مصطفى البابى الخلى وأولاده بصر

الطبعة الأولى ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٤ م

النطق ( نظرية البحث ) تأليف : جون ديوي

ترجمة وتصدير وتعليق : د . زكي نجيب عمود - مكتبة الدراسات

الفلسفية - دار المعارف بصر - ١٩٦٠ م

النطق الصوري والرياضي ، تأليف : عبد الرحمن بدوى

ملتمن النشر والطبع مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٦٢ م

الموشـلـلـلـرـزـبـانـي

تحقيق : علي البحاوى - دار نهضة مصر ١٩٦٥ م

موقف ابن مضاء من مناهج النحاة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

محمد فرج عبد

النحو العربي - العلة النحوية : نشأتها وتطورها ، تأليف : د . مازن المبارك  
مطبعة المكتبة الحديثة ، الطبعة الأولى - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

النحو العربي ومنطق أرسطو ، عبد الرحمن الحاج صالح  
النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة

تأليف محمد أحمد عرفة - مطبعة السعادة ١٩٣٧ م

نرفة الآباء في طبقات الأدباء

تأليف : أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري  
تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي  
مطبعة المعارف - بغداد ١٩٥٩ م

النشر في القراءات العشر ، لابن الجوزي

تحقيق : محمد أحمد دهان . ط . دمشق ١٣٤٥ هـ

فتح الطيب : للمقربي

ط . محيي الدين عبد الحميد

تقاض جرير والفرزدق

تحقيق بيفان - ليدن ١٩٠٥ م

نوادر أبي زيد

المطبعة الكاثوليكية بيروت - ١٨٩٤ م

مع المومام جلال الدين السيوطي

عني بتصحيحه محمد بدرا الدين النعاني ، الطبعة الأولى ١٢٢٧ هـ مطبعة  
السعادة

الوساطة بين المتبني وخصومه ، تأليف : علي بن عبد العزيز الجرجاني

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البعاوي

دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الثالثة

يونس بن حبيب ، تأليف : الدكتور حسين نصار

سلسلة أعلام العرب - وزارة الثقافة - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر -

القاهرة ١٩٦٨ م

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
	الفصل الأول :
٦	القياس من بدء شأنه حق الخليل
	الفصل الثاني :
٢٢	حول منهج الخليل في النحو
	الفصل الثالث :
٣٢	الأصول والفرع
	الفصل الرابع :
٤٢	التعليل
٦٨	ابن جني وـ التعليل
	الفصل الخامس :
٧٧	صور القياس
	الفصل السادس :
١١٦	النطق ومذاهب النحوين في القياس
	الفصل السابع :
١٤٣	الثورة على مبدأ التعليل والقياس
١٦٥	الخاتمة :
١٦٩	تحقيق باب من العسكرية لأبي علي الفارسي
	الملحقات :
٢١٢	ملحق (١)
٢٢٢	ملحق (٢)
٢٢٧	المراجع والمصادر
٢٤٨	الفهرس

